

مَحْمَدُ الرَّسُولُ عَلِيٌّ

لِإِلَمَامِ أَبْيَ الْخَسِينِ أَخْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ الشَّدُورِيِّ

(סְבִּירָה-יְמִינָה)

رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى

حَفِيزْ  
آد. شائِد بَكَّة دَاش

卷之三

# جميع الحقوق محفوظة للمنقح

الطبعة الثانية  
مزيدة ومنقحة  
م ١٤٣٥ - هـ ٢٠١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - الْمَدِينَةُ الْمُنُورَةُ  
يُطَابُ الْكِتَابُ مِنْهَا عَلَى الْعَنَوَانِ الْأَثَلِيِّ :  
الْبَرِيدُ الْإِلَكْتُرُونِيُّ : SRAJ1000@hotmail.com  
جَوَالٌ : ٠٩٦٦٥٠٥٣١٢٢٢٠

ISBN 978-614-437-073-5



9 786144 370735

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
لِطِبَاعَةِ وَلَشَرِيفِ وَلَتَوزِيعِ ش.م.م.  
أَسْرَارُ اسْتِغْنَى سَرْزِي وَمِيقَاتُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى  
سَنةُ ١٤٣٥ - هـ ٢٠١٤  
بَكَيْرُوتُ - لِبَنَانُ - ص.ب. : ١٤٥٩٥٥  
هَاتَّ : ٧٦٨٥٧ . . . ٩٦١١ / ٧٤٩٦٣ . . . فَاكسٌ : email: info@dar-albashaer.com  
website: www.dar-albashaer.com

# حَمْدُهُ لِلْقَدْرِيِّ

لِإِلَمَامِ أَبِي الْخَسِينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ الْقُدُورِيِّ

(٣٦٢-٥٤٩)

تَحْمِيلَةُ اللَّهِ تَعَالَى

مَحْفَظَى

أَد. سَائِدْ بَكَّيْ دَاشْ



قال الإمام حسام الدين الرازى (٥٩٨ھ) عن مختصر القدوري :  
لا غُنْيَةَ للمُبتدِي عن دراسته وقراءته ،  
ولا مَنْدُوحَةَ للمُنتَهِي عن مراجعته ومطالعته . اهـ

## بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق :

الحمدُ لله وَكْفِي، والصلوة والسلام علی سیدنا محمدٌ  
النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى، وعلی آله وأصحابِه أهْلِ الْوِفَا، وَمَنْ تَبَعَهُمْ  
بِإِحْسَانٍ وَهُدَيْهِمْ اقْتَضَى، وَبَعْدَ :

فهذا هو «مختصر القدوري» في الفقه الحنفي، للإمام  
الجليل أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري، المولود سنة  
٣٦٢هـ، والمُتوفى سنة ٤٢٨هـ، رحمه الله تعالى.

وقد فصلَتْ نصَّهُ إِلَى جُمَلٍ غَيْرِ مُتَدَاخِلَةٍ، وَفَرَّقَهُ إِلَى  
مَسَائِلَ مَتَالِيَّةٍ، تَبَدَّأُ كُلُّ مَسَائِلٍ فِي الْأَغْلِبِ مِنْ أَوْلَ السَّطَرِ؛  
لِيَكُونَ مُشِرِقاً فِي أَنْظَارِ مَطَالِعِيهِ، مُيسِراً لِقَاصِدِيهِ وَقَارِئِيهِ.

ولم أُضِعْ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَجْلِدِ أَيْ تَعْلِيقَةٍ؛ لِيَقُولَّ كَمَا  
صَنَعَهُ مَؤْلِفُه رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ مَقَارِبًا لَهُ.

ولم أَرَ إِلَى الآنْ طَبْعَةً لَهُذَا الْمَخْتَصِرَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ

المُشرقة، والحلَّة البهية، والخدمة العلمية، وذلك الفضل من الله، وله الحمد والمنة.

وقد جاء هذا المختصر في أربعيناتي (٤٠٠) صفحة، وفي كل صفحة ثلاثون مسألة تقريباً، وعليه يكون عدد مسائله اثنتا عشرة ألف مسألة (١٢٠٠٠)، كما تقدم هذا في الدراسة.

وهكذا أثبتُ هنا نصَّ المختصر نفسه الذي أثبته في تحقيقي له ضمن خدمتي لشرحه «اللباب»، وبيَّنت هناك مصادري في ذلك.

وكنتُ جعلته الجزء السادس من الطبعة الأولى من شرحه: اللباب، وأفردته اليوم في مجلد خاصٌّ، منفصلٌ عن اللباب في طبعته الثانية المصححة، وذلك لمن أراد اقتناءه مفرداً.

وأنبأْه هنا إلى أنَّ في المختصر مسائلَ كثيرة لا بدَّ لمطالعِها، وطالبَ فهمِها وتصوُّرِها من الرجوع إلى شروحه؛ لتنكشفَ له حقائقُها، وليرِفَ المعتمَد المفتى به من أقوال أئمَّة المذهب حالَ اختلافِ أئمَّة المذهب، ومن رامَ ذلك محرراً مدققاً، فعليه باللباب في طبعتي المحققة؛ فهو خيرٌ معينٍ ومحْمِّلٍ له في ذلك بإذن الله تعالى.

وأما بالنسبة لترجمة الإمام القدوسي، فمن أراد الاطلاع

عليها بتوسيع ، فقد استوفيتُ الكلامَ عنها في المجلد الأول الذي خصصته لدراسةٍ مطولةٍ عن المختصر وشرحه اللباب.

هذا ، وأسائل الله تعالى العفو والعافية ، والإخلاص والقبول في الدنيا والآخرة ، لنا ولوالدينا ومشايخنا وكل من له حقٌ علينا ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسلیماً كثيراً ، والحمد لله أولاً وأخراً .

وكتبه

أ.د/ سائد بن محمد يحيى بكداش

قسم الدراسات الإسلامية في جامعة طيبة  
بالمدينة المنورة

٦ / محرم الحرام ، سنة ١٤٣٥ هـ



## بسم الله الرحمن الرحيم

### كتاب الطهارة

قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُتِّلُتُمْ إِلَى الْأَصْلَوَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسِحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

ففرض الطهارة: غسل الأعضاء الثلاثة، ومسح الرأس، والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل.

والمفروض في مسح الرأس: مقدار الناصية، وهو ربع الرأس.  
لما روی المغيرة بن شعبة أن النبي صلی الله عليه وسلم «أتى سُبَاطَةَ قومٍ، فبال، وتوضأ، ومسح على ناصيته، وخفيه».

وسنن الطهارة: غسل اليدين ثلاثاً قبل إدخالهما الإناء إذا استيقظ المتوضئ من نومه.

وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء.

والسواك، والمضمضة، والاستنشاق، ومسح الأذنين، وتخليل اللحية والأصابع، وتكرار الغسل إلى الثالث.

ويُستحب للمتوضى أن ينوي الطهارة، ويستوعب رأسه بالمسح، ويرتّب الوضوء، فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره، وباليمامين.

والمعاني الناقضة للوضوء: كل ما خرج من السبيلين.

والدم، والقيح والصديد إذا خرج من البدن، فتجاوز إلى موضع يلحقه حكم التطهير.

والقيء إذا كان ملء الفم.

والنوم مضطجعاً، أو متكتناً، أو مستنداً إلى شيء لا أزيل لسقوط.

والغلبة على العقل بالإغماء، والجنون.

والقهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسجود.

وفرض الغسل: المضمضة، والاستنشاق، وغسلسائر البدن.

وسننة الغسل: أن يبدأ المغتسل فيغسل يديه، وفوجهه، ويُزيل نجاسة إن كانت على بدنها، ثم يتوضأ وضوء للصلاة إلا رجلية، ثم يُغسل الماء على رأسه، وسائر جسده ثلاثة، ثم يتنحى عن ذلك المكان فيغسل رجلية.

وليس على المرأة أن تنقض ضفائرها في الغسل إذا بلغ الماء أصول الشعر.

والمعاني الموجبة للغسل: إزالة المنى على وجه الدفقة والشهوة من الرجل والمرأة.

والتقاء الختاين من غير إزالة.

والحيضُ، والنفاسُ.

وَسَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعُسْلَ لِلْجَمْعَةِ، وَالْعَيْدَيْنِ،  
وَالْإِحْرَامِ، وَعَرَفَةَ.

وليس في المَذْيِ، والوَدْيِ غُسْلٌ، وفيهما الوضوء.

والطهارةُ من الأحداث جائزٌ بماء السماءِ، والأوديةِ، والعيونِ،  
والأبارِ، والبحارِ.

ولا تجوز الطهارةُ بما اعتصر من الشجرِ، والثمر.

ولا بماءِ غَلَبٍ عليه غِيره فآخرجه عن طَبعِ الماءِ، كالأشربةِ،  
والخلُّ، وماءِ الباقلاءِ، والمَرَقِ، وماءِ الزَّرْدَاجِ.

وتتجاوز الطهارةُ بماءِ خالطه شيءٌ ظاهرٌ فغيرُ أحدٍ أو صافه، كماءِ  
المَدِّ، والماءِ الذي يختلط به الأشنانُ والصابونُ والزعفرانُ.

وكُلُّ ماءٍ وقعت فيه نجاسةً: لم يَجُزِ الوضوءُ به: قليلاً كان أو  
كثيراً.

لأن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِحَفْظِ الماءِ مِنَ النِّجَاسَةِ، فَقَالَ  
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الماءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَعْتَسِلَنَّ  
فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اسْتِيقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلَا  
يَغْمِسَنَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ حَتَّى يَعْسِلَهَا ثَلَاثَةً، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَ يَدُهُ».

وَأَمَّا الماءُ الْجَارِيُّ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نِجَاسَةٌ: جَازَ الوضوءُ مِنْهُ إِذَا لَمْ

يُرَأِ لها أثْرٌ؛ لأنَّها لا تَسْتَقِرُ مع جَرِيَانِ الماء.

والعَدِيرُ العظيمُ الذي لا يَتَحرَّك أحدُ طَرَفَيه بِتَحْرِيكِ الطرفِ الآخر، إذا وَقَعَتْ نِجَاسَةٌ في أحدِ جانبيه: جازَ الوضوءُ منَ الجانبِ الآخر؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّ النِّجَاسَةَ لَا تَنْصِلُ إِلَيْهِ.

وموتُ مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سائلةٌ فِي الماءِ: لَا يَنْجُسُهُ، كَالْبَقْ،  
وَالذِّبَابُ، وَالزَّنَابِيرُ، وَالْعَقَارِبُ.

وموتُ مَا يَعِيشُ فِي الماءِ فِيهِ: لَا يُقْسِدُهُ، كَالسِّمَكُ، وَالضَّفْدَعُ،  
وَالسَّرَّاطَانُ.

وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يَجُوزُ استِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ.

وَالْمُسْتَعْمَلُ: كُلُّ مَاءٍ أُزْيِلَّ بِهِ حَدَثٌ، أَوْ اسْتَعْمَلَ فِي الْبَدْنِ عَلَى  
وَجْهِ الْقُرْبَةِ.

وَكُلُّ إِهَابٍ دُبُغٌ: فَقَدْ طَهُرُ، وَجَازَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ، وَالوضوءُ مِنْهُ،  
إِلَّا جَلْدُ الْخَنْزِيرِ، وَالْأَدْمِيُّ.

وَشَعْرُ الْمِيَتَةِ، وَعَظَمُهَا، وَحَافِرُهَا، وَعَصَبُهَا، وَقَرْبُهَا: طَاهِرٌ.  
إِذَا وَقَعَتْ فِي الْبَئْرِ نِجَاسَةً: ثُرِحَتْ، وَكَانَ تَرْجُحُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ  
طَهَارَةً لَهَا.

فَإِنْ ماتَتْ فِيهَا فَأْرَةٌ، أَوْ عُصْفُورٌ، أَوْ صَاعِدَةٌ، أَوْ سُودَانِيَّةٌ، أَوْ  
سَامٌ أَبْرَصٌ: ثُرِحَتْ مِنْهَا مَا بَيْنَ عَشَرِينَ دَلْوَانًا إِلَى ثَلَاثِينَ دَلْوَانًا، بِحَسْبِ  
كُبُرِ الْحَيَوانِ، وَصُغْرَهُ.

وإن ماتت فيها حمامٌ، أو دجاجةٌ، أو سِنَورٌ: تُنْزَحُ منها ما بين  
أربعين دلواً إلى ستين دلواً.

وإن مات فيها كلبٌ، أو شاةٌ، أو آدميٌّ: تُنْزَحُ جميعُ مائتها.

وإن انتفخ الحيوانُ فيها، أو تفسخَ: تُنْزَحُ جميعُ ما فيها، صَغِرَ  
الحيوانُ، أو كَبِيرٌ.

وعدد الدلائِم يُعتبر بالدلو الوسَط المستعمل للابار في البلدان،  
فإن نُنْزَحُ منها بدلوي عظيم: قدرُ ما يسعُ عشرين دلواً من الدلو الوسَط:  
احتسبَ به.

وإن كانت البئر مَعِيناً لا تُنْزَحُ، وقد وجَبَ نَزْحُ ما فيها: أخرجوا  
مقدارَ ما كان فيها من الماء.

وقد رُوي عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال: يُنْزَحَ  
منها مائتا دلو إلى ثلاثة وثلاثمائة دلو.

وإذا وُجد في البئر فَأَرْهَ، أو غَيْرُهَا، ولا يَدْرُونَ متى وقعت، ولم  
تتفخَّ، ولم تفسخَ: أعادوا صلاة يوم ولية إذا كانوا توَضَّؤُوا منها،  
وغَسلُوا كل شيءٍ أصابه ماؤها.

وإن كانت قد انتفختْ، أو تفسختْ: أعادوا صلاة ثلاثة أيام  
وليلاتها في قول أبي حنيفة رحمه الله.

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: ليس عليهم إعادة  
شيءٍ حتى يتحقّقوا متى وقعت.

وَسُورُ الْأَدْمِيُّ، وَمَا يُؤَكِّلُ لَحْمُهُ: طَاهِرٌ.

وَسُورُ الْكَلْبِ، وَالخَنْزِيرِ، وَسَبَاعُ الْبَهَائِمِ: نَجْسٌ.

وَسُورُ الْهَرَةِ، وَالدِّجَاجَةِ الْمُخْلَأَةِ، وَسَبَاعُ الطَّيْرِ، وَمَا يَسْكُنُ  
الْبَيْوَتَ، مِثْلُ الْحَيَاةِ وَالْفَارَةِ: مَكْرُوْهٌ.

وَسُورُ الْحَمَارِ وَالْبَغْلِ: مَشْكُوكٌ فِيهِمَا، إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا: تَوْضِيْحٌ  
بِهِمَا، وَتِيمَمٌ، وَبِأَيِّهِمَا بَدَأَ: جَازٌ.



## باب التيمُّم

وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَهُوَ مَسَافِرٌ، أَوْ خَارِجُ الْمِصْرِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمِصْرِ نَحْوَ الْمِيلِ أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ كَانَ يَجِدُ الْمَاءَ، إِلَّا أَنَّهُ مَرِيضٌ، فَخَافَ إِنْ اسْتَعْمَلَ الْمَاءَ: اشْتَدَّ مَرْضُهُ، أَوْ خَافَ الْجُنُبُ إِنْ اغْتَسَلَ بِالْمَاءِ: أَنْ يَقْتُلَهُ الْبَرْدُ، أَوْ يُمْرِضَهُ: فَإِنَّهُ يَتَيَّمُّمُ بِالصَّعِيدِ الطَّاهِرِ.

وَالْتَّيَمُّمُ: ضَرْبَتَانٍ، يَمْسُحُ بِأَحْدَاهِمَا وَجْهَهُ، وَبِالْأُخْرَى يَدِيهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ:

وَالْتَّيَمُّمُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَدَّاثِ سَوَاءً.

وَيُجَوزُ التَّيَمُّمُ عِنْ أَبِي حِينَفَةَ وَمُحَمَّدَ رَحْمَهُمَا اللَّهُ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ جَنْسِ الْأَرْضِ، كَالْتَّرَابِ، وَالرَّمْلِ، وَالْحَجَرِ، وَالْجِصْنِ، وَالثُّورَةِ، وَالْكُحْلِ، وَالزَّرْنِيقِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا يُجَوزُ إِلَّا بِالْتَّرَابِ، وَالرَّمْلِ خَاصَّةً.

وَالْنِيَّةُ فَرْضٌ فِي التَّيَمُّمِ، مُسْتَحْجَبٌ فِي الْوَضْوَءِ.

وَيَنْقُضُ التَّيَمُّمَ كُلُّ شَيْءٍ يَنْقُضُ الْوَضْوَءَ.

وَيَنْقُضُهُ أَيْضًا رَؤْيَا الْمَاءِ إِذَا قَدِرَ عَلَىِ اسْتَعْمَالِهِ.

ولا يجوز التيمم إلا بصعب طاهر.

ويُستحب لمن لم يجِد الماء في أول الوقت، وهو يرجو أن يجده في آخر الوقت: أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت، فإن وجد الماء توافق به، وصلّى، وإلا: تيمم، وصلّى.

ويصلّي بتيممه ما شاء من الفرائض، والتوافل.

ويجوز التيمم لل الصحيح في مصر إذا حضرت جنازة والولي غيره، فخاف إن اشتغل بالطهارة أن تفوته الصلاة: فإنه يتيمم ويصلّي. وكذلك من حضر العيد، فخاف إن اشتغل بالطهارة أن تفوته صلاة العيد: فإنه يتيمم ويصلّي.

وإن خاف من شهد الجمعة إن اشتغل بالطهارة أن تفوته صلاة الجمعة: لم يتيمم، ولكنه يتوضأ، فإن أدرك الجمعة: صلّاها، وإن: صلّى الظهر أربعاً.

وكذلك إذا ضاق الوقت، فخشى إن توঁضاً فاته الوقت: لم يتيمم، ولكنه يتوضأ، ويصلّي فاتحة.

والمسافر إذا نسي الماء في رحله، فتيمم وصلّى، ثم ذكر الماء في الوقت، لم يُعد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله. وقال أبو يوسف رحمة الله: يُعيدها.

وليس على المتيمم إذا لم يغلب على ظنه أن بقربه ماء، أن يطلب الماء.

فإن غلبَ على ظنه أن هناك ماءٌ: لم يجزْ له أن يتيمّم حتى يطلبَه.  
وإن كان مع رفيقه ماءٌ طلبه منه قبل أن يتيمّم.  
فإن منعَه منه: تيمّم، وصلّى.



## باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة من كل حدث موجب لل موضوع .  
إذا ليس الخفين على طهارة كاملة ، ثم أحدث ، فإن كان مقيناً  
مسح يوماً وليلة .  
وإن كان مسافراً : مسح ثلاثة أيام وليلتها ، ابتدأوها عقيب  
الحدث .

والمسح على الخفين على ظاهرهما خطوطاً بالأصابع ، يبدأ  
من رؤوس أصابع الرجل إلى الساق .  
وفرض ذلك مقدار ثلث أصابع من أصغر أصابع اليد .  
ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير يبين منه مقدار ثلث  
أصابع من أصابع الرجل .  
وإن كان أقل من ذلك : جاز .

ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل .  
وينقض المسح على الخفين ما ينقض الموضوع .  
وينقضه أيضاً نزع الخف ، ومضي المدة .

فإذا تَمَّ المدْهُ: نَرَعُ خُفْيَهُ، وَغَسَلَ رِجْلَيهُ، وَصَلَّى، وَلَيْسَ عَلَيْهِ  
إِعْادَةُ بَقِيَّةِ الْوَضُوءِ.

وَمَنْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ وَهُوَ مَقِيمٌ، فَسَافَرَ قَبْلَ تَمَامِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ: مَسَحَ  
تَمَامًا ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهَا.

وَمَنْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ وَهُوَ مَسَافِرٌ، ثُمَّ أَقَامَ: فَإِنْ كَانَ مَسَحًّا يَوْمًا وَلَيْلَةً،  
أَوْ أَكْثَرَ: لِزَمْهِ نَرَعُ خُفْيَهُ، وَغَسَلُ رِجْلَيهِ.

وَإِنْ كَانَ مَسَحًّا أَقْلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةً: تَمَّ مَسْحُ يَوْمٍ وَلَيْلَةً.

وَمَنْ لَيْسَ الْجُرْمُوقَ فَوْقَ الْخَفَّ: مَسَحٌ عَلَيْهِ.

وَلَا يَحُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَا  
مَجْلَدَيْنِ، أَوْ مَنْعَلَيْنِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يَحُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ إِذَا كَانَا  
ثَخِيَّيْنِ لَا يَسْفَانُ الْمَاءَ.

وَلَا يَحُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَالْقَلَنسُوَّةِ، وَالْبُرْقَعِ، وَالْقُفَّازَيْنِ.

وَيَحُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَبَائِرِ إِذَا شَدَّهَا عَلَى غَيْرِ وَضُوءِ.

فَإِنْ سَقَطَتْ عَنْ غَيْرِ بُرْءٍ: لَمْ يَبْطِلْ الْمَسْحُ.

وَإِنْ سَقَطَتْ عَنْ بُرْءٍ: بَطَلَ الْمَسْحُ.

## باب الحَيْض

أقلُّ الحِيْضِ ثلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهَا.

وَمَا تَقْصَّ عن ذلك: فَلِيسُ بِحِيْضٍ، وَهُوَ اسْتِحْاضَةٌ.

وَأَكْثَرُ الحِيْضِ عَشَرَةُ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهَا، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ: فَهُوَ اسْتِحْاضَةٌ.

وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحُمْرَةِ، وَالصُّفْرَةِ، وَالكُدْرَةِ فِي أَيَّامِ الْحِيْضِ:  
فَهُوَ حِيْضٌ حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ الْخَالِصَ.

وَالْحِيْضُ يُسْقِطُ عَنِ الْحَائِضِ الصَّلَاةَ، وَيُحَرِّمُ عَلَيْهَا الصَّوْمَ.  
وَتَقْضِي الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

وَلَا تَدْخُلُ الْمَسْجَدَ، وَلَا تَطْوُفُ بِالْبَيْتِ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا.  
وَلَا يَجُوزُ لِحَائِضٍ، وَلَا جُنْبٍ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ.

وَلَا يَجُوزُ لِمُحْدِثٍ مِسْكُونَةُ الْمَصْحَفِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ بِغَلَافِهِ.  
وَإِذَا انْقَطَعَ دُمُّ الْحِيْضِ لِأَقْلَلَ مِنْ عَشَرَةِ أَيَّامٍ: لَمْ يَجُزْ وَطْوَهَا حَتَّى  
تَغْسِلَ، أَوْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةِ كَامِلٍ.

فَإِنْ انْقَطَعَ دُمُّهَا لِعَشَرَةِ أَيَّامٍ: جَازَ وَطْوَهَا قَبْلَ الْغُسْلِ.

والطَّهُورُ إِذَا تَخَلَّلَ بَيْنَ الدَّمَيْنِ فِي مَدَةِ الْحَيْضِ: فَهُوَ كَالدَّمِ الْجَارِي.

وأَقْلُ الظَّهَرِ خَمْسَةً عَشَرَ يَوْمًا، وَلَا غَایَةً لِأَكْثَرِهِ.

وَدَمُ الْاسْتِحَاضَةِ: هُوَ مَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ أَقْلَ منْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ عَشَرَةِ أَيَّامٍ: فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرُّعَافَ، لَا يَمْنَعُ الصُّومَ، وَلَا الصَّلَاةَ، وَلَا الْوَطَءَ.

إِذَا زَادَ الدَّمُ عَلَى عَشَرَةِ أَيَّامٍ، وَلِلْمَرْأَةِ عَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ: رُدَّتْ إِلَى أَيَّامِ عَادَتْهَا، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ: فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ.

وَإِنِ ابْدَأَتْ مَعَ الْبَلُوغِ مَسْتِحَاضَةً: فَحِيْضُهَا عَشَرُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالبَاقِي اسْتِحَاضَةٌ.

وَالْمَسْتِحَاضَةُ، وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبُولِ، وَالرُّعَافُ الدَّائِمُ، وَالْجُرْحُ الَّذِي لَا يَرْقَأُ: يَتَوَضَّؤُونَ لِوقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، فَيَصْلُونَ بِذَلِكَ الْوَضْوَءَ فِي الْوَقْتِ مَا شَاءُوا مِنَ الْفَرَائِصِ وَالْتَّوَافِلِ.

فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ: بَطَلَّ وَضُوءُهُمْ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ اسْتِئْنَافُ الْوَضْوَءِ لِصَلَاةٍ أُخْرَى.

وَالنَّفَاسُ هُوَ: الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِيبَ الولادةِ.

وَالدَّمُ الَّذِي تَرَاهُ الْحَامِلُ، وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ فِي حَالِ ولَادَتِهَا قَبْلَ خَرْجِ الْوَلَدِ: اسْتِحَاضَةٌ.

وَأَقْلُ النَّفَاسِ: لَا حَدَّ لَهُ، وَأَكْثَرُهُ: أَرْبَاعُونَ يَوْمًا، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ: فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ.

وإذا تجاوز الدُّمُّ الأربعينَ، وقد كانت هذه المرأة ولدت قبلَ ذلك، ولها عادةً معروفةٌ في النفاس: رُدَّت إلى أيام عادتها. وإن لم تكن لها عادة: فابتداءً نفاسِها أربعون يوماً.

ومَنْ ولَدَتْ ولَدَيْنَ فِي بَطْنِ وَاحِدٍ: فَنفاسُهَا مَا خَرَجَ مِنَ الدُّمُّ عَقِيبَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ.

وقالَ مُحَمَّدٌ وَزَفْرٌ: نفاسُهَا مَا خَرَجَ مِنَ الدُّمُّ عَقِيبَ الْوَلَدِ الثَّانِي.



## باب الأنجاس

تطهير النجاسة واجبٌ من بَدَنِ المصلّي ، وثوبِه ، والمكَانِ الذي يصليُ عليه.

ويجوز تطهير النجاسة بالماء المطلق ، وبكلٍّ مائعٍ طاهرٍ يمكن إزالتها به ، كالخل ، وماء الورد ، والماء المستعمل .  
إذا أصابت الْخُفَّ نجاسةً لها حِرْمٌ ، فجَفَّتْ ، فَدَلَّكَه بالأرض : جاز .

والمنيُّ نجسٌ ، يجب غسلُ رَطْبِه ، فإذا جفَّ على الشوب : أجزا فيه الفرك .

والنجاسة إذا أصابت المرأة ، أو السيف : اكتفيَ بمسحهما .  
إذا أصابت الأرض نجاسةً ، فجَفَّتْ بالشمس ، وذهبَ أثرُها .  
جازت الصلاة على مكانها ، ولا يجوز التيممُ منها .

ومن أصابه من النجاسة المغلظة ، كالدم ، والبول ، والغائط ، والخمري مقدار الدرهم ، فما دونه : جازت الصلاة معه ، فإن زاد : لم تَجُزْ .

وإن أصابته نجاسة مخففةٌ ، كبول ما يؤكل لحمه : جازت الصلاة

معه ما لم يبلغ رُبْعَ الثوب.

وتطهير النجاسة التي يجب غسلها على وجهين:

فما كان له منها عينٌ مرئيةٌ: فطهارتها زوالٌ عينها، إلا أن يبقى من أثرها ما يُشَقُّ إِزالتُه.

وما ليس له عينٌ مرئيةٌ: فطهارتها أن يُغسل حتى يغلب على ظن الغاسل أنه قد طَهُرَ.

والاستنجاءُ سُنَّةٌ يُجزِيُّ فيه الحَجَرُ، وما قام مَقامَه، يَمْسحُه حتَّى يُنْفَيَّ، وليس فيه عدُّ مسنونٌ، وغسله بالماء أفضَل.

فإن تجاوزت النجاسةُ مَخْرَجَها: لم يُجزِ فيء إلا الماءُ، أو الماءُ.

ولا يستنجي بعَظَمٍ، ولا بِرَوْثٍ، ولا بطعامٍ، ولا بيمينه إلا من عُذرٍ.



## كتاب الصلاة

**أولُ وقتِ الفجرِ:** إذا طلع الفجرُ الثاني ، وهو البياضُ المعتبرِ ضُـ  
في الأفقِ.

وآخرُ وقتِها: ما لم تطلع الشمسُ.

**وأولُ وقتِ الظهرِ:** إذا زالت الشمسُ.

وآخرُ وقتِها عند أبي حنيفة رحمه الله: إذا صار ظلُّ كُـلُّ شيءٍ  
مِثْلَهُ، سوى فيءِ الزوالِ.

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: إذا صار ظلُّ كُـلُّ شيءٍ  
مِثْلَهُ.

**وأولُ وقتِ العصرِ:** إذا خرج وقتُ الظهر على القولين.

وآخرُ وقتِها: ما لم تغربِ الشمسُ.

**وأولُ وقتِ المغربِ:** إذا غربت الشمسُ.

وآخرُ وقتِها: ما لم يغب الشفقُ، وهو البياضُ الذي يُرى في الأفقِ  
بعد الحُـمْرَة عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: هو الحُـمْرَةِ.

**وأولُ وقتِ العشاءِ:** إذا غاب الشفقُ، وآخرُ وقتِها: ما لم يطلع  
الفجرُ الثاني .

وأولُ وقتِ الوترِ: بعدَ العشاءِ، وآخرُ وقتها: ما لم يَطْلُعْ الفجر.

ويُسْتَحْبِطُ الإِسْفَارُ بالفجرِ.

والإِبرادُ بالظهرِ في الصيفِ، وتقديمُها في الشتاءِ.

وتأخيرُ العصرِ ما لم تَتَغَيَّرْ الشَّمْسُ.

وتعجِيلُ المَغْرِبِ.

وتأخيرُ العشاءِ إلى ما قبلِ ثلثِ الليلِ.

ويُسْتَحْبِطُ في الوترِ لمن يَأْلَفُ صلاةَ الليلِ أن يُؤخِّرَ الوترَ إلى آخرِ الليلِ، فإنْ لم يَقِنْ بالانتباهِ: أوتر قبل النوم.



## باب الأذان

الأذان سُنَّةً مؤكَّدةً للصلوات الخمس، والجمعة، دون ما سواها.

وصفة الأذان أن يقول: الله أكبر، الله أكبر... إلى آخره.

ولا ترجيع فيه.

ويزيد في أذان الفجر بعد الفلاح: الصلاة خير من النوم، مرتين.  
والإقامة مثل الأذان، إلا أنه يزيد فيها بعد: حي على الفلاح: قد قامت الصلاة، مرتين.

ويترسل في الأذان، ويحدُّر في الإقامة.

ويستقبل بهما القبلة، فإذا بلغ إلى الصلاة، والفالح: حول وجهه يميناً وشمالاً.

ويؤذن للفائمة، ويقيم.

فإن فاته صلوات: أذن للأولى، وأقام، وكان مخيّراً في الباقيه:  
إن شاء أذن، وأقام، وإن شاء اقتصر على الإقامة.

وينبغي أن يؤذن ويقيم على طهْرِه، فإن أذن على غير وضوء: جاز.

ويكره أن يقيم على غير وضوء، أو يؤذن وهو جنباً.  
ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها، إلا في أذان الفجر عند أبي يوسف، فيجوز قبل الصبح.



## باب شروط الصلاة التي تتقدمُها

يجب على المصلِي أن يُقدمَ الطهارة من الأحداث، والأنجاس على ما قدَّمناه.  
ويَسْتَر عورته.

والعورة من الرجل: ما تحت السُّرَّة إلى الركبة، والركبة من العورة.

وبَدَنَ المرأة الحرة كُلُّ عورَةٍ، إِلا وجهَها وكفيها.  
وما كان عورَةً من الرجل: فهو عورَةٌ من الأمة، وبطنهما وظهرُها عورَةٌ، وما سوَى ذلك من بدنها: فليس بعورة.

ومن لم يجد ما يُزيل به النجاسة: صلَى معها، ولم يُعد الصلاة.  
ومن لم يجد ثوباً: صلَى عرياناً قاعداً، يومئِي إيماء بالركوع والسجود.

فإن صلَى قائماً: أجزاءٌ، والأولُ أفضل.  
ويُنوي للصلاة التي يَدخلُ فيها بنية لا يَفصلُ بينها وبين التحرِيمَ بعملٍ.

ويستقبل القبلة، إِلا أن يكون خائفاً: فيصلِي إلى أي جهةٍ قادر.

فإن اشتبهت عليه القبلة، وليس بحضورته من يسأله عنها: اجتهد وصلى.

فإن علِمَ أنه أخطأ بعد ما صلَى: فلا إعادة عليه.  
وإن علِمَ ذلك، وهو في الصلاة: استدار إلى القبلة، وبنى عليها.



## باب صفة الصلاة

فرائضُ الصلاة ستٌ:

التحريمُ، والقيامُ، والقراءةُ، والركوعُ، والسجودُ، والقَعْدَةُ  
الأخيرة مقدار التشهد.

وما زاد على ذلك فهو سنةً.

فإذا دخل الرجلُ في الصلاة: كَبَرَ، ورفع يديه مع التكبير حتى  
يحاذِي بِإِيمانِه شحمتي أذنيه.

فإن قال بَدَلًا من التكبير: الله أَجَلُّ، أو: أَعْظَمُ، أو: الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ:  
أجزاءُه عند أبي حنيفة ومحمد.

وقال أبو يوسف: لا يجزئه إلا بلفظ التكبير.

ويعتمدُ بيده اليمنى على اليسرى، ويضعُهما تحت سُرْتَه.

ثم يقول: سبحانك اللَّهُمَّ، وبِحَمْدِكَ، وَتَبارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى  
جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ.

ويستعيذُ بالله من الشيطان الرجيم، ويقرأ بِسْمِ الله الرحمن الرحيم، ويُسِرِّ بهما.

ثم يقرأ فاتحة الكتاب، وسورة معها، أو ثلاثة آياتٍ من أيّ سورةٍ شاء.

وإذا قال الإمام: ولا الضالّين، قال: آمين، ويقولُها المؤتمِّ، ويُخْفونها.

ثم يكبّرُ، ويرکعُ، ويعتمدُ بيديه على ركبتيه، ويفرجُ أصابعه، ويسقطُ ظهره، ولا يرفعُ رأسه ولا ينكسه.

ويقولُ في ركوعه: سبحان ربِّي العظيم ثلاثاً، وذلك أدناه.

ثم يرفعُ رأسه، ويقولُ: سمعَ اللهُ لمن حمده.

ويقولُ المؤتمِّ: ربنا لك الحمد.

فإذا استوى قائماً: كبرٌ، وسجد، واعتمد بيديه على الأرض، ووضع وجهه بين كفيه، وسجداً على أنفه وجبهته.

فإن اقتصر على أحدهما: جاز عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز الاقتصر على الأنف إلا من عذر.

وإن سجد على كور عمامته، أو فاضل ثوبه: جاز.

ويُبْدِي ضَبْعَيْه، ويُجَافِي بطنه عن فخذيه، ويوجّهُ أصابعَ رجليه نحو القِبْلَة.

ويقولُ في سجوده: سبحان ربِّي الأعلى، ثلاثة، وذلك أدناه.

ثم يرفعُ رأسه، ويكبّرُ، فإذا اطمأنَّ جالساً: كبرٌ، وسجد.

فإذا اطمأنَّ ساجداً: كبرٌ واستوى قائماً على صدور قدميه، ولا

يَقْعُدُ، وَلَا يَعْتَمِدُ يَدِيهِ عَلَى الْأَرْضِ.

وَيَفْعَلُ فِي الرُّكُعَةِ الثَّانِيَةِ مثَلَّ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَفْتَحُ، وَلَا يَتَعَوَّذُ.

وَلَا يَرْفَعُ يَدِيهِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى.

فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنِ السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي الرُّكُعَةِ الثَّانِيَةِ: افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، فَجَلَسَ عَلَيْهَا، وَنَصَبَ اليمَنِى نَصَباً، وَوَجَّهَ أَصَابِعَهَا نَحْوَ الْقَبْلَةِ، وَوَضَعَ يَدِيهِ عَلَى فَخْذِيهِ، وَبَسَطَ أَصَابِعَهُ، وَتَشَهَّدَ.

وَالْتَّشَهِدُ أَنْ يَقُولَ: التَّحْيَاتُ لِللهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيَّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا، وَعَلَى عَبْدَ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

وَلَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى.

وَيَقْرَأُ فِي الرُّكُعَتَيْنِ الْأُخْرَيَتَيْنِ فَاتِحةَ الْكِتَابِ خَاصَّةً.

فَإِنْ جَلَسَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ: جَلَسَ كَمَا جَلَسَ فِي الْأُولَى، وَتَشَهَّدَ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَدَعَا بِمَا شَاءَ، مَا يُشَبِّهُ الْفَاطِرَ الْقُرْآنَ، وَالْأَدْعَيْنِ الْمَأْثُورَةِ، وَلَا يَدْعُ بِمَا يُشَبِّهُ كَلَامَ النَّاسِ.

ثُمَّ يَسْلِمُ عَنْ يَمِينِهِ، فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ، وَيَسْلِمُ عَنْ يَسَارِهِ مثَلَّ ذَلِكَ.

وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ، وَالرُّكُعَتَيْنِ الْأُولَىيْنِ مِنِ الْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ إِنْ كَانَ إِمَاماً.

ويُخفي الإمام القراءة فيما بعد الأوليَّين.

وإن كان منفرداً: فهو مخيرٌ: إن شاء جَهَرَ، وأسمع نفسه، وإن شاء خافتَ.

ويُخفي الإمام القراءة في الظهر والعصر.

\* والوِتْرُ ثلَاثُ ركعاتٍ، لا يفصل بينهنَّ سلامٌ.

ويقنتُ في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة.

ويقرأ في كلِّ ركعةٍ من الوتر فاتحة الكتاب، وسورةً معها.

فإذا أراد أن يقنتَ: كَبَرَ، ورفع يديه، ثم قَنَتَ.

ولا يقنتُ في صلاةٍ غيرها.

وليس في شيءٍ من الصلوات قراءةٌ سورةٌ بعْيَّنها لا يُجزئُ فيها غيرها.

ويكره أن يتَّخذ سورةٌ لصلاةٍ بعْيَّنها لا يقرأ غيرها.

وأدْنَى ما يُجزئُ من القراءة في الصلاة: ما يتناولُه اسمُ القرآن عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يُجزئُ أقلُّ من ثلَاث آياتٍ قصَّارٍ، أو آيةٍ طويلةٍ.

ولا يقرأ المؤتمِّ خلفَ الإمام.

ومن أراد الدخولَ في صلاةٍ غيره: يَحتاجُ إلى نِيَّتَيْنِ: نيةٌ الصلاة، ونيةٌ المتَّابِعة.

\* والجماعةُ سنةً مؤكدةً.

وأولى الناسِ بالإمامَةِ: أعلمُهم بالسنةَ.

فإن تساواواً: فأقرُّهم لكتابِ اللهِ تعالى.

فإن تساواواً: فأورَّعُهم.

فإن تساواواً: فأسْتُهم.

ويُكره تقديمُ العبدِ، والأعرابيُّ، والفاشيُّ، والأعميُّ، وولدِ الزنا.

فإن تقدَّموا: جاز.

ويُنْبَغِي للإمامِ أن لا يُطْوِلُ بهمُ الصلاةَ.

ويُكره للنساءِ أن يصْلِيْنَ وحدَهُنَّ جماعةً.

فإن فعلَنَ ذلكَ: وقفَتِ الإمامُ وسَطَّهُنَّ.

ومَنْ صلَّى مع واحِدٍ: أقامَه عن يمينِه.

فإن كانَ مع اثنتينِ: تقدَّمَ عليهِما.

ولا يجوزُ للرجالِ أن يقتدوا بامرأةٍ، أو صبيٍّ، فإنْ فعلُوا ذلكَ:  
بطلت صلاتهُمُ.

ويصُفُّ الرجالُ، ثم الصبيانُ، ثم الخُناثيُّ، ثم النساءُ.

فإن قامت امرأةٌ إلى جنبِ رجلٍ، وهما مشتركان في صلاةٍ  
واحدةٍ: فسدت صلاتهُ، لا صلاتها.

ويُكره للنساءِ حضورُ الجماعةِ.

ولا بأس بأن تخرج العجوز في الفجر، والمغرب، والعشاء عند أبي حنيفة.

وقالا: يجوز خروج العجوز في الصلوات كلها.

\* ولا يصلِّي الطاهُرُ خلفَ مَنْ بِهِ سَلَسُ الْبُولِ.

ولا الطاهراتُ خلفَ المستحاشية.

ولا القارئُ خلفَ الأميّ.

ولا المكتسي خلفَ العريان.

ويجوز أن يؤمَّ المتيمُ المتوضئين، والماسحُ على الخفين الغاسلين.

ويصلِّي القائمُ خلفَ القاعد.

ولا يصلِّي الذي يركعُ ويُسجدُ خلفَ الموميّ.

ولا يصلِّي المفترضُ خلفَ المتنفلِ.

ولا مَنْ يصلِّي فرضاً خلفَ مَنْ يصلِّي فرضاً آخرَ.

ويصلِّي المتنفلُ خلفَ المفترضِ.

ومن اقتدى بإمامٍ، ثم عَلِمَ أنه على غير طهارة: أعاد الصلاة.

ويكره للمصلِّي أن يَعْبَثْ بشوبيه، أو بجسده.

ولا يُقلِّبُ الحصى، إلا أن لا يُمكِّنه السجودُ عليه، فيسوِّيه مرةً واحدة.

وَلَا يُفْرِقُ أصابعَهُ، وَلَا يَخْحَرُ.

وَلَا يَسْدُلُ ثُوبَهُ.

وَلَا يُشْبِكُ أصابعَهُ، وَلَا يَعْقِصُ شَعْرَهُ، وَلَا يَكُفُّ ثُوبَهُ.

وَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشَمَالًا.

وَلَا يُقْعِي إِقْعَاءَ الْكَلْبِ، وَلَا يَفْتَرِشُ ذَرَاعَيْهِ.

وَلَا يَرْدُ السَّلَامَ بِلِسَانِهِ وَلَا بِيَدِهِ.

وَلَا يَتَرَبَّعُ إِلَّا مِنْ عَذْرٍ.

وَلَا يَأْكُلُ، وَلَا يَشْرُبُ.

فَإِن سَبَقَهُ الْحَدِيثُ: انْصَرْفَ، وَتَوَضَّأَ، وَبَنِي عَلَى صَلَاتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِمَاماً.

فَإِنْ كَانَ إِمَاماً: اسْتَخْلَفَ، وَتَوَضَّأَ، وَبَنِي عَلَى صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ، وَالاسْتِثْنَافُ أَفْضَلُ.

وَإِنْ نَامَ فَاحْتَلَمْ، أَوْ جُنَاحَ، أَوْ أَغْمَى عَلَيْهِ، أَوْ قَهَقَهَ فِي الصَّلَاةِ: اسْتَأْنَفَ الوضُوءَ، وَالصَّلَاةَ جَمِيعاً.

وَإِنْ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَامِدًا، أَوْ سَاهِيًّا: بَطَلتْ صَلَاتُهُ.

وَإِن سَبَقَهُ الْحَدِيثُ بَعْدَ مَا قَعَدَ قَدْرَ الشَّهْدَةِ: تَوَضَّأَ، وَسَلَّمَ.

وَإِنْ تَعَمَّدَ الْحَدِيثُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، أَوْ تَكَلَّمَ، أَوْ عَمِلَ عَمَلاً يَنْافِي الصَّلَاةَ: تَمَّتْ صَلَاتُهُ.

وإن رأى المتيمِّمُ الماءَ في صلاته: بطلت صلاته.

١- وإن رأه بعد ما قَعَدَ قَدْرَ التشهِيدِ.

٢- أو كان ماسحاً على الخفين، فانقضتْ مدة مسحه.

٣- أو خَلَعَ خُفَيْهِ بِعَمَلِ رَفِيقٍ.

٤- أو كان أمياً، فتعلَّمَ سورةً.

٥- أو عُرياناً، فَوَجَدَ ثوبًا.

٦- أو مُؤمِّيَاً، فَقَدَرَ عَلَى الرُّكُوعِ والسُّجُودِ.

٧- أو تذَكَّرَ أن عليه صلاةً قبل هذه الصلاة.

٨- أو أحدث الإمامُ القارئُ، فاستخلفَ أمياً.

٩- أو طلعت الشمسُ في صلاة الفجر.

١٠- أو دخل وقتُ العصر وهو في الجمعة.

١١- أو كان ماسحاً على الجبيرة، فسقطت عن بُرءٍ.

١٢- أو كان صاحبَ عذرٍ، فانقطع عذرُه، كالمستحاضة، ومن معناها:

بطلت صلاته في هذه الحالات كلُّها في قول أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: تَمَّ صلاته في هذه المسائل كلُّها.

## باب قضاء الفوائت

وَمَنْ فَاتَهُ صَلَاةٌ: قَضَاهَا إِذَا ذَكَرَهَا.

وَقَدَّمَهَا لِزُومًا عَلَى صَلَاةِ الْوَقْتِ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوْتَ صَلَاةِ  
الْوَقْتِ: فَيُقْدِمُ صَلَاةَ الْوَقْتِ عَلَى صَلَاةِ الْفَائِتَةِ، ثُمَّ يَقْضِيهَا.

وَإِنْ فَاتَهُ صَلْوَاتٌ: رَتَّبَهَا فِي الْقَضَاءِ كَمَا وَجَبَتِ فِي الْأَصْلِ، إِلَّا  
أَنْ تَزِيدَ الْفَوَائِتُ عَلَى سَتٍ صَلْوَاتٍ: فَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ فِيهَا.



## باب الأوقات التي تُكره فيها الصلاة

لا تجوز الصلاةُ عند طلوع الشمسِ، ولا عند قيامها في الظهيرةِ،  
ولا عند غروبها.

ولا يُصلِّي على جنازةٍ، ولا يَسجد للتلاؤة، إِلا عصْرَ يومه عند  
غروب الشمسِ.

ويكره أن يتَنَفَّلَ بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمسُ.

وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمسُ.

ولا بأس بأن يُصلِّي في هذين الوقتين الفوائتَ، ويَسجد للتلاؤة،  
ويُصلِّي على الجنازة، ولا يُصلِّي ركعتي الطواف.

ويكره أن يتَنَفَّلَ بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي سنة الفجر.

ولا يتَنَفَّلُ قبل المغربِ.



## باب التوافل

الستة في الصلاة أن يصلّي ركعتين بعد طلوع الفجر.

وأربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها.

وأربعاً قبل العصر، وإن شاء ركعتين.

وركعتين بعد المغرب.

وأربعاً قبل العشاء، وأربعاً بعدها، وإن شاء ركعتين.

ونوافلُ النهار إن شاء صلَّى ركعتين بتسليمٍ واحدةٍ، وإن شاء  
أربعاً، وتكرهُ الزيادة على ذلك.

وأما نافلةُ الليل، فقال أبو حنيفة: إن صلَّى ثمانِي ركعات بتسليمٍ  
واحدةٍ: جاز، وتكرهُ الزيادة على ذلك.

وقالا: لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمٍ واحدة.

والقراءةُ في الفرض واجبةٌ في الركعتين الأولىين.

وهو مُخيَّرٌ في الآخرين: إن شاء قرأ الفاتحة، وإن شاء سبعةَ،  
وإن شاء سكت.

والقراءةُ واجبةٌ في جميع ركعات النفل، وفي جميع الوتر.

وَمَنْ دَخَلَ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ، ثُمَّ أَفْسَدَهَا: قَضَاهَا.

فَإِنْ صَلَى أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ، وَقَعَدَ فِي الْأُولَىيْنِ مَقْدَارَ التَّشَهِدِ، ثُمَّ أَفْسَدَ الْآخَرَيْنِ: قَضَى رَكْعَتَيْنِ.

وَيَصْلِي النَّافِلَةَ قَاعِدًا مَعَ الْقَدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ.

وَإِنْ افْتَحَهَا قَائِمًا، ثُمَّ قَعَدَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ: جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ،  
وَقَالَا: لَا يَجُوزُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ.

وَمَنْ كَانَ خَارِجَ الْمَصْرِ: يَتَنَفَّلُ عَلَى دَابِتِهِ إِلَى أَيِّ جَهَةٍ تَوَجَّهَتْ،  
يَوْمَئِيلَةً.



## باب سجود السهو

سجودُ السهو واجبٌ في الزيادة والنقصان بعد السلام، ثم يسجد سجدين، ثم يشهدُ، ويسلم.

و سجودُ السهو يلزم المصلي:  
إذا زاد في صلاته فعلاً من جنسها ليس منها.  
أو ترك فعلاً مسنوناً.

أو ترك قراءة فاتحة الكتاب، أو القنوت، أو التشهد، أو تكبيرات العيددين.

أو جهر الإمام بالقراءة فيما يخافتُ، أو خافتَ فيما يُجهر.  
وسهو الإمام يوجبُ على المؤتمِ السجود، فإن لم يسجد الإمام: لم يسجد المؤتم.

فإن سها المؤتم: لم يلزم الإمام، ولا المؤتم السجود.  
ومَن سها عن القعدة الأولى، ثم تذَكَّر وهو إلى حال القعود أقربُ: عاد، فجلس، وتشهدَ.

وإن كان إلى حال القيام أقرب: لم يَعُدْ، ويُسجدُ للسهو.

وَمَنْ سَهَا عَنِ الْقَعْدَةِ الْأُخْرِيَّةِ، فَقَامَ إِلَى الْخَامِسَةِ: رَجَعَ إِلَى الْقَعْدَةِ  
مَا لَمْ يَسْجُدْ فِي الْخَامِسَةِ، وَأَلْغَى الْخَامِسَةَ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهُو.

فَإِنْ قَيَّدَ الْخَامِسَةَ بِسَجْدَةٍ: بَطَلَ فَرْضُهُ، وَتَحَوَّلَتْ صَلَاتُهُ نَفَلًا،  
وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَضْمُمَ إِلَيْهَا رَكْعَةً سَادِسَةً.

وَإِنْ قَعَدَ فِي الرَّابِعَةِ قَدْرُ التَّشَهِيدِ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْخَامِسَةِ، وَلَمْ يَسْلِمْ  
بِظَنْهَا الْقَعْدَةَ الْأُولَى: عَادَ إِلَى الْقَعْدَةِ مَا لَمْ يَسْجُدْ فِي الْخَامِسَةِ،  
وَيَسْلِمُ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهُو.

وَإِنْ قَيَّدَ الْخَامِسَةَ بِسَجْدَةٍ: ضَمَّ إِلَيْهَا رَكْعَةً أُخْرَى، وَقَدْ تَمَّتْ  
صَلَاتُهُ، وَالرَّكْعَتَانِ لَهُ نَافِلَةٌ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهُو.

وَمَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَذْرِ أَثْلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا؟ وَكَانَ ذَلِكَ  
أُولَئِكَ مَا عَرَضَ لَهُ: اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ.

فَإِنْ كَانَ الشَّكُّ يَعْرِضُ لَهُ كَثِيرًا: بَنِي عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ إِنْ كَانَ لَهُ  
ظَنٌّ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَنٌّ: بَنِي عَلَى الْيَقِينِ.

## باب صلاة المريض

إذا تذرّ على المريض القيام: صلى قاعداً، يركع ويسجد.

فإن لم يستطع الركوع والسجدة: أو ما إيماء برأسه، وجعل السجدة أخفض من الركوع.

ولا يرفع إلى وجهه شيئاً ليس جد عليه.

فإن لم يستطع القعود: استلقى على ظهره، وجعل رجليه إلى القبلة، وأو ما بالركوع والسجدة.

وإن استلقى على جنبه، ووجهه إلى القبلة، وأو ما برأسه: جاز.

فإن لم يستطع الإيماء برأسه: آخر الصلاة، ولا يومئ بعينيه، ولا بقلبه، ولا ب حاجبته.

فإن قدّر على القيام، ولم يقدر على الركوع والسجدة: لم يلزمـه القيام، وجـاز أن يصلـي قاعـداً، يومـئ إيمـاء.

فإن صلى الصحيح بعض صلاته قائماً، ثم حدثـ به مرضـ يمنعـه من القيام: أتمـها قاعـداً، يركـع ويـسـجـد، أو يومـئ إن لم يستـطـعـ الرـكـوعـ والـسـجـودـ، أو مستـلـقـياً إن لم يستـطـعـ القـعـودـ.

ومـنـ صـلـىـ قـاعـداـ يـرـكـعـ وـيـسـجـدـ لـمـرـضـ بـهـ،ـ ثـمـ صـحـ بـنـىـ عـلـىـ

صلاته قائماً.

وإن صلى بعض صلاته ب أيامٍ، ثم قَدِرَ على الركوع والسجود:  
استأنف الصلاة.

ومن أغمي عليه خمس صلواتٍ فما دونها: قضاها إذا صحيَّ.  
فإن فاتته بالإغماء أكثر من ذلك: لم يقضُ.



## باب سجود التلاوة

سجود التلاوة في القرآن أربعة عشرَ:

في آخرِ الأعرافِ، وفي الرَّعدِ، وفي النَّحلِ، وفي بني إسرائيلَ،  
ومريمَ، والأولى في الحجَّ، والفرقانِ، والنَّملِ، و﴿الْمَرْتَبَةُ ۖ تَنْزِيلٌ﴾،  
وصَ، و﴿هَمَّ﴾ السجدةِ، والنَّجْمِ، و﴿إِذَا أَلْمَأَهُ أَنْشَقَتْ﴾، و﴿أَقْرَا إِيَّاهُ  
رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾.

والسجودُ واجبٌ في هذه المواقع كلُّها، على التالي والسامعِ،  
سواءً قصدَ سمعَ القرآنِ، أو لم يقصدِ.

وإذا تلا الإمامُ آيةً سجدةً: سجدها، وسجدَ المأمومُ معه.

وإن تلا المأمومُ: لم يسجدِ الإمامُ، ولا المأمومُ.

وإن سمعوا وهم في الصلاة آيةً سجدةً من رجلٍ ليس معهم في  
الصلاحة: لم يسجدوها في الصلاة، وسجدوها بعد الصلاة.

فإن سجدوها في الصلاة: لم تُجزِّهم، ولم تفسدْ صلاتِهم.

ومن تلا آيةً سجدةً خارج الصلاة، فلم يسجدها حتى دخل في  
الصلاحة، ثم تلاها، وسجد لها: أجزأته السجدةُ عن التلاوتينِ.

وإن تلاها في غير الصلاة، فسجد لها، ثم دخل في الصلاة،  
فتلاها: سَجَدَ لها، ولم تُجزِّه السجدة الأولى.

ومنْ كرَر تلاوة آية سجدة واحدة في مجلس واحد: أجزأته سجدة  
واحدة.

ومنْ أراد السجود: كَبَرَ ولم يرفع يديه، وسجد، ثم كَبَرَ، ورفعَ  
رأسه، ولا تشهُّد عليه، ولا سلام.



## باب صلاة المسافر

السفرُ الذي تَغْيِيرُ به الأحكامُ: أَن يَقْصِدَ الْإِنْسَانُ مَوْضِعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ مَسِيرَةً ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهَا بَسَرَ الإِبْلُ، وَمَشَى الْأَقْدَامَ.

وَلَا يُعْتَبِرُ فِي ذَلِكَ السَّيْرُ فِي الْمَاءِ.

وَفَرْضُ الْمَسَافِرِ عِنْدَنَا فِي كُلِّ صَلَاةٍ رِبَاعِيَّةٍ: رُكُونَانُ، لَا تَجُوزُ لَهُ الْزِيَادَةُ عَلَيْهِمَا عَمْدًا.

فَإِنْ صَلَى أَرْبَعًا، وَقَدْ قَعَدَ فِي الثَّانِيَةِ مَقْدَارَ التَّشْهِيدِ: أَجْزَائِهِ الرُّكُونَانُ عَنْ فَرْضِهِ، وَكَانَتِ الْأُخْرَيَانُ لَهُ نَافِلَةً.

وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ فِي الثَّانِيَةِ مَقْدَارَ التَّشْهِيدِ: بَطَلَتْ صَلَاتِهِ.

وَمَنْ خَرَجَ مَسَافِرًا: صَلَى رُكُوتَيْنِ إِذَا فَارَقَ بَيْوَاتَ الْمَصْرِ.

وَلَا يَزَالُ عَلَى حُكْمِ السَّفَرِ حَتَّى يَنْوِيَ الْإِقَامَةَ فِي بَلْدَيِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَصَاعِدًا، فَيَلْزِمُهُ الْإِتَامُ.

وَإِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ أَقْلَى مِنْ ذَلِكَ: لَمْ يُتَمَّمْ.

وَإِذَا دَخَلَ الْمَسَافِرُ بَلَدًا، وَلَمْ يَنْوِ أَنْ يَقِيمَ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَإِنَّمَا يَقُولُ: غَدًا أَخْرَجَ، أَوْ بَعْدَ غَدٍ أَخْرَجَ، حَتَّى يَبْقَى عَلَى ذَلِكَ سَنِينَ: صَلَى رُكُوتَيْنِ.

وإذا دخل العسكريُّ أرضَ الحربِ، فنَوَّا الإقامةَ بها خمسةَ عشرَ يوماً: لم يُتمُوا الصلاةَ.

وإذا دخل المسافرُ في صلاةِ المقيمِ مع بقاءِ الوقتِ: أتمَ الصلاةَ.

وإن دخل معه في فائتِهِ: لم تَجُزْ صلاةُ خلفهِ.

وإذا صلَى المسافرُ بالمقيمين ركعتين: سَلَّمَ، ثم أتمَ المقيموْنَ صلاتِهِمْ وُحْدَانًا.

ويستحب له إذا سَلَّمَ أن يقول: أتَمُوا صلاتِكمْ، فإنَّا قومٌ سَفَرُ.

وإذا دخل المسافرُ مصرَهُ: أتمَ الصلاةَ وإن لم ينوِ الإقامةَ فيهِ.

ومنْ كان له وطنٌ، فانتقل عنهِ، واستوطنَ غيرَهُ، ثم سافرَ، فدخل وطنهِ الأولَ: لم يُتمَ الصلاةَ.

وإذا نوى المسافرُ أن يقيم بمكة ومتى خمسة عشر يوماً: لم يُتمَ الصلاة إلا أن يَبِيتَ بأحدِهما.

ومنْ فاتته صلاةُ في السفرِ: قضاها في الحضرِ ركعتينِ.

ومنْ فاتته صلاةُ في الحضرِ: قضاها في السفرِ أربعَاءَ.

والعاصي والمُطِيعُ في سفرِهما: في الرُّخصةِ سواءً.

## باب صلاة الجمعة

لا تصح الجمعة إلا في مِصْرِ جامع، أو في مصلَى المِصر.  
ولا تجوز في القرَى.

ولا تجوز إقامتها إلا للسلطان، أو لمن أَمْرَهُ السلطان.

ومن شرائطها: الوقتُ، فتصحُ في وقت الظهر، ولا تصحُ بعده.

ومن شرائطها: الخطبةُ قبل الصلاة.

يَخْطُبُ الإمامُ خُطبتيْن يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بَقْدَةٍ.

ويَخْطُبُ قائماً عَلَى طهارة.

فإن اقتصر على ذكر الله تعالى: جاز عند أبي حنيفة، و قالا: لا بدَّ  
من ذِكْر طويل يُسمى خطبة.

وإن خطب قاعداً، أو على غير طهارة: جاز، ويكره.

ومن شرائطها: الجماعةُ، وأقلُّهم عند أبي حنيفة: ثلاثة سوئ الإمام، و قالا: اثنان سوئ الإمام.

ويجهر الإمامُ بالقراءة في الركعتين.

وليس فيهما قراءةٌ سورَةٌ بَيْنَهُما.

ولا تجب الجمعة على مسافر، ولا امرأة، ولا مريض، ولا عبد،  
ولا أعمى.

فإن حضروا، وصلوا مع الناس: أجزاءهم عن فرض الوقت.  
ويجوز للمسافر، والعبد، والمريض، ونحوهم أن يؤمّ في  
الجمعة.

ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام، ولا  
عذر له: كره له ذلك، وجازت صلاته.

فإن بدا له أن يحضر الجمعة، فتوجه إليها: بطلت صلاة الظهر  
عند أبي حنيفة بالsusي، وقالا: لا تبطل صلاة الظهر حتى يدخل مع  
الإمام.

ويكره أن يصلّي المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة في  
المصر.

وكذلك أهل السجن.

ومن أدرك الإمام يوم الجمعة: صلى معه ما أدرك، وبنى عليها  
الجمعة.

وإن أدركه في التشهد، أو في سجود السهو: بنى عليها الجمعة  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال محمد: إن أدرك معه أكثر الركعة الثانية: بنى عليها الجمعة،  
وإن أدرك أقلّها: بنى عليها الظهر.

وإذا خرج الإمام إلى الخطبة يوم الجمعة: ترك الناس الصلاة،  
والكلام حتى يفرغ من خطبته.

وإذا أذن المؤذنون يوم الجمعة الأذان الأول: ترك الناس البيع،  
والشراء، وتوجهوا إلى صلاة الجمعة.

وإذا صعد الإمام المنبر: جلس، وأذن المؤذنون بين يدي المنبر،  
ثم يخطب الإمام، فإذا فرغ من خطبته: أقاموا الصلاة، وصلوا.



## باب صلاة العِيدَيْنَ

يُستحبُ في يوم الفِطْر أن يَطْعَمَ الْإِنْسَانُ شَيْئاً قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَصْلَى، وَيَغْتَسِلَ، وَيَتَطَبَّ، وَيَلْبِسَ أَحْسَنَ ثِيَابَهُ، وَيَتَوَجَّهَ إِلَى الْمَصْلَى.

وَلَا يَكْبُرُ فِي طَرِيقِ الْمَصْلَى عَنْدَ أَبِيهِ حَنِيفَةَ، وَعِنْهُمَا: يَكْبُرُ.  
وَلَا يَتَنَفَّلُ فِي الْمَصْلَى قَبْلَ صَلَاتِ الْعِيدِ.

فَإِذَا حَلَّتِ الصَّلَاةُ بِارْتِفَاعِ الشَّمْسِ: دَخَلَ وَقْتُهَا إِلَى الزَّوَالِ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ: خَرَجَ وَقْتُهَا.

وَيَصْلِي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رُكْعَتِينَ، يَكْبُرُ فِي الْأُولَى تَكْبِيرَةَ الْافْتَاحِ، وَثَلَاثَةً بَعْدَهَا، ثُمَّ يَقْرَأُ فَاتِحةَ الْكِتَابِ، وَسُورَةَ مُعَهَا، ثُمَّ يَكْبُرُ تَكْبِيرَةَ يَرْكَعَ بِهَا.

ثُمَّ يَبْتَدِئُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِالْقِرَاءَةِ، إِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ: كَبَرَ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، وَكَبَرَ تَكْبِيرَةً رَابِعَةً يَرْكَعَ بِهَا.  
وَيَرْفَعُ يَدِيهِ فِي تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنَ.

ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَتَيْنِ، يُعَلَّمُ النَّاسَ فِيهَا صَدَقَةَ الْفِطْرِ، وَأَحْكَامَهَا.

وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ الْإِمَامِ: لَمْ يَقْضِهَا.

فَإِنْ غَمِّ الْهَلَالُ عَلَى النَّاسِ، فَشَهَدُوا عِنْدَ الْإِمَامِ بِرَؤْيَةِ الْهَلَالِ بَعْدَ  
الزَّوَالِ: صَلَّى الْعِيدَ مِنَ الْغَدِ.

فَإِنْ حَدَثَ عَذْرٌ مَّنَعَ النَّاسَ مِنِ الصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي: لَمْ يُصْلِّهَا  
بَعْدَهُ.

وَيُسْتَحْبِطُ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى أَنْ يَغْتَسِلَ، وَيَتَطَيَّبَ، وَيَؤْخِرَ الْأَكْلَ  
حَتَّى يَقْرُعَ مِنِ الصَّلَاةِ.

وَيَتَوَجَّهُ إِلَى الْمُصَلِّيِّ وَهُوَ يَكْبُرُ.

وَيُصْلِي الْأَضْحَى رَكْعَتَيْنِ، كِصَلَاةِ الْفَطْرِ، وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا  
خَطْبَتَيْنِ، يَعْلَمُ النَّاسَ فِيهَا الْأَضْحَى، وَتَكْبِيرَاتِ التَّشْرِيقِ.

فَإِنْ حَدَثَ عَذْرٌ مَّنَعَ النَّاسَ مِنِ الصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى: صَلَاهَا  
مِنَ الْغَدِ، وَيَعْدُ الْغَدِ، وَلَا يُصْلِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

وَتَكْبِيرُ التَّشْرِيقِ أُولُهُ عَقِيبَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرْفَةَ.

وَآخِرُهُ عَقِيبَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ عِنْدَ أُبَيِّ حَنِيفَةَ، وَقَالَ:  
إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

وَالْتَّكْبِيرُ وَاجِبٌ عَقِيبَ الصلوات المفروضات.

وَصَفَةُ التَّكْبِيرِ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ  
أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَهُ الْحَمْدُ.

## باب صلاة الكسوف

إذا انكسفت الشمسُ صلَّى الإمامُ بالناس ركعتين كهيئة النافلة،  
 في كل ركعةٍ رکوعٌ واحدٌ.  
 ويطوّل القراءةَ فيهما.  
 ويُخفي عند أبي حنيفة، وقالا: يجهر.  
 ثم يدعوا بعدها حتى تنجليَّ الشمسُ.  
 ويصلِّي بالناس الإمامُ الذي يصلِّي بهم الجمعة.  
 فإن لم يحضر الإمامُ: صلَّاهَا الناسُ فرادِي.  
 \* وليس في خسوف القمر جماعةٌ، وإنما يصلِّي كلُّ واحدٍ بنفسه.  
 وليس في الكسوف خطبةٌ.



## باب صلاة الاستسقاء

قال أبو حنيفة رحمه الله: ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في  
جماعة.

فإن صلى الناسُ وُحْدَانًا: جاز.  
وإنما الاستسقاء: الدعاءُ، والاستغفارُ.  
وقالا: يصلِّي الإمامُ بالناسِ ركعتين، يجهرُ فيهما بالقراءة.  
ثم يخطبُ.  
ويستقبلُ القِبْلَةَ بالدعاء.  
ويقلِّبُ الإمامُ رداءه، ولا يقلِّبُ القومُ أرديَّهم.  
ولا يحضرُ أهلُ الْذَّمَةِ الاستسقاء.



## باب قيام شهر رمضان

يُستحب أن يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء، فيصلّي  
 بهم إمامُهم خمس ترويحات، في كل ترويحة تسليمتان.  
 ويجلس بين كل ترويحتين مقدار ترويحة.  
 ثم يُوتر بهم إمامُهم.  
 ولا يُصلِّي الوتر بجماعة في غير شهر رمضان.



## باب صلاة الخوف

إذا اشتدَّ الخوفُ: جَعَلَ الْإِمَامُ النَّاسَ طَائِفَتَيْنِ، طَائِفَةً فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ، وَطَائِفَةً خَلْفَهُ، فَيَصْلِي بِهِذِهِ الطَّائِفَةِ رُكُوعًا، وَسَجْدَتَيْنِ.

فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ، مَضَىْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ، وَجَاءَتْ تِلْكَ الطَّائِفَةَ، فَيَصْلِي بِهِمِ الْإِمَامَ رُكُوعًا، وَسَجْدَتَيْنِ، وَتَشَهَّدَ، وَسَلَّمَ الْإِمَامُ، وَلَمْ يَسْلُمُوا، وَذَهَبُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ.

وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُولَى، فَصَلَّوْا وُحْدَانًا رُكُوعًا، وَسَجْدَتَيْنِ، بَغْيَرِ قِرَاءَةٍ، وَتَشَهَّدُوا، وَسَلَّمُوا، وَمَضُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ.

وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْآخِرَى، فَصَلَّوْا رُكُوعًا وَسَجْدَتَيْنِ بِقِرَاءَةٍ، وَتَشَهَّدُوا، وَسَلَّمُوا.

فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ مُقِيمًا: صَلَى بِالْطَّائِفَةِ الْأُولَى رُكُعتَيْنِ، وَبِالثَّانِيَةِ رُكُعتَيْنِ. وَيَصْلِي بِالْطَّائِفَةِ الْأُولَى رُكُعتَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ، وَبِالثَّانِيَةِ رُكُوعًا.

وَلَا يَقْاتِلُونَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ: بَطَّلَتْ صَلَاتُهُمْ.

وَإِنْ اشتدَّ الخوفُ: صَلَّوْا رُكْبَانًا وُحْدَانًا، يَوْمَئِنُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى أَيِّ جَهَةٍ شَاءُوا إِذَا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى التَّوْجِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ.

## باب صلاة الجنائز

إذا احْتَضَرَ الرَّجُلُ: وُجُوهُهُ إِلَى الْقُبْلَةِ عَلَى شِقَّهُ الْأَيْمَنِ، وَلُقْنُ الشَّهَادَتَيْنِ.

فَإِذَا مَاتَ: شَدُّوا لَحْيَيْهِ، وَغَمَضُوا عَيْنَيْهِ.

وَإِذَا أَرَادُوا غَسْلَهُ: وَضَعُوهُ عَلَى سَرِيرٍ، وَجَعَلُوهُ عَلَى عُورَتِهِ خِرْقَةً، وَنَزَعُوا عَنْهُ ثِيَابَهُ، وَوَضَّأُوهُ، وَلَا يُمْضِمُ ضُوْنَهُ، وَلَا يَسْتُشْقُونَهُ، ثُمَّ يُفِيضُونَ الْمَاءَ عَلَيْهِ، وَيُجْمِرُ سَرِيرَهُ وَتَرَاهُ.

وَيُغْلِي الْمَاءُ بِالسَّدْرِ، أَوْ بِالْحُرْضِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ: فَالْمَاءُ الْقَرَاحُ.  
وَيُغَسِّلُ رَأْسَهُ وَلَحِيَتَهُ بِالْخَطْمِيِّ.

ثُمَّ يُضْبَجُ عَلَى شِقَّهُ الْأَيْسِرِ، فَيُغَسِّلُ بِالْمَاءِ وَالسَّدْرِ، حَتَّى يُرَى أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا يَلِي التَّخْتَ مِنْهُ.

ثُمَّ يُضْبَجُ عَلَى شِقَّهُ الْأَيْمَنِ، فَيُغَسِّلُ بِالْمَاءِ، وَالسَّدْرِ، حَتَّى يُرَى أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا يَلِي التَّخْتَ مِنْهُ.

ثُمَّ يُجْلِسُهُ، وَيُسْنِدُهُ إِلَيْهِ، وَيَمْسُحُ بَطْنَهُ مَسْحًا رَفِيقًا، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ: غَسَلَهُ، وَلَا يُعِيدُ غَسْلَهُ، ثُمَّ يُنْشِفُهُ فِي ثُوبِهِ.

وَيَجْعَلُهُ فِي أَكْفَانِهِ، وَيَجْعَلُ الْحَنَوْطَ عَلَى رَأْسِهِ، وَلَحِيَتِهِ،

والكافور على مساجده.

والسنّة أن يُكفن الرجل في ثلاثة أثواب: إزار، وقميص، ولِفَافَةٍ.

فإن اقتصروا على ثوبين: جاز.

فإذا أرادوا لف اللَّفَافَةَ عليه: ابتدؤوا بالجانب الأيسر، فـأَلْقُوهُ عليه، ثم بالأيمين، فإن خافوا أن يتشر الكفن عنه: عَقَدوه.

وتكفين المرأة في خمسة أثواب: إزار، وقميص، وخمار، وخرقة يُربط بها ثديها، ولِفَافَةٍ.

فإن اقتصروا على ثلاثة أثواب: جاز.

ويكون الخِمارُ فوق القميص تحت اللَّفَافَةَ.

ويُجْعَلُ شعرُها على صدرها.

ولا يُسْرَحُ شعرُ الميت، ولا لحيته، ولا يُقصُ ظفرُه، ولا يُعَقَّصُ شعره.

وتجمر الأكفان قبل أن يُدْرَجَ فيها وترًا.

فإذا فرغوا منه: صلوًا عليه.

\* وأولى الناس بالصلة عليه: السلطان إن حضر.

فإن لم يحضر: فـيُستحب تقديم إمام الحي، ثم الولي.

فإن صلَّى عليه غير الولي، والسلطان: أعاد الولي.

وإن صلَّى الولي: لم يَجُزْ لأحد أن يصلِّيَ بعده.

فإن دُفِن ولم يُصلَّى عليه: صُلُّى على قبره إلى ثلاثة أيام في الشتاء، وسبعة في الصيف، ولا يُصلَّى بعد ذلك.

ويقوم المصلِّي بحِذاء صدر الميت.

\* والصلاحة على الجنازة أن يُكَبِّر تكبيرةً، يَحْمَدُ اللهَ تَعَالَى عَقِيبَها.

ثم يُكَبِّر تكبيرةً ثانيةً، ويصلِّي على النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثم يُكَبِّر تكبيرةً ثالثةً، يَدْعُونَ فِيهَا لِنَفْسِهِ، وَلِلْمَيْتِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ.

ثم يُكَبِّر تكبيرةً رابعةً، وَسَلَّمَ.

ولا يُصلَّى على ميت في مسجد جماعةٍ.

\* فإذا حملوه على سريره: أخذوا بقوائمه الأربع، ويمشون به مُسْرِعين دون الخبر.

إذا بلغوا إلى قبره: كُرِه للناس أن يجلسوا قبل أن تُوضع عن عنق الرجال.

ويُحَفَّرُ الْقَبْرُ، ويُلْحَدُ، ويُدْخَلُ الْمَيْتُ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ.

إذا وضع في لَحْدَه: قال الذي يضعه: باسم الله، وعلى مِلَّةِ رسول الله.

ويُوجَّهُ إِلَى الْقَبْلَةِ، ويَحُلُّ الْعُقْدَةَ عَنْهُ.

ويُسْوَى الْلَّبَنُ عَلَيْهِ، ويُكْرَهُ الْأَجْرُ، وَالْخَشْبُ، وَلَا يَأْسَ بِالْقَصَبِ.

ثُمَّ يُهَالِ التَّرَابُ عَلَيْهِ.

وُيُسْتَمِّ القبرُ، ولا يُسْطَح.

\* ومن استهلَّ بعد الولادة: سُمِّيَ، وغُسلَ، وكُفَنَ، وصُلِّيَ عليه.

وإن لم يستهلَّ: أُدْرِج في خِرقَةٍ، ولم يُصلَّى عليه.



## باب الشهيد

الشهيدُ: مَن قَتَلَهُ الْمُشْرِكُونَ، أَوْ وُجِدَ فِي المُعْرَكَةِ وَبِهِ أَثْرٌ  
الجَرَاحَةِ، أَوْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ظَلَمًا، وَلَمْ تَجُبْ بِقَتْلِهِ دِيَةٌ.  
فَيُكْفَنُ، وَيُصْلَى عَلَيْهِ، وَلَا يُغَسَّلُ.

وَإِذَا اسْتَشَدَ الْجُنُبُ: غُسْلٌ عِنْدَ أُبَيِّ حَنِيفَةَ، وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ:  
وَقَالَا: لَا يُغَسَّلَانِ.

وَلَا يُغَسَّلُ عَنِ الشَّهِيدِ دَمُهُ، وَلَا تُنْزَعُ عَنْهِ ثِيَابُهُ، وَيُنْزَعُ عَنْهِ الْفَرْوُ،  
وَالخُفُّ، وَالحَشْوُ، وَالسَّلاخُ.

وَمَنْ ارْتَثَ: غُسْلٌ - وَالارْتَاثُ: أَنْ يَأْكُلَ، أَوْ يَشْرَبَ، أَوْ  
يَتَداوِي، أَوْ يَبْقَى حَيًّا حَتَّى يَمْضِيَ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ وَهُوَ يَعْقُلُ، أَوْ  
يُنْقَلَّ مِنَ الْمُعْرَكَةِ وَهُوَ حَيٌّ، وَبِهِ أَثْرُ الْجَرَاحَةِ -، وَصُلْبٌ عَلَيْهِ.

وَمَنْ قُتِلَ فِي حَدٍّ أَوْ قَصَاصٍ: غُسْلٌ، وَصُلْبٌ عَلَيْهِ.

وَمَنْ قُتِلَ مِنَ الْبُعَاهَةِ، أَوْ قُطَّاعَ الطَّرِيقِ: لَمْ يُغَسَّلْ، وَدُفِنَ، وَلَمْ  
يُصْلَى عَلَيْهِ.

وَمَنْ قُتِلَ نَفْسَهُ: غُسْلٌ، وَصُلْبٌ عَلَيْهِ.

## باب الصلاة في الكعبة و حولها

الصلاه في الكعبه جائزه، فرضها، ونفلها.

فإن صلى الإمام فيها بجماعة، فجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام: جاز.

ومن جعل منهم ظهره إلى وجه الإمام: لم تجز صلاته.

فإن صلى الإمام في المسجد الحرام: تحلق الناس حول الكعبه، وصلوا بصلة الإمام.

فمن كان منهم أقرب إلى الكعبه من الإمام: جازت صلاته إذا لم يكن في جانب الإمام.

ومن صلى على ظهر الكعبه: جازت صلاته، ويكره.

وكذلك: إن صلى على هدف أعلى منها.

## كتاب الزكاة

**الزكاةُ واجبةٌ على الحرّ، المسلمُ، البالغُ، العاقلُ، إذا ملَكَ نصاباً ملكاً تاماً، وحالَ عليه الحولُ.**

**وليس على صبيٍّ، ولا مجنونٍ، ولا مكاتبٍ زكاةً.**

**ومنْ كان عليه دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَا لِه: فَلَا زَكَاةً عَلَيْهِ.**

**وإنْ كان مَالُه أَكْثَرَ مِن الدَّيْنِ: زَكَّى الفَاضِلَ إِذَا بَلَغَ نِصَابَهِ.**

**وليس في دُور السكنىِ، وثيابِ البدنِ، وأثاثِ المُنْزَلِ، ودوابِ الرِّكوبِ، وعبيدِ الخدمةِ، وسلاحِ الاستعمالِ: زَكَاةً.**

**وَلَا يَجُوزُ أَدَاءُ الزَّكَاةِ إِلَّا بِنَيَّةٍ مُقَارِنَةٍ لِلأَدَاءِ، أَوْ مُقَارِنَةٍ لِعَزْلِ مَقْدَارِ الواجبِ.**

**وَمَنْ تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ، وَلَا يَنْويُ الزَّكَاةَ: سَقْطٌ فِرْضُهَا عَنْهُ.**



## باب زكاة الإبل

ليس في أقل من خمس ذُوٰدٍ من الإبل صدقة.  
فإذا بلغت خمساً سائمةً، وحال عليها الحول: فيها شاة، إلى  
تسع.

فإذا كانت عشرة: فيها شاتان، إلى أربع عشرة.  
فإذا كانت خمس عشرة: فيها ثلاثة شِيَاهٍ، إلى تسع عشرة.  
فإذا كانت عشرين: فيها أربع شِيَاهٍ، إلى أربع وعشرين.  
فإذا كانت خمساً وعشرين: فيها بنت مَخَاضٍ، إلى خمس  
وثلاثين.

فإذا كانت ستة وثلاثين: فيها بنت لَبُونٍ، إلى خمس وأربعين.  
فإذا كانت ستة وأربعين: فيها حِقةٌ، إلى ستين.

فإذا كانت إحدى وستين: فيها جَدَّعةٌ، إلى خمس وسبعين.  
فإذا كانت ستة وسبعين: فيها بنتا لَبُونٍ، إلى تسعين.

فإذا كانت إحدى وتسعين: فيها حِقْتان، إلى مائةٍ وعشرين.  
ثم تُستأنفُ الفريضة، فيكون في الخمس: شاة مع الحِقتين.

وفي العشر: شاتان.

وفي خمس عشرة: ثلث شِيَاهٍ.

وفي العشرين: أربع شِيَاهٍ.

وفي خمس وعشرين: بنت مخاض، إلى مائة وخمسين، فيكون فيها ثلث حِقَاق.

ثم تُستأنفُ الفريضة، ففي الخمس: شاة، وفي العشر: شاتان، وفي خمس عشرة: ثلث شِيَاهٍ، وفي عشرين: أربع شِيَاهٍ.

وفي خمس وعشرين: بنت مخاض.

وفي ست وثلاثين: بنت لبون.

إذا بلغت مائةً وستاً وتسعين: فيتها أربع حِقَاقٍ، إلى مائتين.

ثم تُستأنفُ الفريضة أبداً، كما استؤنفت في الخمسين التي بعد المائة والخمسين.

والبُختُ والعرَابُ سواءً.



## باب زكاة البقر

ليس في أقل من ثلاثة من البقر السائمة صدقة.

إذا كانت ثلاثة سائمة، وحال عليها الحول: فيها تبع، أو  
تبعية.

وفي أربعين: مسنة، أو مسن.

إذا زادت على الأربعين: وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين  
عند أبي حنيفة.

ففي الواحدة: ربع عشر مسنة.

وفي الشتىين: نصف عشر مسنة.

وفي الثلاثة: ثلاثة أرباع عشر مسنة.

وفي الأربع: عشر مسنة.

وقالا: لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين: فيكون فيها تبعان، أو  
تبعتان.

وفي سبعين: مسنة وتبع.

وفي ثمانين: مستان.

وفي تسعين: ثلاثة أتبعة.

وفي مائة: تبيعان ومسنة.

وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشرة، من تبيع إلى مسنة، ومن مسنة إلى تبيع.

والجواب ميس والبقر سواء.



## باب زكاة الغنم

ليس في أقل من أربعين شاة صدقة.

فإذا كانت أربعين سائمة، وحال عليها الحول: ففيها شاة، إلى مائة وعشرين.

فإذا زادت واحدة: ففيها شاتان، إلى مائتين.

فإذا زادت واحدة: ففيها ثلاث شياه، إلى ثلاثة وتسعة وتسعين.

فإذا بلغت أربعين: ففيها أربع شياه.

ثم في كل مائة شاة.

والضأن والمعز سواء.

## باب زكاة الخيل

إذا كانت الخيل سائمة ذكوراً وإناثاً، أو إناثاً، وحالاً عليها الحول: فصاحبها بال الخيار: إن شاء أعطى عن كل فرسٍ ديناراً، وإن شاء قومها، وأعطى عن كل مائتي درهم: خمسة دراهم. وليس في ذكورها منفردة زكاة.

وقالا: لا زكاة في الخيل.

ولا شيء في البغال والحمير، إلا أن تكون للتجارة.

وليس في الفُصْلَان، والحُمَّلَان، والعَجَاجِيل صدقة عند أبي حنيفة ومحمد، إلا أن يكون معها كبار.

وقال أبو يوسف: تجب فيها واحدة منها.

ومن وجب عليه سِنٌ، فلم توجد عنده: أخذ المُصدَّقُ أعلى منها، ورد الفضل، أو أخذ دونها، وأخذ الفضل.

ويجوز دفع القيمة في الزكاة.

وليس في العوامل، والحوامل، والعلوفة صدقة. ولا يأخذ المُصدَّقُ خيار المال، ولا رُذالتَه، ويأخذ الوَسْطَ منه.

وَمَنْ كَانَ لَهُ نِصَابٌ، فَاسْتَفَادَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ مِنْ جُنْسِهِ: ضَمَّهُ إِلَيْهِ، وَزَكَّاهُ بِهِ.

وَالسَّائِمَةُ هِيَ: الَّتِي تَكْتَفِي بِالرَّعْيِ فِي أَكْثَرِ حَوْلِهَا.  
فَإِنْ عَلِمَهَا نَصْفَ الْحَوْلِ، أَوْ أَكْثَرَ: فَلَا زَكَّاهُ فِيهَا.  
وَالزَّكَّاهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ فِي النِّصَابِ، دُونَ الْعَفْوِ.  
وَقَالَ مُحَمَّدٌ: تَجْبُ فِيهِمَا.

وَإِذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ وَجْوبِ الزَّكَّاهِ: سَقَطَتْ.  
وَإِنْ قَدِمَ الزَّكَّاهُ عَلَى الْحَوْلِ، وَهُوَ مَالِكٌ لِلنِّصَابِ: جَازَ.



## باب زكاة الفضة

ليس فيما دون مائتي درهم صدقةٌ.

فإذا كانت مائتي درهم، وحالَ عليها الحولُ: ففيها خمسةُ دراهم.

ولا شيءَ في الزيادة حتى تبلغَ أربعين درهماً، فيكونُ فيها درهمٌ.

ثم في كل أربعين درهماً: درهمٌ عند أبي حنيفة.

وقالا: ما زاد على المائتين: فزكائه بحسابها.

وإذا كان الغالبُ على الورقِ الفضة: فهي في حُكمِ الفضة.

وإذا كان الغالبُ على الدنانير الذهبَ: فهو في حُكمِ الذهب.

وإذا كان الغالبُ عليها الغشَّ: فهي في حُكمِ العروضِ، يُعتبر أن

تبلغ قيمتها نصاباً.



## باب زكاة الذهب

ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقةٌ.  
إِنَّمَا زكوةَ الْمَسَكُونَ إِذَا كَانَتْ عَشْرِينَ مَثَقَالًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ: فَفِيهَا نَصْفٌ  
مثقالٌ.

ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ مِثَاقِيلٍ: قِيراطاً.  
وليس فيما دون أربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة، وقالا: ما زاد  
على العشرين: فزكاه بحسابها.

وفي تبر الذهب والفضة، وحليهما، والآنية منها: الزكاةُ.



## باب زكاة العروض

الزكاةُ واجبةٌ في عروض التجارة، كائنةً ما كانت، إذا بلغت قيمتها نصباً من الورق أو الذهب.

يُؤْمِنُ بها بما هو أفعى للفقراء والمساكين منها.

وإذا كان النصابُ كاملاً في طرَفِيِّ الحول: فنقاصه فيما بين ذلك لا يُسْقِطُ الزكاة.

وئُضَمَّ قيمةُ العروض إلى الذهب والفضة.

وكذلك يُضَمَّ الذهب إلى الفضة بالقيمة؛ حتى يتم النصابُ عند أبي حنيفة.

وقالا: لا يُضَمَّ الذهب إلى الفضة بالقيمة، ويُضَمَّ بالأجزاء.



## باب زكاة الزروع والثمار

قال أبو حنيفة رحمه الله: في قليل ما أخرجه الأرض وكثيره:  
العُشُرُ، سواء سُقِيَ سَيْحًا، أو سَقَنَهُ السَّمَاءُ، إِلَّا الحطبَ، والقصبَ،  
والحشيشَ.

وقالا: لا يجب العُشُرُ إِلَّا فِيمَا لَه ثُمَرٌ باقِيٌّ، إِذَا بَلَغَتْ خَمْسَةَ  
أُوْسُقٍ.

واللوَسْقُ: ستون صاعاً بصاع النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.  
وليس في الْخَضْرُورَاتِ عِنْدَهُمَا عُشُرٌ.

وما سُقِيَ بِغَرْبٍ، أو دالية، أو سانية: ففيه نصف العُشُرِ في  
القولين.

وقال أبو يوسف: فيما لا يُوسَقُ، كالزَّعْفَرَانُ، والقطن: يجب فيه  
العُشُرُ إِذَا بَلَغَ قِيمَتُهُ قِيمَةً خَمْسَةَ أُوْسُقٍ مِّنْ أَدْنَى مَا يَدْخُلُ تَحْتَ  
اللوَسْقُ.

وقال محمد: يجب العُشُرُ إِذَا بَلَغَ الْخَارِجُ خَمْسَةَ أَمْتَالٍ مِّنْ أَعْلَى  
مَا يُقْدَرُ بِهِ نُوْعَهُ.

فاعتبر في القطن: خمسة أحمال، وفي الزَّعْفَرَانِ: خمسة أمناء.

وفي العسل: العُشُرُ إِذَا أَخِذَ مِنْ أَرْضِ الْعُشُرِ، قَلَّ أَوْ كَثُرَ.

وقال أبو يوسف: لَا شَيْءٌ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرَةَ أَزْقَاقٍ.

وقال محمد: خَمْسَةَ أَفْرَاقٍ.

والفَرَقُ: سَتَّةُ وَثَلَاثُونَ رِطْلًا بِالْعَرَاقِيِّ.

وَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ عُشُرٌ.



## باب مَن يَحْوِز دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ

وَمَن لَا يَحْوِز

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَنِيلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةِ فُلُوْبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرِيمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ﴾ .  
فهذه ثمانية أصنافٍ.

وقد سقط منها: المؤلفة قلوبهم؛ لأن الله تعالى أعز الإسلام، وأغنى عنهم.

والفقير: من له أدنى شيءٍ.

والمسكين: من لا شيء له.

والعامل يدفع إليه الإمام بقدر عمله إن عمل.

وفي الرقاب: يُعَانِ المكابَيون في فَكِ رقابهم.

والغارم: من لزمته دينٌ.

وفي سبيل الله: مُنْقَطِعُ الغِرَاءَ.

وابنُ السَّبِيلِ: مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي وطْنِهِ، وَهُوَ فِي مَكَانٍ آخَرَ لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ.

فَهَذِهِ جَهَاتُ الزَّكَاةِ، وَلِلْمَالِكِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى صَنْفٍ وَاحِدٍ.

\* وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُدْفَعَ الزَّكَاةُ إِلَى ذِمَّيْهِ.

وَلَا يُبَيِّنَ بِهَا مَسْجِدٌ.

وَلَا يُكَفَّنُ بِهَا مَيْتٌ.

وَلَا يُشْتَرِي بِهَا رَقْبَةً ثُعْقَنَ.

وَلَا تُدْفَعُ إِلَى غَنِيٍّ.

وَلَا يَدْفَعُ الْمَزْكُী زَكَاةَ إِلَى أَبِيهِ، وَجَدَّهِ وَإِنْ عَلَا.

وَلَا إِلَى وَلَدِهِ، وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَإِنْ سَقَلَ.

وَلَا إِلَى أُمِّهِ، وَجَدَّأَتِهِ وَإِنْ عَلَّتِ.

وَلَا إِلَى امْرَأَتِهِ.

وَلَا تُدْفَعُ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا عِنْدَ أُبِي حِنْفَةَ، وَقَالَا: تَدْفَعُ إِلَيْهِ.

وَلَا يَدْفَعُ إِلَى مَكَاتِبِهِ، وَلَا مَمْلُوكِهِ، وَلَا مَمْلُوكٍ غَنِيٍّ.

وَلَا إِلَى وَلَدِ غَنِيٍّ إِذَا كَانَ صَغِيرًا.

وَلَا تُدْفَعُ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ، وَهُمْ: آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ عَبَاسٍ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَمَوَالِيهِمْ.

وقال أبو حنيفة و محمد: إذا دفع الزكاة إلى رجلٍ يظنه فقيراً، ثم  
بان أنه غنيٌّ، أو هاشميٌّ، أو كافرٌ، أو دفع في ظلمةٍ إلى فقيرٍ، ثم بان  
أنه أبوه، أو ابنه: فلا إعادة عليه.

وقال أبو يوسف: عليه الإعادة.

ولو دفع إلى شخصٍ، ثم عَلِمَ أنه عبدٌ، أو مكاتبٌ: لم يَجُزْ في  
قولهم جميعاً.

ولا يجوز دفع الزكاة إلى مَنْ يملك نصاباً من أيٍّ مالٍ كان.  
ويجوز دفعها إلى مَنْ يملك أقلَّ من ذلك وإن كان صحيحاً  
مكتسباً.

ويكره نَقْلُ الزكاة من بلدٍ إلى بلد آخر، وإنما تُفرَّق صدقةٌ كلُّ قومٍ  
فيهم، إلا أن ينقلها الإنسان إلى قرابته، أو إلى قومٍ هم أخوْجٌ إليها من  
أهل بلدده.



## باب صدقة الفطر

صدقهُ الفطر واجبةٌ على الحرّ المسلم، إذا كان مالكاً لمقدار النصاب، فاضلاً عن مسكنه، وثيابه، وأثاثه، وفرسِه، وسلاحِه، وعيدهِ للخدمة.

يُخرج ذلك عن نفسه، وعن أولاده الصغار، وعن مماليكه للخدمة.

ولا يؤدّي عن زوجته.

ولا عن أولاده الكبار وإن كانوا في عياله.

ولا يُخرجُ عن مكاتبَه، ولا عن مماليكه للتجارة.

والعبدُ بين الشركين: لا فطرةٌ على واحدٍ منهما.

ويؤدّي المولى المسلمُ الفطرةَ عن عبدهِ الكافر.

والفطرةُ نصفُ صاعٍ من بُرّ، أو صاعٍ من تمرٍ، أو زبيبٍ، أو شعيرٍ.

والصاعُ عند أبي حنيفة ومحمد: ثمانيةُ أرطالٍ بالعرaci.

وقال أبو يوسف: خمسةُ أرطالٍ وثلثُ رطلٍ.

ووجوبُ الفطرة يتعلّقُ بظهور الفجر الثاني من يوم الفطر، فمَن  
مات قبل ذلك: لم تجب فطرته.

ومن أسلم، أو وُلد بعد ظهور الفجر: لم تجب فطرته.

ويُستحب للناس أن يُخرِجوا الفطرةَ يوم الفطر قبل الخروج إلى  
المصلّى.

فإن قدّموها قبل يوم الفطر: جاز.

وإن أخْرُوها عن يوم الفطر: لم تسقط، وكان عليهم إخراجها.



## كتاب الصوم

**الصومُ ضربانٌ: واجبٌ، ونفلٌ.**

فالواجبُ ضربانٌ: منه ما يتعلّقُ بزمانٍ بعينهِ، كصوم رمضان، والنذر المعين، فيجوز صومه بنية من الليل.

فإن لم ينوِ حتى أصبحَ: أجزأته النية ما بينه وبين الزوال.

والضربُ الثاني: ما يثبتُ في الذمة، كقضاء رمضان، والنذر المطلق، والكافارات، فلا يجوز صومه إلا بنية من الليل.

والنفلُ كله يجوز بنية قبل الزوال.

وينبغي للناس أن يتلمسوا الهلالَ في اليوم التاسع والعشرين من شعبان، فإن رأوه: صاموا.

وإن غُمَّ عليهم: أكملوا عدَّةً شعبانَ ثلاثينَ يوماً، ثم صاموا.

ومَنْ رَأَى هَلَالَ رَمَضَانَ وحْدَهُ: صامَ وَمَنْ لَمْ يَقْبَلْ الْإِمَامُ شَهادَتَهُ.

إِذَا كَانَ فِي السَّمَاءِ عَلَّةٌ: قَبْلَ الْإِمَامُ شَهادَةُ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ فِي رؤْيَةِ الْهَلَالِ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، حَرَّاً كَانَ أَوْ عَبْدًا.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَاءِ عَلَّةٌ: لَمْ يَقْبَلْ الشَّهادَةُ حَتَّى يَرَاهُ جَمْعٌ كَثِيرٌ، يَقْعُدُ عِلْمُ بَخْرَهُمْ.

ووقتُ الصوم: من حين طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس.  
والصومُ هو: الإمساكُ عن الأكلِ، والشربِ، والجماعِ نهاراً، مع  
الليلة.

فإن أكلَ الصائمُ، أو شربَ، أو جامَعَ ناسياً: لم يُفطرْ، ولا قضاءَ  
عليهِ، ولا كفارةً.

فإنْ ظنَّ ذلكَ يُفسِدُ صومَهُ، فأكلَ بعد ذلكَ متعمداً: فعليهِ  
القضاءُ، ولا كفارةً عليهِ.

وإن نامَ فاحتلمَ، أو نظرَ إلى امرأةٍ فأنزلَ، أو ادهنَ، أو احتجمَ،  
أو اكتحلَ، أو قبلَ: لم يُفطرِ.

وإن أنزلَ بقُبْلَةً، أو لَمْسَ: فعليهِ القضاءُ، ولا كفارةً عليهِ.  
ولا بأس بالقُبْلَةِ إذا أَمِنَ عَلَى نفْسِهِ، ويكفيه إن لم يأْمَنَ.  
وإن ذرَ عَيْنَهُ: لم يُفطرِ.

وإن استقاءَ عامداً ملءَ فيهِ: فعليهِ القضاءُ.

ومن ابتلعَ الحصاءَ، أو الحديداً، أو النواةَ: ففطرَ، وقضى.

ومن جامَعَ عامداً في أحدِ السبيلينِ، أو أَكَلَ أو شَرِبَ ما يُغذَى  
بهِ، أو يُتداوىَ بهِ: فعليهِ القضاءُ، والكفارةُ، مثلُ كفارةِ الظُّهَارِ.

ومن جامَعَ فيما دونَ الفَرْجِ فأنزلَ: فعليهِ القضاءُ، ولا كفارةً عليهِ.

وليس في إفساد الصومِ في غير رمضان كفارةً.

وَمَنْ احْتَقَنَ، أَوْ اسْتَعْطَطَ، أَوْ أَفْطَرَ فِي أُذُنِّيهِ، أَوْ دَاوِيْ جَائِفَةً، أَوْ آمَّةً بَدْوَاءً، فَوَصَّلَ إِلَى جَوْفِهِ، أَوْ دَمَاغِهِ: أَفْطَرَ.

وَإِنْ أَفْطَرَ فِي إِحْلِيلِهِ: لَمْ يُفَطِّرْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُفَطِّرْ.

وَمَنْ ذَاقَ شَيْئاً بِفَمِهِ: لَمْ يُفَطِّرْ، وَيُكَرِّهُ لِهِ ذَلِكَ.  
وَيُكَرِّهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْضِغَ لِصَبِيْهَا الطَّعَامَ إِنْ كَانَ لَهَا مِنْهُ بُدْ.  
وَمَضْغُ الْعِلْكَ لَا يُفَطِّرُ الصَّائِمَ، وَيُكَرِّهُ.

وَإِذَا دَخَلَ فِي حَلْقِهِ غَبَارُ الدِّقِيقِ، أَوْ تَرَابُ الطَّرِيقِ، أَوْ دَخَانُ الْحَرِيقِ: لَمْ يُفَطِّرْ.

وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً فِي رَمَضَانَ، فَخَافَ إِنْ صَامَ ازْدَادَ مَرْضَهُ: أَفْطَرَ،  
وَقَضَى.

وَإِنْ كَانَ مَسَافِراً لَا يَسْتَضِيرُ بِالصَّوْمِ: فَصَوْمُهُ أَفْضَلُ، وَإِنْ أَفْطَرَ،  
وَقَضَى: جَازَ.

وَإِنْ مَاتَ الْمَرِيْضُ، أَوْ الْمَسَافِرُ، وَهُما عَلَى حَالِهِمَا: لَمْ يَلْزَمْهُمَا  
الْقَضَاءُ.

وَإِنْ صَحَّ الْمَرِيْضُ، أَوْ أَقَامَ الْمَسَافِرُ، ثُمَّ مَاتَا: لَزِمَّهُمَا الْقَضَاءُ بَقَدْرِ  
الصَّحَّةِ، وَالْإِقَامَةِ.

وَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ فَرَّقَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَابَعَهُ.

وَإِنْ أَخْرَهَ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانَ آخِرُ: صَامَ رَمَضَانَ الثَّانِي، وَقَضَى

الأول بعده، ولا فدِيَّةَ عليه.

والعاملُ، والمرضعُ إذا خافتَا علَى ولديهِما: أَفْطَرْتَا، وَقَضَتَا،  
ولا فدِيَّةَ عليهِما.

والشِّيخُ الْفَانِيُّ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الصِّيَامِ: يُفَطِّرُ، وَيُطْعَمُ لِكُلِّ يَوْمٍ  
مُسْكِيْنًا، كَمَا يُطْعَمُ فِي الْكُفَّارَاتِ.

وَمَنْ مَاتَ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ، فَأَوْصَى بِهِ: أَطْعَمَ عَنْهُ وَلِيُّهُ لِكُلِّ  
يَوْمٍ مُسْكِيْنًا: نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرًّ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ  
زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ.

وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ، أَوْ فِي صَلَةِ التَّطَوُّعِ، ثُمَّ أَفْسَدَهُمَا:  
قَضَاهُمَا.

إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ فِي بَعْضِ نَهَارِ رَمَضَانَ: أَمْسِكَا  
بِقَيّْةَ يَوْمَهُمَا، وَصَامَا مَا بَعْدَهُ، وَلِمَ يَقْضِيَا مَا مَضَى.

وَمَنْ أَغْمَى عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ: لَمْ يَقْضِي الْيَوْمَ الَّذِي حَدَثَ فِيهِ  
الْإِغْمَاءِ، وَقَضَى مَا بَعْدَهُ.

إِذَا أَفَاقَ الْمُجْنَوْنُ فِي بَعْضِ رَمَضَانَ: قَضَى مَا مَضَى مِنْهُ.

إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ، أَوْ نَفِسَتْ: أَفْطَرَتْ، وَقَضَتْ إِذَا طَهَرَتْ.

إِذَا قَدَمَ الْمَسَافِرُ، أَوْ طَهَرَتِ الْحَائِضُ فِي بَعْضِ النَّهَارِ: أَمْسِكَا  
عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ بِقَيّْةَ يَوْمَهُمَا.

وَمَنْ تَسْحَرَ وَهُوَ يَظْنُ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ، أَوْ أَفْطَرَ وَهُوَ يُرَى أَنَّ

الشمس قد غربت، ثم تبيّن أن الفجر كان قد طلع، أو أن الشمس لم تغرب: قضى ذلك اليوم، ولا كفارة عليه.  
ومن رأى هلالَ الفطر وحده: لم يُطر.

وإن كانت بالسماء علّة: لم تُقبل في هلال الفطر إلا شهادةُ رجلين، أو رجل وامرأتين.

وإن لم تكن بالسماء علّة: لم تُقبل إلا شهادةً جمْعٍ كثيرٍ يقعُ العلمُ بخبرهم.



## باب الاعتكاف

الاعتكافُ مستحبٌ، وهو اللَّبَثُ في المسجد مع الصوم، ونية الاعتكاف.

ويحرِّم على المعتكِف الوطءُ، واللمسُ، والقبلةُ.  
وإن أنزل بقبْلَةٍ، أو لمسٍ: فَسَدَ اعتكافه، وعليه القضاءُ.  
ولا يخرج المعتكِفُ من المسجد إلا لحاجةِ الإنسان، أو الجمعة.  
ولو خرج من المسجد ساعةً بغير عذرٍ: فَسَدَ عند أبي حنيفة،  
وقالا: لا يفسدُ حتى يكونَ أكثرَ من نصف يومٍ.

ولا بأس بأن يبيع، ويبيت في المسجد من غير أن يُحضر السلعة.  
ولا يتكلَّمُ إلا بخيرٍ، ويكره له الصمت.  
فإن جامع المعتكِفُ ليلاً أو نهاراً: بطل اعتكافه.  
ومن أوجب على نفسه اعتكافَ أيامٍ: لزمه اعتكافها بلياليها،  
وكانت متابعةً وإن لم يشترط التتابعَ فيها.

## كتاب الحج

**الحجُّ واجبٌ على الأحرارِ، المسلمينِ، البالغينِ، العلاءِ،  
الأصحاءِ، إذا قدرُوا على الزادِ والراحلةِ، فاضلاً عن مسكنهِ، وما لا  
بدَّ منهُ، وعن نفقة عياله إلى حين عودِهِ، وكان الطريقُ آمناً.**

**ويُعتبرُ في حقِّ المرأة أن يكون لها محرمٌ يحجُّ بها، أو زوجٌ.**

**ولا يجوز لها أن تحجَّ مع غيرهما إذا كان بينها وبين مكةَ مسيرةً  
ثلاثة أيامٍ ولياليها، فصاعداً.**

**وإذا بلغ الصبيُّ بعد ما أحرمَ، أو أعتقَ العبدَ، فمضى على ذلك:  
لم يُجزِّهما عن حجَّةِ الإسلامِ.**

**\* والمواقيتُ التي لا يجوز أن يتجاوزها الإنسانُ إلا مُحرماً  
خمسةٌ:**

**لأهل المدينة: ذو الحليفة.**

**ولأهل العراق: ذاتِ عرق.**

**ولأهل الشام: الجحافة.**

**ولأهل تَجْدِ: قرْنُ المنازل.**

**ولأهل اليمن: يَلْمَلْمُ.**

فإن قدم الإحرام على هذه المواقت: جاز.

ومن كان منزله بعد المواقت: فميقاذه الحلُّ.

ومن كان بمكة: فميقاذه في الحج: الحرم، وفي العمرة: الحلُّ.

وإذا أراد الإحرام: اغتسل، أو توضأ، والغسلُ أفضل.

ولبس ثوبين جديدين، أو غسيلين: إزاراً، ورداءً.

ومس طيباً إنْ كان له طيب.

وصلل ركعتين، وقال عقِيبَ الصلاة: اللهم إني أريد الحجَّ،  
فيسره لي، وتقبّله مني.

ثم يلبي عقِيبَ صلاته، فإن كان مفرداً بالحج: نوى بتلبيته الحجَّ.

والتلبيةُ أن يقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك،  
إن الحمد والتعمدة لك والملك، لا شريك لك.

ولا ينبغي أن يخل بشيءٍ من هذه الكلمات.

إذا زاد فيها: جاز.

\* وإذا لبى: فقد أحرم، فليتّق ما نهى الله تعالى عنه، من الرّفت،  
والفسق، والجِدالِ.

ولا يقتل صيداً، ولا يُشير إليه، ولا يدل عليه.

ولا يلبس قميصاً، ولا سراويل، ولا عمامة، ولا قلنسوة، ولا  
قباء، ولا خُفين، إلا أن لا يجد التعلين، فيقطعُهما أسلفَ من الكعبين.

ولا يُغطّي رأسه، ولا وجهه.

ولا يمس طيّباً.

ولا يحلق رأسه، ولا شعر بدنـه، ولا يقص من لحيـته، ولا مـن  
ظفرـه.

ولا يلبـس ثوباً مصـبـوغاً بـورـسـ، ولا بـزـعـفـانـ، ولا بـعـصـفـ، إـلا أـنـ  
يـكـونـ غـسـيـلـاً لـا يـنـفـضـ.

ولا بـأـسـ أـنـ يـغـتـسـلـ، وـيـدـخـلـ الـحـمـامـ، وـيـسـتـظـلـ بـالـبـيـتـ،  
وـالـمـحـمـلـ.

وـيـشـدـ فـي وـسـطـهـ الـهـمـيـانـ.

وـلـا يـغـسلـ رـأـسـهـ، وـلـا لـحـيـتـهـ بـالـخـطـمـيـ.

وـيـكـثـرـ مـنـ التـلـيـةـ عـقـيـبـ الـصـلـوـاتـ، وـكـلـمـا عـلـا شـرـفـاـ، أو هـبـطـ  
وـادـيـاـ، أو لـقـيـ رـكـبـانـاـ، وـبـالـأـسـحـارـ.

\* فإذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد الحرام.

فإذا عاين البيت كـبـرـ وهـلـلـ.

ثم ابـتـدـأـ بـالـحـجـرـ الـأـسـدـ، فـاسـتـقـبـلـهـ، وـكـبـرـ وـهـلـلـ، وـرـفـعـ يـدـيهـ معـ  
الـتـكـبـيرـ، وـاسـتـلـمـهـ، وـقـبـلـهـ إـنـ اـسـتـطـاعـ مـنـ غـيـرـ أـنـ يـؤـذـيـ مـسـلـمـاـ.

ثم أـخـذـ عنـ يـمـينـهـ مـا يـلـيـ الـبـابـ، وـقـدـ اـضـطـبـعـ رـداءـهـ قـبـلـ ذـلـكـ،  
فـيـطـوـفـ بـالـبـيـتـ سـبـعـةـ أـشـواـطـ.

وـيـجـعـلـ طـوـافـهـ مـنـ وـرـاءـ الـحـطـمـيـمـ.

ويرملُ في الأشواط الثلاثة الأولى، ويمشي فيما بقيَ على هِيَتِهِ.  
ويستلمُ الحَجَرَ كَلَّمَا مَرَّ به إن استطاعَ، ويختتمُ الطوافَ بالاستلامِ.  
ثم يأتي مقام إبراهيمَ، فيصلُّ عنده ركعتينَ، أو حيَثُما تيسَّرَ من المسجدِ.

وهذا الطواف طوافُ القدومِ، وهو سُنَّةٌ وليس بواجبٍ.  
وليس على أهل مكة طوافُ القدومِ.

ثم يخرجُ إلى الصفا، فيصعدُ عليهِ، ويستقبلُ البيتَ، ويكبِّرُ  
ويهَلِّلُ، ويصلُّ على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويدعُو اللهَ تَعَالَى  
بحاجتهِ.

ثم ينحطُ نحو المَرْوةِ، ويمشي على هِيَتِهِ، فإذا بلغَ إلى بطنِ  
الوادي: سعى بين الميلَيْن الأخضرَيْن سعياً حتى يأتي المَرْوةَ، فيصعدُ  
عليها، ويفعلُ كما فعلَ على الصفا، وهذا شوطٌ.  
فيطوفُ سبعةً أشواطٍ، يبتدىءُ بالصفا، ويختتمُ بالمرْوةِ.

ثم يقيمُ بمكة مُحرِّماً، يطوفُ بالبيت كَلَّمَا بدا لهُ، ويصلِّي لِكُلِّ  
أشبَعِ ركعتينَ.

\* فإذا كان قبلَ يوم التروية بيوم: خطبَ الإمامُ خطبةً يعلمُ الناسَ  
فيها الخروجَ إلى مِنْيٍ، والصلاحةُ بعرفاتٍ، والوقوفَ، والإفاضةَ.

إذا صلَّى الفجرَ يوم التروية بمكة: خَرَجَ إلى مِنْيٍ، فأقام بها حتى  
 يصلِّي الفجرَ يوم عرفةَ.

ثم يتوجه إلى عرفات، فيقيم بها.

فإذا زالت الشمس من يوم عرفة: صلى الإمام الناس الظهر والعصر.

يبتدئ في خطب خطبتين قبل الصلاة، يعلم الناس فيما الصلاة، والوقوف بعرفة، وبالمزدلفة، ورمي الجamar، والنحر، والحلق، وطواف الزيارة.

ويصل إلىهم الظهر والعصر في وقت الظهر بأذان، وإقامتين. ومن صلى الظهر في رحله وحده: صلى كل واحدة منها في وقتها عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجمع بينهما المنفرد.

ثم يتوجه إلى الموقف، فيقف بقرب الجبل.

وعرفات كلها موقف، إلا بطن عرفة.

وينبغي للإمام أن يقف بعرفة على راحلته، يدعوا، ويعلم الناس المناسك.

ويستحب أن يغتسل قبل الوقوف بعرفات.

ويجتهد في الدعاء.

\* فإذا غربت الشمس: أفض الإمام والناس معه على هيتهم، حتى يأتوا المزدلفة، فينزلوا بها.

والمستحب أن ينزلوا بقرب الجبل الذي عليه المقدمة، يقال له: فرح.

ويصلِي الإمامُ بالناسِ المَغْرِبَ والعشاءَ بِأذانٍ، وإقامةٍ.  
وَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ: لَمْ تُجْزِهِ عِنْدَ أَبِي حِينَفَةِ وَمُحَمَّدٍ.  
فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ: صَلَّى الْإِمامُ بِالنَّاسِ الْفَجْرَ بِعَلَسٍ، ثُمَّ وَقَفَ،  
وَوَقَّفَ النَّاسُ مَعَهُ، فَدَعَا.

وَالْمَزَدَلَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بِطْنَ مُحَسَّرٍ.

\* ثُمَّ أَفَاضَ الْإِمامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ قَبْلَ طَلَوْعِ الشَّمْسِ، حَتَّىٰ يَأْتُوا  
مِنْهُ.

فَيَبْتَدِيُ بِجَمْرَةِ الْعَقْبَةِ، فَيَرْمِيهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصَّيَاتٍ  
مِثْلَ حَصْنِ الْخَدْفِ.

وَيَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَّةٍ.  
وَلَا يَقْفُ عَنْهَا.

وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَّةَ مَعَ أُولَى حَصَّاتِهِ.

ثُمَّ يَذْبَحُ إِنْ أَحَبَّ.

ثُمَّ يَحْلِقُ، أَوْ يَقْصُرُ، وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ، وَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا  
النِّسَاءَ.

\* ثُمَّ يَأْتِي مَكَةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، أَوْ مِنْ الْغَدِ، أَوْ مِنْ بَعْدِ الْغَدِ،  
فَيَطْوُفُ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الْزِيَارَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ.

فَإِنْ كَانَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَّا وَالْمَرْوَةِ عَقِيبَ طَوَافِ الْقَدْوَمِ: لَمْ يَرْمُلْ  
فِي هَذَا الطَّوَافِ، وَلَا سَعَى عَلَيْهِ.

فإن لم يكن قدَّم السعيَ: رَمَلَ في هذا الطوافِ، وسُعِيَ بعده علىِ  
ما قدَّمناه، وقد حلَّ له النساءُ أيضًا.

وهذا الطوافُ هو المفروضُ في الحجَّ.

ويكره تأخيره عن هذه الأيامِ.

فإن أخرَه عنها: لزمه دمُّ عند أبي حنيفة.

\* ثم يعودُ إلى منيَّ، فيقيمُ بها.

فإذا زالت الشمسُ من اليوم الثاني من أيام النحر: رمي الجمارَ  
الثلاثَ، يبتدئُ بالي مسجدَ، فيرميها بسبعين حصَّياتِ، يكبرُ مع  
كل حصَّاةِ.

ويقفُ عندها، ويدعو.

ثم يرمي التي تليها مثلَ ذلكَ، ويقفُ عندها.

ثم يرمي جمرة العقبة كذلكَ، ولا يقفُ عندها.

فإذا كان من الغد: رمي الجمارَ الثلاثَ بعد زوال الشمس كذلكَ.

فإذا أراد أن يتوجَّلَ التَّفَرَّ: نَفَرَ إلى مكةَ.

وإن أراد أن يقيم: رمي الجمارَ الثلاثَ في يوم الرابع بعد زوال  
الشمسِ.

فإن قدَّم الرميَ في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر: جازَ  
عند أبي حنيفة.

ويكره أن يقدم الإنسان ثقله إلى مكة.

ويقيم بها حتى يرمي.

\* فإذا نَفَرَ إلى مكة: نزل بالمحضب.

ثم طاف بالبيت سبعة أشواط، لا يَرْمُلُ فيها، وهذا طواف الصدر، وهو واجب إلا على أهل مكة، ثم يعود إلى أهله.

فإن لم يدخل المحرم مكة، وتوجه إلى عرفات، ووقف بها على ما قدمناه: فقد سقط عنه طواف القدوم، ولا شيء عليه لتركه.

ومن أدرك الوقوف بعرفة مابين زوال الشمس من يوم عرفة، إلى طلوع الفجر من يوم النحر: فقد أدرك الحج.

ومن اجتاز بعرفة وهو نائم، أو مغمى عليه، أو لم يعلم أنها عرفة: أجزأه ذلك عن الوقوف.

\* والمرأة في جميع ذلك كالرجل، غير أنها لا تكشف رأسها، وتكشف وجهها.

ولا ترفع صوتها بالتلبية.

ولا ترمل في الطواف، ولا تسعى بين الميلين الأخضررين.

ولا تحلق رأسها، ولكن تقصّر.

\*\*\*\*\*

## باب القرآن

القرآنُ عندنا أفضلُ من التمتع والإفرادِ.

وصفةُ القرآن: أن يُهَلِّ بالعمرَة والحجَّ معاً من الميقات، ويقولَ عَقِيبَ الصلاة: اللهم إني أريد العمرة والحجَّ، فيسْرُهما لي، وتقبَّلْهما مني.

إذا دخل مكة: ابتدأ فطاف بالبيت سبعةَ أشواطٍ، يَرْمُلُ في الثالثةِ الأولى منها، ويعشي فيما بقي على هيته.

ويسعى بعدها بين الصفا والمروءة، وهذه أفعالُ العمرة.

ثم يطوفُ بعد السعي طوافَ القدُوم، ويسعى بين الصفا والمروءة للحجَّ، كما بيَّنا في حقِّ المفردِ.

إذا رمى الجمرة يوم النحر: ذَبَحَ شاةً، أو بقرةً، أو بدنةً، أو سبعَ بدنةً، أو سبعَ بقرةً، فهذا دمُ القرآن.

فإن لم يكن له ما يذبحُ: صام ثلاثةَ أيامٍ في الحجَّ، آخرُها يومُ عرفةَ.

فإن فاته الصومُ حتى أتى يومُ النحر: لم يُجزِه إلا الدم.

ثم يصومُ سبعةَ أيامٍ إذا رجع إلى أهله.

وإن صامها بمكة بعد فراغه من الحج: جاز.

وإن لم يدخل القارنُ مكَّةً، وتوجه إلى عرفات: فقد صار رافضاً  
لعمرته بالوقوف، وبطل عنده دُمُّ القرآن، وعليه دُمُّ لرفض عمرته،  
وعليه قضاوها.



## باب التمتع

**التمتعُ أفضَلُ من الإفراد عندنا.**

والتمتعُ على وجهين: متمتعٌ يسوقُ الْهَدْيَى، ومتمتعٌ لا يسوقُ الْهَدْيَى.  
**وصفة التمتع:** أن يتبدئ من الميقات، فيحرِّم بعمرَة، ويدخل مكَّةً، فيطوفُ لها، ويُسْعِي، ويحلقَ، أو يقصُّرَ، وقد حلَّ من عمرته.  
 ويقطعُ التلبية إذا ابتدأ بالطواف، ويقيِّم بمكَّة حلاً.  
 فإذا كان يومُ التروية: أحرم بالحج من المسجد، وفَعَلَ ما يفعله الحاجُ المفردُ.

وعليه دُمُ التمتع.

فإن لم يجد: صام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله.  
 وإن أراد المتمتع أن يسوق الْهَدْيَى: أحرم، وساق هَدْيَه.  
 فإن كانت بَدَنَةً: قَلَّدَها بِمَزَادَةٍ، أو نعلٍ، وأشعر البدنة عند أبي يوسف ومحمد.

وهو: أن يُشْقَى سَنَامَهَا من الجانب الآمن.  
 ولا يُشْعَرُ عند أبي حنيفة.

فإذا دخل مكة: طاف، وسعى، ولم يتحلل حتى يُحرم بالحج يوم التروية.

وإن قدم الإحرام قبله: جاز.

وعليه دم التمتع.

فإذا حلق يوم النحر: فقد حل من الإحرامين.

وليس لأهل مكة تمتّع، ولا قرآن، وإنما لهم الأفراد خاصة.

وإذا عاد المتمتع إلى بلده بعد فراغه من العمرة، ولم يكن ساق الهدي: بطل تمتّعه.

ومن أحرم بالعمرمة قبل أشهر الحج، فطاف لها أقل من أربعة أشواط، ثم دخلت أشهر الحج، فتممها وأحرم بالحج: كان متممّاً.

وإن طاف لعمرته قبل أشهر الحج أربعة أشواط، فصاعداً، ثم حجّ من عامه ذلك: لم يكن متممّاً.

وأشهر الحج: شوال، ذو القعدة، وعشرين من ذي الحجه.

فإن قدم الإحرام بالحج عليها: جاز إحرامه، وانعقد حجاً.

\* وإذا حاضت المرأة عند الإحرام: اغتسلت، وأحرمت، وصنعت كل ما يصنعه الحاج، غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر.

وإذا حاضت بعد الوقوف بعرفات، وبعد طواف الزيارة: انصرفت من مكة، ولا شيء عليها لترك طواف الصدر.

## باب جنایات المُحرِّم

**إذا تَطَيَّبَ الْمُحرِّمُ:** فعليه الكفارَةُ، فإن طَيَّبَ عضوًا كاملاً فما زاد: فعليه دمٌ.

وإن طَيَّبَ أَقْلَّ من عضوٍ: فعليه صدقةٌ.

وإن لبس ثوباً مَخِيطاً، أو غَطَّى رأسه يوماً كاملاً: فعليه دمٌ.

وإن كان أقلَّ من ذلك: فعليه صدقةٌ.

وإن حَلَقَ رُبُّعَ رأسه فصاعداً: فعليه دمٌ.

وإن حَلَقَ أَقْلَّ من الربع: فعليه صدقةٌ.

وإن حَلَقَ مواضعَ الْمَحَاجِمِ: فعليه دمٌ عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: عليه صدقةٌ.

وإن قَصَّ أظافيرَ يديه، ورِجْلِيه: فعليه دمٌ.

وإن قَصَّ يَدَاً، أو رِجْلَاً: فعليه دمٌ.

وإن قَصَّ أَقْلَّ من خمسةِ أظافيرٍ: فعليه صدقةٌ.

وإن قَصَّ خَمْسَةَ أظافيرَ متفرقةً من يديه، ورِجْلِيه: فعليه صدقةٌ عندهما، وقال محمد: عليه دمٌ.

وإن تطيَّب، أو حلقَ، أو لَبِسَ من عذرٍ: فهو مخيرٌ: إن شاء ذبحَ شاةً، وإن شاء تصدق على ستة مساكينَ بثلاثة أصواعٍ من طعامٍ، وإن شاء صام ثلاثة أيام.

وإن قبَلَ، أو لمسَ بشهوةٍ: فعليه دمٌ.

ومَن جامِع في أحدِ السبيلينِ قبل الوقوف بعرفةٍ: فَسَدَ حُجَّهُ، وعليه شاةٌ، ويُمضي في الحجَّ، كما يَمضِي مَن لم يَقْسُدْ حُجَّهُ، وعليه القضاءُ.

وليس عليه أن يُفارقَ امرأته إذا حجَّ بها في القضاء.

ومَن جامِع بعد الوقوف بعرفةٍ: لم يفسد حُجَّهُ، وعليه بدنَّهُ.  
وإن جامِع بعد الحلق: فعليه شاةً.

\* ومن جامِع في العمرة قبل أن يطوف أربعةَ أشواطٍ: أفسدها، ومضى فيها، وقضاهَا، وعليه شاةً.

وإن وطئَ بعد ما طاف أربعةَ أشواطٍ: فعليه شاةً، ولا تفسد عمرَتُه.

ومَن جامِع ناسياً: كَمَن جامِع عامداً في الحُكْمِ.

ومَن طاف طوافَ القدومِ مُحَدِّثاً: فعليه صدقةٌ.  
وإن طاف جنباً: فعليه شاةً.

ومَن طاف طوافَ الزيارةِ مُحَدِّثاً: فعليه شاةً.

وإن طاف جنباً: فعليه بدنَّهُ، والأفضلُ أن يُعيدَ الطوافَ مادام

بِمَكَةَ، وَلَا ذِبْحٌ عَلَيْهِ.

وَمَنْ طَافَ طَوَافَ الصَّدَرِ مُحْدِثًا: فَعَلَيْهِ صِدْقَةٌ.

وَإِنْ طَافَ جُنُبًا: فَعَلَيْهِ شَاءٌ.

وَمَنْ تَرَكَ مِنْ طَوَافِ الزيارةِ ثَلَاثَةً أَشْوَاطٍ، فَمَا دُونَهَا: فَعَلَيْهِ شَاءٌ.

وَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعَةً أَشْوَاطٍ: بَقِيَ مُحْرِمًا أَبْدًا حَتَّى يَطْوَفَهَا.

وَمَنْ تَرَكَ ثَلَاثَةً أَشْوَاطٍ مِنْ طَوَافِ الصَّدَرِ: فَعَلَيْهِ صِدْقَةٌ.

وَإِنْ تَرَكَ طَوَافَ الصَّدَرِ، أَوْ أَرْبَعَةً أَشْوَاطٍ مِنْهُ: فَعَلَيْهِ شَاءٌ.

وَمَنْ تَرَكَ السُّعْيَ بَيْنَ الصَّفَّا وَالْمَرْوَةِ: فَعَلَيْهِ شَاءٌ، وَحَجَّهُ تَامٌ.

وَمَنْ أَفَاضَ مِنْ عَرْفَةَ قَبْلَ الْإِمَامِ: فَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَمَنْ تَرَكَ الْوَقْفَ بِالْمَزْدَلْفَةِ: فَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَمَنْ تَرَكَ رَمْيَ الْجِمَارَ فِي الْأَيَامِ كُلُّهَا: فَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَإِنْ تَرَكَ رَمْيَ يَوْمٍ وَاحِدٍ: فَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَإِنْ تَرَكَ رَمْيَ إِحدَى الْجِمَارِ التَّلَاثَ: فَعَلَيْهِ صِدْقَةٌ.

وَإِنْ تَرَكَ رَمْيَ جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ: فَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَمَنْ أَخْرَى الْحَلْقَ حَتَّى مَضَتِ أَيَّامُ النَّحْرِ: فَعَلَيْهِ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حِينَفَةَ.

وَكَذَلِكَ إِنْ أَخْرَى طَوَافَ الزيارةِ عِنْدَهُ عَنْهَا.

وَإِذَا قُتِلَ الْمُحْرِمُ صِيدًا، أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ مَنْ قُتِلَهُ: فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ.

ويستوي في ذلك العاملُ والناسي ، والمبتدئُ والعائدُ.

والجزاءُ عند أبي حنيفة وأبي يوسف: أن يُقومَ الصيدُ في المكان الذي قتله فيه، أو في أقرب المواقع منه إن كان في بريّة، يُقْوِّمه ذوا عدُلٍ.

ثم هو مُخِيرٌ في القيمة: إن شاء ابْتَاعَ بها هَدِيًّا، فَذَبَحَهُ إِنْ بَلَغَ قيمتُه هَدِيًّا.

إِنْ شاء اشترى بها طعامًا، فَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى كُلِّ مُسْكِينٍ نصف صاعٍ مِنْ بُرًّا، أو صاعًا مِنْ تمرٍ، أو صاعًا مِنْ شعيرٍ.

إِنْ شاء صام عن كُلِّ نصف صاعٍ مِنْ بُرًّا يوْمًا، وَعَنْ كُلِّ صاعٍ مِنْ تمرٍ، أو شعيرٍ يوْمًا.

فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الطَّعَامِ أَقْلُّ مِنْ نصف صاعٍ: فَهُوَ مُخِيرٌ: إِنْ شاء تَصَدَّقَ بِهِ، وَإِنْ شاء صام عَنْهُ يوْمًا كاملاً.

وقال محمد: يجب في الصيد: النظيرُ فيما له نظيرٌ.

ففي الظبي: شاةٌ، وفي الضبع: شاةٌ، وفي الأرنب: عَنَاقٌ، وفي التَّعَامة: بَدْنَةٌ، وفي الْيَرَبُوع: جَفَرَةٌ.

وَمَنْ جَرَحَ صِيدًا، أَوْ تَنَفَّ شَعْرَهُ، أَوْ قَطَعَ عَضْوًا مِنْهُ: ضَمِّنْ مَا تَقَصَّ مِنْ قيمته.

وَإِنْ تَنَفَّ رِيشَ طَائِرٍ، أَوْ قَطَعَ قَوَائِمَ صِيدٍ، فَخُرُجَ مِنْ حَيْزِ الامتناع: فَعَلَيْهِ قيمتُه كاملاً.

وَمَنْ كَسَرَ بِيَضَنَ صَيْدٌ: فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ.

فَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْبَيْضَ فَرَخٌ مَيْتٌ: فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ حِيًّا.

وَلَيْسَ فِي قَتْلِ الْعَرَابِ، وَالْحِدَّاءِ، وَالذَّئْبِ، وَالْحَيَّةِ، وَالْعَرَبِ،  
وَالْفَلَّةِ، وَالْكَلْبِ الْعَقُورِ: جَزَاءٌ.

وَلَيْسَ فِي قَتْلِ الْبَعُوضِ، وَالْبَرَاغِيثِ، وَالْقُرَادِ: شَيْءٌ.

وَمَنْ قَتَلَ قَمْلَةً: تَصَدَّقَ بِمَا شَاءَ.

وَمَنْ قَتَلَ جَرَادَةً: تَصَدَّقَ بِمَا شَاءَ، وَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ.

وَمَنْ قَتَلَ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحْمُهُ مِنَ الصَّيْدِ، كَالسَّبَاعِ وَنَحْوَهُ: فَعَلَيْهِ  
الْجَزَاءُ، وَلَا يُتَجَاوِزُ بِقِيمَتِهِ شَاءٌ.

وَإِنْ صَالَ السَّبَعُ عَلَى مُحْرَمٍ، فَقُتْلَهُ: فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ اضطُرَّ الْمُحْرَمُ إِلَى أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ، فَقُتْلَهُ: فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَذْبَحَ الْمُحْرَمُ الشَّاةَ، وَالْبَقَرَ، وَالْبَعِيرَ، وَالدَّجَاجَ،  
وَالْبَطَّ الْكَسْكَرِيَّ.

وَإِنْ قُتِلَ حَمَاماً مُسْرَوْلَآ، أَوْ ظَبِيباً مُسْتَأْنِسَاً: فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ.

وَإِنْ ذَبَحَ الْمُحْرَمُ صَيْدًا: فَذَبَحَتُهُ مَيْتَةً، لَا يَحْلُّ أَكْلُهَا.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ الْمُحْرَمُ لَحْمَ صَيْدٍ اصْطَادَهُ حَلَالٌ وَذَبَحَهُ، إِذَا  
لَمْ يَدُلْهُ الْمُحْرَمُ عَلَيْهِ، وَلَا أَمْرَهُ بِصَيْدِهِ.

وَفِي صَيْدِ الْحَرَمِ إِذَا ذَبَحَهُ الْحَلَالُ: الْجَزَاءُ.

وإن قطع حشيش الحرم، أو شجره الذي ليس بملوكٍ، ولا هو مما يُبْنِيُّ الناسُ: فعليه قيمته.

وكلُّ شيءٍ فَعَلَهُ الْقَارُونُ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ فِيهِ عَلَى الْمُفْرِدِ دَمًا: فعليه دمان: دمٌ لحجته، ودمٌ لعمرته.

إلا أن يتجاوز الميقاتَ من غير إحرام، ثم يُحرمَ بالعمرة والحج: فيلزمه دمٌ واحدٌ.

وإذا اشترك مُحرِّمانِ في قتل صيدٍ: فعلى كلِّ واحدٍ منهما الجزاءُ كاملاً.

وإذا اشترك حلالانِ في قتل صيد الحرم: فعليهما جزاءٌ واحدٌ.  
وإذا باع المحرمُ صيداً، أو ابتعاه: فالبيع باطلٌ.



## باب الإحصار

إذا أحصِرَ المُحرّمُ بعدهُ، أو أصابهُ مرضٌ منعهُ من المضيِّ: حلٌّ له التحللُ.

وقيل له: أبْعَثْ شاةً تذبح في الحرم، وواعِدْ مَن يَحْمِلُها يوماً بعينه يذبحها فيه، ثم تحلل. وإن كان قارناً: بَعَثَ بدَمَيْنِ.

ولا يجوز ذبْحُ دم الإحصار إلا في الحرم.

ويجوز ذبْحُه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة، وقا لا: لا يجوز الذبح للمحصر بالحج إلا في يوم النحر.

ويجوز للمحصر بالعمرمة أن يذبح متى شاء.

والمحصر بالحج إذا تحلل: فعليه حجّةُ، وعمرّةُ.

وعلى المحصر بالعمرمة: القضاءُ.

وعلى القارِنِ: حجّةُ وعمرّتان.

وإذا بَعَثَ المُحرّمُ هدياً، وواعدهم أن يذبحوه في يوم بعينه، ثم زال الإحصارُ: فإنْ قَدِرَ علَى إدراك الهدي والحج: لم يَجُزْ لـه التحللُ، ولزمه المضيُّ.

فإن قَدِرَ على إدراك الهدي، دون الحج: تحلّلَ  
وإن قَدِرَ على إدراك الحج، دون الهدي: جاز له التحلّلُ  
استحساناً.

ومن أُحصِرَ بمكة، وهو ممنوعٌ من الوقوف، والطروافِ: كان  
محصراً.

وإن قَدِرَ على إدراك أحدهما: فليس بمحصرٍ.



## باب الفوَات

وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجَّ، فَفَتَاهُ الْوَقْفُ بِعِرْفَةَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ؛ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ، وَيَسْعُى، وَيَتَحَلَّ، وَيَقْضِي الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ.

وَالْعُمْرَةُ لَا تَفُوتُ.

\* وهي جائزةٌ في جميع السنة، إلا خمسةً أيام يكره فعلها فيها: يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق.  
والعمرَةُ سَنَةً.

وَهِيَ: الإِحْرَامُ، وَالْطَّوَافُ، وَالسَّعْيُ.



## باب الهدى

الهدى أدناء شاة، وهو من ثلاثة أنواع: من الإبل، والبقر،  
والغنم.

يجزى في ذلك كله الثنى، فصاعداً، إلا من الضأن، فإن الجذع  
منه يجزى.

ولا يجوز في الهدى مقطوع الأذن، أو أكثرها، ولا مقطوع  
الذئب، ولا مقطوع اليد، ولا الرجل، ولا ذاهبة العين، ولا  
العجفاء، ولا العرجاء: التي لا تمشي إلى المنسك.

والشاة جائزه في كل شيء إلا في موضعين:  
من طاف طرافَ الزيارة جنباً، ومن جامع بعد الوقوف بعرفة،  
فإنه لا يجوز فيهما إلا بدنة.

والبدنة، والبقرة تجزى كل واحدة منها عن سبعة أنفس إذا كان  
كل واحد من الشركاء يريد القرية.

فإن أراد أحدهم بنصيبه اللحم: لم يجوز الباقي عن القرية.

ويجوز الأكل من هدي التطوع، والمتعة، والقران.

ولا يجوز الأكل من بقية الهدايا.

ولا يجوز ذبْحُ هدي التطوع، والمتعة، والقرآن إلا في يوم النحر.

ويجوز ذبْحُ بقية الهدايا في أي وقت شاء.

ولا يجوز ذبْحُ الهدايا إلا في الحرم.

ويجوز أن يتصدق بها على مساكين الحرم، وغيرهم.

ولا يجب التعريف بالهدايا.

والأفضل في البدن: التحر.

وفي البقر، والغنم: الذبح.

والأولى أن يتولى الإنسان ذبحها بنفسه إن كان يُحسن ذلك.

ويتصدق بجلالها، وخطامها.

ولا يعطي أجرة الجزأ منها.

ومَن ساق بدنَةً، فاضطَرَ إلى ركوبها: ركبها، وإن استغنى عن ذلك: لم يركبها.

وإن كان لها لبن: لم يحلبها، ولكن يتضح ضررها بالماء البارد، حتى ينقطع اللبن.

ومَن ساق هدياً، فعَطَبَ في الطريق: فإن كان تطوعاً: فليس عليه غيره.

وإن كان عن واجب: فعليه أن يقيم غيره مقامه.

وإن أصابه عيبٌ كبيرٌ: أقام غيره مقامه، وصنع بالمعيب ما شاء.

وإذا عَطَبَتِ الْبَدْنَةُ فِي الطَّرِيقِ، فَإِنْ كَانَتِ تَطْوُعًا: تَحْرَهَا، وَصَبَغَ  
نَعْلَهَا بِدَمِهَا، وَضَرَبَ بِهَا صَفْحَهَا، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ مِنَ  
الْأَغْنِيَاءِ.

وَإِنْ كَانَتِ وَاجِبَةً: أَقَامَ غَيْرَهَا مَقَامَهَا، وَصَنَعَ بِهَا مَا شَاءَ.  
وَيُقْلَدُ هَدِيُ التَّطْوُعِ، وَالْمُتَعَةِ، وَالْقُرْآنِ.  
وَلَا يُقْلَدُ دُمُ الْإِحْسَارِ، وَلَا دُمُ الْجَنَاحِيَاتِ.



## كتاب البيوع

البيع ينعقد بالإيجاب والقبول إذا كانا بلفظي الماضي.

وإذا أوجب أحد المتعاقدين البيع: فالآخر بالختار: إن شاء قبل في المجلس، وإن شاء رده.

وأئمما قام من المجلس قبل القبول: بطل الإيجاب.

وإذا حصل الإيجاب والقبول: لزم البيع.

ولا خيار لواحدٍ منهم إلا من عيب، أو عدم رؤية.

والأعراض المشار إليها: لا يحتاج إلى معرفة مقدارها في جواز البيع.

والآثمان المطلقة: لا يصح إلا أن تكون معروفة القدر، والصفة.

ويجوز البيع بثمنٍ حالٍ، ومؤجلٍ إذا كان الأجل معلوماً.

ومن أطلق الثمن في البيع: كان على غالب تقدِّمِ البلد.

فإن كانت النقود مختلفة: فالبيع فاسدٌ إلا أن يُبين أحداًها.

ويجوز بيع الطعام والحبوب كلها مكايلاً، ومجازفة، وبيانه بعينه لا يُعرف مقداره، ويوزن حجر بعينه لا يُعرف مقداره.

وَمَنْ بَاعَ صُبْرَةً طَعَامٍ، كُلَّ فَقِيرٍ بِدَرْهَمٍ: جَازَ الْبَيْعُ فِي قَفِيزٍ وَاحِدٍ  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَيُطْلَى فِي الْبَاقِيِّ، إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَ جَمْلَةَ قُفْرَانَهَا.  
وَقَالَ: يَجُوزُ، سَوَاءً ذَكَرَ أَوْ لَمْ يَذْكُرُ.

وَمَنْ بَاعَ قَطْبِيعَ غَنِيمَ، كُلَّ شَاةً بِدَرْهَمٍ: فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ فِي جَمِيعِهَا.  
وَكَذَلِكَ مَنْ بَاعَ ثُوبًا مَذَارِعَةً، كُلَّ ذَرَاعً بِدَرْهَمٍ، وَلَمْ يُسَمِّيَ جَمْلَةَ  
الذَّرْعَانِ.

وَمَنْ ابْتَاعَ صُبْرَةً طَعَامٍ عَلَى أَنَّهَا مَائَةُ فَقِيزٍ، بِمَائَةِ دَرْهَمٍ، فَوُجِدَهَا  
أَقْلَى: كَانَ الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَخْذَ الْمُوْجَودَ بِحَصْتِهِ مِنَ الشَّمْنِ،  
وَإِنْ شَاءَ فَسَخَ الْبَيْعَ.

وَإِنْ وُجِدَهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ: فَالزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ.

وَمَنْ اشْتَرَى ثُوبًا عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةُ ذَرَاعٍ، بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، أَوْ أَرْضًا  
عَلَى أَنَّهَا مَائَةُ ذَرَاعٍ، بِمَائَةِ دَرْهَمٍ، فَوُجِدَهَا أَقْلَى: فَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ:  
إِنْ شَاءَ أَخْذَهَا بِجَمْلَةِ الشَّمْنِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهَا.

وَإِنْ وُجِدَهَا أَكْثَرَ مِنَ الذَّرْعِ الَّذِي سَمِّاهُ: فَهِيَ لِلْمُشْتَرِيِّ، وَلَا خِيَارَ  
لِلْبَائِعِ.

وَإِنْ قَالَ: بَعْتُكُهَا عَلَى أَنَّهَا مَائَةُ ذَرَاعٍ، بِمَائَةِ دَرَهَمٍ، كُلَّ ذَرَاعٍ  
بِدَرْهَمٍ، فَوُجِدَهَا نَاقِصَةً: فَهُوَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَخْذَهَا بِحَصْتِهِ مِنَ  
الشَّمْنِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهَا.

وَإِنْ وُجِدَهَا زَائِدَةً: كَانَ الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَخْذَ الْجَمِيعَ،

كلَّ ذراع بدرهم، وإن شاء فَسَخَ الْبَيْعَ.

وَمَنْ بَاعَ دَارًا: دَخَلَ بِنَاؤُهَا فِي الْبَيْعِ وَإِنْ لَمْ يُسَمِّهِ.

وَمَنْ بَاعَ أَرْضًا: دَخَلَ مَا فِيهَا مِنَ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ فِي الْبَيْعِ وَإِنْ لَمْ يُسَمِّهِ.

وَلَا يَدْخُلُ الزَّرْعُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ إِلَّا بِالتَّسْمِيَةِ.

وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا، أَوْ شَجَرًا فِيهِ ثَمَرٌ: فَشَمَرُّهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا  
الْمُبَتَاعُ، وَيَقَالُ لِلْبَائِعِ: اقْطُعْهَا وَسَلِّمْ الْمَبَيْعَ.

وَمَنْ بَاعَ ثَمَرَةً لَمْ يَئِدُ صَلَاحُهَا، أَوْ قَدْ بَدَا: جَازَ الْبَيْعُ، وَوُجُوبُ  
عَلَى الْمُشْتَريِ قَطْعُهَا فِي الْحَالِ.

فَإِنْ شَرَطَ تَرْكُهَا عَلَى النَّخْلِ: فَسَدَ الْبَيْعُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْيَعَ ثَمَرَةً وَيَسْتَشْنِيَ مِنْهَا أَرْطَالًا مَعْلُومَةً.

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْحَنْطَةِ فِي سُنْبُلِهَا، وَالْبِاقِلَاءِ فِي قَشْرِهِ.

وَمَنْ بَاعَ دَارًا: دَخَلَ فِي الْبَيْعِ مَفَاتِيحُ أَغْلَاقِهَا.

وَأَجْرَةُ الْكَيَالِ، وَنَاقِدِ الثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ.

وَأَجْرَةُ وَزَانِ الثَّمَنِ عَلَى الْمُشْتَريِ.

وَمَنْ بَاعَ سَلْعَةً بِثَمَنِ: قِيلُ لِلْمُشْتَريِ: إِدْفَعْ الثَّمَنَ أَوْلًا، فَإِذَا دَفَعَ  
الثَّمَنَ: قِيلُ لِلْبَائِعِ: سَلِّمْ الْمَبَيْعَ.

وَمَنْ بَاعَ سَلْعَةً بِسَلْعَةٍ، أَوْ ثَمَنًا بِثَمَنِ: قِيلُ لِهِمَا: سَلِّمُهَا مَعًا.

## باب خيار الشرط

الخيار الشرط جائز في البيع: للبائع، والمشتري، ولهمَا.

والخيار ثلاثة أيام، فما دونها.

ولا يجوز أكثر من ذلك عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز أكثر من ذلك إذا سمِّيَ مدةً معلومة.

و الخيار البائع يمنع خروج المبيع من ملكه.

فإن قبضه المشتري، فهلك في يده: ضمِّنه بالقيمة.

و الخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع، إلا أنَّ المشتري لا يملُكُه.

ولا يدخلُ في ملكه عند أبي حنيفة، و قالا: يملُكُه.

فإن هلك في يده: هلك بالثمن.

وكذلك إن دخله عيبٌ.

ومن شرطَ له الخيار: فله أن يفسخ في مدة الخيار، وله أن يُجيزَه.

فإن أجازه بغير حضرة صاحبه: جاز.

وإن فَسَخَ: لم يجز إلا أن يكون الآخر حاضراً.  
 وإذا مات من له الخيار: بَطَلَ خيَارُهُ، ولم يَتَّفَقْ إِلَيْهِ ورثَةُهُ.  
 ومن باع عبداً على أنه خباز، أو كاتبٌ، فكان بخلاف ذلك:  
 فالمشتري بالختار: إن شاء أخذَه بِجُمِيعِ الشَّمْنِ، وإن شاء ترك.



## باب خيار الرؤية

وَمَنْ اشترى شِيئاً لَمْ يَرَهُ: فَالبَيعُ جائزٌ، وَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ: إِنْ شَاءَ أَخْذَهُ، وَإِنْ شَاءَ رَدَهُ.

وَمَنْ بَاعَ مَا لَمْ يَرَهُ: فَلَا خِيَارٌ لَهُ.

وَإِنْ نَظَرَ إِلَى وَجْهِ الصَّبْرَةِ، أَوْ إِلَى ظَاهِرِ الشُّوبِ مَطْوِيًّا، أَوْ إِلَى وَجْهِ الْجَارِيَةِ، أَوْ إِلَى وَجْهِ الدَّابَةِ وَكَفَلَهَا: فَلَا خِيَارٌ لَهُ.

وَإِنْ رَأَى صَحْنَ الدَّارِ: فَلَا خِيَارٌ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَشَاهِدْ بَيْوَتَهَا.

وَبَيعُ الْأَعْمَى، وَشَرَاوِهِ: جائزٌ، وَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا اشترى.

وَيَسْقُطُ خِيَارُهُ بِأَنْ يَجْنُسَ الْمَبَيعُ إِذَا كَانَ يُعْرَفُ بِالْجَسْسِ، أَوْ يَشْتُمَّهُ إِذَا كَانَ يُعْرَفُ بِالشَّمْ، أَوْ يَذْوَقُهُ إِذَا كَانَ يُعْرَفُ بِالذُّوقِ.

وَلَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ فِي الْعَقَارِ حَتَّى يُوصَفَ لَهُ.

وَمَنْ بَاعَ مِلْكَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ: فَالْمَالِكُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَجَازَ الْبَيعَ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَ.

وَلَهُ الْإِجازَةُ إِذَا كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ بِاقِيًّا، وَالْمَتَعَاقِدُانِ بِحَالِهِمَا.

وَمَنْ رَأَى أَحَدَ الشَّوَّيْنِ، فَاشْتَرَاهُمَا، ثُمَّ رَأَى الْآخَرَ: جَازَ لَهُ أَنْ يَرْدَهُمَا.

وَمَنْ ماتَ وَلَهُ خِيَارُ الرُّؤْيَا: بَطْلُ خِيَارٍ.

وَمَنْ رَأَى شَيْئاً، ثُمَّ اشْتَرَاهُ بَعْدَ مَدَةٍ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الصَّفَةِ الَّتِي  
رَأَاهُ: فَلَا خِيَارٌ لَهُ، وَإِنْ وَجَدَهُ مُتَغَيِّراً: فَلِهِ الْخِيَارُ.



## باب خيار العَيْب

إذا اطلع المشتري على عَيْبٍ في المبيع: فهو بال الخيار: إن شاء أخذه بجميع الشمن، وإن شاء ردّه.  
وليس له أن يُمسِكَه، ويأخذ النقصان.  
وكلُّ ما أوجب نقصان الشمن في عادة التجار: فهو عَيْبٌ.  
والإباقُ، والبولُ في الفراش، والسرقةُ عَيْبٌ في الصغير ما لم يبلغ.

فإذا بلغ: فليس ذلك بعَيْبٍ حتى يعاوده بعد البلوغ.  
والبَخْرُ، والدَّفَرُ عَيْبٌ في الجارية.  
وليس بعَيْبٍ في الغلام، إلا أن يكون من داء: فيصيرُ كالمرض.  
والزنا، وولدُ الزنا عَيْبٌ في الجارية، وليس بعَيْبٍ في الغلام.  
إذا حدثَ عند المشتري عَيْبٌ، ثم اطلع على عَيْبٍ كان عند البائع: فله أن يرجع بنقصان العَيْب.

ولا يردُّ المبيع إلا أن يرضى البائع أن يأخذه بعَيْبٍ.  
وإن قطع المشتري الثوب، فوجد به عَيْبًا: رجع بالعَيْب.

وإن خاطه، أو صَبَغَه، أو لَتَّ السَّوَيْقَ بِسَمِنٍ، ثم اطلع على عَيْبٍ: رجع بنقصانه.

وليس للبائع أن يأخذه بعئنه.

ومن اشتري عبداً، فأعتقه، أو مات، ثم اطلع على عَيْبٍ: رَجَعَ بنقصانه.

فإن قُتِلَ المشتري العبد، أو كان طعاماً فأكله، ثم اطلع على عَيْبٍ: لم يرجع عليه بشيء في قول أبي حنيفة.  
وقال أبو يوسف ومحمد: يرجع بنقصان العَيْب.

ومن باع عبداً، فباعه المشتري، ثم رُدَّ عليه عَيْبٍ: فإن قَبِيلَه بقضاء القاضي: فله أن يرددَه على بائمه الأول.

وإن قَبِيلَه بغير قضاء القاضي: فليس له أن يرددَه على بائمه الأول.  
ومن اشتري عبداً، وشَرَطَ البائع البراءة من كل عَيْبٍ: فليس له أن يرددَه عَيْبٍ وإن لم يُسمِّ جملة العِيوب، ولم يَعُدَّها.



## باب البيع الفاسد

إذا كان أحد العَوَضِينَ، أو كلاهما محرّماً: فالبيع فاسدٌ، كالبيع بالميّة، أو بالدم، أو بالخمر، أو بالختزير.

وكذلك إذا كان غير مملوک، كالحرُّ.

وبيع أم الولد، والمدبر، والمكاتب: فاسدٌ.

ولا يجوز بيع السمك في الماء قبل صيده.

ولا بيع الطير في الهواء قبل صيده.

ولا يجوز بيع الحَمْل في البطن، ولا التّاج.

ولا بيع اللبن في الضرع، والصوف على ظهر الغنم.

ولا يجوز بيع ذراع من ثوب.

ولا بيع جذع في سقفٍ.

وضربة القانص.

ولا بيع المزاينة، وهو بيع الثمر على رؤوس النخل بحُرْصه تمراً.

ولا يجوز البيع بِالقاء الحجر.

والملامسة.

ولا يجوز بيع ثوبٍ من ثوبين.

ومَنْ باع عَبْدًا عَلَى أَنْ يُعْتَقِهِ الْمُشْتَرِي، أَوْ يُدْبِرَهُ، أَوْ يَكَاتِبَهُ، أَوْ باعْ أُمَّةً عَلَى أَنْ يَسْتَوْلِدَهَا: فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ.

وكذلك لو باع عَبْدًا عَلَى أَنْ يَسْتَخْدِمَهُ الْبَائِعُ شَهْرًا، أَوْ دَارًا عَلَى أَنْ يَسْكُنَهَا الْبَائِعُ مَدَّةً مَعْلُومَةً، أَوْ عَلَى أَنْ يُفْرِضَهُ الْمُشْتَرِي دَرْهَمًا، أَوْ عَلَى أَنْ يُهْدِيَ لَهُ هَدْيَةً.

ومَنْ باع عَيْنَتَانِ عَلَى أَنْ لا يُسْلِمُهَا إِلَى رَأْسِ الشَّهْرِ: فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ.

ومَنْ باع جَارِيَةً أَوْ دَابَّةً إِلَّا حَمَلَهَا: فَسَدَ الْبَيْعُ.

ومَنْ اشترى ثُوَباً عَلَى أَنْ يَقْطَعَهُ الْبَائِعُ، وَيَخْيِطَهُ قَمِيصًا، أَوْ قَبَاءً، أَوْ نَعْلًا عَلَى أَنْ يَحْذِنُوهَا، أَوْ يُشَرِّكُهَا: فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ.

وَالْبَيْعُ إِلَى التَّيْرُوزِ، وَالْمَهْرَجَانِ، وَصُومِ النَّصَارَى، وَفِطْرِ الْيَهُودِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْمُتَبَايِعُانِ ذَلِكَ: فَاسِدٌ.

وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَى الْحَصَادِ، وَالدِّيَاسِ، وَالْقِطَافِ، وَقَدْوَمِ الْحاجِ.

فَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى إِسْقاطِ الْأَجْلِ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ النَّاسُ فِي الْحَصَادِ، وَالدِّيَاسِ، وَقَبْلَ قَدْوَمِ الْحاجِ: جَازَ الْبَيْعُ.

وَإِذَا قَبَضَ الْمُشْتَرِي الْمَبَيْعَ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِأَمْرِ الْبَائِعِ، وَفِي الْعَدْ عَوْضَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالٌ: مَلَكَ الْمَبَيْعَ، وَلَزَمَتْهُ قِيمَتُهُ، وَلَكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاوِدِينَ فَسُسْخَهُ.

فإن باعه المستري : نَفَدَ بيعه.

ومن جَمَعَ بين حُرًّا وعبدٍ، أو شَاءَ ذَكِيَّةً وميَتَةً: بَطَلَ الْبَيْعُ فِيهِمَا.  
وإن جَمَعَ بين عبدٍ وَمُدْبِرٍ، أو بين عبدٍ وعبدٍ غَيْرِهِ: صَحَّ الْعَقْدُ  
فِي الْعَبْدِ بِحَصْتِهِ مِنَ الثَّمَنِ.

ونهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ النَّجْشِ.

وعن السَّوْمِ عَلَى سَوْمِ غَيْرِهِ.

وعن تَلَقِّي الجَلَبِ.

وبَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِيِّ.

وعن الْبَيْعِ عِنْدَ أَذَانِ الْجَمَعَةِ.

وَكُلُّ ذَلِكَ يَكْرَهُ، وَلَا يَفْسُدُ بِهِ الْعَقْدُ.

وَمَنْ مَلَكَ مَمْلُوكَيْنِ صَغِيرَيْنِ، أَحَدُهُمَا ذُو رَحِمٍ مَحْرُمٌ مِنَ الْآخَرِ:  
لَمْ يُفْرَقْ بَيْنَهُمَا.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا كَبِيرًا وَالآخَرُ صَغِيرًا.

فَإِنْ فَرَقَ بَيْنَهُمَا: كَرِهَ لِهِ ذَلِكُ ، وَجَازَ الْبَيْعُ.

وَإِنْ كَانَا كَبِيرَيْنِ: فَلَا بَأْسَ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا.

## باب الإقالة

الإقالة جائزة في البيع، للبائع، والمشتري، بمثل الثمن الأول.  
فإن شرط أقل منه، أو أكثر: فالشرط باطل، ويرد مثل الثمن الأول.

وهي فسخ في حق المتعاقدين، بيع جديد في حق غيرهما، في قول أبي حنيفة.

وهلاك الثمن: لا يمنع صحة الإقالة.

وهلاك المبيع: يمنع منها.

فإن هلك بعض المبيع: جازت الإقالة في باقيه.



## باب المراقبة والتوكيل

المراقبة: نقلُ ما ملَكَه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادةٍ ربح.  
 والتوكيل: نقلُ ما ملَكَه بالعقد الأول بالثمن الأول من غير زيادةٍ  
 ربح.

ولا تصحُ المراقبة، ولا التوكيل حتى يكون العوضُ مما له مثلُ.  
 ويجوز أن يضيفَ إلى رأس المال أجرة القصار، والصباغ،  
 والطراز، والفتل، وأجرة حمل الطعام، ولكن يقولُ: قام على بكتدا،  
 ولا يقولُ: اشتريته بكتدا.

فإن أطلع المشتري على خيانةٍ في المراقبة: فهو بال الخيار عند أبي  
 حنيفة: إن شاء أخذه بجميع الثمن، وإن شاء فسخَ.

وإن أطلع على خيانةٍ في التوكيل: أسقطها المشتري من الثمن.  
 وقال أبو يوسف: يحُطُ فيهما، وقال محمد: لا يحُطُ فيهما.  
 ومن اشترى شيئاً مما يُنقلُ ويُحوَّلُ: لم يَجُزْ له بيعُه حتى يَقْبِضَه.  
 ويجوز بيعُ العقار قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال  
 محمد: لا يجوز.  
 ومن اشترى مكيلاً مكايلاً، أو موزوناً موازنةً، فاكتاله أو اثْرَنَه، ثم

باعه مكاييله أو موازنة: لم يَجُزْ للمشتري منه أن يبيعه، ولا أن يأكله حتى يُعيد الكيل والوزن.

والتصرف في الثمن قبل القبض: جائز.

ويجوز للمشتري أن يزيد البائع في الثمن.

ويجوز للبائع أن يزيد في المبيع، ويجوز أن يحْطَ من الثمن، ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك.

ومن باع بشمن حال، ثم أَجَّله أَجَلاً معلوماً: صار مؤجلأً وكل دين حال إذا أَجَّله صاحبه: صار مؤجلأً، إلا القرض، فإن تأجيله لا يصح.



## باب الْرِّبَا

الرِّبَا مُحَرَّمٌ في كُلِّ مكيلٍ، أو موزونٍ إذا بَيْعَ بِجنسه متفاضلاً.

فالعِلَّةُ فيه: الكيلُ مع الجنس، أو الوزنُ مع الجنس.

فإذا بَيْعَ المكيلُ بِجنسه، أو الموزونُ بِجنسه، مِثْلًا بِمِثْلٍ: جازَ  
البيعُ، وإن تفاضلاً: لم يجزُ.

ولَا يجوز بَيْعُ الجيد بالرديءِ مما فيه الربا إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ.

فإذا عَدَمَ الوصفان: الجنسُ، والمعنى المضمومُ إِلَيْهِ: حلَّ  
التفاضلُ والنساءُ.

وإذا وُجِدَا: حَرُمَ التفاضلُ والنساءُ.

وإن وُجِدَ أحدهما، وعَدَمَ الآخرُ: حلَّ التفاضلُ، وحرُمَ النساءُ.

وكلُّ شيءٍ نصٌّ رسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى تحرِيمِ  
التفاضل فيه كيلاً: فهو مكيلٌ أبداً وإن تركَ الناسُ الكيلَ فيه، مثلُ  
الحنطةِ، والشعيرِ، والتمرِ، والملحِ.

وكلُّ ما نَصَّ عَلَى تحرِيمِ التفاضل فيه وزناً: فهو موزونٌ أبداً وإن  
تركَ الناسُ الوزنَ فيه، مثلُ الذهبِ، والفضةِ.

وما لم يَنْصَّ عَلَيْهِ: فهو محمولٌ عَلَى عاداتِ الناسِ.

\* وعَقْدُ الصرفِ: ما وَقَعَ عَلَى جنسِ الأثمانِ، يُعتبرُ فيه قَبْضُ

عِوْضِيهِ فِي الْمَجْلِسِ.

وَمَا سُواهُ مِمَّا فِيهِ الرِّبَا: يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّعْيِنُ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّقَابِضُ.

وَلَا يُجُوزُ بَيعُ الْحَنْطَةِ بِالدِّقْيقِ، وَلَا بِالسُّوَيْقِ.

وَلَا بَيعُ الدِّقْيقِ بِالسُّوَيْقِ.

وَيُجُوزُ بَيعُ اللَّحْمِ بِالْحَيْوَانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يُجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اللَّحْمُ الصَّافِي أَكْثَرَ مِمَّا فِي الشَّاةِ مِنَ اللَّحْمِ.

وَيُجُوزُ بَيعُ الرُّطْبِ بِالتمِيرِ مِثْلًا بِمِثْلِهِ، وَالعَنْبِ بِالزَّيْبِ.

وَلَا يُجُوزُ بَيعُ الْزَيْتُونِ بِالزَّيْتِ، وَالسَّمِّسِ بِالشَّيْرِجِ حَتَّى يَكُونَ الْزَيْتُ وَالشَّيْرِجُ أَكْثَرُ مِمَّا فِي الْزَيْتُونِ وَالسَّمِّسِ، فَيَكُونُ الْدَهْنُ بِمِثْلِهِ، وَالزِيَادَةُ بِالثَّجِيرِ.

وَيُجُوزُ بَيعُ الْلَّحْمَانِ الْمُخْتَلِفَةِ بَعْضِهَا بِعْضٍ مُتَفَاضِلًا.

وَكَذَلِكَ أَلْبَانُ الْإِبَلِ، وَالبَقْرِ، وَالغَنْمِ بَعْضِهَا بَعْضٍ مُتَفَاضِلًا، وَخَلُّ الدَّفَلِ بَخَلُّ العَنْبِ مُتَفَاضِلًا.

وَيُجُوزُ بَيعُ الْخُبْزِ بِالْحَنْطَةِ وَالدِّقْيقِ مُتَفَاضِلًا.

وَلَا رِبَا بَيْنَ الْمَوْلَى وَعَبْدِهِ.

وَلَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرْبِيِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ.

## باب السَّلَم

السَّلَمُ جائزٌ في المكيلات، والوزونات، والمعدودات التي لا تفاوت، كالجُوز، والبَيْض، وفي المذروعات.

ولا يجوز السَّلَمُ في الحيوان، ولا في أطرافه.

ولا في الجلود عدداً.

ولا في الحَطَب حُزَماً، ولا في الرَّطْبَة جُرَزاً.

ولا يجوز السَّلَمُ حتى يكون المسلمُ فيه موجوداً من حين العقد إلى حين المَحِلِّ.

ولا يصحُّ السَّلَمُ إلا مُؤجَلاً، ولا يصحُّ إلا بأجل معلوم.

ولا يصحُّ السَّلَمُ بمكايِلِ رجلٍ بعَيْنهِ، ولا بذراعِ رجلٍ بعَيْنهِ، ولا في طعامٍ قريةٍ بعَيْنِها، ولا في ثمرةٍ نخلةٍ بعَيْنِها.

ولا يصحُّ السَّلَمُ عند أبي حنيفة إلا بسبع شرائطٍ تُذَكَّر في العقد:

جنسٌ معلوم، ونوعٌ معلوم، وصفةٌ معلومة، ومقدارٌ معلوم، وأجلٌ معلوم.

ومعرفةٌ مقدار رأس المال إذا كان مما يتعلّق العقدُ على قدره، كالمكيل، والوزون، والمعدود.

وتسميةُ المكان الذي يُوفَّيه فيه إذا كان له حَمْلٌ ومؤْنَة.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يُحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معيناً، ولا إلى مكان التسليم، ويسلمه في موضع العقد.

ولا يصحُّ السلمُ حتى يَقْبِضَ رأسَ المال قبل أن يُفارقه.

ولا يجوز التصرُّفُ في رأس المال، ولا في المسلح فيه قبل قبضه.

ولا تجوز الشركَةُ، ولا التوليةُ في المسلح فيه قبل قبضه.

ويجوز السلمُ في الثياب إذا سمى طولاً، وعرضًا، ورُقعةً.

ولا يجوز السلمُ في الجواهِرِ، ولا في الخرزِ.

ولا بأس في السلم في اللِّبِنِ والأجْرِ إذا سمى مِلبِنًا معلوماً.

وكلُّ ما أمكن ضَبْطُ صفتَه، ومعرفةُ مقدارِه: جاز السلمُ فيه.

وما لا يُمْكِن ضَبْطُ صفتَه، ولا يُعرَفُ مقدارُه: لا يجوز السلمُ فيه.

\* ويجوز بيعُ الكلبِ، والفهدِ، والسِّباعِ، والبازِي.

ولا يجوز بيعُ الخمرِ، والخنزيرِ.

ولا يجوز بيعُ دودِ القَزِّ إلا أن يكون مع القَزِّ.

ولا النَّحْلُ إلا مع الكُوَّاراتِ.

وأهلُ الذمة في الْبِيَاعاتِ كالمسلمين، إلا في الخمر والخنزير خاصَّةً، فإنَّ عَقْدَهُم علىِ الخمر: كعقد المسلم علىِ العصير، وعَقْدَهُم علىِ الخنزير: كعقد المسلم علىِ الشاة.

## كتاب الصرف

**الصرف** هو: البيع إذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الأثمان.

فإن باع فضة بفضة، أو ذهباً بذهب: لم يجز إلا مثلاً بمثل وإن اختلفا في الجودة والصياغة، ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق.  
وإذا باع الذهب بالفضة: جاز التفاضل، ووجب التقابل.

وإن افترقا في الصرف قبل قبض العوضين، أو أحدهما: بطل العقد.

ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه.

ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازة.

ومن باع سيفاً محليّ بمائة درهم، وحليته خمسون درهماً، فدفع من ثمنه خمسين درهماً: جاز البيع، وكان المقبوض حصة الفضة وإن لم يبيّن ذلك.

وكذلك إن قال: خذ هذه الخمسين من ثمنهما.

فإن لم يتتقابضا حتى افترقا: بطل العقد في الحلية والسيف جميعاً  
إذا كان لا يخلص إلا بضرر.

وإن كان يخلصُ بدون ضررٍ: جاز البيعُ في السيف، وبطل في الحلية.

ومَنْ باع إِنَاءَ فضَّةً، ثُمَّ افْتَرَقَا وَقَدْ قَبَضَ بَعْضَ ثُمَّنِهِ: بَطَلَ الْعَدْدُ فيما لم يَقْبَضَ، وَصَحَّ فِيمَا قَبَضَ، وَكَانَ الإِنَاءُ مُشْتَرِكًا بَيْنَهُمَا.

وإن استُحقَّ بَعْضُ الإِنَاءِ: كَانَ الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَخْذَ الْبَاقِي بِحُصْنِهِ مِنَ الشَّمْنِ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ.

وإن باع قطعةً نُثْرَةً، فاستُحقَّ بَعْضُهَا: أَخْذَ مَا بَقِيَ بِحُصْنِهِ، وَلَا خِيَارَ لَهُ.

وَمَنْ باع دَرَاهْمَيْنِ وَدِينَاراً، بِدِينَارَيْنِ وَدَرَاهِمْ: جاز البيعُ، وَجُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنْسَيْنِ بِالْجَنْسِ الْأَخْرَى.

وَمَنْ باع أَحَدَ عَشَرَ دَرَاهْمًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ وَدِينَارٍ: جاز البيعُ، وَكَانَتِ الْعَشْرَةُ بِمَثَلِهَا، وَالدِينَارُ بِالدَّرَاهِمِ.

وَيُجْزِي بَيْعُ دَرَاهْمَيْنِ صَحِيحَيْنِ وَدَرَاهِمْ غَلَّةً، بِدَرَاهِمٍ صَحِيحَ وَدَرَاهْمَيْنِ غَلَّةً.

وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الدَّرَاهِمِ الْفَضَّةَ: فَهِيَ فِي حُكْمِ الْفَضَّةِ.

وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الدَّنَانِيرِ الْذَّهَبَ: فَهِيَ فِي حُكْمِ الْذَّهَبِ.  
وَيُعْتَبَرُ فِيهِمَا مِنْ تحرِيمِ التَّفَاضُلِ، مَا يُعْتَبَرُ فِي الْجِيَادِ.

وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِمَا الْغَشَّ: فَلِيَسَا فِي حُكْمِ الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ، وَهُمَا فِي حُكْمِ الْعَرَوْضِ، فَإِذَا بَيَعْتُ بِجَنْسِهَا مُتَفَاضِلًا:

جاز البيع.

وإذا اشتري بها سلعة، ثم كَسَدَتْ، فترَكَ الناسُ المعاملةَ بها قبل القبض: بطل البيعُ عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف: عليه قيمتها يوم البيع.

وقال محمدٌ: عليه قيمتها آخرَ ما تتعامل الناسُ بها.

ويجوز البيعُ بالفلوس النافقة وإن لم تُعينَ.

وإن كانت كاسدةً: لم يجز البيعُ بها حتى يعيّنها.

وإذا باع بالفلوس النافقة، ثم كَسَدَتْ قبل القبض: بطل البيعُ عند أبي حنيفة.

ومَنْ اشترى شيئاً بِنَصْفِ درهمِ فلوساً: جاز البيعُ، وعليه ما يباع بِنَصْفِ درهمٍ من الفلوس.

ومَنْ أَعْطَى لصِيرفيْ درهماً، فقال: أَعْطَنِي بِنَصْفِه فلوساً، وبنصفه نصفاً إِلَّا حَبَّةً: فَسَدَ الْبَيْعُ فِي الْجَمِيعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

وقالاً: جاز البيعُ فِي الفلوسِ، وبطل فيما بقي.

ولو قال: أَعْطَنِي نصفَ درهمِ فلوساً، ونصفاً إِلَّا حَبَّةً: جاز البيعُ، وكانت الفلوسُ والنصفُ إِلَّا حَبَّةً: بدرهم.

## كتاب الرَّهْن

الرَّهْنُ ينعقدُ بالإيجاب والقبول، ويتمُ بالقبض.  
 فإذا قبضَ المرتهنُ الرهنَ محوزًا، مفرغًا، مميًّا: تمَ العقدُ فيه.  
 وما لم يقبضه: فالراهن بال الخيار: إن شاء سلمَه إليه، وإن شاء رجع  
 عن الرهن.

إذا سلمَه إليه، وقبضه: دخل في ضمانه.

ولا يصحُ الرهنُ إلا بدينٍ مضمون.

وهو مضمونٌ بالأقل من قيمته، ومن الدين، فإذا هلك الرهنُ في  
 يد المрتهن، وقيمةُ الدينُ سواء: صار المرتهنُ مستوفياً لدینه حُكماً.

وإن كانت قيمة الرهن أكثرَ من الدين: فالفضلُ أمانةٌ في يده.

وإن كانت قيمةُ الرهن أقلَّ من ذلك: سقط من الدين بقدرها،  
 ورجوعُ المرتهنُ بالفضل.

ولا يجوز رهنُ المشاع.

ولا رهنٌ ثمرةٌ على رؤوس النخل، دون النخل.

ولا زرعٌ في أرضٍ دون الأرض.

ولا يجوز رهنُ النخل والأرض ، دونهما.

ولا يصح الرهنُ بالأمانات ، كالودائع ، والمضاربات ، ومالِ الشركة.

ويصحُّ الرهنُ برأس مال السَّلَم ، وثمن الصرف ، والمسلم فيه .  
فإن هلك في مجلس العقد: تمَ الصرفُ ، والسَّلَمُ ، وصار  
المرتهنُ مستوفياً لحقه حكماً.

إذا اتفقا علىٰ وضع الرهن علىٰ يدِ عَدْلٍ: جاز ، وليس للمرتهن ،  
ولا للراهن أخذُه من يده.

فإن هلك في يده: هلك من ضمان المرتهن.

ويجوز رهنُ الدراهم ، والدنانير ، والمكيل ، والموزون .

فإن رُهِنَت بجنسها ، وهلكت: هلكت بمثلها من الدين وإن اختلفا  
في الجودة والصناعة .

ومن كان له دَيْنٌ علىٰ غيره ، فأخذَ منه مثلَ دَيْنه ، فأنفقه ، ثم عَلِمَ  
أنه كان زُبُوفاً: فلا شيء له عند أبي حنيفة .

وقال أبو يوسف ومحمد: يَرُدُّ مثلَ الزبوف ، ويرجعُ بالجياد .

ومن رَهَن عبدَين بآلف درهم ، فقضى حصةَ أحدِهما: لم يكن له  
أن يقبحه حتى يؤدي باقي الدين .

إذا وَكَلَ الراهنُ المرتهنَ ، أو العَدْلَ ، أو غيرَهما ببيع الرهن عند  
حلول الدين : فالوكالة جائزة .

فإن شُرُطت الوكالةُ في عقد الراهن: فليس للراهن عَزْلُه عنها، فإن عَزْلَه: لم ينزعز.

وإن مات الراهنُ: لم ينزعز أيضًا.

وللمرت亨ن أن يطالب الراهن بدينه، ويحبسه به.

وإن كان الراهنُ في يده: فليس عليه أن يُمْكِنْه من بيعه حتى يقضيه الدين من ثمنه.

فإذا قضاه الدين: قيل له: سَلَّمَ الراهن إلَيْه.

وإذا باع الراهنُ الراهنَ بغير إذن المترهن: فالبيعُ موقوفٌ.

فإن أجازه المترهنُ: جاز البيعُ، وإن قضاه الراهنُ دينه: جاز البيعُ.

وإن أعتق الراهنُ عبدَ الراهنِ بغير إذنِ المترهنِ: نَفَدَ عَتْقُه.

فإن كان الدَّيْنُ حَالًا: طولب بأداء الدين.

وإن كان مُؤْجَلًا: أُخِذَ منه قيمةُ العبدِ، فجعلت رهناً مكافأةً حتى يَحِلَّ الدينُ.

وإن كان الراهنُ معسِّرًا: استُسْعِيَ العبدُ في قيمته، فقضى به الدينَ، ثم يَرْجِعُ العبدُ بما سعى على مولاه إذا أيسَر.

وكذلك إذا استهلك الراهنُ الراهن: ضَمِّنَه.

وإن استهلكه أجنبيٌّ: فالمرت亨نُ هو الخصم في تضمينه، فإذا أخذ القيمةَ، ف تكون رهناً في يده.

وجنائيةُ الراهن على الرهن مضمونةٌ.

وجنائيةُ المرتهن عليه تُسقط من الدين بقدرها.

وجنائيةُ الرهن على الراهن، وعلى المرتهن، وعلى مالهما: هدر.

وأجرةُ البيت الذي يحفظ فيه الرهن: على المرتهن.

وأجرةُ الراعي على الراهن.

ونفقةُ الرهن على الراهن.

ونماوه للراهن، فيكون رهناً مع الأصل.

فإن هلك النماء هلكَ بغير شيء.

وإن هلك الأصلُ، وبقي النماء: افتكه الراهن بحصته، ويُقسم الدينُ على قيمة الرهن يوم القبض، وعلى قيمة النماء يوم الفكاك، فما أصاب الأصل: سقط من الدين، وما أصاب النماء: افتكه الراهن به.

وتجوز الزيادة في الرهن، ولا تجوز الزيادة في الدين عند أبي حنيفة ومحمد، ولا يصير الرهن رهناً بها.

وقال أبو يوسف: تجوز الزيادة في الدين أيضاً.

وإذا رهن عيناً واحدةً عند رجلين بدين لكل واحدٍ منها عليه: جاز، وجميعها رهنٌ عند كل واحدٍ منهمما، والمضمون على كل واحدٍ منها: حصةٌ دينه منها.

فإن قضى أحدهما دينه: كانت كلُّها رهناً في يد الآخر حتى

يُسْتَوْفِي دِيَّهُ.

وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَرْهَنَهُ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ شَيْئًا بَعْيَنِهِ: فَإِنْ امْتَنَعَ الْمُشْتَرِي مِنْ تَسْلِيمِ الرَّهْنِ: لَمْ يُجْبَرْ عَلَيْهِ، وَكَانَ الْبَايْعُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ رَضِيَّ بِتَرْكِ الرَّهْنِ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَ الْبَيْعَ، إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ حَالًا، أَوْ يَدْفَعَ قِيمَةَ الرَّهْنِ: فَتَكُونُ رَهْنًا مَكَانَهُ.

وَلِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَحْفَظَ الرَّهْنَ بِنَفْسِهِ، وَزَوْجِهِ، وَوَلْدِهِ، وَخَادِمِهِ الَّذِي فِي عِيَالَهِ.

وَإِنْ حَفِظَهُ بِغَيْرِ مَنْ فِي عِيَالَهِ، أَوْ أَوْدَعَهُ: ضَمِّنَ.

وَإِذَا تَعَدَّى الْمُرْتَهِنُ فِي الرَّهْنِ: ضَمِّنَهُ ضَمَانَ الغَصْبِ بِجُمِيعِ قِيمَتِهِ.

وَإِذَا أَعَارَ الْمُرْتَهِنُ الرَّهْنَ لِلرَّاهِنِ، فَقَبَضَهُ: خَرَجَ مِنْ ضَمَانِ الْمُرْتَهِنِ.

فَإِنْ هَلَكَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ: هَلَكَ بِغَيْرِ شَيْءٍ.

وَلِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَسْتَرْجِعَ إِلَى يَدِهِ، فَإِذَا أَخْذَهُ: عَادَ الضَّمَانُ عَلَيْهِ.

وَإِذَا ماتَ الرَّاهِنُ: بَاعَ وَصِيَّ الرَّهْنَ، وَقَضَى الدِّينَ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَصِيٌّ: نَصَبَ الْقَاضِي لَهُ وَصِيًّا، وَأَمْرَهُ بِبَيْعِهِ.

## كتاب الحَجْر

الأسبابُ الموجِبةُ للحجْر ثلاثةً: الصُّغرُ، والرِّقُ، والجنونُ.  
 ولا يجوز تصرُّفُ الصغيرِ إلا بإذن وليه.  
 ولا تصرُّفُ العبدِ إلا بإذن سيدهِ.  
 ولا يجوز تصرُّفُ الجنونِ المغلوبِ على عقلهِ بحال.  
 ومن باع من هؤلاء شيئاً، أو اشتراه وهو يعقلُ البيعَ ويقصدُهُ:  
 فالوليُ بال الخيار: إن شاء أجازه إذا كان فيه مصلحةٌ، وإن شاء فسخه.  
 وهذه المعاني الثلاثةُ توجب الحَجْرَ في الأقوالِ، دون الأفعالِ.  
 فالصبيُ والمجنونُ لا تصحُ عقودُهما، ولا إقرارُهما، ولا يقعُ  
 طلاقُهما، ولا عتاقُهما.  
 وإن أتلفا شيئاً: لزمهما ضمانته.  
 وأما العبدُ، فأقولُه نافذةٌ في حق نفسهِ، غيرُ نافذةٌ في حق مولاهِ.  
 فإن أقرَ بمالٍ: لزمه بعد الحريةِ، ولم يلزمُه في الحالِ.  
 وإن أقرَ بحدٍ، أو قصاصٍ: لزمه في الحالِ.  
 وينفذُ طلاقُهُ.

وقال أبو حنيفة: لا يُحْجَر على السفيه إذا كان بالغاً عاقلاً حُراً.  
وتصرُفه في ماله جائز وإن كان مبذرًا مفسداً يتلف ماله فيما لا غَرَضَ  
له فيه ولا مصلحة، مثل أن يتلفه في البحر، أو يُحرقه في النار.  
إلا أنه قال: إذا بلغ الغلامُ غيرَ رشيدٍ: لم يُسلِّم إلَيْه ماله حتى يبلغ  
خمساً وعشرين سنةً.

وإن تَصَرَّفَ فيه قبل ذلك: نَفَدَ تصرُفُه.

وإذا بلغ خمساً وعشرين سنةً: سُلِّمَ إلَيْه ماله وإن لم يُؤَسْ منه  
الرشدُ.

وقالا: يُحْجَر على السفيه، ويُمْنَع من التصرف في ماله.  
فإن باع: لم يَنْفُذْ بيعُه في ماله، وإن كان فيه مصلحة: أجازه  
الحاكم.

وإن أعتق عبداً: نَفَدَ عتقُه، وكان على العبد أن يسعى في قيمته.  
وإن تزوج امرأةً: جاز نكاحُه.

فإن سَمِّيَ لها مهرًا: جاز منه مقدار مهر مثلاها، وبَطَلَ الفضلُ.  
وقالا فيمن بلَغَ غَيْرَ رشيدٍ: لا يُدْفع إلَيْه ماله أبداً حتى يُؤَسْ منه  
الرشدُ، ولا يجوز تصرُفه فيه.

وَتُخْرَجُ الزَّكَاةُ من مال السفيه.  
ويُنْفَقُ منه على أولاده، وزوجته، ومن تجب عليه نفقتُه من ذوي  
أرحامه.

فإن أراد حجّة الإسلام: لم يُمنع منها، ولكن لا يُسلم القاضي  
النفقة إليه، ويسلّمُها إلى ثقةٍ من الحاجِ، يُنفقُها عليه في طريق الحجّ.  
فإن مرضَ، وأوصى بوصاية في القربَ، وأبواب الخير: جاز ذلك  
في ثلثٍ ماله.

\* وبلغُ الغلام بالاحتلام، والإنزالِ، والإحجالِ إذا وطىء.

فإن لم يوجد ذلك: فحتى يتمَّ له ثمانينَ عشرةَ سنةً عند أبي حنيفة.

وبلوغُ الجارية بالحيضِ، والاحتلامِ، والحملِ.

فإن لم يوجد ذلك: فحتى يتمَّ لها سبعَ عشرةَ سنةً عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا تمَ للغلام والجارية خمسَ عشرة  
سنةً: فقد بَلَغا.

وإذا راھق الغلامُ والجاريةُ وأشكالُ أمرُهما في البلوغِ، فقالا: قد  
بَلَغُنا: فالقولُ قولُهما، وأحكامُهما أحكامُ البالغينِ.

وقال أبو حنيفة: لا أحجرُ على المفلس في الدينِ.

وإذا وجبت الديونُ على رجلٍ، وطلَبَ غرماً وحبْسَه، والحجرَ  
عليه: لم أحجرُ عليه.

وإن كان له مالٌ: لم يتصرَّف فيه الحاكمُ، ولكن يحبسُه أبداً حتى  
يبيعَه في دينه.

فإن كان له دراهمٌ، ودينُه دراهمٌ: قضاها القاضي بغير أمره.

وإن كان دينُه دراهمٌ، وله دنانيرٌ: باعها القاضي في دينه.

وقالا: إذا طَلَبَ غُرَمَاءُ الْمَفْلِسِ الْحَجْرَ عَلَيْهِ: حَجَرَ عَلَيْهِ الْقَاضِي، وَمَنْعَهُ مِنَ الْبَيْعِ وَالتَّصْرِيفِ وَالإِقْرَارِ؛ حَتَّى لَا يَضُرُّ بِالْغُرَمَاءِ. وَبَاعَ مَالَهُ إِنْ امْتَنَعَ الْمَفْلِسُ مِنْ بَيْعِهِ، وَقُسِّمَ بَيْنَ غُرَمَائِهِ بِالْحِصَصِ.

فَإِنْ أَفْرَّ فِي حَالِ الْحَجْرِ بِإِقْرَارِ لِزَمِهِ ذَلِكَ بَعْدَ قَضَاءِ الْدِيْوَنِ. وَيُنْفَقُ عَلَى الْمَفْلِسِ مِنْ مَالِهِ، وَعَلَى زَوْجِهِ، وَأَوْلَادِهِ الصَّغَارِ، وَذَوِي أَرْحَامِهِ.

وَإِذَا لَمْ يُعْرَفْ لِلْمَفْلِسِ مَالُهُ، وَطَلَبَ غُرَمَاؤُهُ حَبْسَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: لَا مَالَ لِي: حَبْسَهُ الْحَاكِمُ فِي كُلِّ دِيْنٍ التَّزَمَهُ بِدَلَّاً عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ، كَثْمَنَ مَبْيَعَ، وَبَدْلَ القَرْضِ، وَفِي كُلِّ دِيْنٍ التَّزَمَهُ بِعَقْدٍ، كَالْمَهْرِ، وَالْكَفَالَةِ.

وَلَمْ يَحْبِسْهُ فِيمَا سُوِيَ ذَلِكَ، كِعْوَضِ المَغْصُوبِ، وَأَرْشِ الْجَنَاحِيَاتِ، إِلَّا أَنْ تَقُومَ الْبَيْنَةُ بِأَنَّ لَهُ مَالًا.

وَإِذَا حَبَسَهُ الْقَاضِي شَهْرَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةَ أَشْهَرٍ، سَأَلَ الْقَاضِي عَنْ حَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَنْكُشِفْ لَهُ مَالٌ: خَلَّى سَبِيلَهُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَامَ الْبَيْنَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ.

وَلَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غُرَمَائِهِ بَعْدَ خَرْوَجِهِ مِنَ الْحَبْسِ.

وَيَلَازِمُهُ، وَلَا يَمْنَعُونَهُ مِنَ التَّصْرِيفِ وَالسَّفَرِ، وَيَأْخُذُونَ فَضْلَ كَسْبِهِ، وَيُقْسِمُ بَيْنَهُمْ بِالْحِصَصِ.

وقالا: إذا فلّسه الحاكمُ: حال بينه وبين غرمائه، إلا أن يقيموا  
البينةَ أنه قد حصل له مالٌ.

ولا يُحْجَرُ عَلَى الفاسقِ إِذَا كَانَ مُصْلِحًا لِمَالِهِ.

والفسقُ الأصليُّ والطاريءُ سواءٌ.

وَمَنْ أَفْلَسْ وَعِنْدَهِ مَتَاعٌ لِرَجُلٍ بَعَيْنِهِ ابْتَاعَهُ مِنْهُ: فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ  
أَسْوَةُ الْغَرَمَاءِ فِيهِ.



## كتاب الإقرار

إذا أقرَّ الحرُّ البالغُ العاقلُ بحقٍّ: لزِمه إقرارُه، مجهولاً كأنَّ ما أقرَّ به، أو معلوماً.

ويقال له: بين المجهولَ، فإن لم يبيّنْ: أجبره القاضي علىَ البيانِ.

فإن قال: لفلانٍ عليٌّ شيءٌ: لزمه أن يبيّنْ ما له قيمةٌ.  
والقولُ فيه: قوله مع يمينه إن ادعى المقرُّ له أكثرَ من ذلك.

وإذا قال: له عليٌّ مالٌ: فالمرجعُ في بيانه إليه.  
ويُقبل قوله في القليل والكثيرِ.

فإن قال: له عليٌّ مالٌ عظيمٌ: لم يُصدقَ في أقلَّ من مائتي درهم.  
وإن قال: له عليٌّ دراهمٌ كثيرةٌ: لم يُصدقَ في أقلَّ من عشرة دراهم.

وإن قال: له عليٌّ دراهمٌ: فهي ثلاثةٌ، إلا أن يبيّنْ أكثرَ منها.  
وإن قال: له عليٌّ كذا درهماً: لم يُصدقَ في أقلَّ من أحدَ عشرَ درهماً.

وإن قال: كذا وكذا درهماً: لم يُصدق في أقلَّ من أحدٍ وعشرين درهماً.

وإن قال: له علىَّ، أو: قِبَلي: فقد أقرَّ بدينِ.

وإن قال: له عندي، أو: معِي: فهو إقرارٌ بأمانةٍ في يده.

وإذا قال له رجل: لي عليك ألف درهم، فقال: إنْزِنْها، أو: انتقدُها، أو: أجْلِنِي بها، أو: قد قضيتُكُها: فهو إقرارٌ.

ومن أقرَّ بدينِ مؤجلٍ، فصدقَه المقرُّ له في الدينِ، وكذبَه في التأجيل: لزمه الدينِ حالاً.

ويُستحلفُ المقرُّ له في الأجلِ.

ومن أقرَّ بدينِ واستثنى بعضَه متصلاً بإقراره: صَحَ الاستثناء، ولزمه الباقي.

وسواء استثنى الأقلَّ، أو الأكْثَرَ.

فإن استثنى الجميعَ: لزمه الإقرارُ، وبطل الاستثناءُ.

وإن قال: له علىَّ مائةٌ درهمٌ إلا ديناراً، أو: إلا قفيزٌ حنطةٌ: لزمه مائةٌ درهمٌ إلا قيمةَ الدينار، أو القفيز.

وإن قال: له علىَّ مائةٌ ودرهمٌ: فالمائةُ كُلُّها دراهمٌ.

وإن قال: له علىَّ مائةٌ وثوبٌ: لزمه ثوبٌ واحدٌ، والمرجعُ في تفسير المائةِ إليه.

وَمَنْ أَقَرَّ بِحَقٍّ، وَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، مُتَصَلِّاً بِإِقْرَارِهِ: لَمْ يُلْزِمْهُ  
الإِقْرَارِ.

وَمَنْ أَقَرَّ بِحَقٍّ، وَشَرَطَ الْخَيْرَ لِنَفْسِهِ: لَزَمَهُ الْإِقْرَارُ، وَبَطَلَ الْخَيْرُ.  
وَمَنْ أَقَرَّ بِدَارٍ، وَاسْتَشْنَى بِنَاءَهَا لِنَفْسِهِ: فَلَلْمَقْرُرُ لَهُ: الدَّارُ وَالْبَنَاءُ  
جَمِيعاً.

وَإِنْ قَالَ: بِنَاءُ هَذِهِ الدَّارِ لِي، وَالْعَرْصَةُ لِفَلَانٍ: فَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَمَنْ أَقَرَّ بِتَمْرٍ فِي قَوْصَرَةٍ: لَزَمَهُ التَّمْرُ وَالْقَوْصَرَةُ.

وَمَنْ أَقَرَّ بِدَابَةٍ فِي إِصْطَبْلٍ: لَزَمَتْهُ الدَّابَةُ خَاصَّةً.

وَإِنْ قَالَ: غَصَبْتُ ثُوبًا فِي مِنْدِيلٍ: لَزَمَاهُ جَمِيعاً.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ ثُوبٌ فِي ثُوبٍ: لَزَمَاهُ جَمِيعاً.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ ثُوبٌ فِي عَشْرَةِ أَثْوَابٍ: لَمْ يُلْزِمْهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
وَأَبِي يُوسُفَ إِلَّا ثُوبٌ وَاحِدٌ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يُلْزِمُهُ أَحَدُ عَشَرَ ثُوبًا.

وَمَنْ أَقَرَّ بِغَصْبٍ ثُوبٍ، وَجَاءَ بِثُوبٍ مَعِيبٍ: فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهِ مَعِينَهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَقَرَّ بِدِرَاهِمَ، وَقَالَ: هِيَ زُبُوفٌ.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ خَمْسَةٌ فِي خَمْسَةٍ، يَرِيدُ بِهِ الضَّرْبُ وَالْحِسَابُ:  
لَزَمَتْهُ خَمْسَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَإِنْ قَالَ: أَرْدَتُ خَمْسَةً مَعَ خَمْسَةٍ: لَزَمَهُ عَشْرَةً.

وإن قال: له عليٌّ من درهم إلى عشرة: لزمه تسعهٔ عند أبي حنيفة، فيلزمه الابداء وما بعده، وتسقط الغاية.  
وقالا: تلزمه العشرة كلُّها.

إذا قال: له عليٌّ ألفٌ درهم من ثمن عبدٍ اشتريته منه، ولم أقضيه، فإن ذَكَرَ عبداً بعينه: قيل للمقرِّر له: إن شئت فسلِّمْ العبد، وخذِّ الألفَ، وإلا: فلا شيء لك.

وإن قال: له عليٌّ ألفٌ من ثمن عبدٍ، ولم يعيّنه: لزمهه الألفُ في قول أبي حنيفة.

ولو قال: له عليٌّ ألفٌ درهم من ثمن خمرٍ، أو خنزير: لزمهه الألفُ، ولم يُقبل تفسيره.

ولو قال: له عليٌّ ألفٌ من ثمن متعٍ، وهي زُيوفٌ، وقال المقرِّر له: جيادٌ: لزمه الجياد في قول أبي حنيفة.

ومن أقرَّ لغيره بخاتمٍ: فله الحلقةُ والفصُّ.

وإن أقرَّ له بسيفٍ: فله التَّصلُّ والجفنُ والحمائلُ.

وإن أقرَّ له بحَجَلةٍ: فله العِيدانُ والكُسُوةُ.

وإن قال: لِحَمْلٍ فلانةٍ عليٌّ ألفٌ درهمٌ، فإن قال: أوصى له به فلانٌ، أو مات أبوه فوراً: فالإقرارُ صحيحٌ.

وإن أبْهَمَ الإقرارَ: لم يصحَّ عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: يصحَّ.

ولو أقرَّ بحملِ جاريةٍ، أو حملٍ شابةٍ لرجلٍ: صحَّ الإقرارُ، ولزمه.  
وإذا أقرَّ الرجلُ في مرضِ موته بديونٍ، وعليه ديونٌ في صحته،  
وديونٌ لزمه في مرضه بأسبابٍ معلومةٍ: فدينُ الصحة، والدينُ  
المعروفُ بالأسباب مقدمٌ.

إذا قضيتُ، وفضلَ شيءٍ منها: كان فيما أقرَّ به في حال المرض.  
وإن لم يكن عليه ديونٌ في صحته: جاز إقراراه، وكان المقرُّ له  
أولى من الورثة.

وإقرارُ المريض لوارثه باطلٌ، إلا أنْ يُصدقَه فيه بقيةُ الورثة.  
ومن أقرَّ لأجنبيٍ في مرضه، ثم قال: هو ابني: ثبتَ نسبةُ.  
ولو أقرَّ لأجنبيةٍ، ثم تزوجها: لم يبطل إقراراه لها.  
ومن طلق زوجته في مرضه ثلاثةً، ثم أقرَّ لها بدينٍ، ومات: فلها  
الأقلُّ من الدينِ، ومن ميراثها منه.

ومن أقرَّ بغلامٍ يُولدَ مثله لمثله، وليس له نسبَ معروفٍ: أنه ابنه،  
وصدقَه الغلامُ: ثبتَ نسبةُ منه وإنْ كان مريضاً.  
ويشاركُ الورثةَ في الميراث.

ويجوز إقرار الرجل بالوالدين، والولدِ، والزوجةِ، والمولىٍ.  
ويُقبل إقرارُ المرأة بالوالدين، والزوج، والمولىٍ.  
ولا يُقبل إقرارُها بالولد إلا أنْ يُصدقَها الزوجُ في ذلك، أو تشهدَ  
بولادتها قابلةً.

وَمَنْ أَقْرَأَ بِنَسْبٍ مِّنْ غَيْرِ الْوَالِدِينَ، وَالْوَلَدِ، وَالزَّوْجِ، وَالزَّوْجَةِ،  
وَالْمُولَى، مُثْلُ الْأَخِ، وَالْعَمُ: لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ فِي النَّسْبِ.  
فَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ مَعْرُوفٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ: فَهُوَ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنْ  
الْمَقْرُّ لَهُ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ: اسْتَحْقَقَ الْمَقْرُّ لَهُ مِيرَاثَهُ.  
وَمَنْ ماتَ أَبُوهُ، فَأَقْرَأَ بِأَخْيُوهُ: لَمْ يُثْبَتْ نَسْبُ أَخِيهِ مِنْهُ، وَيُشَارِكُهُ فِي  
الْمِيرَاثِ.



## كتاب الإجارة

الإجارة عقد على المنافع بعوضٍ.

ولا تصح حتى تكون المنافع معلومة، والأجرة معلومة.  
وما جاز أن يكون ثمناً في البيع: جاز أن يكون أجرة في الإجارة.  
والمنافع تارة تصير معلومة بالمدة، كاستئجار الدور للسكنى،  
والأراضي للزراعة، فيصبح العقد على مدة معلومة، أي مدة كانت.  
وتارة تصير معلومة بالعمل والتسمية، كمن استأجر رجلاً على  
صيغ ثوب، أو خياطه، أو استأجر دابة ليحمل عليها مقداراً معلوماً،  
أو يركبها مسافة سماها.

وتارة تصير معلومة بالتعيين والإشارة، كمن استأجر رجلاً ليتقلّ  
له هذا الطعام إلى موضع معلوم.

ويجوز استئجار الدور والحوانيت للسكنى وإن لم يبين ما يعمّل  
فيها.

وله أن يعمّل كل شيء إلا الحدادة، والقصارة، والطحّانة.  
ويجوز استئجار الأرضي للزراعة، ولا يصح العقد حتى يُسمى  
ما يزرع فيها، أو يقول: على أن يزرع فيها ما شاء.

ويجوز أن يستأجر الساحة لبني فيها، أو يغرس فيها نخلاً، أو شجراً.

فإذا انقضت مدة الإجارة: لزمه أن يقلع البناء والغرس الذي غرسه، ويسلمها فارغة.

إلا أن يختار صاحب الأرض أن يغرّم له قيمة ذلك مقلوعاً، فيملّكُه، أو يرضي بتركه على حاله، فيكون البناء لهذا، والأرض لهذا.

ويجوز استئجار الدواب للركوب، والحمل.

فإن أطلق الركوب: جاز له أن يركبها من شاء.  
وكذلك إن استأجر ثوباً للبس، وأطلق.

فإن قال له: على أن يركبها فلان، أو يلبس الثوب فلان، فأركبها غيره، أو ألبسه غيره: كان ضامناً إن عطبت الدابة، أو تلف الثوب.  
وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل.

وأما العقار، وما لا يختلف باختلاف المستعمل: فلا يعتبر تقبيده، فإذا شرط سكنى واحد بعينه: فله أن يسكن غيره.

وإن سمى نوعاً وقدراً يحمله على الدابة، مثل أن يقول: خمسة أقفرة حنطة: فله أن يحمل ما هو مثل الحنطة في الضرر، أو أقل، كالشعير والسمسم.

وليس له أن يحمل ما هو أضر من الحنطة، كالملح والحديد.

وإن استأجرها ليحمل عليها قُطْنًا سَمَاءً: فليس له أن يحمل مثل وزنه حديداً.

وإن استأجرها ليركبها، فأردد معه رجلاً، فعَطِبت: ضمن نصف قيمتها، ولا يُعتبر بالثقل.

وإن استأجرها ليحمل عليها مقداراً من الحنطة، فحمل أكثر منه، فعَطِبت: ضمن ما زاد من الثقل.

وإذا كَبَحَ الدابة بِلِجَامِها، أو ضَرَبَها، فعَطِبت: ضمن عند أبي حنيفة، وقايا: لا يضمن.

\* والأجراء على ضربين: أجير مشترك، وأجير خاص؛ فالمشترك: من لا يستحق الأجرة حتى يَعْمَل، كالصَّبَاغ، والقصَّار.

والمتاع أمانة في يده، إن هلك: لم يضمن شيئاً عند أبي حنيفة، وقايا: يضمنه.

وما تلف بعمله، كتخريق الشوب من دَقَّه، وزلقة الحَمَال، وانقطاع الحبل الذي يشدُّ به المُكَاري الحِمْلَ، وغرق السفينة من مَدَّها: مضمونٌ، إلا أنه لا يضمن به بني آدم من غرق في السفينة، أو سَقَطَ من الدابة.

وإذا فَصَدَ الفَصَادُ، أو بَرَغَ البَرَاغُ، ولم يتجاوز الموضع المعتاد: فلا ضمان عليه فيما عَطِبَ من ذلك.

والأجيرُ الخاصُّ: الذي يستحقُ الأجرةَ بتسليم نفسه في المدة وإن لم يعمل، كمن استأجر شهراً للخدمة، أو لرعي الغنم.

ولا ضمانٌ على الأجيرِ الخاصِ فيما تلف في يده، ولا فيما تلف من عمله، إلا أن يتعدى: فيضمنُ.

والإجارةُ تُفسدُها الشروطُ كما تُفسدُ البيعَ.

ومن استأجر عبداً للخدمة: فليس له أن يسافر به، إلا أن يشترط ذلك.

ومن استأجر جمالاً ليحمل عليه مَحْمَلاً وراكبين إلى مكة: جاز، وله المَحْمَلُ المعتاد، وإن شاهد الجمالُ المحمل: فهو أجودُ.

وإن استأجر بعيراً ليحمل عليه مقداراً من الزاد، فأكل منه في الطريق: جاز له أن يردَّ عوضَ ما أكل.

والأجرة لا تجب بالعقد، وستتحقُ بأحد معانٍ ثلاثةٍ: إما بشرط التعجيل، أو بالتعجيل من غير شرط، أو باستيفاء المعقود عليه.

ومن استأجر داراً: فلللمؤجر أن يطالبه بأجرة كل يوم، إلا أن يبيّن وقتَ الاستحقاق في العقد.

ومن استأجر بعيراً إلى مكة: فللجمال أن يطالبه بأجرة كل مرحلة. وليس للقصار، والخياطِ أن يطالب بالأجرة حتى يُفرغَ من العمل، إلا أن يشترط التعجيل.

ومن استأجر خبازاً ليخبز له في بيته قفيزَ دقيقِ بدرهم: لم يستحقَ

الأجرة حتى يُخرجَ الخبرَ من التّثُورِ.

وَمَنْ اسْتَأْجَرَ طَبَّاخاً لِيُطْبَعَ لَهُ طَعَاماً لِلْوَلِيمَةِ: فَالْغَرْفُ عَلَيْهِ.

وَمَنْ اسْتَأْجَرَ رِجَالاً لِيُضَرِّبَ لَهُ لَبِنَا: اسْتَحْقَ الأَجْرَةِ إِذَا أَقَامَهُ عِنْدَ أَبِي حِنْفَةَ، وَقَالَا: لَا يَسْتَحْقَهَا حَتَّى يُشَرِّجَهُ.

وَإِذَا قَالَ لِلْخَيَاطِ: إِنْ خَطَّتَ هَذَا الشَّوْبَ فَارْسِيَاً: فَبِدِرْهَمِ، وَإِنْ خَطَّتَهُ رُومِيَاً: فَبِدِرْهَمِينَ: جَازٌ، وَأَيُّ الْعَمَلِينَ عَمِيلٌ: اسْتَحْقَ الأَجْرَةَ.  
وَإِنْ قَالَ: إِنْ خَطَّتَهُ الْيَوْمَ: فَبِدِرْهَمِ، وَإِنْ خَطَّتَهُ غَدَاءً: فِي نِصْفِ دِرْهَمِ، فَإِنْ خَاطَهُ الْيَوْمَ: فَلِهِ دِرْهَمٌ، وَإِنْ خَاطَهُ غَدَاءً: فَلِهِ أَجْرٌ مِثْلُهُ عِنْدَ أَبِي حِنْفَةَ، وَلَا يَتَجَاوِزُ بِهِ نِصْفَ دِرْهَمٍ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: الشَّرْطَانُ جَاثِرٌ، وَأَيَّهُمَا فَعَلَ: اسْتَحْقَ الأَجْرَةَ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ سَكَنَتَ فِي هَذَا الدَّكَانِ عَطَّاراً: فَبِدِرْهَمِ فِي الشَّهْرِ، وَإِنْ سَكَنَتَهُ حَدَاداً: فَبِدِرْهَمِينَ: جَازٌ، وَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ فَعَلَ: اسْتَحْقَ الْمَسْمَى فِيهِ عِنْدَ أَبِي حِنْفَةَ، وَقَالَا: الإِجَارَةُ فَاسِدَةٌ.

وَمَنْ اسْتَأْجَرَ دَارَاً، كُلَّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ: فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ، فَاسِدٌ فِي بَقِيَّةِ الشَّهْرِ، إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَ جَمْلَةً شَهْرَ مَعْلُومَةً.

فَإِنْ سَكَنَ سَاعَةً مِنَ الشَّهْرِ الثَّانِي: صَحَّ الْعَقْدُ فِيهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمَؤْجِرِ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْهَا إِلَى أَنْ يَنْقُضِيَ الشَّهْرُ الْمُسْتَأْجَرُ.

وَكَذَلِكَ حُكْمُ كُلِّ شَهْرٍ يَسْكُنُ فِي أَوَّلِهِ يَوْمًا، أَوْ سَاعَةً.

وإذا استأجر داراً شهراً بدرهم، فسكنَ شهرين: فعليه أجرةُ الشهر الأول، ولا شيءٌ عليه من الشهر الثاني.

وإذا استأجر داراً سنةً عشرة دراهم: جاز وإن لم يُسمّ قسطاً كل شهرٍ من الأجرة.

ويجوز أخذُ أجرة الحمّامِ، والحجّامِ.

ولا يجوز أخذُ أجرة عَسْبِ التّيسِ.

ولا يجوز الاستئجارُ على الأذانِ، والإقامةِ، والحجّ، وتعليمِ القرآنِ، والغِناءِ، والتَّوْحِيدِ.

ولا تجوز إجارةُ المشاعِ عند أبي حنيفة إلا من الشريك، وقالوا: إجارة المشاعِ جائزةً.

ويجوز استئجارُ الظُّهرِ بأجرةٍ معلومة، ويجوز بطعمها، وكسوتها.

وليس للمستأجر أن يمنع زوجها من وطئها.

فإن حَبَلتْ: كان لهم أن يفسخوا الإجارة إذا خافوا على الصبيِّ من لبنها.

وعليها أن تصلح طعامَ الصبيِّ.

وإن أرضعته في المدة بين شاهٍ فلا أجرة لها.

وكلُّ صانع لعمله أثرٌ في العينِ، كالقصّارِ، والصبّاغِ: فله أن يَحبس العينَ بعد الفراغِ من عمله حتى يستوفيَ الأجرة.

وَمَنْ لِيْسُ لِعَمْلِهِ أَثْرٌ فِي الْعَيْنِ: فَلِيْسُ لَهُ أَنْ يَحِسَّهَا بِالْأَجْرَةِ،  
كَالْحَمَالِ، وَالْمَلَاحِ.

وَإِذَا اشْتَرَطَ عَلَى الصَّانِعِ أَنْ يَعْمَلَ بِنَفْسِهِ: فَلِيْسُ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَ  
غَيْرَهُ.

وَإِنْ أَطْلَقَ لِهِ الْعَمَلَ: فَلَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ يَعْمَلُهُ.

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْخَيَاطُ وَصَاحِبُ الْثَوْبِ، فَقَالَ صَاحِبُ الْثَوْبِ:  
أَمْرُكَ أَنْ تَعْمَلَهُ قَبَاءً، وَقَالَ الْخَيَاطُ: قَمِيصاً، أَوْ قَالَ صَاحِبُ الْثَوْبِ  
لِلصَّبَاغِ: أَمْرُكَ أَنْ تَصْبِيَهُ أَحْمَراً، فَصَبَيْتَهُ أَصْفَراً: فَالْقُولُ قُولُ صَاحِبِ  
الْثَوْبِ مَعَ يَمِينِهِ.

وَإِذَا حَلَفَ: فَالْخَيَاطُ ضَامِنٌ.

وَإِذَا قَالَ صَاحِبُ الْثَوْبِ لِلصَّانِعِ: عَمَلْتَهُ لِي بِغَيْرِ أَجْرَةِ، وَقَالَ  
الصَّانِعُ: لَا، بِلْ بِأَجْرِهِ: فَالْقُولُ قُولُ صَاحِبِ الْثَوْبِ مَعَ يَمِينِهِ عِنْدَ أَبِيهِ  
حَنِيفَةِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ: إِنْ كَانَ حَرِيفاً لَهُ: فَلَهُ الْأَجْرَةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
حَرِيفاً لَهُ: فَلَا أَجْرَةَ لَهُ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: إِنْ كَانَ الصَّانِعُ مَعْرُوفاً بِهَذِهِ الصِّنْعَةِ أَنَّهُ يَعْمَلُ  
بِالْأَجْرَةِ: فَالْقُولُ قُولُهُ مَعَ يَمِينِهِ بِأَنَّهُ عَمِلَهُ بِأَجْرَةِ.

وَالْوَاجِبُ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ: أَجْرُ الْمِثْلِ، لَا يُتَجَاهَزُ بِهِ الْمُسْمَىِ.

وَإِنْ قَضَى الْمُسْتَأْجِرُ الدَّارَ: فَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْهَا.

فإن غَصَبَها غاصِبٌ من يده: سقطت الأجرة.

وإن وَجَدَ بها عيّاً يَضُرُّ بالسكنى: فله الفسخ.

فإن خَرَبَ الدارُ، أو انقطع شِربُ الْبَيْعَةِ، أو انقطع الماءُ عن الرَّحَى: انفسخت الإجارة، ولزمه بقدر ما سَكَنَ، أو استعمل الرَّحَى.  
وإذا مات أحدُ المتعاقدين وقد عَقَدَ الإجارة لنفسه: انفسخت الإجارة.

وإن كان عَقَدَها لغيره: لم تُنفَسخْ الإجارة.

ويصح شَرْطُ الخيار في الإجارة كما في البيع.

وَنُفَسَّخَ الإجارةُ بالأعذار، كمَنْ استأجر دكاناً في السوق ليَتَجَرْ فيه، فذهب ماله، وكَمَنْ آجر داراً، أو دكاناً، ثم أفلس، فلزمته ديون لا يقدر على قصائها إلا من ثمن ما آجر: فَسَخَ القاضي العقدَ، وباعها في الدين.

وكَمَنْ استأجر دابةً ليسافر عليها، ثم بدا له من السفر: فله أن يفسخ الإجارة، فهو عُذرٌ.

وإن بدا للْمُكَارِي من السفر: فليُسَمِّ ذلك بعُذرٍ.



## كتاب الشفعة

الشفعة واجبة للخلط في نفس المبيع.

ثم للخلط في حق المبيع، كالشرب والطريق.  
ثم للجار.

وليس للشريك في الطريق والشرب، والجار شفعة مع الخلط.  
فإن سلم الخلط: فالشفعة للشريك في الطريق.  
فإن سلم: أخذها الجار.

والشفعة تجب بعقد البيع، وتستقر بالإشهاد، وتملك بالأخذ إذا سلمها المشتري، أو حكم بها حاكم.

وإذا علم الشفيع بالبيع: أشهد في مجلسه ذلك على المطالبة، ثم ينهض منه، فيشهد على البائع إن كان المبيع في يده، أو على المباع، أو عند العقار.

فإذا فعل ذلك: استقرت شفعته، ولم تسقط بالتأخير عند أبي حنيفة.

وقال محمد: إن تركها شهراً بعد الإشهاد: بطلت شفعته.

والشفعةُ واجبةٌ في العقار وإن كان مما لا يُقسم، كالحمام، والرحي، والبئر، والدُورِ الصغار.

ولا شفعةٌ في العروض، والسفن.

ولا شفعةٌ في البناء، والنخل إذا بيع دون العَرْصَة. والمسلمُ والذمِيُّ في الشفعة سواءً.

وإذا ملَكَ العقار بعوضٍ هو مالٌ: وجبت فيه الشفعة.

ولا شفعةٌ في الدار التي يتزوجُ الرجلُ عليها، أو يُخالعُ المرأة بها، أو يستأجرُ بها داراً، أو يصالحُ بها عن دم عمدٍ، أو يعتقُّ عليها عبداً، أو يصالحُ عنها بإنكاريٍّ، أو سكوتٍ، فإن صالح عنها بإقرار: وجبت فيها الشفعة.

وإذا تقدم الشفيعُ إلى القاضي، فادعَ الشراء، وطلَبَ الشفعة: سأله القاضي المدعى عليه، فإن اعترف بملكه الذي يشفع به، وإنما كلَفَه بإقامة البينة على ملكه.

فإن عجز عن البينة: استَحلف المشتري بالله: ما يعلم أنه مالِكٌ للذي ذَكرَه مما يشفعُ به.

فإن نَكَلَ عن اليمين، أو قامت للشفيع بينةً: سأله القاضي: هل ابْتَاعَ أم لا؟

فإن أنكر الابتَاعَ: قيل للشفيع: أقم البينةَ، فإن عَجَزَ عنها: استَحلف المشتري بالله: ما ابْتَاعَ، أو: بالله: ما يَسْتَحقُ علىَّ في هذه

الدار شفعةً من الوجه الذي ذكره.  
وتجوز المنازعه في الشفعة وإن لم يحضر الشفيع الثمن إلى مجلس القاضي.

وإذا قضى القاضي له بالشفعة: لزمه إحضار الثمن.  
وللشفيع أن يردد الدار بخيار العيب، والرؤبة.  
وإن أحضر الشفيع البائع، والمبيع في يده: فله أن يخاصمه في الشفعة.

ولا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشتري، فيفسخ البيع بمشهادِ منه، ويقضي بالشفعة على البائع، و يجعل العهدة عليه.  
وإذا ترك الشفيع الإشهاد حين علم بالبيع، وهو يقدر على ذلك:  
بطلت شفعته.

وكذلك إن أشهد في المجلس، ولم يُشهد على أحد المتابعين،  
ولا عند العقار.

وإن صالح من شفعته على عرض أخيه: بطلت الشفعة، ويرد  
العرض.

وإذا مات الشفيع: بطلت شفعته.  
وإن مات المشتري: لم تسقط الشفعة.  
فإن باع الشفيع ما يشفع به قبل أن يقضى له بالشفعة: بطلت  
شفعته.

ووكيلُ البائع إذا باع، وكان هو الشفيع: فلا شفعة له.  
وكذلك إن ضمِنَ الدَّرَكَ عن البائع الشفيع.  
ووكيلُ المشتري إذا ابْتَاعَ وهو الشفيع: فله الشفعة.  
ومن باع بشرط الخيار: فلا شفعة للشفيع.  
فإن أُسْقِطَ الْبَائِعُ الْخِيَارَ: وجبت الشفعة.  
ومن اشترى بشرط الخيار: وجبت الشفعة.  
ومن ابْتَاعَ داراً شراءً فاسداً: فلا شفعة فيها، ولكلّ واحدٍ من  
المتعاقدين الفسخُ، فإن سقط الفسخُ: وجبت الشفعة.  
وإذا اشترى ذميٌ داراً بخمر، أو خنزير، وشفيعُها ذميٌ: أخذها  
بمثل الخمر، وقيمة الخنزير.  
وإن كان شفيعُها مسلماً: أخذها بقيمة الخمر، والخنزير.  
ولا شفعة في الهبة، إلا أن تكون بعضٌ مشروطٌ.  
وإذا اختلف الشفيعُ والمشتري في الثمن: فالقولُ قولُ المشتري  
مع يمينه.  
فإن أقاما البينة: فالبينةُ بينةُ الشفيع عند أبي حنيفة ومحمد، وقال  
أبو يوسف: البينةُ بينةُ المشتري.  
وإذا أدعى المشتري ثمناً أكثرَ، وأدعى البائع أقلَّ منه، ولم يقبضِ  
الثمن: أخذها الشفيع بما قال البائع، وكان ذلك حطأً عن المشتري.

وإن كان قبض الشمن: أخذها الشفيع بما قال المشتري، ولم يُلتفت إلى قول البائع.

وإذا حطَّ البائع عن المشتري بعض الشمن: سقط ذلك عن الشفيع، وإن حطَّ جميع الشمن: لم يسقط ذلك عن الشفيع.

وإذا زاد المشتري البائع في الشمن: لم تلزم الزيادة الشفيع.

وإذا اجتمع الشفعاء: فالشفعه بينهم على عدد رؤوسهم، ولا يُعتبر اختلاف الأماكن.

ومن اشتري داراً بعَرْضٍ: أخذها الشفيع بقيمتها.

وإن اشتراها بمكيل، أو موزون: أخذها بمثله.

وإن باع عقاراً بعقار: أخذ الشفيع كل واحدٍ منهما بقيمة الآخر.

وإذا بلغ الشفيع أنها بيعت بألف، فسلم الشفعة، ثم علم أنها بيعت بأقل من ذلك، أو بحنطة، أو بشعير قيمتها ألف، أو أكثر: فتسليمه باطل، وله الشفعة.

وإن بان أنها بيعت بدنانير قيمتها ألف: فلا شفعة له.

وإذا قيل له: إن المشتري فلان، فسلم الشفعة، ثم علم أنه غيره: فله الشفعة.

ومن اشتري داراً لغيره: فهو الخصم في الشفعة، إلا أن يسلّمها إلى الموكِل.

وإذا باع داراً إلا مقدار ذراع في طول الحد الذي يلي الشفيع:

فلا شفعة له.

وإن ابْتَاعَ مِنْهَا سَهْمًا بِثْمَنِ كَثِيرٍ، ثُمَّ ابْتَاعَ بِقِيمَتِهَا: فَالشَّفْعَةُ لِلْجَارِ  
فِي السَّهْمِ الْأُولِ، دُونَ الثَّانِي.

وإِذَا ابْتَاعُوهَا بِثْمَنٍ، ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِ ثُوبًا عَوْضًا عَنْهُ: فَالشَّفْعَةُ بِالثِّلْمَنِ،  
دُونَ الشَّوْبِ.

وَلَا تَكُرِّهِ الْحِيلَةُ فِي إِسْقَاطِ الشَّفْعَةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَتَكُرِّهِ عِنْدَ  
مُحَمَّدٍ.

وَإِذَا بَنَى الْمُشْتَرِيُّ، أَوْ غَرَسَ، ثُمَّ قَضَى الْقَاضِيُّ لِلشَّفِيعِ بِالشَّفْعَةِ:  
فَهُوَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَخْذَهَا بِالثِّلْمَنِ، وَقِيمَةُ الْبَنَاءِ وَالْغَرَسِ مَقْلُوعًا،  
وَإِنْ شَاءَ كَلَّفَ الْمُشْتَرِيَ قَلْعَهُ.

وَإِذَا أَخْذَهَا الشَّفِيعُ، فَبَنَى أَوْ غَرَسَ: ثُمَّ اسْتُحِقَّتْ: رَجَعَ بِالثِّلْمَنِ،  
وَلَا يَرْجِعُ بِقِيمَةِ الْبَنَاءِ، وَالْغَرَسِ.

وَإِذَا انْهَمَ الدَّارُ، أَوْ احْتَرَقَ بَنَاؤُهَا، أَوْ جَفَّ شَجَرُ الْبَسْتَانِ بِغَيْرِ  
فَعْلِ أَحَدٍ: فَالشَّفِيعُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَخْذَهَا بِجَمِيعِ الثِّلْمَنِ، وَإِنْ شَاءَ  
تَرَكَهُ.

وَإِنْ نَقَضَ الْمُشْتَرِيُّ الْبَنَاءَ: قِيلُ لِلشَّفِيعِ: إِنْ شَئْتَ فَخُذِ الْعَرْصَةَ  
بِحَصْتِهَا، وَإِنْ شَئْتَ فَدَعْ.  
وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذِ النَّقْضَ.

وَمَنْ ابْتَاعَ أَرْضًا، وَعَلَى نَخْلِهَا ثَمَرٌ: أَخْذَهَا الشَّفِيعُ بِشَمْرِهَا.

فإن أخذَه المشتري : سَقَطَ عن الشفيع حِصْتهُ .  
 وإذا قُضي للشفيع بالدار ، ولم يكن رآها : فله خيار الرؤية .  
 وإن وجد بها عيّاً : فله أن يردها به وإن كان المشتري شَرَطَ البراءةَ  
 منه .

وإذا ابْتَاع بِشْمِنِ مؤْجَلٍ : فالشفيفُ بالخيار : إن شاءَ أخذَها بِشْمِنِ  
 حَالٌ ، وإن شاءَ صَبَرَ حَتَّى ينْقُضِيَ الأَجْلُ ، ثُمَّ يأخذُها .  
 وإذا اقْتَسَم الشُّرَكَاءُ العقارَ : فلا شفعةَ لجارِهِم بالقسمة .  
 وإذا اشترى داراً ، فسَلَمَ الشفيفُ الشفعةَ ، ثُمَّ ردَّهَا المشتري بِخيارِ  
 رؤيَةٍ ، أو خيارِ شَرْطٍ ، أو عِيبٍ بِقَضَاءِ قاضٍ : فلا شفعةَ للشفيف .  
 وإن ردَّهَا بغيرِ قَضَاءِ قاضٍ ، أو تقايلًا : فللشفيف الشفعةُ .



## كتاب الشركة

الشركة على ضربين: شركة أملاك، وشركة عقود.

فشركة الأموال: العين التي يرثها رجالان، أو يشترانها.

فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بإذنه.

وكل واحد منهما في نصيب الآخر كالأجنبي.

والضرب الثاني: شركة العقود، وهي على أربعة أوجه:

مفاوضاتة، وعنان، وشركة الصنائع، وشركة الوجوه.

\* فاما شركة المفاوضة، فهي: أن يشتراك الرجالان، فيتساويان في مالهما، وتصرّفهما، ودينهما.

فتجوز بين الحررين، المسلمين، البالغين، العاقلين.

ولا تجوز بين الحر والمملوك، ولا بين الصبي والبالغ، ولا بين المسلم والكافر.

وتنعقد على الوكالة، والكفالة.

وما يشتريه كل واحد منهما يكون على الشركة، إلا طعام أهله، وكسوةهم.

وما يلزم كلَّ واحدٍ منهما من الديون بدلًاً عما يصحُّ فيه الاشتراك:  
فالآخرُ ضامِنٌ له.

فإن ورثَ أحدُهما مالًا مما تصحُّ فيه الشركةُ، أو وُهِبَ له،  
ووصل إلى يده: بطلت المفاوضةُ، وصارت الشركةُ عِنَانًا.

ولا تتعقد الشركةُ إلا بالدرارِم، والدَّنَانِيرُ، والفلوسي النافقة.  
ولا تجوز بما سوى ذلك، إلا أن يتعامل الناسُ بها، كالثُّبُرُ،  
والثُّقُرَةُ، فتصحُّ الشركةُ بهما.

وإذا أرادا الشركةَ بالعروض: باع كلَّ واحدٍ منهما نصفَ ماله  
بنصف مال الآخر، ثم عَقَدا الشركةَ.

\* وأما شركة العِنَان، فتنعقد على الوكالة، دون الكفالة.  
ويصحُّ التفاضلُ في المال.

ويصحُّ أن يتساوايا في المال، ويتفاضلا في الربح.  
ويجوز أن يعقدها كلُّ واحدٍ منهما بعض ماله دون بعض.  
ولا تصحُّ إلا بما بيَّنا أن المفاوضة تصحُّ به.  
ويجوز أن يشتركا ومن جهة أحدِهما درارِم، ومن جهة الآخر دَنَانِيرُ.  
وما اشتراه كلُّ واحدٍ منهما للشركة: طولب بشمنه، دون الآخر،  
ثم يرجعُ على شريكه بحصته منه.

وإذا هلك مالُ الشركة، أو أحدُ المالِيْن قبل أن يشتريَا شيئاً:  
بطلت الشركةُ.

وإن اشتري أحدهما بماله، وهلك مال الآخر قبل الشراء:  
فالمشترى بينهما على ما شرطاً، ويرجع على شريكه بحصته من ثمنه.  
وتجوز الشركة وإن لم يخلطها المالين.

ولا تصح الشركة إذا شرطاً لأحدهما دراهم مسمأة من الربح.  
ولكل واحدٍ من المتفاوضين، وشريك العنان: أن يُوضع المال  
ويَدْفعه مضاربةً.

ويُوكِلَّ من يتصرف فيه.  
ويرهن، ويرتهن.

ويستأجر الأجنبي عليه.  
ويبيع بالنقد والنسبية.

ويده في المال يد أمانة.

\* وأما شركة الصنائع: فالخياطان، والصباغان يشتركان على أن  
يتقابلاً الأعمال، ويكون الكسبُ بينهما، فيجوز ذلك.  
وما يتقبله كل واحدٍ منهمما من العمل: يلزميه، ويلزم شريكه.

فإن عمل أحدهما دون الآخر: فالكسبُ بينهما نصفان.

\* وأما شركة الوجوه: فالرجلان يشتركان، ولا مال لهما، على  
أن يشتريا بوجوههما، ويبعا، فتصبح الشركة على هذا.  
وكل واحدٍ منهمما وكيل الآخر فيما يشترية.

فإن شرطاً أن يكون المشترى بينهما نصفين: فالربح كذلك، ولا يجوز أن يتفاصل فيهما.

وإن شرطاً أن يكون المشترى بينهما أثلاثاً: فالربح كذلك.

ولا تجوز الشركة في الاحتطاب، والاحتشاش، والاصطياد.

وما اصطاده كل واحدٍ منهما، أو احتطبه: فهو له دون صاحبه.

وإذا اشتراكاً، ولأحدٍهما بعْلٌ، وللآخر راوِيَةً يستقي عليها الماء،

والكسبُ بينهما: لم تصح الشركة، والكسبُ كله للذى استقى الماء.

وعليه مثلُ أجرِ الرواية إن كان صاحبَ البغل.

وإن كان صاحبَ الرواية: فعليه أجرُ مثلِ البغل.

وكُلُّ شركةٍ فاسدةٍ: فالربحُ فيها على قدرِ رأسِ المال، ويُبطلُ شرطُ التفاضل.

وإذا مات أحدُ الشريكين، أو ارتدَّ، ولحقَ بدارِ الحرب: بطلت الشركة.

وليس لواحدٍ من الشريكين أن يؤدِّي زكاةَ مالِ الآخر إلا بإذنه.

فإن أذنَ كلَّ واحدٍ منهما لصاحبِه أن يؤدِّي زكاته، فأدائُ كلِّ واحدٍ منهما: فالثاني ضامِنٌ، سواءً علِمَ بأداءِ الأول، أو لم يَعلِمَ عند أبي حنيفة.

وقالا: لا يضمنُ إذا لم يَعلِمَ.

## كتاب المضاربة

المضاربة عقد على الشركة بمالٍ من أحد الشريكين، وعملٍ من الآخر.

ولا تصح المضاربة إلا بالمال الذي يبيّنا أن الشركة تصح به. ومن شرطها: أن يكون الربح بينهما مُشاعاً، لا يستحق أحدُهما منه دراهم مسمماً.

ولابد أن يكون المال مسلماً إلى المضارب، ولا يَدَ رب المال فيه.

فإذا صحت المضاربة مطلقةً: جاز للمضارب أن يشتري، ويبيع، ويُسافر، ويُوضع، ويوكّل.

وليس له أن يدفع المال مضاربة إلا أن يأذن له ربُ المال في ذلك، أو يقول له: اعمل برأيك.

وإن خصَّ له ربُ المال التصرُّف في بلدِ عينه، أو في سلعةٍ عينها: لم يَجُزْ له أن يتجاوز ذلك.

وكذلك إن وقَّت للمضاربة مدةً عينها: جاز، وبطل العقد بمضيّها.

وليس للمضارب أن يشتري أباً ربَّ المال، ولا ابنه، ولا من يعتقُ عليه.

فإن اشتراهم: كان مشترياً لنفسه، دون المضاربة.

وإن كان في المال رِبْحٌ، فليس له أن يشتريَ من يعتقُ عليه.

فإذا اشتراهم: ضمن مالَ المضاربة.

وإن لم يكن في المال رِبْحٌ: جاز له أن يشتريَهم.

فإن زادت قيمتهم: عَتَقَ نصبيه منهم، ولم يضمن لربِ المال شيئاً.

ويسعى المعتقُ لربِ المال في قيمة نصبيه منه.

وإذا دفع المضاربُ المالَ مضاربةً إلى غيره، ولم يأذن له ربُ المال في ذلك: لم يضمن بالدفع، ولا بتصرفِ المضاربِ الثاني حتى يربيع، فإذا رَبَحَ: ضَمِنَ المضاربُ الأولَ المالَ لربَّ المال.

وإذا دفع إليه المالَ مضاربةً بالنصف، وأذنَ له أن يدفعه مضاربةً، فدفعه بالثلث: جاز.

فإن كان ربُ المال قال له: علىَ أن ما رَزَقَ الله تعالىَ بيننا نصفان: فلربُ المال نصفُ الربح، وللمضارب الثاني ثلثُ الربح، وللمضارب الأولِ السادسُ.

وإن كان قال: علىَ أن ما رَزَقَكَ الله تعالىَ بيننا نصفان:

فللمضارب الثاني الثالثُ، وما بقي بين ربَّ المال ، والمضاربِ الأول نصفان.

فإن قال : على أن ما رزق الله تعالى فلي نصفه ، فدفعَ المال إلى آخر مضاربةً بالنصف : فللمضارب الثاني نصفُ الربح ، ولرب المال النصف ، ولا شيءَ للمضاربِ الأول .

فإن شرطَ للمضاربِ الثاني ثلثي الربح : فلربُّ المال نصفُ الربح ، وللمضاربِ الثاني نصفُ الربح ، ويسْمِن المضاربِ الأول للمضاربِ الثاني مقدار سدس الربح من ماله .

وإذا مات ربُّ المال ، أو المضاربُ : بطلت المضاربةُ .

وإن ارتدَ ربُّ المال عن الإسلام ، ولحقَ بدار الحرب : بطلت المضاربة .

وإن عَزَّلَ ربُّ المال المضاربَ ، ولم يَعْلَم بعَزْلِه حتى اشتري ، وباع : فتصرُّفَه جائزٌ .

وإن عَلِمَ بعَزْلِه والمالُ عُرْوضٌ في يده : فله أن يبيعها ، ولا يمنعه العزلُ من ذلك .

ثم لا يجوز أن يشتري بشمنها شيئاً آخر .

وإن عَزَّلَه ورأسُ المال دراهمُ أو دنانيرٌ قد نَضَّتْ : فليس له أن يتصرفَ فيها .

وإذا افترقا وفي المال ديونٌ ، وقد رَبَحَ المضاربُ فيه : أجبره

الحاكم على اقتضاء الديون.

وإن لم يكن في المال ربحٌ: لم يلزمـه الاقتضاء، ويُقال له: وَكُلُّ  
رَبِّ الْمَالِ فِي الْاقْتِضَاءِ.

وما هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمَضَارِبِ: فَهُوَ مِنَ الرِّبْحِ، دُونَ رَأْسِ الْمَالِ.

وإذا زاد الـهـالـكـ على الرـبـحـ: فـلا ضـمانـ علىـ المـضـارـبـ فـيـهـ.

وإذا كـانـاـ قـدـ اـقـسـمـاـ الرـبـحـ، وـالمـضـارـبـ بـحـالـهـ، ثـمـ هـلـكـ الـمـالـ كـلـهـ  
أـوـ بـعـضـهـ: تـرـادـاـ الرـبـحـ؛ حـتـىـ يـسـتـوفـيـ رـبـ الـمـالـ رـأـسـ الـمـالـ.

فـإـنـ فـضـلـ شـيـءـ: كـانـ بـيـنـهـمـاـ.

وـإـنـ عـجـزـ عـنـ رـأـسـ الـمـالـ: لـمـ يـضـمـنـ المـضـارـبـ.

وـإـنـ كـانـاـ قـدـ اـقـسـمـاـ الرـبـحـ، وـفـسـخـاـ الـمـضـارـبـ، ثـمـ عـقـدـاـهـ، فـهـلـكـ  
الـمـالـ كـلـهـ أـوـ بـعـضـهـ: لـمـ يـتـرـادـاـ الرـبـحـ الـأـولـ.

وـيـجـوزـ لـالـمـضـارـبـ أـنـ بـيـعـ بـالـنـقـدـ وـالـثـسـيـةـ.

وـلـاـ يـزـوـجـ عـبـدـاـ، وـلـاـ أـمـةـ مـنـ مـالـ الـمـضـارـبـ.



## كتاب الوِكالة

كلُّ عقدٍ جاز أن يعقده الإنسانُ بنفسه: جاز أن يوكِّل به غيره.

ويجوز التوكيلُ بالخصومة فيسائر الحقوق، وبثباتها.

ويجوز التوكيلُ بالاستيفاء إلا في الحدود والقصاص، فإن الوكالة لا تصح باستيفائهما مع غيَّة الموكِّل عن المجلس.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز التوكيل بالخصومة إلا برضاء الخصم، إلا أن يكون الموكِّل مريضاً، أو غائباً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً.

وقالا: يجوز التوكيل بغير رضا الخصم.

ومن شرط الوكالة: أن يكون الموكِّل ممَّن يملك التصرف، وتلزمُه الأحكامُ.

والوكيِّل ممن يعقلُ العقدَ، ويقصدُه.

وإذا وَكَلَ الحرُّ، البالغُ، أو المأذونُ مثلهما: جاز.

وإن وَكَلا صبياً محجوراً يعقلُ البيعَ والشراءَ، أو عبداً محجوراً: جاز.

ولا تتعلق بهما الحقوق، وتعلق بموكليهما.

والعقودُ التي يَعْقِدُها الوِكَلَاءُ عَلَى ضَرَبِيْنِ:  
 فَكُلُّ عَقْدٍ يُضَيِّفُهُ الْوِكِيلُ إِلَى نَفْسِهِ، مِثْلُ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ، وَالْإِجَارَةِ:  
 فَحُقُوقُ ذَلِكَ الْعَقْدِ تَعْلُقُ بِالْوِكِيلِ، دُونَ الْمُوَكَّلِ.  
 فَيُسَلِّمُ الْمُبَيَّعَ، وَيَقْبِضُ الشَّمْنَ، وَيُطَالَّبُ بِالشَّمْنِ إِذَا اشْتَرَى،  
 وَيَقْبِضُ الْمُبَيَّعَ، وَيَخْاصِمُ فِي العِيبِ.  
 وَكُلُّ عَقْدٍ يُضَيِّفُهُ الْوِكِيلُ إِلَى مَوْكِلِهِ، كَالنِّكَاحِ، وَالخَلْعِ، وَالصَّلْحِ  
 مِنْ دَمِ الْعَدْمِ: فَإِنْ حَقْوَقَهُ تَعْلُقُ بِالْمُوَكَّلِ، دُونَ الْوِكِيلِ.  
 فَلَا يُطَالَّبُ وَكِيلُ الزَّوْجِ بِالْمَهْرِ، وَلَا يَنْزَمُ وَكِيلُ الْمَرْأَةِ تَسْلِيمَهَا.  
 وَإِذَا طَالَبَ الْمُوَكَّلُ الْمُشْتَرِيَّ بِالشَّمْنِ: فَلَهُ أَنْ يَمْنَعَ إِيَاهُ.  
 فَإِنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ: جَازَ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْوِكِيلِ أَنْ يَطَالِبَهُ ثَانِيًّا.  
 وَمَنْ وَكَلَ رَجُلًا بِشَرَاءِ شَيْءٍ: فَلَا بدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ جَنْسِهِ، وَصَفْتِهِ،  
 أَوْ جَنْسِهِ وَمَبْلَغِ ثَمْنِهِ، إِلَّا أَنْ يَوْكِلَهُ وَكَالَّةً عَامَّةً، فَيَقُولُ: ابْتَعِ لِي مَا  
 رَأَيْتَ.  
 وَإِذَا اشْتَرَى الْوِكِيلُ، وَقَبَضَ الْمُبَيَّعَ، ثُمَّ اطْلَعَ عَلَى عِيبٍ: فَلَهُ أَنْ  
 يَرْدَدَهُ بِالْعِيبِ مَا دَامَ الْمُبَيَّعُ فِي يَدِهِ.  
 فَإِنْ سَلَّمَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ: لَمْ يَرْدَدْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ.  
 وَيُجُوزُ التَّوْكِيلُ بِعَقْدِ الصَّرْفِ، وَالسَّلَّمِ.  
 فَإِنْ فَارَقَ الْوِكِيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ القَبْضِ: بَطَلَ الْعَقْدُ، وَلَا تَعْتَبِرُ  
 مَفَارِقَةُ الْمُوَكَّلِ.

وإذا دفعَ الوكيلُ بالشراء الثمنَ من ماله ، وقبضَ المبيعَ: فله أن يرجع به على الموكِلِ.

فإن هلكَ المبيعُ في يده قبل حبسه: هلكَ من مال الموكِلِ ، ولم يسقط الثمنُ.

وله أن يحبسه حتى يستوفي الثمنَ.

فإن حبسه ، فهلك في يده: كان مضموناً ضمانَ الرهن عند أبي يوسف.

وضمانَ المبيع عند محمد.

وإذا وكلَ رجلَيْنِ: فليس لأحدِهما أن يتصرفَ فيما وُكلا فيه ، دون الآخر ، إلا أن يوكلَهما بالخصوصة ، أو بطلاق زوجته بغير عرض ، أو بعثُق عبدِه بغير عوض ، أو بردٍّ وديعةٍ عنده ، أو بقضاء دينٍ عليه .

وليس للوكيِل أن يوكلَ فيما وُكُل به ، إلا أن يأذن له الموكِلُ ، أو يقولَ له: اعملْ برأيك.

فإن وَكَلَ بغير إذن موكلِه ، فعقدَ وكيلُه بحضورته: جاز.

وإن عقدَ بغير حضرته ، فأجازه الوكيِلُ الأولُ: جاز.

وللموكِل أن يعزلَ الوكيِلَ عن الوكالة.

فإن لم يبلغه العزلُ: فهو على وكالته ، وتصرُفُه جائزٌ حتى يعلم .  
\* وتبطلُ الوكالةُ بموتِ الموكِل ، وجنوبيه جنوناً مطبيقاً ، ولحاقِه

بدار الحرب مرتدًا إلا أن يعود مسلماً.

وإذا وكلَّ المكاتبُ رجلاً، ثم عَجَزَ، أو المأذونُ له، فحُجِرَ عليه، أو الشريكان، فافترقا: فهذه الوجوهُ كُلُّها تُبْطِلُ الوِكَالَةَ: عَلِمَ الوكيلُ، أو لم يَعْلَمْ.

وإذا مات الوكيلُ، أو جُنَاحْ جنوناً مُطْبِقاً: بطلت وِكَالَّتَهُ.

وإن لَحِقَ بدار الحرب مرتدًا: لم يجز له التصرُّفُ، إلا أن يعود مسلماً.

ومن وكلَّ آخرَ شيءٍ، ثم تصرفَ الموكلُ فيما وكلَّ به: بطلت الوِكَالَةُ.

والوكيلُ بالبيع والشراء لا يجوز له أن يَعْقِدَ عند أبي حنيفة مع أبيه، وجَدِّه، وولده، وولدِ ولدِه، وزوجته، وعيده، ومكاتبِه.

وقالا: يجوز بيعُهُ منهم بمثل القيمة، إلا في عيده، ومكاتبِه.

والوكيلُ بالبيع يجوز بيعُه بالقليل والكثير عند أبي حنيفة.

وقالا: لا يجوز بيعه بنقصانٍ لا يتَغَابَنُ الناسُ في مثله.

والوكيلُ بالشراء يجوز عَقْدُه بمثل القيمة وزيادةٍ يتَغَابَنُ الناسُ في مثلها.

ولا يجوز بما لا يتَغَابَنُ الناسُ في مثله.

والذي لا يتَغَابَنُ الناسُ فيه: ما لا يدخلُ تحت تقويم المقومين.

وإذا ضمنَ الوكيلُ بالبيع الثمنَ عن المبتاع: فضمانُه باطل.

وإذا وكله ببيع عبده، فباع نصفه: جاز عند أبي حنيفة.

وإن وكله بشراء عبدٍ، فاشترى نصفه: فالشراءُ موقوفٌ.

فإن اشتري باقيه: لزم الموكّلَ.

وإذا وكله بشراء عشرةٍ أرطالٍ لحمٍ بدرهمٍ، فاشترى عشرينَ رطلاً بدرهمٍ من لحمٍ يُباع مثله عشرةٌ بدرهمٍ: لزم الموكّلَ منه عشرةٍ أرطالٍ بنصف درهمٍ عند أبي حنيفة، وقالا: تلزمهم العشرونَ.

وإذا وكله بشراء شيءٍ بعينه: فليس له أن يشتريه لنفسه.

وإن وكله بشراء عبدٍ بغير عينه، فاشترى عبداً: فهو للوكيل، إلا أن يقول: نويتُ الشراءَ للموكّلَ، أو يشتريه بما الموكّلَ.

والوكيلُ بالخصومة: وكيلٌ بالقبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

والوكيلُ بقبض الدينِ: وكيلٌ بالخصومة فيه عند أبي حنيفة، وقالا: لا يكون خصماً.

وإذا أقرَّ الوكيلُ بالخصومة على موكّله عند القاضي: جاز إقراره إذا كان في مجلس القاضي.

ولا يجوز إقراره عليه عند غير القاضي عند أبي حنيفة ومحمد، إلا أنه يخرج من الخصومة.

وقال أبو يوسف: يجوز إقراره عليه عند غير القاضي.

ومن ادعى أنه وكيلُ الغائبِ في قبض دينه، فصدقه الغريمُ: أمرٌ

بتسلیم الدَّین إِلَيْهِ.

فإن حَضَرَ الغائبُ، فصدقَهُ: جازَ، وإلا: دفعَ إِلَيْهِ الغريمُ الدَّینَ ثانِيًّا، ورَجَعَ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ إِنْ كَانَ باقِيًّا فِي يَدِهِ.

وإن قال: إنني وكيلٌ بقبض الوديعة، فصدقَهُ المودعُ: لم يُؤْمِرْ بالتسليم إِلَيْهِ.



## كتاب الكفالة

الكفالةُ ضربان: كفالةٌ بالنفس، وكفالةٌ بالمال.

فالكفالةُ بالنفس جائزةٌ، والمضمونُ بها: إحضارُ المكفولِ به.

وتعقدُ إذا قال: تكفلتُ بنفسِ فلانٍ، أو: برقبته، أو: بروحه، أو: بجسده، أو: برأسه، أو: بنصفه، أو: بثلثه.

وكذلك إن قال: ضمِّنته، أو: هو علىَّ، أو: إلىَّ، أو: أنا به زعيمٌ، أو: قَبِيلٌ به.

فإن شرطَ في الكفالة تسليمَ المكفولِ به في وقتٍ بعيدٍ: لزمه إحضارُه إذا طالبه به في ذلك الوقت.

فإن أحضره، وإلا: حبسَه الحاكم.

وإن أحضره، وسلمَه في مكانٍ يقدرُ المكفولُ له علىِ محاكمته: بريءٌ الكفيلُ من الكفالة.

وإذا تكفلَ به علىَّ أن يسلِّمه في مجلس القاضي، فسلمَه في السوق: بريءٌ.

وإن سلمَه في بريءةٍ: لم يبرأ.

وإذا مات المكفولُ به: بريءٌ الكفيلُ بنفسِه من الكفالة.

وإن تكفل بنفسه على أنه إن لم يُوااف به في وقت كذا: فهو ضامنٌ لما عليه، وهو ألفٌ، فلم يُحضره في الوقت: لزمه ضمانُ المال، ولم يبرأ من الكفالة بالنفس.

ولا تجوز الكفالة بالنفس في الحدود، والقصاص عند أبي حنيفة، وقلا: تجوز.

وأما الكفالة بالمال: فجائزٌ، معلوماً كان المال المكافول به، أو مجهولاً، إذا كان ديناً صحيحاً عليه، مثلُ أن يقول: تكفلتُ عنه بألفٍ، أو: بما لكَ عليه، أو: بما يُدرِّك في هذا البيع.

والكافول له بال الخيار: إن شاء طالب الذي عليه الأصلُ، وإن شاء طالب كفيله.

ويجوز تعليقُ الكفالة بالشرط، مثلُ أن يقول: ما بایعتَ فلاناً فعليًّا، أو: ما ذاب لك عليه: فعليًّا، أو: ما غصبك فلان: فعليًّا. وإذا قال: تكفلتُ بما لكَ عليه، فقامت البينةُ بألفٍ عليه: ضمنه الكفيل.

وإن لم تقم البينةُ: فالقولُ قولُ الكفيل مع يمينه في مقدار ما يعترف به.

فإن اعترف المكافولُ عنه بأكثرَ من ذلك: لم يُصدق على كفيله.

وتجوز الكفالة بأمر المكافول عنه، وبغير أمره.

فإن كَفَلَ بأمره: رجَعَ بما يؤدِّي عليه.

وإن كفَلَ بغير أمره: لم يرجع بما يؤدِّيه.

وليس للكفيل أن يطالب المكفولَ عنه بالمال قبل أن يؤدِّيه عنه.

فإن لُوزِمَ بالمالِ: كان له أن يلزم المكفولَ عنه حتى يخلصه.

وإذا أبرا الطالبُ المكفولَ عنه، أو استوفى منه: برىَ الكفيلُ.

وإن أبرا الكفيلَ: لم يبرأ المكفولُ عنه.

ولا يجوز تعليقُ البراءةِ من الكفالة بشرطٍ.

وكلُّ حقٍ لا يمكن استيفاؤه من الكفيل: لا تصحُّ الكفالةُ به، كالحدود، والقصاص.

وإذا تكفلَ عن المشتري بالثمن: جاز.

وإن تكفلَ عن البائع بالمبيع: لم تصح.

ومن استأجر دابةً ليحمل عليها، فإن كانت الإجارة بعينها: لم تصحُّ الكفالة بالحملِ.

وإن كانت بغير عينها: جازت الكفالة.

ولا تصحُّ الكفالةُ إلا بقبول المكفول له في مجلس العقد، إلا في مسألةٍ واحدةٍ، وهي: أن يقول المريضُ لوارثه: تكفلْ عني بما عليَّ من الدين، فتكفلْ به عنه مع غيبة الغرماء: فتصحُّ.

وإذا كان الدينُ على اثنين، وكلُّ واحدٍ منهم كفيلٌ ضامِنٌ عن الآخر، فما أدى أحدهُما: لم يرجِع به على شريكه حتى يزيدَ ما يؤدِّيه على النصف، فيرجعُ بالزيادة.

وإذا تكفل اثنان عن رجل بألفٍ، علىٰ أن كلَّ واحدٍ منهما كفيلٌ عن صاحبهِ، فما أداءٌ أحدهُما: يرجع بنصفه علىٰ شريكهِ، قليلاً كانَ أو كثيراً.

ولا تجوز الكفالةُ بمال الكتابةِ: حُرٌّ تكفلُ بهُ، أو عبدٌ.

وإذا مات الرجلُ، وعليهِ ديونٌ، ولم يترك شيئاً، فتتكفلُ رجلٌ عنه للغرماءِ: لم تصحُ الكفالةُ عند أبي حنيفةَ، وقلا: تصحُ.



## كتاب الحوالة

الحوالة جائزة بالديون.

وتصح برضاء المُحِيل ، والمُحْتَال له ، والمُحَال عليه.

وإذا تمت الحوالة: برأي المُحِيل من الدين ، ولم يرجع المُحْتَال على المُحِيل إلا أن يتُؤْيَ حقه .

والثَّوْيَ عند أبي حنيفة بأحد أمرين: إما أن يَجْحَدَ الحوالة، ويحلفَ ولا بينةً عليه، أو يموتَ مفلاساً.

وقالا: هذان، ووجه ثالث، وهو: أن يحكم الحاكم بإفلاسه في حال حياته.

وإذا طالب المُحَال عليه المُحِيل بمثل مال الحوالة، فقال المُحِيل: أحلت بديئن لي عليك: لم يُقْبَل قوله، وكان عليه مثل الدين.

وإن طالب المُحِيل المُحْتَال بما أحاله به، فقال: إنما أحلتُ لتقْبِضه لي، وقال المُحْتَال له: بل أحلتني بديئن لي عليك: فالقول قول المُحِيل مع يمينه.

ويُذكر السَّفَاتِحُ، وهي قَرْضٌ استفاد به المقرِضُ أَمْنَ خَطَرَ الطريق.



## كتاب الصلح

الصلح على ثلاثة أضرب: صلح مع إقرار.

وصلح مع سكوت، وهو: أن لا يقر المدعى عليه، ولا ينكره.

وصلح مع إنكار.

وكل ذلك جائز.

فإن وقع الصلح عن إقرار: اعتُبر فيه ما يُعتبر في البياعات إن وقَعَ عن مالِ بمال.

وإن وقع عن مالِ بمنافع: فُعتبر بالإجرات.

والصلح عن السكوت والإنكار في حق المدعى عليه: لافتداء اليمين، وقطع الخصومة، وفي حق المدعى: بمعنى المعاوضة.

وإذا صالح عن دار: لم تجب فيها شفعة.

وإذا صالح على دار: وجبت فيها الشفعة.

وإذا كان الصلح عن إقرار، فاستحق بعض المصالح عنه: رجع المدعى عليه بحصة ذلك من العوض.

وإن وقَعَ الصلح عن سكوت، أو إنكار، فاستحق المتنازع فيه:

رجع المدعي بالخصومة، ورد العوض.

وإن استحقَ بعضُ ذلك: رد حصته، ورجَعَ بالخصومة فيه.

وإن أدعى حقاً في دارٍ ولم يبيّنه، فصالحة من ذلك على شيء، ثم استحقَ بعضُ الدار: لم يرد شيئاً من العوض؛ لأن دعواه يجوز أن تكون فيما بقي.

ولو استحقَ الكلُّ: يرجعُ بما أخذه.

والصلحُ جائزٌ من دعوى الأموال، والمنافع، وجنائية العمد، والخطأ.

ولا يجوز من دعوى حدٍ.

وإذا أدعى رجلٌ على امرأة نكاحاً، وهي تجحدُ، فصالحته على مالِ بذاته حتى يترك الدعوى: جاز، وكان في معنى الخلع.  
وإن أدعت امرأة نكاحاً على رجلٍ، فصالحها على مالِ بذاته لها: لم يجز.

وإن أدعى رجلٌ على رجلٍ أنه عبده، فصالحه على مالٍ أعطاه: جاز، وكان في حق المدعي: في معنى العتق على مال.

وكلُّ شيءٍ وقعَ عليه الصلحُ، وهو مستحقٌ بعقد المداينة: لم يُحمل على المعاوضة، وإنما يُحمل على أنه استوفى بعضَ حقه، وأسقط باقيه.

كمَنْ له على رجلٍ ألفٌ درهمٌ جياد، فصالحه على خمسيناتٍ

زيوفٍ: جاز، وصار كأنه أبرأه عن بعض حقه.

ولو صالحه على ألفٍ مؤجلة: جاز، وصار كأنه أجل نفس الحق.

ولو صالحه على دنانير إلى شهرٍ: لم يجز.

ولو كان له ألفٌ مؤجلة، فصالحه على خمسمائة حالة: لم يجز.

ولو كان له ألفٌ درهم سودٍ، فصالحه على خمسمائة بيضٍ: لم يجز.

ومن وكلَّ رجلاً بالصلح عنه، فصالحه: لم يلزم الوكيلَ ما صالحه عليه، إلا أن يضمِّنه، والمآلُ لازمٌ للموكِّل.

فإن صالح عنه على شيءٍ بغير أمره: فهو على أربعة أوجه:  
إن صالح بمالٍ، وضمِّنه: تمَّ الصلح.

وكذلك إن قال: صالحتك على ألفي هذه: تمَّ الصلح، ولزمه تسليمها.

وكذلك لو قال: صالحتك على ألفٍ، وسلمها إليه.

وإن قال: صالحتك على ألفٍ، ولم يسلمها إليه: فالعقدُ موقوفٌ،  
فإن أجاوه المدعى عليه: جاز، ولزمته الألفُ، وإن لم يجزْ: بطلَ.

وإذا كان الدين بين شريكين، فصالح أحدهما من نصيبيه على ثوبٍ: فشريكه بال الخيار: إن شاء أتبعَ الذي عليه الدين بنصفه، وإن شاء أحذَّ نصفَ الثوب، إلا أن يضمن له شريكه ربعَ الدين.

ولو استوفى نصفَ نصيبيه من الدين: كان لشريكه أن يشرِّكَه فيما

قبض، ثم يرجعان على الغريم بالباقي.

ولو اشتري أحدهما بنصيبيه من الدين سلعة: كان لشريكه أن يضمّنه ربع الدين.

وإن كان السَّلْمُ بين شريكين، فصالح أحدهما من نصيبيه على رأس المال: لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: يجوز الصَّلح.

إِنْ كَانَتِ التَّرْكَةُ بَيْنَ وِرَثَةً، فَأَخْرِجُوا أَحَدَهُمْ مِنْهَا بِمَا أُعْطَوْهُ إِيَاهُ، وَالْتَّرْكَةُ عَقَارٌ أَوْ عُرْوضٌ: جاز، قليلاً كَانَ مَا أُعْطَوْهُ أَوْ كَثِيرًا.

إِنْ كَانَتِ التَّرْكَةُ فَضَّةً فَأَعْطُوهُ ذَهَبًا، أَوْ ذَهَبًا فَأَعْطُوهُ فَضَّةً: فَهُوَ كَذَلِكَ.

إِنْ كَانَتِ التَّرْكَةُ ذَهَبًا وَفَضَّةً، وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَصَالِحُوهُ عَلَى فَضَّةٍ، أَوْ ذَهَبٍ: فَلَا بدَّ أَنْ يَكُونَ مَا أُعْطَوْهُ أَكْثَرَ مِنْ نصيبيه من ذلك الجنس، حَتَّى يَكُونَ نصيبيه بِمُثْلِهِ، وَالزِّيادَةُ بِحَقِّهِ مِنْ بَقِيَةِ الْمِيراثِ.

إِنْ كَانَ فِي التَّرْكَةِ دَيْنٌ عَلَى النَّاسِ، فَأَدْخِلُوهُ فِي الصَّلحِ، عَلَى أَنْ يُخْرِجُوهُ الْمَصَالِحَ عَنِهِ، وَيَكُونَ الدَّيْنُ لَهُمْ: فَالصَّلحُ باطِلٌ.

فَإِنْ شَرَطُوا أَنْ يُبَرِّئَ الْغَرَماءَ مِنْهُ، وَلَا يُرْجَعَ عَلَيْهِمْ بِنَصِيبِ الْمَصَالِحِ: فَالصَّلحُ جَائزٌ.

## كتاب الهبة

الهبة تصح بالإيجاب والقبول، وتنتمي بالقبض.  
 فإن قبض الموهوب له في المجلس بغير أمر الواهب: جاز.  
 وإن قبض بعد الافتراق: لم تصح إلا أن يأذن له الواهب في  
 القبض.  
 وتنعقد الهبة بقوله: وهبتك، و: تحانتك، و: أعطيتك، و:  
 أطعمتك هذا الطعام، و: جعلت هذا الشوب لك، و: أعمرتك هذا  
 الشيء، و: حملتكم على هذه الدابة، إذا نوى بالحملان الهبة.  
 ولا تجوز الهبة فيما يُقسم إلا محوزة مقسومة.  
 وهبة المشاع فيما لا يُقسم جائزة.  
 ومن وهب شيئاً مشاعاً: فالهبة فاسدة.  
 فإن قسمه وسلمه: جاز.  
 ولو وهب دقيقاً في حنطة، أو دهناً في سِمْسِم: فالهبة فاسدة.  
 فإن طحناً، وسلم: لم يجز.  
 وإذا كانت العين في يد الموهوب له: ملكها بالهبة وإن لم يوجد

فيها قبضاً.

إذا وهبَ الأبُ لابنه الصغير هبةً: ملِكَها الابنُ بالعقد وإن لم يوجد فيها قبضٌ.

فإن وهبَ له أجنبيٌ هبةً: تمَّت بقبض الأب.

إذا وهبَت للิตيم هبةً، فقبضَها ولِيُه له: جاز.

فإن كان في حِجْرِ أمه، فقبضَها له جائزٌ.

وكذلك إن كان في حِجْرِ أجنبيٍ يربِّيه: فقبضُه له جائزٌ.

إن قبضَ الصبيُّ الهبةَ بنفسه وهو يعقلُ: جاز.

إن وهبَ اثنان من واحد داراً: جاز.

إن وهبَ واحدٌ من الاثنين داراً: لم تصحَّ عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: تصح.

إذا وهبَ لأجنبيٍ هبةً: فله الرجوعُ فيها، إلا أن يعوضه عنها، أو تزيدَ زيادةً متصلةً، أو يموتَ أحدُ المتعاقدين، أو تخرجَ الهبةُ من مِلكِ الموهوبِ له.

إن وهبَ هبةً لذِي رَحِمٍ مَحْرَمَ منه: فلا رجوعٌ فيها.

وكذلك ما وهبَ أحدُ الزوجين للآخر.

إذا قال الموهوبُ له للواهب: خُذْ هذا عوضاً عن هبتك، أو بدلاً عنها، أو في مقابلتها، فقبضَه الواهبُ: سقط الرجوعُ.

وإن عَوَضَهُ أَجْنِبِيًّا عَنِ الْمَوْهُوبِ لَهُ مُتَبرِّعًا، فَقَبَضَ الْوَاهِبُ  
الْعَوْضَ: سَقْطُ الرَّجُوعِ.

وإذا استُحِقَّ نصفُ الهبة: رَجَعَ بِنَصْفِ الْعَوْضِ.

وإن استُحِقَّ نصفُ العَوْضِ: لَمْ يرْجِعْ فِي الْهَبَةِ، إِلَّا أَنْ يَرُدَّ مَا بَقِيَ  
مِنَ الْعَوْضِ، ثُمَّ يرْجِعُ فِي كُلِّ الْهَبَةِ.

وَلَا يَصْحُ الرَّجُوعُ فِي الْهَبَةِ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمَا، أَوْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ.

وإذا تلفت العينُ المَوْهُوبَةُ، وَاسْتَحْقَهَا مَسْتَحِقٌ، فَضَمِّنَ الْمَوْهُوبَ  
لَهُ: لَمْ يرْجِعْ عَلَى الْوَاهِبِ بِشَيْءٍ.

وإذا وَهَبَ بِشَرْطِ الْعَوْضِ: اعْتَبِرَ التَّقَابِضُ فِي الْعَوْضَيْنِ جَمِيعًا.

فَإِذَا تَقَابَضَا: صَحَّ الْعَقْدُ، وَكَانَ فِي حُكْمِ الْبَيْعِ: يُرَدُّ بِالْعَيْبِ،  
وَخِيَارِ الرَّؤْيَا، وَتَجْبُ فِيهَا الشَّفْعَةُ.

وَالْعُمَرَى جَائزَةٌ لِلْمُعَمَّرِ لَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، وَلَوْرَثَتْهُ مِنْ بَعْدِهِ.

وَالرُّقْبَى بَاطِلَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةِ وَمُحَمَّدٍ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ: جَائزَةٌ.

وَمَنْ وَهَبَ جَارِيَةً إِلَّا حَمَلَهَا: صَحَّتِ الْهَبَةُ، وَيُطْلَلُ الْإِسْتِثنَاءُ.

وَالصَّدَقَةُ كَالْهَبَةِ، لَا تَصْحُ إِلَّا بِالْقَبْضِ.

وَلَا تَجُوزُ الصَّدَقَةُ فِي مُشَاعِ يَحْتَمِلُ الْقَسْمَةَ.

وَإِذَا تَصَدَّقَ عَلَى فَقِيرَيْنِ بِشَيْءٍ: جَازَ.

وَلَا يَصْحُ الرَّجُوعُ فِي الصَّدَقَةِ بَعْدِ الْقَبْضِ.

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدِّقَ بِمَا لَهُ: لَزِمَّهُ أَنْ يَتَصَدِّقَ بِجُنْسِ مَا تُجْبِبُ فِيهِ  
الزَّكَاةَ.

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدِّقَ بِمِلْكِهِ: لَزِمَّهُ أَنْ يَتَصَدِّقَ بِالْجَمِيعِ، وَيُقَالُ لَهُ:  
أَمْسِكْ مِنْهُ مَقْدَارًا مَا تُنْفَقُهُ عَلَى نَفْسِكَ وَعِيَالِكَ إِلَى أَنْ تَكْتَسِبَ مَالًا،  
فَإِذَا اكْتَسَبْتَ مَالًا: تَصَدِّقْ بِمِثْلِ مَا أَمْسَكْتَ.



## كتاب الوقف

لا يزول ملْكُ الواقف عن الوقف عند أبي حنيفة، إلا أن يحكم به الحاكمُ، أو يعلّقه بموته، فيقولُ: إذا متُ فقد وقفْتُ داري علىٰ كذا.

وقال أبو يوسف: يزول الملك بمجرد القول.

وقال محمد: لا يزول الملك حتى يجعلَ للوقف ولِيًّا، ويسلّمه إليه.

فإذا استُحقَ الوقفُ علىٰ اختلافهم: خَرَجَ من ملك الواقف، ولم يدخل في ملك الموقوف عليه.

ووقفُ المشاع جائزٌ عند أبي يوسف ، وقال محمد: لا يجوز.

ولا يتمُ الوقفُ عند أبي حنيفة ومحمد حتى يجعل آخره لجهة لا تقطع أبداً.

وقال أبو يوسف: إذا سميَ فيه جهة تقطع: جاز ، وصار بعدها للقراء وإن لم يسمُهم.

ويصحُ وقفُ العقار.

ولا يجوز وقفُ ما يُنْقلُ وَيُحَوَّلُ.

وقال أبو يوسف: إذا وقف ضئيلة بقرها، وأكرّتها، وهم عباده:

جاز.

وقال محمد: يجوز حبس الكُرَاع، والسلاح.

وإذا صح الوقف: لم يجز بيعه، ولا تملِكُه إلا أن يكون مشاعاً عند أبي يوسف، فيطلبُ الشريكُ القسمة، فتصح مقاسمه.

والواجبُ أن يُدَأْ من رِيع الوقف بعِمارته، شَرَطَ الواقفُ ذلك، أو لم يشترط.

وإذا وقف داراً على سُكْنِي ولده: فالعِمارَةُ على مَن له السكني.

فإن امتنع من ذلك، أو كان فقيراً: أجرها الحاكمُ، وعمرها بأجرتها، فإذا عُمِّرت: ردَّها إلى مَن له السكني.

وما انهدم من بناء الوقف، وألتِه: صَرَفَهُ الحاكمُ في عمارة الوقف إن احتاج إليه.

وإن استغنى عنه: أمسكه حتى يَحْتَاجَ إِلَى عِمارَته، فيصرفه فيها.

ولا يجوز أن يقسمه بين مستحقي الوقف.

وإذا جَعَلَ الواقفُ غَلَةَ الوقف لنفسه، أو جَعَلَ الولايةَ إِلَيْهِ: جاز عند أبي يوسف، وقال محمد: لا يجوز.

وإذا بَنَى مسجداً: لم يَزُلْ ملْكُه عنه حتى يُفرِزَه عن ملكه بطريقه، ويأذن للناس بالصلاحة فيه.

فإذا صَلَّى فيه واحدٌ: زال ملكه عند أبي حنيفة ومحمد.

وقال أبو يوسف: يزول ملْكُه عنه بقوله: جعلُه مسجداً.

وَمَنْ بَنَى سِقَايَةً لِلْمُسْلِمِينَ، أَوْ خَانًا يَسْكُنُهُ بْنُ السَّبِيلِ، أَوْ رِبَاطًا،  
أَوْ جَعَلَ أَرْضَهُ مَقْبَرَةً: لَمْ يَزُولْ مَلْكُهُ عَنْ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى  
يَحُكُمَ بِهِ حَاكِمٌ.

وقال أبو يوسف : يزول ملكه بالقول.

وقال محمد : إِذَا اسْتَقَى النَّاسُ مِنَ السِّقَايَةِ، وَسَكَنُوا الْخَانَ،  
وَالرِّبَاطَ، وَدَفَنُوا فِي الْمَقْبَرَةِ: زَالَ الْمَلْكُ.



## كتاب الغَصْب

وَمَنْ غَصَبَ شَيْئاً مِمَّا لَهُ مِثْلٌ، فَهَلَكَ فِي يَدِهِ: فَعَلَيْهِ ضَمَانٌ مِمِّثْلِهِ.

وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ: فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْغَصْبِ.

وَعَلَى الْغَاصِبِ رُدُّ الْعَيْنِ الْمَغْصُوبَةِ.

فَإِنْ ادْعَى هَلَاكَهَا: حَبَسَهُ الْحَاكِمُ؛ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بِأَقِيمَةٍ  
لَا ظَهَرَتْ لَهَا، ثُمَّ قُضِيَ عَلَيْهِ بِبَدْلِهَا.

وَالْغَصْبُ فِيمَا يُنْتَقَلُ وَيُحُولُ.

وَإِذَا غَصَبَ عَقَاراً، فَهَلَكَ فِي يَدِهِ: لَمْ يَضْمِنْهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي  
يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَضْمِنْهُ.

وَمَا نَقَصَ مِنْهُ بِفِعْلِهِ، كَهْدَمَهُ، وَسُكَّنَاهُ: ضَمِّنَهُ فِي قُولَّهُمْ جَمِيعاً.

وَإِذَا هَلَكَ الْمَغْصُوبُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، بِفِعْلِهِ أَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ: فَعَلَيْهِ  
ضَمَانُهُ.

وَإِنْ نَقَصَ فِي يَدِهِ: فَعَلَيْهِ ضَمَانُ النَّقْصَانِ.

وَمَنْ ذَبَحَ شَاءَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ: فَمَالِكُهَا بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ ضَمِّنَهُ  
قِيمَتَهَا، وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ ضَمِّنَهُ نَقْصَانَهَا.

وَمَنْ خَرَقَ ثُوبَ غَيْرِهِ خَرَقاً يَسِيرَآ: ضَمِّنَ نَقْصَانَهِ.

وَإِنْ خَرَقَهُ خَرَقاً كَبِيراً يُبَطِّلُ عَلَيْهِ عَامَةَ مَنْفَعَتِهِ: فَلَمَالِكِهِ أَنْ يَضْمِنَهُ

جميعَ قيمته.

وإذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها، وأعظم منافعها: زال ملكُ المغصوب منه عنها، وملكها الغاصب، وضمنها، ولم يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بداتها.

وهذا كمن غصب شاةً، فذبّحها، وشواها أو طبخها، أو غصب حنطةً، فطحنتها، أو حديدةً، فاتّخذه سيفاً، أو صُفراً، فعمله آنيةً.

إن غصب فضةً أو ذهباً، فضرّبها دراهماً، أو دنانيرًا، أو آنيةً: لم يزُل ملكُ مالكها عنها عند أبي حنيفة.

ومَنْ غَصَبَ سَاجَةً، فبَنِي عَلَيْهَا: زال ملكُ مالكها عنها، ولزم الغاصب قيمتها.

وَمَنْ غَصَبَ أَرْضًا، فَغَرَسَ فِيهَا، أَوْ بَنَى: قِيلَ لَهُ: اقْلِعْ الْغَرْسَ وَالْبَنَاءَ، وَرَدِّهَا إِلَى مَالِكِهَا فَارْغَةً.

إِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ تَنْقُصُ بِقَلْعِ ذَلِكَ: فَلِلْمَالِكِ أَنْ يَضْمَنْ لَهُ قِيمَة البناء والغرس مقلوعاً، ويكون له.

وَمَنْ غَصَبَ ثُوِيَاً، فَصَبَغَهُ أَحْمَرَ، أَوْ سَوِيقَاً فَلَهُ بِسْمِنْ: فَصَاحِبُه بالخيار: إن شاء ضمّنه قيمة ثوبه أبيض، ومثل السويف، وسلمهما للغاصب، وإن شاء أخذهما، وضمن ما زاد الصبغ والسمن فيهما.

وَمَنْ غَصَبَ عِينًا، فَغَيَّبَهَا، فَضَمَّنَهُ الْمَالِكُ قِيمَتَهَا: مَلِكَهَا الغاصب. والقول في القيمة قول الغاصب مع يمينه، إلا أن يقيم المالك

البينة بأكثر من ذلك.

فإن ظهرت العين، وقيمتها أكثر مما ضَمِنَ، وقد كان ضَمِنَها بقول المالك، أو بيته أقامها، أو بنكول الغاصب عن اليمين: فلا خيارٌ للمالك.

وإن كان ضَمِنَها بقول الغاصب مع يمينه: فالمالك بال الخيار: إن شاء أمضى الضمان، وإن شاء أخذَ العين، وردَ العوض.

وولد المغصوبة، ونماؤها، وثمرة البستان المغصوب: أمانة في يد الغاصب.

فإن هلك: فلا ضمان عليه، إلا أن يتعدَّى فيها، أو يطلبُها مالكُها، فيمْنَعُ إياها.

وما نَقَصَتِ الْجَارِيَةُ بِالوِلَادَةِ: فهي في ضمان الغاصب.

فإن كان في قيمة الولد وفأْ به: جُرُّ النقصانُ بالولد، وسقطَ ضمانُه عن الغاصب.

ولا يَضْمِنُ الغاصبُ منافعَ ما غَصَبَهُ، إلا أن يَنْقُصَ باستعماله، فيَغُرِّ النقصانَ.

وإذا استهلك المسلمُ خمرَ الذمِّيَّ، أو خنزيرَه: ضَمِنَ قيمتهما.

وإن استهلكهما لمسلمٍ: لم يَضْمِنَ.



## كتاب الوديعة

الوديعة أمانة في يد المودع، إذا هلكت في يده: لم يضمها.  
 وللمودع أن يحفظها بنفسه، وبمن في عياله.  
 فإن حفظها بغيرهم، أو أودعها: ضمِنَ.  
 إلا أن يقع في داره حريق، فیسلِّمُها إلى جاره.  
 أو يكون في سفينه يخافُ الغرق، فیلْقِيَها إلى سفينه أخرى.  
 وإن خلطها المودع بماله حتى لا تميّز: ضمِنَها.  
 فإن طلبها صاحبها، فجسَّها عنه، وهو يقدر على تسليمها:  
 ضمِنَها.  
 وإن اختلطت بماله من غير فعله: فهو شريك لصاحبها.  
 وإن أنفق المودع بعضها، وهلك الباقى: ضمِنَ ذلك القدر.  
 وإن أنفق المودع بعضها، ثم ردَّ مثله، فخلطه بالباقي، فتلفت:  
 ضمِنَ الجميع.  
 وإذا تعدى المودع في الوديعة، بأن كانت دابةً فركبها، أو ثوباً  
 فلبسه، أو عبداً فاستخدمه، أو أودعها عند غيره، ثم أزال التعدي،

وردَّها إلى يده: زال الضمان.

فإن طلبها صاحبُها، فجَحَدَه إِيَاهَا: ضمنها.

فإن عاد إلى الاعتراف: لم يبرأ من الضمان.

وللمودع أن يسافر بالوديعة وإن كان لها حَمْلٌ وَمُؤْنَةٌ.

وإن أودع رجلان عند رجل وديعة، ثم حضر أحدهما، فطلب نصيَّبَ منها: لم يدفع إليه شيئاً حتَّى يحضر الآخرُ عند أبي حنيفة، وقالاً: يدفع إليه نصيَّبَه.

وإن أودع رجلٌ عند رجلين شيئاً مما يُقسَّم: لم يجز أن يدفعه أحدهما إلى الآخر، ولكنهما يقتسمانه، فيحفظُ كُلُّ واحدٍ منهم نصفَه.

وإن كان مما لا يُقسَّم: جاز أن يحفظه أحدهما بإذن الآخر.

وإذا قال صاحبُ الوديعة للمودع: لا تسلِّمُها إلى زوجتك، فسلِّمَها إليها: لم يضمنَ.

وإن قال له: احفَظْها في هذا البيت، فحفظها في بيتٍ آخر من الدار: لم يضمن.

وإن حفظها في دارٍ آخرٍ: ضمن.

## كتاب العارية

العاريَّةُ جائزَةٌ، وَهِيَ تَمْلِيكُ الْمَنَافِعِ بِغَيْرِ عِوَضٍ.

وَتَصْحُّ بِقَوْلِهِ: أَعْرِثُكَ، وَ: أَطْعَمْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ، وَ: مَنْحَتُكَ هَذَا  
الثَّوْبَ، وَ: حَمَلْتُكَ عَلَىٰ هَذِهِ الدَّابَّةِ إِذَا لَمْ يُرِدْ بِهِ الْهَبَّةَ، وَ: أَخْدَمْتُكَ  
هَذَا الْعَبْدَ، وَ: دَارِي لَكَ سُكْنَىً، وَ: دَارِي لَكَ عُمُرَىً سُكْنَىً.

وَلِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْعَارِيَّةِ مَتَىٰ شَاءَ.

وَالْعَارِيَّةُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ، إِنْ هَلَكَتْ مِنْ غَيْرِ تَعْدُّ: لَمْ  
يَضْمِنْ.

وَلِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُؤَجِّرَ مَا اسْتَعَرَهُ، وَلَا أَنْ يَرْهُنَهُ.

فَإِنْ آجِرَهُ، فَهُلَكَ: ضَمْنَ.

وَلَهُ أَنْ يُعِيرَهُ إِنْ كَانَ الْمُسْتَعَرُ مِمَّا لَا يَخْتَلِفُ بِالْخِتَالِ الْمُسْتَعِمِلِ.

وَعَارِيَّةُ الدِّرَاهِمِ، وَالدِّنَانِيرِ، وَالْمَكِيلِ، وَالْمَوْزُونِ: قَرْضٌ.

وَإِذَا اسْتَعَرَ أَرْضًا لِيُبَنِّيَ فِيهَا، أَوْ يَغْرِسَ نَخْلًا: جَازَ.

وَلِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا، وَيَكْلُفُهُ قَلْعَ الْبَنَاءِ، وَالْغَرْسِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ الْعَارِيَّةِ: فَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ.

وإن كان وقت العارية، فرجع قبل الوقت: ضمن المعير للمستعير  
ما نقص البناء والغرس بالقلع.

وأجرة رد العارية على المستعير.

وأجرة رد العين المستأجرة على المؤجر.

وأجرة رد العين المغصوبة على الغاصب.

وأجرة رد العين المودعة على المودع.

وإذا استعار دابة، فردها إلى إصطبل مالكها، فهلكت: لم يضمن.

وإن استعار عيناً فردها إلى دار المالك، ولم يسلّمها إليه: ضمن.

وإن رد الوديعة إلى دار المالك، ولم يسلّمها إليه: ضمن.



## كتاب اللَّقِيط

اللَّقِيطُ: حُرُّ، مسلمٌ.

ونفقته من بيت المال.

فإن التقى رجلٌ: لم يكن لغيره أن يأخذه من يده.

فإن أدعى مدعى أنه ابنه: فالقول قوله، مع يمينه.

وإن أدعاه اثنان، ووصف أحدهما علاماً في جسده: فهو أولى به.

وإذا وجد في مصر من أمصار المسلمين، أو في قرية من قراهم،  
فأدعى ذمياً أنه ابنه: ثبت نسبه منه، وكان مسلماً.

وإن وجد في قرية من قرى أهل الذمة، أو في بيعة، أو في كنيسة  
كان ذميًّا.

ومن أدعى أن اللقيط عبدُه، أو أمته: لم يقبل منه، وكان حراماً.

وإن أدعى عبدُ أنه ابنه: ثبت نسبه منه، وكان حراماً.

وإن وجد مع اللقيط مالٌ مشدودٌ عليه: فهو له.

ولا يجوز تزويج الملتقى، ولا تصرفه في مال اللقيط.

ويجوز أن يقبض له الهبة، ويسلمه في صناعة، ويؤاجرها.

## كتاب اللقطة

اللقطة أمانة في يد الملتقط إذا أشهد الملتقط أنه يأخذها لحفظها، ويردها على صاحبها.

فإن كانت أقل من عشرة دراهم: عرّفها أيامًا.

وإن كانت عشرة، فصاعداً: عرّفها حولاً.

فإن جاء صاحبها: دفعها، وإلا: تصدق بها.

فإن جاء صاحبها وهو قد تصدق بها: فهو بال الخيار: إن شاء أمضى الصدقة، وإن شاء ضمّن الملتقط.

ويجوز الالتقاطُ في الشاة، والبقر، والبعير.

فإن أنفق الملتقط عليها بغير إذن الحاكم: فهو متبرّع.

وإن أنفق بأمره: كان ذلك ديناً على صاحبها.

وإذا رفع ذلك إلى الحاكم: نظر فيه، فإن كان للبيمة منفعة: آجرها، وأنفق عليها من أجرتها.

وإن لم يكن لها منفعة، وخاف أن تستغرق النفقة قيمتها: باعها الحاكم، وأمر بحفظ ثمنها.

وإن كان الأصلح الإنفاق عليها: أذن في ذلك، وجعل النفقة ديناً

على مالكها.

وإذا حضر مالكها: فللملتقط أن يمنعه منها حتى يأخذ النفقه.  
ولقطة الحل والحرم سواء.

وإذا حضر رجل، فادعى أن اللقطة له: لم تُدفع إليه حتى يقيم  
البينة.

فإن أعطى علامتها: حل للملتقط أن يدفعها إليه، ولا يُجبر على ذلك في القضاء.

ولا يتصدق بالقطة على غني.

وإن كان الملتقط غنياً: لم يجز له أن يتتفع بها.

وإن كان فقيراً: فلا بأس أن يتتفع بها.

ويجوز أن يتصدق بها إذا كان غنياً على أبيه، وابنه، وأمه،  
وزوجته إذا كانوا فقراء.



## كتاب الخُشْنِي

إذا كان للمولود فَرْجٌ، وذَكَرٌ: فهو خُشْنِي.

فإن كان يبولُ من الذَّكَرِ: فهو غلامٌ.

وإن كان يبولُ من الفرج: فهو أنثى.

وإن كان يبولُ منهُمَا، والبُولُ يَسْبِقُ مِنْ أَحَدِهِمَا: يُسَبِّ إِلَى  
الأسبقِ.

وإن كاتا في السبق سواه: فلا عبرة بالكثرة عند أبي حنيفة، وقال  
أبو يوسف ومحمد: يُنْسَبُ إِلَى أَكْثَرِهِمَا.

وإذا بلغ الخُشْنِي، وخرجت له لحيةُ، أو وَصَلَ إِلَى النِّسَاءِ: فهو  
رجلٌ.

وإن ظهر له ثديُ كثدي المرأة، أو نَزَلَ له لبَنٌ في ثديه، أو  
حاضٌ، أو حَبَلٌ، أو أمكن الوصولُ إليه من الفرج: فهو امرأةٌ.

فإن لم تظہر له إحدى هذه العلامات: فهو خُشْنِي مُشْكِلٌ.

وإذا وقف خلفَ الإمام: قام بين صَفَّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

وَتَبَعَّدَ لَهُ أَمْمَةٌ مِنْ مَالِهِ تَخْتِتُهُ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ.

فإن لم يكن له مالٌ: ابْتَاعَ لِهِ الْإِمَامُ أُمَّةً مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِذَا خَتَّنَهُ:  
باعها، ورَدَ ثُمنَهَا إِلَى بَيْتِ الْمَالِ.

وإذا مات أبوه، وخلَّفَ مَعَهُ ابْنًا: فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَسْهَمٍ: لِلابْنِ سَهْمَانَ، وَلِلخُشْنِيِّ سَهْمَ.

وهو أَنَّثٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْمِيرَاثِ، إِلَّا أَنْ يُبَثِّتَ غَيْرُ ذَلِكَ:  
فَيَتَبعُ.

وَقَالَا: لِلخُشْنِيِّ نَصْفٌ مِيرَاثِ الذَّكَرِ، وَنَصْفٌ مِيرَاثِ الْأَنْثَىِ، وَهُوَ  
قُولُ الْإِمَامِ الشَّعْبِيِّ.

واختلفا في قياس قوله:

فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ سَبْعَةِ أَسْهَمٍ: لِلابْنِ أَرْبَعَةُ،  
وَلِلخُشْنِيِّ ثَلَاثَةُ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ أَثْنَيْ عَشَرَ سَهْمًا: لِلابْنِ سَبْعَةُ،  
وَلِلخُشْنِيِّ خَمْسَةُ.



## كتاب المفقود

إذا غاب الرجلُ، ولم يُعرَفْ له موضعٌ، ولا يُعلَمُ أهليٌ هو أم ميت؟ نَصَبَ القاضي من يَحْفَظُ مالَهُ، ويقومُ عليه، ويستوفي حقوقَه، وينفِقُ على زوجته وأولادِه الصغارِ من مالِه.  
ولا يُفرَقُ بينه وبين امرأته.

فإذا تمَّ له مائةً وعشرون سنةً من يوم ولدِه: حكمَنا بموته،  
واعتَدَتْ امرأته، وقُسِّمَ مالُه بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت.  
ومن مات منهم قبل ذلك: لم يَرِثْ منه شيئاً.  
ولا يَرِثُ المفقودُ من أحدٍ مات في حال فَقْدَه.



## كتاب الإباق

إذا أبْقَى الممْلوكُ، فرَدَهُ رجُلٌ عَلَى مَوْلَاهُ مِنْ مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ  
فَصَاعِدًا: فَلَهُ عَلَيْهِ الْجُعْلُ: أَرْبَعُونَ دَرْهَمًا.  
وَإِنْ رَدَهُ لِأَقْلَّ مِنْ ذَلِكَ: فَبِحَسَابِهِ.

وَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَقْلَّ مِنْ أَرْبَعينَ دَرْهَمًا: قُضِيَ لَهُ بِقِيمَتِهِ إِلَّا  
دَرْهَمًا.

وَإِنْ أَبْقَى مِنِ الَّذِي رَدَهُ: فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَا جُعْلٌ لَهُ.  
وَيَنْبَغِي أَنْ يُشَهِّدَ إِذَا أَخْذَهُ: أَنَّهُ يَأْخُذُهُ لِيَرْدَهُ عَلَى مَالِكِهِ.  
فَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ الْآبْقُ رَهْنًا: فَالْجُعْلُ عَلَى الْمَرْتَهِنِ.



## كتاب إحياء الموات

**المواتُ:** ما لا يُتنفَعُ به من الأرض؛ لانقطاع الماء عنه، أو لغلبة الماء عليه، أو ما أشبه ذلك مما يَمْنَعُ الزراعة.

فما كان منها عاديًّا لا مالكَ له، أو كان مملوکًا في الإسلام لا يُعرَفُ له مالكٌ بعْينِه، وهو بعيدٌ من القرية، بحيث إذا وَقَفَ إنسانٌ في أقصى العamer، فصاح: لم يُسْمَعَ الصوتُ فيه: فهو مَوَاتٌ.  
ومن أحياه بإذن الإمام: مَلَكُه.

وإن أحياه بغير إذنه: لم يملِكْه عند أبي حنيفة، وقالا: يملكه.  
ويملكُ الذميُّ بالإحياء كما يملكُ المسلمُ.  
ومن حَجَرَ أرضاً ولم يَعْمِرْها ثلاثَ سنتين: أخْذَها الإمامُ منه،  
ودفعها إلى غيره.

ولا يجوز إحياء ما قَرُبَ من العamer، ويُترَكُ مرعىًّا لأهل القرية،  
ومَطْرَحًا لحصائرهم.

ومن حَفَرَ بئراً في بَرِّيَّةٍ: فله حَرِيمُها.  
فإن كانت البئر للعَطَنِ: فحرِيمُها من كُلِّ جانِبٍ أربعون ذراعاً.  
وإن كانت للنَّاضِحِ: فحرِيمُها: ستونَ ذراعاً.

وإن كانت عينًا فحريمها ثلاثة ذراع.

فمن أراد أن يحضر بثراً في حريمها: مُنْعِ منه.

وما ترَكَ الفراتُ، أو الدَّجلةُ، وعَدَلَ عنه ويجوز عَوْدُه إلى: لم يَجُزْ إِحْياؤه.

وإن كان لا يجوز أن يعود إليه: فهو كالموات إذا لم يكن حريمًا لعامري، يَمْلِكُهُ مَنْ أَحْيَاه بِإِذْنِ الْإِمَامِ عَنْدِ الْإِمَامِ.

ومن كان له نهرٌ في أرض غيره: فليس له حريمٌ عند أبي حنيفة، إلا أن يُقْيِمَ الْبَيْنَةَ عَلَى ذَلِكَ.

وقالا: له مُسْتَنَّةٌ يمشي عليها، ويُلْقِي عليها طينه.



## كتاب المأذون

إذا أذنَ المولى لعبدِه في التجارة إذنًا عاماً: جاز تصرُّفه في سائر التجارات، يشتري، ويبيع، ويَرْهَن، ويَسْتَرْهَن.

وإذا أذن له في نوع منها، دون غيره: فهو مأذونٌ في جميعها.

وإن أذن له في شيءٍ بعنه: فليس بـمأذونٍ.

وإقرارُ المأذون بالديون، والغُصُوبٍ: جائزٌ.

وليس له أن يتزوجَ، ولا أن يُرْوِجَ مماليكه.

ولا يكَاتِبَ، ولا يُعتَقَ على مالٍ.

ولا يَهَبَ بعوضٍ، ولا بغير عوضٍ، إلا أن يُهْدِيَ اليُسِيرَ من الطعام، أو يُضِيفَ مَن يُطْعِمُه.

وديُونُه متعلقةٌ برقبته: يُباع فيها للغرماء، إلا أن يُفْدِيه المولى، ويُقسَمُ ثمنُه بينهم بالحِصَصِ، فإن فَضَلَ من ديونه شيءٌ: طولب به بعد الحرية.

وإن حُجْرٌ عليه: لم يَصِرْ محجوراً عليه حتى يَظْهُرَ حَجْرُه بين أهل سُوقِه.

فإن مات المولى، أو جُنَاحَ، أو لَحْقَ بدار الحرب مرتدًا: صار

المأذونُ محجوراً عليه.

وإذا أبْقَى العَبْدُ المأذونُ: صار محجوراً عليه.

وإذا حُجِرَ عليه: فاقراره جائزٌ فيما في يده من المال عند أبي حنيفة، وقا لا: لا يصح إقراره.

وإذا لزمته ديونٌ تحيطُ بماله ورقبته: لم يَمْلِكِ المولىً ما في يده.  
فإن أعتقَ عبيده: لم يَعْتِقُوا عند أبي حنيفة، وقا لا: يَمْلِكُ المولى ما في يده.

وإذا باع العَبْدُ المأذونُ من المولى شيئاً بمثل قيمته: جاز.  
فإن باعه بنقصانٍ: لم يجز.

وإن باعه المولى شيئاً بمثل القيمة، أو أقلَّ: جاز البيع.  
فإن سَلَّمَه إليه قبل قبض الثمن: بطل الثمن.

وإن أمسكه في يده حتى يستوفيَ الثمنَ: جاز.  
وإن أعتقَ المولى العَبْدَ المأذونَ، وعليه ديونٌ: فعتقه جائزٌ،  
والمولى ضامنٌ لقيمة للغرماء، وما بقيَ من الديون يطالَبُ به المعتقُ.

وإذا وَدَّتَ المأذونةُ من مولاها: فذلك حَجْرٌ عليها.  
وإذا أذنَ ولِيُ الصبيِّ لِلصبيِّ في التجارة: فهو في الشراء والبيع،  
كالعبد المأذون إذا كان يعقلُ البيعَ والشراء.

## كتاب المزارعة

قال أبو حنيفة: المزارعة بالثلث والربع باطلة، وقال أبو يوسف ومحمد: جائزة.

وهي عندهما على أربعة أوجه:  
إذا كانت الأرضُ والبَذْرُ لواحدٍ، والعملُ والبَقْرُ من آخرٍ: جازت المزارعة.

إذا كانت الأرضُ لواحدٍ، والعملُ والبَقْرُ والبَذْرُ لآخرَ: جازت المزارعة.

إذا كانت الأرضُ والبَقْرُ والبَذْرُ لواحدٍ، والعملُ لآخرَ: جازت.  
إذا كانت الأرضُ والبَقْرُ لواحدٍ، والبَذْرُ والعملُ لآخرَ: فهي باطلة.

ولا تصحُ المزارعة إلا على مدة معلومة.  
ومن شرائطها: أن يكون الخارجُ مشاعاً بينهما، فإن شرطاً لأحدهما قُفزاناً مسمأة: فهي باطلة.

وكذلك إن شرطاً ما على الماذيّنات والسواغي.

إذا صحت المزارعة: فالخارجُ بينهما على الشرط.

فإن لم تخرج الأرض شيئاً: فلا شيء للعامل.

وإذا فسّدت المزارعة: فالخارج لصاحب البذر.

فإن كان البذر من قبل رب الأرض: فللعامل أجر مثله، لا يزيد على مقدار ما شرط له من الخارج.

وقال محمد: له أجر مثله بالغاً ما بلغ.

وإن كان البذر من قبل العامل: فلصاحب الأرض أجر مثلها.

وإذا عقدت المزارعة، فامتنع صاحب البذر من العمل: لم يُجبر عليه.

وإن امتنع الذي ليس من قبله البذر: أجبره الحاكم على العمل.

وإذا مات أحد المتعاقدين: بطلت المزارعة.

وإذا انقضت مدة المزارعة، والزرع لم يُدرك: كان على المزارع أجر مثل نصيه من الأرض إلى أن يستحصد.

والنفقة على الزرع: عليهم على مقدار حقوقهما.

وأجرة الحصاد، والرفاع، والدياس، والتذرية: عليهم بالخصوص.

فإن شرطا ذلك في المزارعة على العامل: فسدت.

## كتاب المساقاة

قال أبو حنيفة: المساقاة بجزء من الشمرة باطلة، وقالا: جائزة إذا ذكرَ مدة معلومة، وسميا جزءاً من الشمرة مشاععاً.

وتجوز المساقاة في النخل، والشجر، والكَرْم، والرُّطاب، وأصول البازنجان.

فإن دفع نخلاً فيه ثمرة مساقاة، والثمرة تزيد بالعمل: جاز.

وإن كانت قد انتهت: لم يجز.

وإذا فسدت المساقاة: فللعامل أجر مثله.

وبطل المساقاة بالموت.

وتفسخ بالأعذار، كما تفسخ الإجارة.



## كتاب النكاح

النَّكَاحُ يَنْعَدُ بِالإِيْجَابِ وَالْقَبُولِ بِلِفَظَيْنِ يُعْبَرُ بِهِمَا عَنِ الْمَاضِيِّ.  
أَوْ يُعْبَرُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْمَاضِيِّ، وَبِالآخَرِ عَنِ الْمُسْتَقْبِلِ.  
مَثُلُّ أَنْ يَقُولَ: زَوْجِنِي، فَيَقُولُ: زَوْجْتُكَ.

وَلَا يَنْعَدُ نَكَاحُ الْمُسْلِمَيْنِ إِلَّا بِحُضُورِ شَاهِدَيْنِ، حُرَّيْنِ، بِالْغَيْنِ،  
عَاقِلَيْنِ، مُسْلِمَيْنِ، رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، عَدُولًا كَانُوا أَوْ غَيْرَ  
عَدُولٍ، مَحْدُودَيْنِ فِي قَذْفٍ، أَوْ غَيْرَ مَحْدُودَيْنِ.

فَإِنْ تَزَوَّجَ مُسْلِمٌ ذِمَّيْهِ بِشَهَادَةِ ذَمَّيْيَنِ: جَازَ عِنْدَ أَبِيهِ حَنِيفَةِ وَأَبِيهِ  
يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَشَهِّدَ شَاهِدَانِ مُسْلِمَانِ.

وَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُمِّهِ.

وَلَا بِجَدَّاتِهِ مِنْ قَبْلِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

وَلَا بِبَنِتِهِ، وَلَا بِبَنِتِ وَلَدِهِ، وَإِنْ سَقَلتَ.

وَلَا بِأَخِيهِ، وَلَا بِبَنِاتِ أَخِيهِ، وَلَا بِبَنِاتِ أَخِيهِ.

وَلَا بِعَمَّتِهِ، وَلَا بِخَالِتِهِ.

وَلَا بِأُمِّ امْرَأَتِهِ: دَخَلَ بَيْتَهَا، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ.

ولا بنت امرأته التي دخل بها، سواء كانت في حجره، أو في حجر غيره.

ولا بامرأة أبيه وأجداده، ولا بامرأة ابنه وبني أولاده.

ولا بأمه من الرضاعة، ولا بأخته من الرضاعة.

ولا يجمع بين أختين بنكاح، ولا بملك يمين وطاً.

ولا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا خالتها، ولا ابنة أخيها، ولا ابنة اختها.

ولا يجمع بين امرأتين لو كانت كل واحدة منهما رجلاً: لم يجز له أن يتزوج بالآخر.

ولا بأس بأن يجمع بين امرأة، وابنة زوج كان لها من قبل.

ومن زنى بامرأة: حرمت عليه أمها، وابتئها.

إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً: لم يجز له أن يتزوج بأختها حتى تنقضي عدتها.

ولا يجوز أن يتزوج المولى أمته.

ولا المرأة عبدها.

ويجوز تزوج الكتابيات.

ولا يجوز تزوج المجوسيات، ولا الوثنيات.

ويجوز تزوج الصابئيات إذا كانوا يؤمنون ببنيه، ويُقرون بكتابه.

وإن كانوا يبعدون الكواكب، ولا كتاب لهم: لم تجز منا حتحمهم.  
 ويجوز للمحرِّم والمُحرمة أن يتزوجا في حال الإحرام.  
 وينعقد نكاح المرأة الحُرّة البالغة العاقلة برضاهما وإن لم يعقد  
 عليها ولَيْ عن أبي حنيفة، بِكُراً كانت أو ثيماً.  
 وقال: لا ينعقد إلا بإذن ولَيْ.  
 ولا يجوز للولي إجبار الْبَكْرِ البالغة العاقلة على النكاح.  
 وإذا استأذنها الولي: فسكتت، أو ضحكت، أو بكَتْ بصوتِ  
 ذلك إذن منها، وإن أبَتْ: لم يتزوجها.  
 وإذا استأذن الشَّيْبَ: فلا بدَّ من رضاهما بالقول.  
 وإذا زالت بكارتها بوئبة، أو حيضة، أو جراحة، أو تعنيس: فهي  
 في حُكْمِ الأَبْكَارِ.  
 وإن زالت بكارتها بزنى: فهي كذلك عند أبي حنيفة، وقال: هي  
 في حكم الشَّيْبِ.  
 وإذا قال الزوج للبَكْرِ: بَلَغَكِ النكاحُ فسكتْ، وقالت: بل ردَدتْ:  
 فالقول قولُها، ولا يمينَ عليها.  
 ولا يُستحلَفُ في النكاح عند أبي حنيفة، وقال: يُستحلَفُ فيه.  
 وينعقدُ النكاح بلفظ النكاح، والتزويع، والتمليك، والهبة،  
 والصدقة.  
 ولا ينعقدُ بلفظ الإجارة، والإعارة، والإباحة.

ويجوز نكاحُ الصغير والصغريرة إذا زوَّجهما أوليٌ، بكرًا كانت الصغيرةُ أو ثياباً.

والوليُّ هو العصبةُ.

فإن زوَّجهما الأبُ، أو الجدُّ: فلا خيار لهما بعد بلوغهما.

وإن زوَّجهما غيرُ الأبِ، والجدُّ: فلكل واحدٍ منهما الخيارُ إذا بلغ: إن شاء أقام على النكاح، وإن شاء فسخَ.

ولا ولادة لعبدٍ، ولا صغيرٍ، ولا مجنونٍ، ولا كافرٍ على مسلمة.

وقال أبو حنيفة: يجوز لغير العصبات من الأقارب، مثلُ الأختِ، والأمُّ، والخالةِ التزويجُ.

ومن لا ولية لها: إذا زوَّجها مولاها الذي أعتقها: جاز.

إذا غاب الوليُّ الأقربُ غيَّةً منقطعةً: جاز لمن هو أبعدُ منه أن يزوجها.

والغيَّةُ المنقطعةُ: أن يكون في بدلٍ لا تصلُ إليه القوافلُ في السنة إلا مرةً واحدةً.

\* والكافأةُ في النكاح معتبرةٌ، فإذا تزوجت المرأةُ غيرَ كفءٍ: فللأولىء أن يفرقوا بينهما.

والكافأةُ تُعتبر في التَّسْبِ، والدِّينِ، والمَالِ، وهو: أن يكون مالكاً للمهرِ، والنفقةِ.

وتعتبر في الصنائع عند أبي يوسف.

وإذا تزوجت المرأة، ونَقَصَتْ من مهرِ مثلها: فللاولياء الاعتراضُ  
عليها عند أبي حنيفة حتى يُتمَ لها مهرَ مثلها، أو يفارَّها.

وإذا زَوَّجَ الأَبُ ابْنَتَه الصغيرة، ونَقَصَ مِنْ مهرِ مثلها، أو ابْنَهِ  
الصغيرَ، وزاد في مهر امرأته: جاز ذلك عليهما.  
ولا يجوز ذلك لغير الأب، والجد.

ويصَحُّ النكاحُ إذا سَمِيَّ فيه مهراً، ويصَحُّ وإن لم يسمِّ فيه مهراً.  
وأقلُّ المهر عشرة دراهم.

فإن سَمِيَّ أَقْلَّ من عشرة دراهم: فلها العشرة.

ومن سَمِيَّ مهراً عشرة، فما زاد: فعليه المسمى إن دخل بها، أو  
مات عنها.

وإن طَلَقَها قبل الدخول بها، أو الخلوة: فلها نصف المسمى.  
فإن تزوجها ولم يسمِّ لها مهراً، أو تزوجها على أن لا مهر لها:  
فلها مهرٌ مِثْلِها إن دَخَلَ بها، أو مات عنها.

وإن طَلَقَها قبل الدخول بها، أو الخلوة: فلها المتعة: وهي ثلاثة  
أثوابٍ من كُسُوةٍ مِثْلِها، وهي: درعٌ، وخفافٌ، ومِلحَنةٌ.

وإن تزوجَ المسلمُ على خمرٍ، أو خنزيرٍ: فالنكاحُ جائزٌ، ولها مهرٌ  
مِثْلِها.

وإن تزوجها ولم يسمِّ لها مهراً، ثم تراضيا على تسمية مهرٍ: فهو  
لها إن دخل بها، أو مات عنها.

وإن طلَّقها قبل الدخول بها، أو الخلوة: فلها المتعةُ.

وإن زادها في المهر بعد العقد: لزِمته الزيادةُ إن دخل بها، أو مات عنها، وتسقط الزيادةُ بالطلاق قبل الدخول.

وإن حطَّت عنه من مهرها: صحَّ الحطُّ.

وإذا خلا الزوج بامرأته، وليس هناك مانعٌ من الوطء، ثم طلَّقها: فلها كمالُ مهرها.

وإن كان أحدهما مريضاً، أو صائماً في رمضان، أو مُحرِّماً بفرضي أو نقل بحثٍ أو عمرةٍ، أو كانت حائضاً: فليست بخلوةٍ صحيحةٍ، ولو طلَّقها: فيجب نصفُ المهر.

وإذا خلا المجبوبُ بامرأته، ثم طلقها: فلها كمالُ المهر عند أبيه حنفية.

وئُسحب المتعةُ لكلٍّ مطلقة، إلا لمطلقةٍ واحدةٍ، وهي: التي طلَّقها قبل الدخول بها، ولم يسمِّ لها مهراً.

وإذا زوج الرجلُ ابنته على أن يزوجه الرجلُ أخته، أو ابنته؛ ليكون أحد العقدَيْن عوضاً عن الآخر: فالعقدان جائزان، ولكل واحدةٍ منهما مهرٌ مثلها.

وإذا تزوج حُرّاً امرأةً حُرّةً على خدمتها سنتَين، أو على تعليم القرآن: فلها مهرٌ مثلها.

وإن تزوج عبداً امرأةً حُرّةً بإذن مولاه على خدمتها سنتَين: جاز،

ولها خدمتها.

وإذا اجتمع في المجنونة أبوها، وابنها: فالوليُّ في نكاحها ابنها عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: أبوها.

ولا يجوز نكاح العبد والأمة إلا بإذن مولاهما.

وإذا تزوج العبدُ بإذن مولاه: فالمهرُ دَيْنُ في رقبته، يُباع فيه.

وإذا زوجَ المولىً أمهَّةً: فليس عليه أن يُؤثِّثها بيتَ الزوج، ولكنها تخدمُ المولىً، ويقال للزوج: متى ظفرتَ بها: وطئتها.

وإذا تزوج امرأةً على ألف درهم، على أن لا يُخرجها من البلد، أو على أن لا يتزوج عليها أخرى، فإن وفي بالشرط: فلها المسمى.

وإن تزوجَ عليها، أو أخرجها من البلد: فلها مهرُ مثلها.

وإذا تزوجها على حيوانٍ غير موصوفٍ: صحت التسمية، ولها الوسَطُ منه.

والزوجُ مخيرٌ: إن شاء أعطاها ذلك، وإن شاء أعطاها قيمتها.

ولو تزوجها على ثوبٍ غير موصوف: فلها مهرُ مثلها.

ونكاحُ المتعة، والنكاحُ المؤقتُ باطلٌ.

وتزويجُ العبد والأمة بغير إذن مولاهما: موقفٌ، فإن أجازه المولى: جاز، وإن ردَّه: بطلٌ.

وكذلك لو زوجَ رجلٌ امرأةً بغير رضاها، أو رجلاً بغير رضاه.

ويجوز لابن العم أن يزوج بنت عمّه من نفسه.

وإذا أذنت المرأة لرجل أن يزوجها من نفسه، فعَدَ بحضور شاهدين: جاز.

وإذا ضَمِنَ الولي المهر للمرأة: صَحَّ ضمانُه، وللمرأة الخيار في مطالبة زوجها، أو ولِيَها.

وإذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد قبل الدخول: فلا مهر لها.

وكذلك بعد الخلوة.

وإن دخل بها: فلها مهرٌ مثلها، لا يُزاد على المسمى.

وعليها العدة، ويشبت تسب ولدها منه.

ومهرٌ مثلها يُعتبر بأخواتها، وعماتها، وبنات عمها.

ولا يعتبر بأمها، وختالتها إذا لم تكونا من قبيلتها.

ويُعتبر في مهر المثل: أن تتساوى المرأتان في السن، والجمال، والعفة، والمال، والعقل، والدين، والبلد، والعصر.

ويجوز تزويج الأمة مسلمة كانت، أو كتابية.

ولا يجوز أن يتزوج أمّة على حرة.

ويجوز تزويج الحرة عليها.

وللحُرُّ أن يتزوج أربعاً من الحرائر، والإماء، وليس له أن يتزوج

أكثرَ من ذلك.

ولا يتزوج العبدُ أكثرَ من اثنتين.

فإن طلق الحرُّ إحدى الأربع طلاقاً بائناً: لم يجز له أن يتزوج رابعةً  
حتى تنقضيَ عِدَّتها.

وإذا زوجَ الأمةَ مولاها، ثم أعتقت: فلها الخيار، حرّاً كان  
زوجُها، أو عبداً.  
وكذلك المكاتبةُ.

وإن تزوجت أمةً بغير إذن مولاها، ثم أعتقت: صَحَّ النكاحُ؛ ولا  
خيارَ لها.

ومَنْ تزوج امرأتين في عُقدةٍ واحدةٍ، إحداهما لا يَحِلُّ له نكاحُها:  
صَحَّ نكاحُ التي يَحِلُّ له نكاحُها، وبطَلَ نكاحُ الأخرى.  
وإن كان بالزوجة عيبٌ: فلا خيارٌ لزوجها.

وإذا كان بالزوج جنونٌ، أو جُذَاماً، أو بَرَصًّا: فلا خيارٌ للمرأة عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لها الخيارُ.

وإن كان الزوجُ عَنِّيناً: أَجْلَهُ الحاكمُ حَوْلًا، فإن وَصَلَ إِلَيْها، وإلا:  
فَرَقَ القاضي بينهما إن طلبت المرأة ذلك.

والفُرْقَةُ تطليقةٌ بائنةٌ، ولها كمالُ المهر إن كان قد خلا بها.

وإن كان مجبوباً: فَرَقَ القاضي بينهما في الحال، ولم يؤْجِلْهُ.  
والخصيُّ يؤْجَلُ كما يؤْجَلُ العَيْنَين.

\* وإذا أسلمت المرأة، وزوجها كافر: عَرَضَ عليه القاضي الإسلام، فإن أسلم: فهي امرأته.

وإن أبي الإسلام: فرق بينهما، وكان ذلك طلاقاً بائناً عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: هي فُرْقَةٌ من غير طلاق.

وإن أسلم الزوج، وتحته مجوسيّة: عَرَضَ عليها الإسلام، فإن أسلمت: فهي امرأته.

وإن أبٍت: فَرَقَ القاضي بينهما، ولم تكن هذه الفرقـة طلاقاً.  
فإن كان قد دخل بها: فلها كمال المهر، وإن لم يكن دخل بها:  
فلا مهر لها.

وإذا أسلمت المرأة في دار الحرب: لم تقع الفرقـة عليها حتى  
تحيس ثلث حِيس، فإذا حاضت: بانت من زوجها.

وإذا أسلم زوج الكتابية: فهـما على نكاحهما.

وإذا خـرج أحد الزوجين إلينا من دار الحرب مسلماً: وقعت  
البيـنـونـة بينهما.

وإن سُبِّي أحـدـهـما: وقـعـتـ البيـنـونـةـ بينـهـماـ.

وإن سُبِّـاـ معاً: لم تـقـعـ البيـنـونـةـ.

وإذا خـرجـتـ المرأةـ إـلـىـ مـهـاجـرـةـ: جـازـ لـهـاـ أـنـ تـزـوـجـ فـيـ الـحـالـ،ـ  
وـلـاـ عـدـةـ عـلـيـهـاـ عـنـدـ أـبـيـ حـنـيفـةـ.

وإن كانت حاملاً: لم تـزـوـجـ حـتـىـ تـضـعـ حـمـلـهـاـ.

وإذا ارتدَ أحدُ الزوجين عن الإسلام: وقعت البينونةُ بينهما، وكانت الفرقَةُ بينهما بغير طلاق.

فإن كان الزوجُ هو المرتَدُ، وقد دخل بها: فلها كمالُ المهر.

وإن كان لم يدخل بها: فلها نصفُ المهر.

وإن كانت المرأةُ هي المرتَدَةُ: فإن كانت الردةُ قبل الدخول: فلا مهر لها، وإن كانت الردةُ بعد الدخول: فلها المهر.

وإن ارتدَا معاً، وأسلما معاً: فهما على نكاحهما.

ولا يجوز أن يتزوج المرتَدُ مسلمةً، ولا كافرةً، ولا مرتدَةً.

وكذلك المرتَدَةُ لا يتزوجُها مسلمٌ، ولا كافرٌ، ولا مرتدٌ.

وإن كان أحدُ الزوجين مسلماً: فالولدُ على دينه.

وكذلك إن أسلم أحدُهما، وله ولدٌ صغيرٌ: صار ولده مسلماً بإسلامه.

وإن كان أحدُ الأبوين كتابياً، والآخر مجوسيًا: فالولدُ كتابيٌّ.

وإن تزوج الكافرُ بغير شهودٍ، أو في عِدَةٍ كافرٌ، وذلك في دينهم جائزٌ، ثم أسلما: أُقرَأً عليه.

وإذا تزوج المجنوسيُّ أمَّه، أو ابنته، ثم أسلما: فُرقَ بينهما.

\* وإذا كان لرجلٍ امرأتان حُرثَان: فعليه أن يعدل بينهما في القسمِ، بِكُرْيَنِ كانتا، أو ثَيَّبَتَيْنِ، أو كانت إحداهما بِكَرَأً، والأخرى ثَيَّبَأً.

وإن كانت إحداهما حُرَّةً، والأخرى أُمَّةً: فللحرّة الثلثان من  
القَسْمُ، وللأُمَّةِ الثلثُ.

ولا حَقَّ لِهِنَّ في القَسْمِ حالَ السَّفَرِ، فِيسافِرُ الزَّوْجُ بِمَنْ شاءَ  
مِنْهُنَّ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُقْرِعَ بَيْنَهُنَّ، فِيسافِرُ بِمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهَا.

وإذا رَضِيَتْ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ بِتَرْكِ قِسْمِهَا لِصَاحِبِهَا: جَازَ.

ولها أَنْ تَرْجِعَ فِي ذَلِكَ.



## كتاب الرِّضَاع

قليلُ الرِّضَاع وكثيرُه سواهُ، إذا حَصَلَ فِي مَدَةِ الرِّضَاعِ: تَعْلَقُ بِهِ التَّحْرِيمُ.

وَمَدَةُ الرِّضَاعِ عِنْدَ أَبِيهِ حَنِيفَةِ ثَلَاثُونَ شَهْرًا، وَقَالَا: سَنْتَانٌ.

فَإِذَا مَضَتْ مَدَةُ الرِّضَاعِ: لَمْ يَتَعْلَقْ بِالرِّضَاعِ تَحْرِيمٌ.

وَيَحْرُمُ مِنِ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنِ النَّسَبِ، إِلَّا أُمًّا أَخْتَهُ مِنِ الرِّضَاعِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمًّا أَخْتَهُ مِنِ النَّسَبِ.

وَأَخْتَ ابْنِهِ مِنِ الرِّضَاعِ يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَ ابْنِهِ مِنِ النَّسَبِ.

وَامْرَأَةُ أَبِيهِ مِنِ الرِّضَاعِ، وَامْرَأَةُ ابْنِهِ مِنِ الرِّضَاعِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهُمَا، كَمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ مِنِ النَّسَبِ.

وَلِبْنُ الْفَحْلِ يَتَعْلَقُ بِهِ التَّحْرِيمُ، وَهُوَ: أَنْ تُرْضِعَ الْمَرْأَةُ صَبِيًّا، فَتَحْرُمُ هَذِهِ الصَّبِيَّةُ عَلَى زَوْجِهَا، وَعَلَى آبَائِهِ، وَأَبْنَائِهِ، وَيَصِيرُ الزَّوْجُ الَّذِي نَزَّلَ لَهَا مِنَ الْلَّبِنِ أَبَا لِلنِّسَعَةِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ بِأَخْتِ أَخِيهِ مِنِ الرِّضَاعِ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَخْتِ أَخِيهِ مِنِ النَّسَبِ، وَذَلِكَ مِثْلُ الْأَخِيَّةِ مِنَ الْأَبِ، إِذَا كَانَ لَهُ

أختٌ من أمه: جاز لأخيه من أبيه أن يتزوجها.

وكلُّ صبيَّن اجتمعوا علىٰ ثديٍ واحدٍ: لم يجز لأحدهما أن يتزوج بالآخر.

ولا يجوز أن تتزوج المرضعَةُ أحداً من ولدٍ التي أرضعَتها، ولا ولدٍ ولدِها.

ولا يتزوج الصبيُّ المرضعُ أختَ زوجِ المرضعِ، لأنَّها عمةٌ من الرِّضَاع.

وإذا اخْتَلَطَ الْلَّبَنُ بِالْمَاءِ، وَاللَّبَنُ هُوَ الْغَالِبُ: تَعْلُقُ بِهِ التَّحْرِيمُ.

وإنْ غَلَبَ الْمَاءُ: لم يَتَعْلُقْ بِهِ التَّحْرِيمُ.

وإذا اخْتَلَطَ بِالطَّعَامِ: لم يَتَعْلُقْ بِهِ التَّحْرِيمُ وإنْ كَانَ الْلَّبَنُ غَالِبًا عَنْهُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: يَتَعْلُقُ بِهِ التَّحْرِيمُ.

وإذا اخْتَلَطَ بِالدَّوَاءِ، وَاللَّبَنُ هُوَ الْغَالِبُ: تَعْلُقُ بِهِ التَّحْرِيمُ.

وإذا حُلِبَ الْلَّبَنُ مِنَ الْمَرْأَةِ بَعْدِ مُوتِهَا، فَأُوْجِرَ بِهِ الصَّبِيُّ: تَعْلُقُ بِهِ التَّحْرِيمُ.

وإذا اخْتَلَطَ لَبَنُ الْمَرْأَةِ بِلَبَنِ شَاةٍ، وَلَبَنُ الْمَرْأَةِ هُوَ الْغَالِبُ: تَعْلُقُ بِهِ التَّحْرِيمُ.

وإنْ غَلَبَ لَبَنُ الشَّاةِ: لم يَتَعْلُقْ بِهِ التَّحْرِيمُ.

وإذا اخْتَلَطَ لَبَنُ امْرَاتَيْنِ: تَعْلُقُ التَّحْرِيمُ بِأَكْثَرِهِمَا عَنْهُ أَبِي حَنِيفَةَ وأَبِي يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: تَعْلُقُ بِهِمَا التَّحْرِيمُ.

وإذا نزل للبَكْرِ لِبَنُّ، فأرضعـت به صبياً: تعلقـ به التحرـيم.

وإذا نزل للرجل لِبَنُّ، فأرضعـ به صبياً: لم يتعلـقـ به التحرـيم.

وإذا شـربـ صـيـانـ من لـبـنـ شـاءـ: فلا رـضـاعـ بـيـنـهـمـ.

وإذا تزوجـ الرـجـلـ صـغـيرـةـ وـكـبـيرـةـ، فأرضـعـ الـكـبـيرـةـ الصـغـيرـةـ:  
حـرـمـتـاـ عـلـىـ الزـوـجـ.

فإنـ كانـ لـمـ يـدـخـلـ بـالـكـبـيرـةـ: فلا مـهـرـ لـهـاـ.

ولـلـصـغـيرـةـ نـصـفـ المـهـرـ، وـيـرـجـعـ بـهـ الزـوـجـ عـلـىـ الـكـبـيرـةـ إنـ كـانـتـ  
تـعـمـدـتـ بـهـ الفـسـادـ.

وـإـنـ لـمـ تـعـمـدـ: فـلاـ شـيـءـ عـلـيـهاـ.

وـلـاـ تـقـيلـ فـيـ الرـضـاعـ شـهـادـةـ النـسـاءـ مـنـفـرـدـاتـ، وـإـنـماـ يـثـبـتـ بـشـهـادـةـ  
رـجـلـيـنـ، أـوـ رـجـلـ وـامـرـأـيـنـ.



## كتاب الطلاق

الطلاق على ثلاثة أوجه: أحسن الطلاق، وطلاق السنة، وطلاق البدعة.

فأحسن الطلاق أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في ظهر واحد لم يجامعها فيه، ويتركها حتى تنقضي عدتها.

وطلاق السنة: أن يطلق المدخول بها ثلاثة، في ثلاثة أطهار.

وطلاق البدعة: هو أن يطلقها ثلاثة بكلمة واحدة، أو ثلاثة في ظهر واحد.

فإذا فعل ذلك: وقع الطلاق، وبانت امرأته منه، وكان عاصيًا.

والسنة في الطلاق من وجهين: سنة في الوقت، وسنة في العدد.

فالسنة في العدد، يستوي فيها المدخول بها، وغير المدخل بها.

والسنة في الوقت، ثبت في حق المدخول بها خاصة، وهو: أن

يطلقها واحدة في ظهر لم يجامعها فيه.

وغير المدخل بها أن يطلقها في حال الطهر والحيض جميًعاً.

وإذا كانت المرأة من لا تحيسن من صغر أو كبر، فآراد أن

يطلقها للسنة: طلقها واحدة، فإذا مضى شهر طلقها أخرى، فإذا

مضي شهر آخر : طلقها أخرى.

ويجوز أن يطلقها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها بزمان.

وطلاقُ الحامل يجوز عَقِيبِ الجماعِ، ويطلقُها لِلسُّنَّةِ ثلَاثَةً، يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ تَطْلِيقَتِيْنِ بِشَهْرٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ.

وقالَ مُحَمَّدٌ: لَا يطلقُها لِلسُّنَّةِ إِلَّا وَاحِدَةً.

وإِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي حَالِ الْحِيْضُورِ: وَقَعَ الطَّلاقُ.

وَيُسْتَحْبِطُ لَهُ أَنْ يَرْجِعُهَا، فَإِذَا طَهُرَتْ، وَحَاضَتْ، وَطَهُرَتْ، فَهُوَ مُخَيْرٌ: إِنْ شَاءَ طَلَقَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا.

وَيَقُولُ طَلاقُ كُلِّ زَوْجٍ إِذَا كَانَ بِالْغََاْيَةِ عَاقِلًاً.

وَلَا يَقُولُ طَلاقُ الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ، وَالنَّائِمِ.

وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ، ثُمَّ طَلَقَ: وَقَعَ طَلاقُهُ.

وَلَا يَقُولُ طَلاقُ مَوْلَاهُ عَلَى امْرَأَتِهِ.

\* وَالطلاقُ عَلَى ضَرَبَيْنِ: صَرِيحٌ، وَكَنَاءٌ.

فَالصَّرِيحُ قَوْلُهُ: أَنْتَ طَالِقٌ، وَ: مُطْلَقَةٌ، وَ: قَدْ طَلَقْتُكَ، فَهَذَا يَقُولُ بِهِ الطَّلاقُ الرَّجْعِيُّ، وَلَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا وَاحِدَةً وَإِنْ نُوِّيْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَفْتَنُ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ إِلَى النِّيَةِ.

وَقَوْلُهُ: أَنْتَ الطَّلاقُ، أَوْ: أَنْتَ طَالِقُ الطَّلاقِ، أَوْ: أَنْتَ طَالِقٌ طَلاقًا: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَةٌ: فَهِيَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ، وَإِنْ نُوِّيْ أَثْنَيْنِ: لَمْ يَقُولْ إِلَّا وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ، وَإِنْ نُوِّيْ بِهِ ثَلَاثَةً: كَانَ ثَلَاثَةً.

والضربُ الثاني: الكنيات، ولا يقعُ بها الطلاقُ إلا بنيَّةٍ، أو بدلالةٍ حالٍ.

وهي علىٰ ضربين: منها ثلاثةُ ألفاظٍ يقعُ بها الطلاقُ الرجعيُّ، ولا يقعُ بها إلا طلقةٌ واحدةٌ، وهي: قوله: أعتدِيْ، و: استبرئي رحْمَكَ، و: أنتِ واحدةٌ.

وبقيةُ الكنيات إذا نوى بها الطلاقَ: كانت واحدةً بائنةً، وإن نوى بها ثلثاً: كانت ثلثاً، وإن نوى اثنتين: كانت واحدةً.

وهذا مثلُ قوله: أنتِ بائنةً، و: بائنةً، و: بَتْلَةً، و: حرامٌ، و: حَبْلُكَ علىٰ غارِبِكَ، و: الحَقِيقِي بأهلكِ، و: خَلِيلَةً، و: بَرِيهَةً، و: وهبْتُكَ لآهلكَ، و: سَرَحْتُكَ، و: فارَقْتُكَ، و: أنتِ حرَّةً، و: تقْنَعِي، و: تخْمَرِي، و: استترِي، و: اغْرِبِي، و: اعزُّبِي، و: ابْتَغِي الأزواجهَ.

فإن لم تكن له نيةُ الطلاق: لم يقع بهذه الألفاظ طلاقٌ، إلا أن يكونا في مذكرةِ الطلاق: فيقعُ بها الطلاقُ في القضاءِ، ولا يقعُ فيما بينه وبين الله تعالى، إلا أن ينويَ به الطلاق.

وإن لم يكونا في مذكرةِ الطلاقِ، وكانا في غضبٍ، أو خصومةٍ: وقعَ الطلاقُ بكل لفظٍ لا يُقصدُ به السَّبُّ، والشَّتيمَةُ، ولم يقع بما يُقصدُ به السَّبُّ والشَّتيمَةُ، إلا أن ينويَه.

وإذا وَصَفَ الطلاقَ بضربٍ من الزيادة والشدة: كان بائناً، مثلُ أن يقول: أنتِ طالقٌ بائنةً، أو: طالقٌ أشدَّ الطلاقِ، أو: أفحشَ الطلاقِ، أو: طلاقَ الشَّيطانِ، أو: البدعةِ، أو: كالجبلِ، أو: ملءَ البيتِ.

وإذا أضاف الطلاق إلى جملتها، أو إلى ما يعبر به عن الجملة: وقع الطلاق، مثلُ أن يقول: أنت طالق، أو: رَقْبُكِ طالق، أو: عَنْقُكِ طالق، أو: روْحُكِ طالق، أو: جَسْدُكِ، أو: بَدْنُكِ، أو: فَرْجُكِ، أو: وجْهُكِ.

وكذلك إن طلّق جزءاً شائعاً منها، مثلُ أن يقول: نصفُكِ، أو: ثلثُكِ طالق.

وإن قال: يَدُكِ، أو: رِجْلُكِ طالق: لم يقع الطلاق.  
وإن طلّقها نصفَ تطليقة، أو ثلثَ تطليقة: كانت تطليقة واحدة.  
وطلاقُ المُكْرَهِ، والسكنانِ: واقع.

ويقع طلاقُ الآخرين بالإشارة.

وإذا أضاف الطلاق إلى النكاح: وَقَعَ عَقِيبَ النكاح، مثلُ أن يقول: إن تزوجتُكِ فأنتِ طالق، أو يقول: كل امرأةٍ أتزوجها فهي طالق.

وإذا أضاف الطلاق إلى شَرْطٍ: وَقَعَ عَقِيبَ الشرط، مثلُ أن يقول لامرأته: إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالق.

ولا يصحُّ إضافة الطلاق إلا أن يكون الحالفُ مالكاً، أو يُضيقه إلى ملْكِه.

وإن قال لأجنبية: إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالق، ثم تزوجها، فدخلت الدار: لم تَطْلُقُ.

وألفاظُ الشرطُ: إن، و: إذا، و: إذا ما، و: كلُّ، و: كُلَّما، و: متى، و: متى ما.

ففي كل هذه الشروط إذا وُجِدَ الشرطُ في ملكه: انحلَّت اليدين، ووقع الطلاق، إلا في: كُلَّما: فإن الطلاق يتكررُ بتكرار الشرط حتى تقع ثلاث تطليقات.

فإن تزوجها بعد ذلك، وتكرر الشرطُ: لم يقع شيء.

وزوالُ الملك بعد اليدين: لا يبطلها، فإن وُجِدَ الشرطُ في ملكه: انحلَّت اليدين، ووقع الطلاق، وإن وُجِدَ في غير ملكه: انحلَّت اليدين، ولم يقع شيء.

وإذا اختلفا في وجود الشرط: فالقولُ قولُ الزوج فيه، إلا أن تُقْيم المرأةُ البينة.

فإن كان الشرطُ لا يُعلَم إلا من جهتها: فالقولُ قولُها في حق نفسها، مثلُ أن يقول: إن حِضْتِ: فأنتِ طالقُ، فقالت: قد حِضْتُ: طلقت هي، ولم تطلق فلانة.

وإذا قال لها: إن حِضْتِ فأنتِ طالقُ وفلانةُ معك، فقالت: قد حِضْتُ: طلقت هي، ولم تطلق فلانة.

وإذا قال لها: إن حِضْتِ فأنتِ طالقُ، فرأيت الدمَ: لم يقع الطلاق حتى يستمر بها الدم ثلاثة أيام، فإذا تَمَّت لها ثلاثة أيام: حكمتنا بوقوع الطلاق من حين حاضت.

وإذا قال لها: إذا حِضْتِ حِيضةً فأنتِ طالق: لم تطلق حتى تطهرَ

من حি�ضها.

وطلاقُ الأمة تطليقتان، وعِدَّتها حيستان، حُرًّا كان زوجها، أو عبداً.

وطلاقُ الحرة: ثلث، حُرًّا كان زوجها، أو عبداً.

وإذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول بها ثلثاً: وقعن عليها.

فإن فرق الطلاق: بانت بالأولى، ولم تقع الثانية والثالثة.

وإن قال لها: أنت طالق واحدة، وواحدة: وقعت عليها واحدة.

وإن قال لها: أنت طالق واحدة قبل واحدة: وقعت عليها واحدة.

وإن قال لها: واحدة بعدها واحدة: وقعت عليها واحدة.

وإن قال لها: واحدة قبلها واحدة: وقعت عليها ثنتان.

وإن قال لها: أنت طالق واحدة بعد واحدة، أو مع واحدة، أو معها واحدة: وقعت ثنتان.

وإن قال لها: إن دخلت الدار: فأنت طالق واحدة، وواحدة، فدخلت الدار: وقعت عليها واحدة عند أبي حنيفة.

وقالا: تقع ثنتان.

وإذا قال لها: أنت طالق بمكة: فهي طالق في الحال في كل البلاد.

وكذلك إذا قال لها: أنت طالق في الدار.

وإن قال لها: أنت طالق إذا دخلت مكة: لم تطلق حتى تدخل مكة.

وإن قال لها: أنت طالق غداً: وقع الطلاق عليها بطلوع الفجر.

وإن قال لامرأته: اختاري نفسك، ينوي بذلك الطلاق، أو قال لها: طلقي نفسك، فلها أن تطلق نفسها مادامت في مجلسها ذلك، فإن قامت منه، أو أخذت في عمل آخر: خرج الأمر من يدها.

وإن اختارت نفسها في قوله: اختاري نفسك: كانت واحدة بائنة، ولا يكون ثلاثة وإن توئ الزوج ذلك.

ولابد من ذكر النفس في كلامه، أو في كلامها.

وإن طلقت نفسها في قوله: طلقي نفسك: فهي واحدة رجعية.

وإن طلقت نفسها ثلاثة وقد أراد الزوج ذلك: وقعن عليها.

وإن قال لها: طلقي نفسك متى شئت: فلها أن تطلق نفسها في المجلس، وبعده.

وإن قال لرجل: طلقي امرأتي: فله أن يطلقها في المجلس، وبعده.

وإن قال: طلّقها إن شئت: فله أن يطلقها في المجلس خاصة.

وإن قال لها: إن كنت تحببني، أو تبغضيني، فأنت طالق، فقالت: أنا أحّبّك، أو أبغضك: وقع الطلاق وإن كان في قلبها خلاف ما أظهرت.

وإذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقاً بائناً، فمات وهي

في العدة: ورثت منه.

وإن مات بعد انقضاء عدتها: فلا ميراث لها.

وإذا قال الزوج لامرأته: أنت طالق إن شاء الله متصلة ببيبة: لم يقع الطلاق عليها.

وإن قال لها: أنت طالق ثلاثة إلا واحدة: طلقت ثنتين.

وإن قال: ثلاثة إلا ثنتين: طلقت واحدة.

وإذا ملك الزوج امرأته، أو شقصاً منها، أو ملكت المرأة زوجها، أو شقصاً منه: وقعت الفرقعة بينهما.

\* \* \* \* \*

## كتاب الرَّجُعة

إذا طلق الرجلُ امرأته تطليقةً رجعيةً، أو تطليقتين: فله أن يرجعها في عدتها، رضيَتْ المرأةُ بذلك، أو لم ترض.

والرجعةُ أن يقولَ: راجعتُكِ، أو: راجعتُ امرأتي، أو يطأها، أو يُقبِلُها، أو يلمسها بشهوةٍ، أو ينظر إلى فرجها بشهوةٍ.

ويُستحبُ له أن يُشهد على الرجعة شاهدين.  
فإن لم يُشهد: صحت الرجعة.

وإذا انقضت العدةُ، فقال الزوجُ: قد كنتُ راجعتها في العدة، فصدقَتْهُ: فهي رجعةً.

وإن كذبَته: فالقولُ قولُها، ولا يمينَ عليها عند أبي حنيفة.

وإذا قال الزوجُ: قد راجعتكِ، فقالت مجيبةً له: قد انقضت عدتي، والعدة تحملُ: لم تصحَ الرجعةُ عند أبي حنيفة.

وإذا قال زوجُ الأمة بعد انقضاء عدتها: قد كنتُ راجعتها في العدة، فصدقَه المولى، وكذبَته الأمةُ: فالقولُ قولُها عند أبي حنيفة.

وإذا انقطع الدمُ من الحيوة الثالثة عشرة أيام: انقطعت الرجعةُ، وانقضت عدتها وإن لم تغسل.

وإن انقطع الدُّم لِأقْلَى مِنْ عَشَرَةِ أَيَّامٍ: لَمْ تُنْقَطِعِ الرَّجْعَةُ حَتَّى تُغَتِّسِلَ، أَوْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَوةٍ، أَوْ تَيْمِمَ وَتَصْلِيَ عَنْدَ أَبِي حِنْفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: إِذَا تَيْمَمَتِ الْمَرْأَةُ: انْقَطَعَتِ الرَّجْعَةُ وَإِنْ لَمْ تُصْلِلْ.

وإن اغْتَسَلتْ، وَنَسِيتْ شَيْئاً مِنْ بَدْنَهَا لَمْ يُصِبِّهِ الْمَاءُ: فَإِنْ كَانَ عَضْوَاً كَامِلاً فَمَا فَوْقَهُ: لَمْ تُنْقَطِعِ الرَّجْعَةُ.

وَإِنْ كَانَ أَقْلَى مِنْ عَضْبِو: انْقَطَعَتِ الرَّجْعَةُ.  
وَالْمُطَلَّقَةُ الرَّجْعِيَّةُ تَشْوُفُ، وَتَنْزِينَ.

وَيُسْتَحْبِطُ لِزَوْجَهَا أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَتَّى يُؤْذِنَهَا، أَوْ يُسْمِعَهَا خَفْقَ نَعْلِهِ.

وَالطلاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يُحِرَّمُ الْوَطَءُ.

وَإِذَا كَانَ الطَّلاقُ بِائِنَا دُونَ الْثَّلَاثَ: فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فِي عَدْتِهَا، وَبَعْدَ انْقَضَاءِ عَدْتِهَا.

وَإِذَا كَانَ الطَّلاقُ ثَلَاثَةِ فِي الْحَرَةِ، أَوْ الشَّتَّى فِي الْأُمَّةِ: لَمْ تَحَلِّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ نَكَاحاً صَحِيحًا، وَيَدْخُلَ بَهَا، ثُمَّ يَطْلُقُهَا، أَوْ يَمُوتَ عَنْهَا.

وَالصَّبِيُّ الْمَرَاهِقُ فِي التَّحْلِيلِ: كَالْبَالِغِ.  
وَوَطَءُ الْمَوْلَى أُمَّتَهُ: لَا يُحَلِّلُهَا.

وَإِذَا تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ: فَالنَّكَاحُ صَحِيحٌ لَكُنَّهُ مَكْرُوهٌ.

فإن طلقها بعد ما وطئها: حلت للأول.

وإذا طلق الرجل الحرة تطليقة، أو تطليقتين، وانقضت عدتها، وتزوجت بزوج آخر، ودخل بها، ثم عادت إلى الأول: عادت إليه بثلاث تطليقات.

ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث من الطلاق، كما يهدم الثلاث عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال محمد: لا يهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث.

وإذا طلقها ثلاثة، فقالت: قد انقضت عدتي، وتزوجت بزوج آخر، ودخل بي الزوج الثاني، وطلقني، وانقضت عدتي، والمدة تحتمل ذلك: جاز للزوج الأول أن يصدقها إذا كان في غالب ظنه أنها صادقة في ذلك، ويتزوج بها.



## كتاب الإيلاء

إذا قال الرجلُ لامرأته: والله لا أقربكِ، أو: لا أقربكِ أربعةَ أشهرٍ:  
فهو مُؤْلِّ.

فإن وطئها في الأربعة الأشهر: حَنَثَ في يمينه، ولزمه الكفارَةُ،  
وسقط الإيلاءُ.

وإن لم يقربها حتى مضت أربعةَ أشهرٍ: بانت منه بتطليقه واحدةً.

فإن كان حَلَفَ على أربعةٍ أشهرٍ: فقد سقطت اليمين.

وإن كان حَلَفَ على الأبد: فاليمين باقيةٌ، فإن عاد فتزوجها ثانيةً:  
عاد الإيلاءُ.

فإن وطئها: لزمته الكفارَةُ، وإلا: وقعت بمضيِّ أربعةَ أشهرٍ تطليقهُ  
أخرىٍ.

فإن تزوجها عاد الإيلاءُ، ووَقَعَتْ عَلَيْهَا بمضيِّ أربعةَ أشهرٍ تطليقهُ  
أخرىٍ.

فإن تزوجها بعد زوج آخر: لم يقع بذلك الإيلاء طلاقٌ، واليمينُ  
باقيةٌ، وإن وطئها: كَفَرَ عن يمينه.

وإن حلف على أقلَّ من أربعةَ أشهرٍ: لم يكن مُؤْلِّياً.

وإن حلف بحجٍّ، أو بصومٍ، أو بصدقٍ، أو بعتقٍ، أو بطلاقٍ:  
 فهو مُولٍ.

وإن آلى من المطلقة الرجعية: كان مولياً.

وإن آلى من البائنة: لم يكن مولياً.  
 ومدة إيلاء الأمة: شهران.

فإن كان المُولي مريضاً لا يقدر على الجماع، أو كانت المرأة مريضةً، أو كانت بينهما مسافةً لا يقدر أن يصل إليها في مدة الإيلاء: ففيته أن يقول بلسانه: فُتِتْ إِلَيْهَا، فإذا قال ذلك: سقط الإيلاء.

وإن صحَّ في المدة: بطل ذلك الفيء، وصار فيه بالجماع.  
 وإذا قال لامرأته: أنتِ على حرامٍ: سئل عن نيته، فإن قال: أردتُ الكذبَ: فهو كما قال.

وإن قال: أردتُ به الطلاقَ: فهي تطليقةٌ بائنةٌ، إلا أن ينوي الثالثَ.

وإن قال: أردتُ به الظهارَ: فهو ظهارٌ.

وإن قال: أردتُ به التحريرَ، أو: لم أردُ به شيئاً: فهو يمينٌ يصير بها مولياً.

## كتاب الخلع

إذا تشقق الزوجان، وخفقا أن لا يقيما حدود الله: فلا بأس بأن تفتدي نفسها منه بمالي يخلعها به.

فإذا فعل ذلك: وقع بالخلع تطليقة بائنة، ولزمهما المال.

وإن كان النشور من قبله: كره له أن يأخذ منها عوضاً.

وإن كان النشور من قبلها: كره له أن يأخذ أكثر مما أعطاها، فإن فعل ذلك: جاز في القضاء.

وإن طلقها على مال، فقبلت: وقع الطلاق، ولزمهما المال، وكان الطلاق بائنة.

وإذا بطل العوض في الخلع، مثل أن تخالع المرأة المسلمة على خمر أو خنزير: فلا شيء للزوج، والفرق بائنة.

وإن بطل العوض في الطلاق: كان رجعاً.

وما جاز أن يكون مهرأ: جاز أن يكون بدلاً في الخلع.

فإن قالت له: خالعني على ما في يدي، فخالعها ولم يكن في يدها شيء: فلا شيء له عليها.

وإن قالت: خالعني على ما في يدي من مال، ولم يكن في يدها

شيءٌ رَدَّتْ عَلَيْهِ مَهْرَهَا.

وإن قالت: خالعني على ما في يدي من دراهم، فحالعها، ولم يكن في يدها شيءٌ فعليها ثلاثة دراهم.

وإن قالت: طلقني ثلاثة بألف، فطلقتها واحدةً: فعليها ثلاثة الألف.

وإن قالت: طلقني ثلاثة على ألف، فطلقتها واحدةً: فلا شيءٌ عليها عند أبي حنيفة، وقلا: عليه ثلاثة الألف.

ولو قال الزوج: طلقي نفسك ثلاثة بألف، أو على ألف، فطلقت نفسها واحدةً: لم يقع عليها شيءٌ من الطلاق.

والبارأة كالخلع، والخلع والبارأة يُسقطان كل حقٍ لكل واحدٍ من الزوجين على الآخر مما يتعلّق بالنكاح عند أبي حنيفة إلا نفقة العدة

وقال أبو يوسف: المبارأة تُسقط، والخلع لا يُسقط.

وقال محمد: لا يُسقطان إلا ما سميّاه.

\* \* \* \*

## كتاب الظهار

إذا قال الزوج لامرأته: أنت عليّ كظهر أمي: فقد حرمتك عليه: لا يحل له وطئها، ولا لمسها، ولا تقبيلها حتى يكفر عن ظهاره.  
فإن وطئها قبل أن يكفر: استغفر الله تعالى، ولا شيء عليه غير الكفار الأولي.

ولا يعاودها حتى يكفر، والعود الذي تجب به الكفار: أن يعزّم على وطئها.

وإذا قال: أنت عليّ كبطن أمي، أو: كفخذها، أو: كفرجها: فهو مظاهِر.

وكذلك إن شبهها بمن لا يحل له النظر إليها على التأبيد من محارمه، مثل أخته، أو عمتها، أو أمها من الرضاعة.

وكذلك إن قال: رأسك عليّ كظهر أمي، أو: فرجك، أو: وجهك، أو: رقبتك، أو: نصفك، أو: ثلثك.

وإن قال: أنت عليّ مثل أمي: رجع إلى نيتها، فإن قال: أردت الكرامة: فهو كما قال.

وإن قال: أردت الظهار: فهو ظهار.

وإن قال: أردتُ الطلاقَ: فهو طلاقٌ باطنٌ.

وإن لم تكن له فيه نيةٌ: فليس بشيءٍ.

ولا يكون الظهارُ إلا من زوجته، فإن ظاهرَ من أمته: لم يكن مظاهراً.

ومن قال لنسائه: أنتنَ علىَ كظهرِ أمي: كان مظاهراً من جماعتهنَّ، وعليه لكل واحدةٍ منهنَّ كفاراً.

وكفاراً الظهار: عنقُ رقبةٍ، فإن لم يجد: فصيامُ شهرين متتابعين، فإن لم يستطع: فإطعامُ ستين مسكيناً. وكل ذلك قبل الميسىس.

ويجزىء في العنق: الرقبةُ الكافرةُ والمسلمةُ، والذكرُ والأثني، والصغرىُ والكبيرُ.

ولا تجزيء العماءُ، ولا المقطوعةُ اليدين أو الرجلين. ويجوز الأصمُ، والمقطوعُ إحدى اليدين، وإحدى الرجلين من خلاف.

ولا يجوز مقطوعُ إيهاميُ اليدين.

ولا يجوز المجنونُ الذي لا يعقل.

ولا يجوز عنقُ المدبرَ، وأمُ الولد، والمكاتبِ الذي أدى ببعضَ المال، فإن أعتق مكتاباً لم يؤدِ شيئاً: جاز.

وإن اشترى آباء، أو أبناء، ينوي بالشراء الكفارَ: جاز عنها.

وإن أعتق نصفَ عبدِ مشتركٍ عن الكفار، وضمن قيمة باقيه،  
فأعتقه: لم يجز عند أبي حنيفة.

وإن أعتق نصفَ عبده عن كفارته، ثم أعتق باقيه عنها: جاز.

وإن أعتق نصفَ عبده عن كفارته، ثم جامع التي ظاهر منها، ثم  
أعتق باقيه: لم يجز عند أبي حنيفة.

وإذا لم يجد المظاهرُ ما يُعْتَقُ: فكفارته صومُ شهرين متتابعين،  
ليس فيهما شهرُ رمضان، ولا يومُ الفطر، ولا يومُ النحر، ولا أيامُ  
التشريق.

إإن جامع التي ظاهر منها في خلال صوم الشهرين ليلاً عامداً، أو  
نهاراً ناسياً: استأنف الصوم عند أبي حنيفة ومحمد.

وإن أفتر يوماً منهما بعذر، أو بغير عذر: استأنف.

وإن ظاهر العبدُ: لم يُجزِّه في الكفار إلا الصوم.

إإن أعتق المولى عنه، أو أطعم: لم يُجزِّه.

وإن لم يَسْتَطِعْ المظاهرُ الصيام: أطعم ستين مسكيناً، كلَّ مسكيٍّ  
نصفَ صاع من بُرّ، أو صاعاً من تمر، أو شعير، أو قيمة ذلك.

إإن غذَّاهم، وعشَّاهم: جاز، قليلاً كان ما أكلوا، أو كثيراً.

إإن أطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً: أجزاء.

إإن أعطاهم في يوم واحد: لم يُجزِّه إلا عن يومه.

إإن قَرُبَ التي ظاهر منها في خلال الإطعام: لم يستأنف.

ومن وجب عليه كفارتا ظهارٍ، فأعتق رقبتين لا ينوي عن إحداهما بعْيَنِها: جاز عنهما.

وكذلك إذا صام أربعة أشهر، أو أطعム مائة وعشرين مسكيناً: جاز.

وإن أعتق رقبة واحدةً عنهما، أو صام شهرين: كان له أن يجعل ذلك عن أيَّنِهما شاء.



## كتاب اللعان

إذا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالْزَّنَا، وَهُمَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ، وَالمرأَةُ مِنْ يُحَدُّ قَادِفَهَا، أَوْ تَقْنَى نَسَبَ ولَدِهَا، وَطَالَبَتِهِ الْمَرْأَةُ بِمُوجَبٍ لِلقَذْفِ: فَعَلَيْهِ اللَّعَانُ.

فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْهُ: حَبَسَهَا الْحَاكِمُ حَتَّى يَلَاعِنَ، أَوْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ: فَيُحَدَّ.  
فَإِنْ لَاعَنَ: وَجَبَ عَلَيْهَا اللَّعَانُ، فَإِنْ امْتَنَعَتْ: حَبَسَهَا الْحَاكِمُ حَتَّى تَلَاعِنَ، أَوْ تَصْدَقَهُ.

وَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا، أَوْ كَافِرًا، أَوْ مَحْدُودًا فِي قَذْفٍ، فَقَذَفَ امْرَأَتَهُ: فَعَلَيْهِ الْحَدُّ.

وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ، وَهِيَ أَمَّةٌ، أَوْ كَافِرَةٌ، أَوْ مَحْدُودَةٌ فِي قَذْفٍ، أَوْ كَانَتْ مِنَ الْمَنَّ لَا يُحَدُّ قَادِفَهَا: فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ فِي قَذْفِهَا، وَلَا لَعَانَ.

وَصِفَةُ اللَّعَانِ: أَنْ يَبْتَدِئَ الْقَاضِي بِالْزَّوْجِ، فَيَشْهَدَ أَرْبَعَ مَرَاتٍ، يَقُولُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ: أَشْهُدُ بِاللهِ إِنِّي لَمْنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الْزَّنَا.

ثُمَّ يَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ: إِنْ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الْزَّنَا، وَيَشِيرُ إِلَيْهَا فِي جُمِيعِ ذَلِكِ.

ثم تشهد المرأة أربع مرات، تقول في كل مرة: أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رمانني به من الزنا، وتقول في الخامسة: إن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رمانني به من الزنا.

فإذا تلاعنَا: فرق القاضي بينهما، وكانت الفرقة تطليقة بائنة عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: تكون تحريمًا مؤبدًا.

وإن كان القذف بولدي: نفى القاضي نسبة، وألحقه بأمه.

فإن عاد الزوج، فأكذب نفسه: حدَّه القاضي، وحلَّ له أن يتزوجها.

وكذلك إن قذف غيرها: فحدَّ، أو زنت: فحدَّت.

وإذا قذف امرأته وهي صغيرة، أو مجنونة: فلا لعان بينهما، ولا حدَّ.

وقذف الآخرين لا يتعلق به اللعان.

وإذا قال الزوج: ليس حملي مني: فلا لعان.

وإذا قال: زنيت، وهذا الحمل من الزنا: تلاعنَا، ولم ينفي القاضي الحمل عنه.

وإذا نفى الرجل ولد امرأته عقب الولادة، أو في الحال التي تُقبل التهنة فيها، أو تُبتاع له آلة الولادة: صح نفيه، ولائنَ به.

وإن نفاه بعد ذلك: لائنَ، وثبتَ النسب.

وقال أبو يوسف ومحمد: يصح نفيه في مدة النفاس.

إِذَا وَلَدْتُ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنِ وَاحِدٍ، فَنَفَى الْأَوَّلَ، وَاعْتَرَفَ بِالثَّانِي:  
ثَبَتَ تَسْبِهْمًا، وَحُدُّدَ الزَّوْجُ.

إِنْ اعْتَرَفَ بِالْأَوَّلِ، وَنَفَى الثَّانِي: ثَبَتَ تَسْبِهْمًا، وَلَا عَنْهُ  
الْحَاكِمُ.



## كتاب العدة

إذا طلق الرجلُ امرأته طلاقاً بائناً، أو رجعياً، أو وقعت الفُرقةُ بينهما بغير طلاقٍ، وهي حُرّةٌ ممَّن تحِضُّ: فعدُّتها ثلاثةُ أقراءٍ، والأقراءُ: الحِيَضُ.

وإن كانت لا تحِضُّ، من صِغَرٍ أو كِبَرٍ: فعدُّتها ثلاثةُ أشهرٍ.  
وإن كانت حاملاً: فعدُّتها أن تضع حَمْلَها.

وإن كانت أمةً: فعدُّتها حِيَضْتَانَ، وإن كانت لا تحِضُّ: فعدُّتها شهرٌ ونصف.

وإذا مات الرجلُ عن امرأته الحرَّةِ: فعدُّتها أربعةُ أشهرٍ وعشْرَةً أيامً.

وإن كانت أمةً: فعدُّتها شهراً وخمسةُ أيامٍ.  
وإن كانت حاملاً: فعدُّتها أن تضع حَمْلَها.

وإذا ورِثَت المطلقةُ في المرض: فعدُّتها أبعدُ الأجلَّين عند أبي حنيفة.

فإن أُعْتَقَت الأمةُ في عدتها من طلاقٍ رجعي: انتقلت عِدَّتها إلى عدة الحرائر.

وإن أُعتقت وهي مبتوطة، أو متوفى عنها زوجها: لم تنتقل عدتها إلى عدة الحرائر.

وإن كانت آيسة، فاعتدىت بالشهر، ثم رأت الدم: انقضت مضى من عدتها، وكان عليها أن تستأنف العدة بالحِيْض.

والمنكوبة نكاحاً فاسداً، والموطوعة بشبهة: عدتها الحِيْض في الفرقة، والموت.

وإذا مات مولى أم الولد عنها، أو أعتقها: فعدتها ثلاثة حِيْض.

وإذا مات الصغير عن امرأته، وبها حَبْلٌ ظاهرٌ: فعدتها أن تضع حملها.

فإن حدث الحبل بعد الموت: فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام.

وإذا طلق الرجل امرأته في حال الحِيْض: لم تعتد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق.

وإذا وُطئت المعتدة بشبهة: فعليها عدة أخرى، وتداخلت العدتان، فيكون ما تراه من الحِيْض محتسباً به منهما جمِيعاً.

وإذا انقضت العدة الأولى، ولم تكُمل الثانية: فإن عليها تمام العدة الثانية.

وابتداء العدة في الطلاق: عَقِيبَ الطلاق.

وفي الوفاة: عَقِيبَ الوفاة.

فإن لم تَعْلَم بالطلاق، أو الوفاة حتى مضت مُدَّة العدة: فقد

انقضت عدتها.

والعدة في النكاح الفاسد عَقِيبَ التفريق بينهما، أو عَزْم الواطئ على تَرْك وطتها.

وعلى المبتوطة، والمتوفى عنها زوجها إذا كانت بالغة مسلمة: إلا إحداد.

وهو تَرْك الطَّيْبِ، والزينة، والدُّهن، والكُحْلِ، إلا من عذر.  
ولا تختضب بالحِنَاء.

ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بعُصْفِرِ، ولا بزغافانِ.  
ولا إحداداً على كافرةٍ، ولا صغيرةٍ.  
وعلى الأمة الإحداد.

وليس في عدة النكاح الفاسد، ولا في عدة أم الولد إحداد.  
ولا ينبغي أن تُخطب المعتدةُ، ولا بأس بالتعريض في الخطبة.  
ولا يجوز للمطلقة الرجعية، والمبتوطة الخروجُ من بيته ليلاً، ولا  
نهاراً.

والمتوفى عنها زوجها تخرج نهاراً، أو بعض الليل، ولا تبيتُ في  
غير منزلها.

وعلى المعتدة أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال  
وقوع الفرقة.

فإن كان نصيبيها من دار الميت لا يكفيها، فآخر جها الورثة من نصيبيهم: انتقلت.

ولا يجوز أن يسافر الزوج بالمطلقة الرجعية، إلا أن يُشهدَ على الرجعة.

وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً، ثم تزوجها في عدتها، وطلقها قبل أن يدخل بها: فعليه مهرٌ كاملٌ، وعليها عِدةٌ مستقبلةٌ.

وقال محمد: لها نصفُ المهر، وعليها إتمامُ العدة الأولى.

ويثبتُ نسبُ ولدِ المطلقة الرجعية إذا جاءت به لستين، أو أكثر، ما لم تُقرَّ بانقضاء عدتها.

وإن جاءت به لأقلَّ من ستين: بانت من زوجها.

وإن جاءت به لأكثر من ستين: ثبت نسبُه، وكانت رجعية، ويُجعلُ كأنه وطئها في العدة.

والمبتوةُ يثبت نسبُ ولدِها إذا جاءت به لأقلَّ من ستين.

وإن جاءت به ل تمام ستين من يوم الفرقة: لم يثبت نسبه إلا أن يدعِيه الزوج.

ويثبت نسبُ ولدِ المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة، وبين ستين.

وإذا اعترفت المعندةُ بانقضاء عدتها، ثم جاءت بولدٍ لأقلَّ من ستة أشهر: ثبت نسبُه.

وإن جاءت به لستة أشهر، فأكثر: لم يثبت نسبه عند أبي حنيفة.

وإذا ولدت المعتدة ولداً: لم يثبت نسبه عند أبي حنيفة إلا أن يشهد بولادتها رجالان، أو رجل وامرأتان، إلا أن يكون هناك حَبْلٌ ظاهر، أو اعترافٌ من قِبَل الزوج، فيثبت النسبُ من غير شهادة.

وقالا: يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة.

وإذا تزوج الرجل امرأة، فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ يوم تَرَوَّجَها: لم يثبت نسبه.

وإن جاءت به لستة أشهر، فصاعداً: ثبت نسبه إن اعترف به الزوج، أو سكت.

وإن جَحَدَ الولادة: ثبت بشهادة امرأة واحدة، تشهد بالولادة، وأكثُر مدة الحمل ستة أشهر.

وأقلُّها ستة أشهر.

وإذا طَلَقَ الذمِيُّ الذمِيَّة: فلا عدة عليها.

وإن تزوجت الحامل من الزنا: جاز النكاح، ولا يطؤها حتى تضع حملها.



## كتاب النفقات

النفقةُ واجبةٌ للزوجة على زوجها، مُسلمةً كانت أو كافرةً، إذا سلمت نفسها في منزله، فعليه: نفقتها، وكُسُوْثُها، وسكنها.

يُعتبر في ذلك بحالهما جميعاً، موسراً كان الزوجُ أو معسراً.

فإن امتنعت من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها: فلها النفقة.

وإن نَشَّرَتْ: فلا نفقة لها حتى تعود إلى منزله.

وإن كانت صغيرةً لا يستمتع بها: فلا نفقة لها وإن سلمت نفسها

إليه.

وإن كان الزوجُ صغيراً لا يقدر على الوطء، والمرأةُ كبيرةً: فلها النفقةُ في ماله.

وإذا طلق الرجلُ امرأته: فلها النفقة، والسكنى في عدتها، رجعياً كان الطلاقُ أو بائناً.

ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها.

وكلُّ فرقٍ جاءت من قبل المرأة بمعصيةٍ: فلا نفقة لها.

وإن طلقها، ثم ارتدتْ: سقطت نفقتها.

وإن مكنت ابن زوجها من نفسها: فإن كان بعد الطلاق: فلها  
النفقة.

وإن كان قبل الطلاق: فلا نفقة لها.

وإذا حُبست المرأة في دين، أو غَصَبَها رجل كُرْهَا، فذَهَبَ بها،  
أو حَجَّتْ مع مَحْرَمٍ: فلا نفقة لها.

وإن مَرِضَتْ في منزل الزوج: فلها النفقة.

وتفْرَضُ على الزوج نفقة خادِمِها إذا كان موسرًا.

ولا تُفْرَضُ لأكثَرِ من خادِمٍ واحدٍ.

وعليه أن يُسْكِنَها في دارٍ منفردةٍ ليس فيها أحدٌ من أهله، إلا أن  
تختار ذلك.

وإن كان له ولدٌ من غيرها: فليس له أن يُسْكِنَها معها.

وللزوج أن يَمْنَعَ والديها، وولدَها من غيره، وأهْلَها من الدخول  
عليها.

ولا يَمْنَعُهم من النظر إليها، ولا من كلامهم معها في أيٍّ وقتٍ  
اختاروا ذلك.

ومَنْ أَعْسَرَ بنفقة امرأته: لم يُفْرَقْ بينهما، ويقال لها: استديني  
عليه.

وإذا غاب الرجلُ، وله مالٌ في يدِ رجلٍ، وهو يعترفُ به،  
وبالزوجية: فَرَضَ القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب، وولدِه

الصغرى، ووالديه، ويأخذ منها كفلاً بها.

ولا يقضى بنفقة في مال الغائب إلا لهؤلاء.

وإذا قضى القاضي لها بنفقة الإعسار، ثم أيسر، فخاصمته: تتم لها نفقة الموسر.

وإذا مضت مدة لم يُنفق الزوج عليها، فطالبه بذلك: فلا شيء لها، إلا أن يكون القاضي فرض لها النفقة، أو صالحت الزوج على مقدارها، فيقضي لها بنفقة ما مضى.

وإذا مات الزوج بعد ما قُضي عليه بالنفقة، ومضت شهور سقطت النفقة.

وإن أسلفها نفقة السنة، ثم مات: لم يسترجع منها شيء.

وقال محمد: يُحتسب لها بنفقة ما مضى، وما بقي: للزوج.

وإذا تزوج العبد حرة: فنفقتها دين عليه، يُباع فيها.

وإذا تزوج الرجل أمة، فهو لها مولاها معه متولاً: فعليه النفقة.

وإن لم يُبوئها: فلا نفقة لها عليه.

ونفقة الأولاد الصغار على الأب، لا يشاركُه فيها أحد، كما لا يشاركُه في نفقة الزوجة أحد.

فإن كان الصغير رضيعاً: فليس على أمه أن تُرضعه.

ويستأجرُ له الأب من تُرضعه عندها.

فإإن استأجرها وهي زوجته، أو معتدّه لترضع ولدها: لم يجز.

وإن انقضت عدتها، فاستأجرها على إرضاعه: جاز.

وإن قال الأبُ: لا أستأجرها، وجاء بغيرها، فرضيت الأمُّ بمثل  
أجرة الأجنبية: كانت الأمُّ أحقَّ به.

ونفقة الصغير واجبة على أبيه وإن خالقه في دينه، كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وإن خالفته في دينه.

\* \* \* \*

## كتاب الحضانة

وإذا وقعت الفُرقَةُ بين الزوجين: فالأمُ أحقُّ بالولد.

فإن لم تكن أمٌ: فأمُ الأمُّ أولى من أمَّ الأب.

فإن لم تكن أمُّ الأمُّ: فأمُّ الأبُ أولى من الأخوات.

فإن لم تكن جدًّا: فالأخواتُ أولى من العمَّات، والخالات.

وتُقدَّمُ الأختُ من الأب والأم، ثم الأختُ من الأم، ثم الأختُ من الأب.

ثم الخالاتُ أولى من العمَّات، يُنْزَلُنَّ كما يُنْزَلُنَّ الأخوات.

ثم العمَّاتُ يُنْزَلُنَّ كذلك.

وكلُّ مَنْ تزوجت من هؤلاء: سقط حقُّها إلا الجدة إذا كان زوجها الجدُّ.

فإن لم تكن للصبيِّ امرأةٌ من أهله، فاختصم في الرجال: فأولاهم به: أقربُهم تعصيًّا.

والأمُ، والجدةُ أحقُّ بالغلام حتى يأكلَ وحده، ويشربَ وحده، ويلبسَ وحده، ويستنجيَ وحده.

و بالجارية حتى تحيض.

ومَنْ سِوَى الْأُمُّ، وَالْجَدَدِ: أَحَقُّ بِالْجَارِيَةِ حَتَّى تَبْلُغَ حَدَّاً تُشْتَهِيْ. وَالْأُمَّ إِذَا أَعْتَقَهَا مَوْلَاهَا، وَأُمُّ الْوَلَدِ إِذَا أَعْتَقَتْ: فِي الْوَلَدِ كَالْحَرَةِ.  
وَلَيْسَ لِلْأُمَّةِ، وَأُمُّ الْوَلَدِ، وَالْمَدِيرَةِ قَبْلِ الْعَنْقِ حَقُّ فِي الْوَلَدِ.  
وَالْذَّمِيَّةُ أَحَقُّ بِوْلَدِهَا الْمُسْلِمِ مَا لَمْ يَعْقِلِ الْأَدِيَانَ، وَيُخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْلَفَ الْكُفَّارَ.

وَإِذَا أَرَادَتِ الْمَطْلَقَةُ أَنْ تَخْرُجَ بُوْلَدَهَا مِنَ الْمَصْرِ: فَلَيْسَ لَهَا ذَلِكُ، إِلَّا أَنْ تُخْرِجَهُ إِلَى وَطْنِهَا، وَقَدْ كَانَ الزَّوْجُ تزَوْجَهَا فِيهِ.  
وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْفَقَ عَلَى أَبْوِيهِ، وَأَجَادَدِهِ، وَجَدَاتِهِ إِذَا كَانُوا فَقِرَاءَ وَإِنْ خَالَفُوهُ فِي دِينِهِ.

وَلَا تَجُبُ النَّفَقَةُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ، وَلِلْأَبْوَيْنِ،  
وَالْأَجَادِدِ، وَالْجَدَاتِ، وَالْوَلَدِ، وَوَلَدِ الْوَلَدِ.  
وَلَا يَشَارِكُ الْوَلَدُ فِي نَفَقَةِ أَبْوِيهِ أَحَدٌ.

وَالنَّفَقَةُ وَاجِيَّةٌ لِكُلِّ ذِي رَحِيمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَقِيرًا، أَوْ كَانَ امْرَأَةً بَالْغَةً فَقِيرَةً، أَوْ كَانَ ذَكْرًا زَمِنًا، أَوْ أَعْمَى فَقِيرًا.  
وَيَجِبُ ذَلِكُ عَلَى قَدْرِ الْمِيرَاثِ.

وَتَجُبُ نَفَقَةُ الْابْنَةِ الْبَالِغَةِ، وَالْابْنِ الرَّمِّنِ عَلَى أَبْوِيهِ أَثْلَاثًا: عَلَى  
الْأَبِ: الْثَّلَاثَانِ، وَعَلَى الْأُمِّ: الْثَّلَاثُ.  
وَلَا تَجُبُ نَفَقَتُهُمْ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ.

ولا تجب على الفقير.

وإذا كان للابن الغائب مالٌ: قُضيَ فيه بنفقة أبيه.

وإن باع أبوه مтайعه في نفقته: جاز عند أبي حنيفة.

وإن باع العقار: لم يجز.

وإن كان للابن الغائب مالٌ في يد أبيه، فأنفقا منه: لم يضمّنا.

وإن كان له مالٌ في يدِ أجنبيٍّ، فأنفقَ عليهما بغير إذن القاضي:  
ضمِّنَ.

وإذا قضى القاضي للولد، والوالدين، وذوي الأرحام بالنفقة،  
فمضت مدةٌ: سقطت، إلا أن يأذن لهم القاضي في الاستدامة عليه.

وعلى المولى أن يُنفق على عبده، وأمته.

فإن امتنع، وكان لهما كسبٌ: اكتسيا، وأنفقا على أنفسهما.

وإن لم يكن لهما كسبٌ: أجبر المولى على بيعهما، أو نفقتهما.



## كتاب العتاق

العِنْقُ يقع من الحرُّ البالغ العاقل في ملكه.

فإذا قال لعبده، أو أمته: أنتَ حُرٌّ، أو: مُعْتَقٌ، أو: عَيْقٌ، أو: مُحَرَّرٌ، أو: قد حرَّرْتُكَ، أو: أَعْتَقْتُكَ: فقد عَتَقَ، نوى المولى بذلك العتقَ، أو لم ينوِ.

وكذلك إذا قال: رأسُكَ حُرٌّ، أو: وجهُكَ، أو: رقبُكَ، أو: بَدْئُكَ، أو قال لأمته: فرجُكِ حُرٌّ.

ولو قال: لا ملکَ لي عليكَ، ونوى به الحريةَ: عَتَقَ، وإن لم ينوِ لم يَعْتِقَ.

وكذلك جميع كنایات العتق.

وإن قال: لا سلطانَ لي عليكَ، ونوى به العتقَ: لم يَعْتِقَ.

وإن قال: هذا ابني، وثبتَ على ذلك، أو قال: هذا مولاي، أو: يا مولاي: عَتَقَ.

وإن قال: يا ابني، أو: يا أخي: لم يَعْتِقَ.

وإن قال لغلام له لا يولد مثله: لهذا ابني: عَتَقَ عليه عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يعتق.

وإذا قال المولى لأمته: أنت طالقٌ ينوي الحرية: لم تَعْتِق.

وإن قال لعبد: أنت مثلُ الْحُرُّ: لم يَعِق.

وإن قال له: ما أنت إلا حُرٌّ: عَتَقَ عليه.

وإذا ملَكَ الرجلُ ذا رَحِيمَ مَحْرَمَ منه: عَتَقَ عليه.

وإذا أعتق المولى بعضَ عبد: عَتَقَ عليه ذلك البعضُ، وسعى في  
بقية قيمته لمولاه عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: يَعْتِقُ كُلُّهُ.

وإن كان العبدُ بين شريكين، فأعتق أحدهما نصيبيه: عَتَقَ عند أبي  
حنيفه.

فإن كان المعتقُ موسراً: فشريكه بال الخيار عند أبي حنيفة: إن شاء  
أعتق، وإن شاء ضمَّنَ شريكه قيمة نصيبيه، وإن شاء استساعي العبد.

وإن كان المعتقُ معسراً: فالشريكُ بال الخيار: إن شاء أعتق، وإن  
شاء استساعي العبد، وهذا عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: ليس له إلا الضمانُ مع اليسار،  
والسعادةُ مع الإعسار.

وإذا اشتري رجلان ابنَ أحدهما: عَتَقَ نصيبُ الأب، ولا ضمان  
عليه.

وكذلك إذا ورثاه: فالشريكُ بال الخيار: إن شاء أعتق نصيبيه، وإن  
شاء استساعي عند أبي حنيفة.

وإذا شهدَ كلُّ واحدٍ من الشريكين على نصيب الآخرِ بالحرية: عَنْكُلُهُ، وسَعَى العبدُ لكلِّ واحدٍ من الشريكين في نصيبيه، موسِرِينَ كانا، أو معرِّسِينَ عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: إن كانا موسِرِينَ: فلا سعايةَ عليه.  
وإن كانا معرِّسِينَ: سعى لهما.

وإن كان أحدهما موسراً، والآخر معرساً: سعى للمoser منهما،  
ولم يَسْعَ للمعرس.

ومنْ أعتق عبداً لوجه الله تعالى، أو للشيطان، أو للصنم: عَنْكَ.  
وعَنْكُ المكرهِ، والسكرانِ: واقعٌ.

وإذا أضاف العتقَ إلى مِلكٍ أو شرطٍ: صَحَّ كما يصح في الطلاق.  
وإذا خرج عبدٌ من دار الحرب إلى مسلمًا: عَنْكَ.

وإذا أعتق جاريةً حاملاً: عَنْتَ هي، وعَنْتَ حَمْلُها.

وإن أعتق الحملَ خاصةً دون الأم: عَنْكَ، ولم تَعْنِي الأمُ.

وإذا أعتق عبداً على مال، فقبلَ العبدُ: عَنْكَ قبل أن يقومَ من مجلسه، أو يأخذَ في عمل آخرَ، أو في كلام آخرَ، ولزمه المالُ.

ولو قال: إن أديتَ إلى ألف درهم، فأنتَ حُرٌّ: صَحَّ، ولزمه  
المالُ، وصار مأذوناً.

فإن أحضر المالَ: أجبَرَ الحاكمُ المولى على قبضه، وعَنْقَ العبدُ.

وولدُ الأمة من مولاها: حُرٌ.

وولدُها من زوجها: مملوكٌ لسيدها.

وولدُ الحرَّة من العبد: حُرٌ.



## باب التدبير

إذا قال المولى لمملوكه: إذا متْ فأنتَ حُرٌّ، أو: أنتَ حُرٌّ عن دُبْرِي  
مني، أو: أنتَ مُدَبَّرٌ، أو: قد دَبَرْتُكَ: فقد صار مدَبَّراً، فلا يجوز  
بيعُهُ، ولا هبُّهُ.

وللمولى أن يستخدمه، ويرأجره.

وإن كانت أمة: فله أن يطأها، وله أن يُزوّجها.

فإذا مات المولى: عَنَقَ المدَبَّرُ من ثُلثِ ماله إن خرج من الثالث،  
وإن لم يكن له مالٌ غَيْرُهُ: سعى في ثلثي قيمته.

فإن كان على المولى دِينٌ: سعى في جميع قيمته للغرماء.

وولدُ المدَبَّرةِ: مدَبَّرٌ.

فإن عَلَقَ التدبيرَ بموته على صفةٍ، مثلُ أن يقول: إن متْ من  
مرضى هذا، أو: في سفري هذا، أو: من مرضٍ كذا: فأنتَ مدَبَّرٌ:  
فليس بمدَبَّرٍ، ويجوز بيعُهُ.

فإن مات المولى على الصفة التي ذكرها: عَنَقَ، كما يعتق المدَبَّر.

## باب الاستياد

إذا ولَدَتِ الأُمُّ مِنْ مُوْلَاهَا: فَقَدْ صَارَتِ أُمًّا وَلَدِّ لَهُ.  
 لَا يَجُوزُ بِيُعُها، وَلَا تَمْلِكُها.  
 وَلَهُ وَطْؤُهَا، وَاسْتَخْدَامُهَا، وَإِجَارَتُهَا، وَتَزْوِيجُهَا.  
 وَلَا يُبَثِّتُ نَسْبُّ وَلَدِهَا إِلَّا أَنْ يَعْرَفَ بِهِ الْمَوْلَى.  
 فَإِنْ جَاءَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بُولَدٍ: ثَبَّتْ نَسْبُّهُ مِنْهُ بِغَيْرِ إِقْرَارٍ، وَإِنْ نَفَاهُ:  
 انتَفَى بِقُولِهِ.  
 وَإِنْ زَوَّجَهَا فَجَاءَتْ بُولَدٍ: فَهُوَ فِي حَكْمِ أُمِّهِ.  
 وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى: عَتَّقَتْ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ، وَلَا تَلْزَمُهَا السَّعَايَةُ  
 لِلْغَرَماءِ إِنْ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى دِينٌ.  
 وَإِذَا وَطَئَ الرَّجُلُ أُمَّةً غَيْرِهِ بِنِكَاحٍ، فَوَلَدَتْ مِنْهُ، ثُمَّ مَلَكَهَا:  
 صَارَتِ أُمًّا وَلَدِّ لَهُ.  
 وَإِذَا وَطَئَ الْأَبُ جَارِيَّةً أَبْنَهُ، فَجَاءَتْ بُولَدٍ، فَادْعَاهُ: ثَبَّتْ نَسْبُّهُ  
 مِنْهُ، وَصَارَتِ أُمًّا وَلَدِّ لَهُ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَقْرُهَا، وَلَا قِيمَةُ  
 وَلَدِهَا.  
 وَإِنْ وَطَئَ أَبُ الْأَبِ مَعَ بَقاءِ الْأَبِ: لَمْ يُبَثِّتْ النَّسْبُ مِنْهُ.

وإن كان الأبُ ميتاً: يثبت النسبُ من الجدّ كما يثبت النسبُ من الأب.

وإذا كانت الجاريةُ بين شريكين، فجاءت بولد، فادعاه أحدهما: ثبت نسبه منه، وصارت أمّ ولدٍ له، وعليه نصفُ عقرها، ونصفُ قيمتها، وليس عليه شيءٌ من قيمة ولدتها.

فإن أدعياه معاً: ثبت نسبه منهما، وكانت الأمُّ أمّ ولدٍ لهما. وعلى كلّ واحدٍ منهما نصفُ العقر قصاصاً بما له على الآخر. ويرثُ الابنُ من كلّ واحدٍ منهم ميراثَ ابنٍ كاملٍ، وهو ما يرثان منه ميراثَ أبٍ واحدٍ.

وإذا وطى المولى جاريةً مكتابةً، فجاءت بولد، فادعاه: فإن صدقه المكاتب: ثبت نسبُ الولد منه، وكان عليه عقرُها، وقيمة ولدتها، ولا تصيرُ أمّ ولدٍ له.

وإن كذبه في النسب: لم يثبت نسبه منه.



## كتاب المكائب

إذا كاتبَ المولىً عبدَهُ، أو أمتهَ علىٰ مالٍ شرطَه عليهِ، وقبلَ العبدُ  
ذلك العقدَ: صار مكائباً.

ويجوز أن يشترط المالَ حالاً، ويجوز مؤجلاً، ومنجماً.

وتجوز كتابة العبد الصغير إذا كان يعقلُ البيعَ والشراءَ.

وإذا صحَّت الكتابةُ: خرج المكائبُ من يد المولىً، ولم يخرج  
من ملكه، فيجوز له البيعُ، والشراءُ، والسفرُ.

ولا يجوز له التزوج إلا بإذن المولىً.

ولا يهبُ ولا يتصدق إلا بالشيءِ اليسيرِ، ولا يتتكلفُ.

فإن ولدَ له ولدٌ من أمةٍ له: دخل في كتابته، وكان حُكْمُه مثلَ  
حُكْمِ أبيهِ، وكسبُه له.

وإن زوجَ المولىً عبدَه من أمته، ثم كاتبَهما، فولدت منه ولداً:  
دخلَ في كتابتها، وكان كسبُه لها.

وإن وطئَ المولىً مكاتبَه: لزمه العُقُورُ.

وإن جنى عليها، أو علىٰ ولدها: لزمه أرش الجنابةِ.

وإن أتلف مالاً لها: غرمه.

وإذا اشتري المكاتبُ أباه، أو ابنه: دخل في كتابته.

وإن اشتري أمَّ ولده: دَخَلَ ولدُها في الكتابة، ولم يَجُزْ له بيعها.

وإن اشتري ذا رَحِمٍ مَحْرَمٍ منه لا ولاد له بينهما: لم يدخل في  
كتابته عند أبي حنيفة.

وإذا عَجَزَ المكاتبُ عن نَجْمٍ: نَظَرَ الحاكمُ في حاله، فإن كان له  
دينٌ يقتضيه، أو مالٌ يَقْدَمُ عليه: لم يعجل بتعجيزه، وانتظر عليه  
اليومين، والثلاثة.

وإن لم يكن له وجہ، وطلَبَ المولى تعجيزه: عَجَزَه الحاكمُ،  
وفسخَ الكتابة عند أبي حنيفة ومحمد.

وقال أبو يوسف: لا يُعَجِّزُه حتى يتولى عليه نجمان.

وإذا عَجَزَ المكاتبُ: عاد إلى أحكام الرق، وكان ما في يده من  
الأكساب لمولاه.

وإن مات المكاتبُ، وله مالٌ: لم تنفسخ الكتابة، وقضيت كتابته  
من أكسابه، وحُكِمَ بعتقه في آخر جزءٍ من أجزاء حياته.

وإن لم يترك وفاءً، وترَكَ ولداً مولوداً في الكتابة: سعى في كتابة  
أبيه على نجمه.

فإذا أدى: حَكَمْنَا بعتق أبيه قبل موته، وعِتقَ الولدِ.

وإن تَرَكَ ولداً مشتريَ في الكتابة: قيل له: إما أن تؤديَ الكتابة

حالة، وإنما: رُدِدتَ في الرّقّ.

وإذا كاتب المسلم عبده على خمرٍ، أو خنزيرٍ، أو على قيمة نفسه: فالكتابة فاسدةٌ.

فإن أدى الخمر أو الخنزير: عَتَقَ، ولزمه أن يسعى في قيمته، ولا ينقصُ من المسمىٍ، ويُزاد عليه.

وإن كاتبه على حيوانٍ غير موصوفٍ: فالكتابة جائزةٌ.

وإن كاتب عبديه كتابةً واحدةً بـألف درهم: جاز، فإن أدّيا: عَتَقاً، وإن عجزاً: رُدَّاً إلى الرّقّ.

وإن كاتبهما على أن كل واحد منهما ضامنٌ عن الآخر: جازت الكتابة، وأيُّهما أدّى: عَتَقاً، ويرجعُ على شريكه بنصف ما أدّى.

وإذا أعتق المولىٰ مكاتبه: عَتَقَ بعتقه، وسَقَطَ عنه مالُ الكتابة.

وإذا مات مولىٰ المكاتب: لم تنفسخ الكتابة، وقيل له: أدّ المال إلى ورثة المولىٰ على نجومه.

فإن أعتقه أحدُ الورثة: لم ينفُذْ عَتْقُه.

وإن أعتقوه جميعاً: عَتَقَ، وسَقَطَ عنه مالُ الكتابة.

وإذا كاتب المولىٰ أمَّا ولده: جاز.

فإن مات المولىٰ: سَقَطَ عنها مالُ الكتابة.

وإن ولَدَتْ مكاتبه منه: فهي بال الخيار: إن شاءت مضت على الكتابة، وإن شاءت عَجَّزَتْ نفسها، وصارت أمَّا ولد له.

وإذا كاتب مدبرته: جاز.

فإن مات المولى، ولا مال له: كانت بال الخيار: بين أن تسعى في ثلثي قيمتها، أو جميع مال الكتابة.

وإن دبر مكاتبته: صح التدبير، ولها الخيار: إن شاءت مضت على الكتابة، وإن شاءت عجزت نفسها، وصارت مدبرة.

فإن مضت على كتابتها، فمات المولى، ولا مال له: فهي بال الخيار: إن شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة، أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة.

وإذا أعتق المكاتب عبده على مال: لم يجز.

وإذا وَبَ على عوض: لم يصح.

وإن كاتب عبده: جاز.

فإن أدى الثاني قبل أن يعتق الأول: عتق قبل أن يؤدي الأول، وولاؤه للمولى الأول.

وإن أدى بعد عتق المكاتب الأول: فولاؤه له.



## كتاب الولاء

إذا أعتق الرجل مملوکه: فولاؤه له، وكذلك المرأة تُعتق.  
 فإن شرط أنه سائبة: فالشرط باطل، والولاء لمن أعتق.  
 وإذا أدى المكاتب بدل الكتابة: عتق، وولاؤه للمولى.  
 وكذلك إن عتقَ بعد موتِ المولى: فولاؤه لورثة المولى.  
 فإن مات المولى: عتق مدبروه، وأمهات أولاده، وولاؤهم له.  
 ومن ملكَ ذا رَحِيمَ محْرَمَ منه: عتق عليه، وولاؤه له.  
 وإذا تزوج عبدُ رجلِ أمةً لآخرَ، فأعْنَقَ مولى الأمةِ الأمةَ، وهي  
 حاملٌ من العبد: عنتقت، وعنتَ حملُها.  
 وولاءُ العمل لمولى الأم، لا يتقل عنْه أبداً.  
 فإن ولدت بعد عتقها لأكثرَ من ستة أشهرٍ ولداً: فولاؤه لمولى الأم.  
 فإن أعتقَ الأبُ العبدُ: جرّ ولاءَ ابنته، وانتقل عن مولى الأم إلى  
 مولى الأب.  
 ومن تزوجَ من العجم بمعتقةٍ من العرب، فولدت له أولاً ولداً:  
 فولاءُ ولدتها لمواليها عند أبي حنيفة و محمدٍ.

وقال أبو يوسف: يكون ولاءُ أولادِها لأبيهم، لأن النسب إلى الآباء.

وولاءُ العاتقة تعصيّبُ، فإن كان للمعتق عصبةٌ من النسب: فهو أولىٌ منه.

وإن لم يكن له عصبةٌ من النسب: فميراثه للمعتق.  
فإن مات المولىٌ، ثم مات المعتقُ: فميراثه لبني المولىٍ، دون بناته.

وليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقَنَ، أو اعتقَ من اعتقَنَ.

أو كاتبَنَ، أو كاتبَ من كاتبَنَ.

أو دَبَرَنَ، أو دَبَرَ من دَبَرَنَ.

أو جَرَّ ولاءً معتقدَنَ، أو معتقدَ معتقدَنَ.

وإذا تركَ المولىٌ ابنًا، وأولادَ ابنٍ آخرَ: فميراثُ المعتق لابن، دون بني الابن، ولأن الولاءَ للكبارِ.

وإذا أسلمَ رجلٌ علىٰ يدِ رجلٍ، ووالاه علىٰ أن يرثه، ويعقلَ عنه، أو أسلمَ علىٰ يدِ غيره، ووالاه: فالولاءُ صحيحٌ، وعَقْله علىٰ مولاه.

فإن مات، ولا وارث له: فميراثه للمولىٌ.

وإن كان له وراثٌ: فهو أولىٌ منه.

وللمولىٌ أن ينتقل عنه بوالاته إلىٰ غيره ما لم يَعْقِلْ عنه.

فإذا عَقَلَ عنه: لم يكن له أن يتحول بولاته عنه إلى غيره.  
وليس لمولى العتقة أن يوالى أحداً.



## كتاب الجنائيات

القتل على خمسة أوجه: عمد، وشبه عمد، وخطأ، وما أجري مجرى الخطأ، والقتل بسبب.

\* فالعمد: ما تعمد ضربه بسلاح، أو ما أجري مجرى السلاح في تفريق الأجزاء، كالمحدة من الخشب، والحجر، والنار.  
وموجب ذلك: المأثم، والقواد، إلا أن يغفوا الأولياء.  
ولا كفارة فيه.

\* وشبه العمد عند أبي حنيفة: أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح، ولا ما أجري مجرى السلاح.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا ضربه بحجر عظيم، أو بخشبة عظيمة: فهو عمد، وشبه العمد: أن يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً.  
وموجب ذلك على القولين: المأثم، والكافارة.

ولا قواد فيه، وفيه دية مغلظة على العاقلة.

\* والخطأ على وجهين:

خطأ في القصد، وهو: أن يرمي شخصاً يظنه صيداً، فإذا هو آدمي.

وخطأ في الفعل، وهو: أن يرمي غرضاً، فيصيب آدمياً.

وموجب ذلك: الكفارة، والدية على العاقلة.

ولا مأثم فيه.

\* وما أجري مجرى الخطأ، مثل النائم ينقلب على رجل، فيقتله فحكمه حكم الخطأ.

\* وأما القتل بسبب، كحافر البئر، وواضع الحجر في غير ملكه، وموجبه إذا تلف فيه آدمي: الدية على العاقلة.  
ولا كفارة فيه.

والقصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التأيد، إذا قُتل عمداً.

ويقتل الحر بالحر.

والحر بالعبد.

والعبد بالحر.

والعبد بالعبد.

والمسلم بالذمي.

ولا يقتل المسلم بالمستأمن.

ويقتل الرجل بالمرأة، والكبير بالصغير، والصحيح بالأعمى، والزمن.

ولا يُقتلُ الرجلُ بابنه، ولا بعده، ولا بمدبره، ولا بمكائنه، ولا  
بعدِ ولده.

ومَنْ وَرِثَ قصاصاً عَلَى أَبِيهِ: سَقَطَ، وَعَلَيْهِ الْدِيَةُ.  
وَلَا يُسْتَوفَى القصاصُ إِلَّا بِالسِيفِ.

وإِذَا قُتِلَ الْمَكَائِبُ عَمْدًا، وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا الْمَوْلَى، وَتَرَكَ  
وَفَاءً: فَلِهِ الْقصاصُ.

فَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً، وَوَارِثُهُ غَيْرُ الْمَوْلَى: فَلَا قصاصٌ لَهُمْ وَإِنْ  
جَتَمَعُوا مَعَ الْمَوْلَى.

وإِذَا قُتِلَ عَبْدُ الرَّهْنِ: لَمْ يَجُبِ الْقصاصُ حَتَّى يَجْتَمِعَ الرَّاهِنُ  
وَالْمَرْتَهِنُ.

وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا عَمْدًا، فَلَمْ يَزِلْ صَاحِبُ فَرَاشِ حَتَّى مَاتَ: فَعَلَيْهِ  
الْقصاصُ.

وَمَنْ قَطَعَ يَدَ غَيْرِهِ عَمْدًا مِنَ الْمِفْصَلِ: قُطِعَتْ يَدُهُ.  
وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ، وَمَارِنُ الْأَنْفِ، وَالْأَذْنُ.

وَمَنْ ضَرَبَ عَيْنَ رَجُلٍ، فَقَلَّعَهَا: فَلَا قصاصٌ عَلَيْهِ.

وَإِنْ كَانَتْ قَائِمَةً، فَذَهَبَ ضَوْءُهَا: فَعَلَيْهِ الْقصاصُ: تُحْمَى لَهُ  
الْمَرْأَةُ، وَيُجْعَلُ عَلَى وَجْهِهِ قُطْنٌ رَاطِبٌ، وَتُقَابِلُ عَيْنَهُ بِالْمَرْأَةِ حَتَّى  
يَذَهَبَ ضَوْءُهَا.

وَفِي السِّنِّ: الْقصاصُ.

وفي كل شَجَةٍ يُمْكِنُ فِيهَا الْمُمَاثَلَةُ: القصاصُ.

وَلَا قصاصٌ فِي عَظَمٍ إِلَّا فِي السَّنَّ.

وَلِيُسْ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ: شِبَهٌ عَمْدٌ، وَإِنَّمَا هُوَ عَمْدٌ، أَوْ خَطَأً.

وَلَا قصاصٌ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالمرْأَةِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ.

وَلَا بَيْنَ الْحُرُّ وَالْعَبْدِ، وَلَا بَيْنَ الْعَبْدَيْنِ.

وَيُجَبُ الْقصاصُ فِي الْأَطْرَافِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ.

وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ مِنْ نَصْفِ السَّاعِدِ، أَوْ جَرَحَهُ جَائِفَةً، فَبِرًا مِنْهَا: فَلَا قصاصٌ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الدِّيَةُ فِي مَالِهِ، دُونَ الْعَاقِلَةِ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ جَنَاحِيَّةٍ سَقَطَ الْقصاصُ فِيهَا لِشَبَهِهِ.

وَإِذَا كَانَتْ يَدُ الْمُقْطُوعِ صَحِيحَةً، وَيَدُ الْقَاطِعِ شَلَاءً، أَوْ نَاقِصَةً الأَصْبَاعِ: فَالْمُقْطُوعُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ قَطَعَ الْيَدَيْنِ الْمُعِيَّبَيْنِ، وَلَا شَيْءَ لَهُ غَيْرُهَا، وَإِنْ شَاءَ أَخْذَ الْأَرْشَ كَامِلًا.

وَمَنْ شَجَّ رَجُلًا، فَاسْتَوْعَبَتِ الشَّجَةُ مَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ، وَهِيَ لَا تَسْتَوْعِبُ مَا بَيْنَ قَرْنَيِ الشَّاجِ: فَالْمُشْجُوجُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ اقْتَصَ بِمَقْدَارِ شَجَتَهُ، يَبْتَدِئُ مِنْ أَيِّ الْجَانِبَيْنِ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ أَخْذَ الْأَرْشَ.

وَلَا قصاصٌ فِي الْلِسَانِ، وَلَا فِي الذَّكَرِ إِذَا قُطِعَ، إِلَّا أَنْ تُقْطَعَ الْحَشْفَةُ.

وَإِذَا اصْطَلَحَ الْقَاتِلُ، وَأَوْلَيَاءُ الْمُقْتُولِ عَلَى مَالٍ: سَقَطَ الْقصاصُ، وَوَجَبَ الْمَالُ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا.

فإن عفا أحدُ الشركاء من الدم، أو صالح من نصيبيه على عوض: سقطَ حقُّ الباقيين من القصاص، وكان لهم نصيبيهم من الديمة.

وإذا قتَلَ جماعةً واحداً عمداً: اقتُضَ من جميعهم.

وإذا قتَلَ واحداً جماعةً، فحضر أولياءُ المقتولين: قُتل بجماعتهم، ولا شيء لهم غير ذلك.

فإن حضرَ واحداً: قُتل به، وسقطَ حقُّ الباقيين.

ومنْ وجَبَ عليه القصاصُ، فمات: سقطَ القصاص.

وإذا قطعَ رجلان يدَ رجلي واحدٍ: فلا قصاصٌ على واحدٍ منهما، وعليهما نصفُ الديمة.

وإن قطعَ واحدٌ يمينيٌّ رجليَّ، فحضرَا: فلهمَا أن يقطعَا يدَهُ، ويأخذَا منه نصفَ الديمة، ويقتسمانه نصفين.

وإن حضر واحدٌ منهمما، فقطعَ يدَهُ: فللاآخر عليه نصفُ الديمة.

وإذا أقرَّ العبدُ بقتل العمد: لزمه القوْدُ.

ومنْ رمى رجلاً عمداً، فنَفَدَ السهمُ منه إلى آخر، فماتا: فعليه القصاص للأول، و الديمةُ للثاني على عاقلته.

## كتاب الديّات

إذا قتَلَ رجُلٌ رجلاً شِبْهَ عَمْدٍ: فعلَى عاقلته دِيَةٌ مَعْلَظَةٌ.  
وعليه كفارةٌ.

وَدِيَةٌ شِبْهُ العَمْدِ عند أبي حنيفة وأبي يوسف: مائةٌ من الإبل:  
أرباعاً: خَمْسٌ وعشرونَ بنتَ مَخَاضٍ، وخمسٌ وعشرونَ بنتَ لَبُونَ،  
وخمسٌ وعشرونَ حِقَّةً، وخمسٌ وعشرونَ جَذَعَةً.  
ولا يثبت التغليظُ إلا في الإبل خاصةً.

فإن قُضِيَ بالديمة من غير الإبل: لم تتعطلَ.  
وقتَلُ الخطأ تجب به الديمة على العاقلة.  
والكفارةُ على القاتل.

والديمةُ في الخطأ مائةٌ من الإبل: أخماساً: عشرونَ بنتَ مَخَاضٍ،  
وعشرونَ ابنَ مَخَاضٍ، وعشرونَ بنتَ لَبُونَ، وعشرونَ حِقَّةً،  
وعشرونَ جَذَعَةً.  
ومن العينِ: ألفٌ دينار.

ومن الورقِ: عشرةُ آلَاف درهم.

ولا ثبت الديمة إلا من هذه الأنواع الثلاثة عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: منها، ومن البقر: مائتا بقرة، ومن الغنم: ألفا شاة، ومن الحُلُلِ: مائتا حُلَّة، كلُّ حُلَّة ثوبان.  
وديةُ المسلم والذمي سواء.

وفي النَّفْسِ: الديْةُ.

وفي المَارِنِ: الديْةُ.

وفي اللِّسانِ: الديْةُ.

وفي الذَّكْرِ: الديْةُ.

وفي العَقْلِ إذا ضَرَبَ رَأْسَهُ، فَذَهَبَ عَقْلُهُ: الديْةُ.

وفي الْلَّحْيَةِ إذا حُلِّقَتْ، فَلَمْ تَنْبُتْ: الديْةُ.

وفي شعر الرأس: الديْةُ.

وفي الحاجَيْنِ: الديْةُ، وفي العينَيْنِ: الديْةُ، وفي الْيَدَيْنِ: الديْةُ،  
وفي الرَّجْلَيْنِ: الديْةُ، وفي الأَذْنَيْنِ: الديْةُ، وفي الشَّفَقَيْنِ: الديْةُ، وفي  
الأنْثَيْنِ: الديْةُ، وفي ثَدَيْيِ الْمَرْأَةِ: الديْةُ.

وفي كُلِّ واحِدٍ مِّنْ هَذِهِ الْأَشْيَايِنِ: نَصْفُ الديْةِ.

وفي أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ: الديْةُ، وفي أَحْدَهَا: رُبُّعُ الديْةِ.

وفي كُلِّ إِصْبَعٍ مِّنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ: عُشْرُ الديْةِ.

وَالْأَصَابِعُ كُلُّهَا سواء.

وَكُلُّ إِصْبَعٍ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَفَاصِلٍ: فَفِي أَحْدَهَا: ثُلُثٌ دِيَةِ الإِصْبَعِ.

وما فيها مفصلان: ففي أحدهما: نصف دية الإصبع.

وفي كل سِنٍ: خَمْسٌ من الإبل.  
والأسنانُ والأضراسُ كلها سواه.

ومن ضَرَبَ عضواً، فأذهب منفعته: فيه دية كاملة، كما لو  
قطعه، كاليد إذا شُلِّتْ، والعين إذا ذَهَبَ ضَوْءُهَا.

\* والشَّجَاجُ عَثَرَةُ: الْحَارِصَةُ، الْدَّامِعَةُ، الْدَّامِيَةُ، الْبَاضِعَةُ،  
الْمَتَلَاحِمَةُ، السَّمْحَاقُ، الْمُوْضِحَةُ، الْهَاشِمَةُ، الْمُنْقَلَةُ، الْأَمَّةُ.

ففي المُوْضِحَةِ: القصاص إن كانت عمداً.  
ولا قصاص في بقية الشجاج.

وما دون المُوْضِحَةِ: فيه حكومة عَدَلٍ.

وفي المُوْضِحَةِ إن كانت خطأ: نصف عَشْرِ الديمة.  
وفي الْهَاشِمَةِ: عَشْرُ الديمة.

وفي الْمُنْقَلَةِ: عَشْرٌ ونصف عَشْرٌ الديمة.  
وفي الْأَمَّةِ: ثلثُ الديمة.

وفي الجائفة ثلثُ الديمة.

فإن تَنَدَّتْ: فهي جائفتان، وفيهما: ثلثا الديمة.

وفي أصابع اليد: نصف الديمة.

وإن قَطَعَها مع الكَفِّ: فيها نصف الديمة.

وإن قطعها مع نصف الساعده: ففي الكف: نصف الديه، وفي  
الزيادة: حکومة عدل.

وفي الأصبع الزائد: حکومة عدل.

وفي عين الصبي، وذكريه، ولسانه إذا لم یعلم صحته: حکومة  
عدل.

ومن شج رجلاً موضحة، فذهب عقله، أو شعر رأسه: دخل  
أرش الموضحة في الديه.

وإن ذهب سمعه، أو بصره، أو كلامه: فعليه أرش الموضحة مع  
الديه.

ومن قطع أصبع رجل، فشلت أخرى إلى جانبه: فيهما الأرش،  
ولا قصاص فيه عند أبي حنيفة.

ومن قلع سين رجل، فنبت مكانها أخرى: سقط الأرش.

ومن شج رجلاً، فالتحمت الجراحه، ولم يبق لها أثر، ونبت  
الشعر: سقط الأرش عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف: عليه أرش الألم.

وقال محمد: عليه أجرا الطبيب.

ومن جرح رجلاً جراحه: لم یُقتض منه حتى يبرأ.

ومن قطع يد رجل خطأ، ثم قتلها خطأ قبل البرء: فعليه الديه،  
وسقط أرش اليد.

وكلُّ عمدٍ سَقَطَ في القصاص بشبهة: فالديةُ في مال القاتل.  
 وكلُّ أرضٍ وَجَبَ بالصلح، أو الإقرار: فهو في مال القاتل.  
 وإذا قُتِلَ الأَبُ ابْنَه عَمْدًا: فالديةُ في ماله في ثلث سنين.  
 وكلُّ جنابةٍ اعْتَرَفَ بها العاجني: فهي في ماله، ولا يُصدَّقُ على  
 عاقلته.

وَعَمْدُ الصَّبِيِّ، والْمُجْنونُ: خطأً، وفيه الْدِيَةُ عَلَى العاقلة.  
 وَمَنْ حَفَرَ بِثَرًا فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، أو وَضَعَ حَجَرًا، فَتَلَفَّ بِذَلِكَ  
 إِنْسَانٌ: فَدِيَتُهُ عَلَى عاقلته.  
 وإن تلف فيها بهيمةٌ: فضمائهما في ماله.  
 وإن أُشْرَعَ فِي الطَّرِيقِ خَشْبًا، أو رَوْشَنًا، أو مِيزَابًا، فَسَقَطَ عَلَى  
 إِنْسَانٍ، فَعَطِبٌ: فالديةُ عَلَى عاقلته.

وَلَا كَفَارَةٌ عَلَى حَافِرِ الْبَئْرِ، وَوَاضِعِ الْحَجَرِ.  
 وَمَنْ حَفَرَ بِثَرًا فِي مَلْكِه، فَعَطِبٌ بِهَا إِنْسَانٌ: لَمْ يَضْمِنْ.  
 وَالرَّاكِبُ ضَامِنٌ لَمَا وَطَّثَ الدَّابَّةُ، وَمَا أَصَابَتْ بِيَدِهَا، أَوْ كَدَمَتْ.  
 وَلَا يَضْمِنْ مَا تَفَحَّتْ بِرِجْلِهَا، أَوْ ذَبَّهَا.  
 فَإِنْ رَأَثَتْ، أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ، فَعَطِبٌ بِهِ إِنْسَانٌ: لَمْ يَضْمِنْ.  
 وَالسَّائِقُ ضَامِنٌ لَمَا أَصَابَتْ بِيَدِهَا، أَوْ رِجْلِهَا.  
 وَالقَائِدُ ضَامِنٌ لَمَا أَصَابَتْ بِيَدِهَا، دُونَ رِجْلِهَا.

ومن قاد قطاراً: فهو ضامنٌ لما وطئ.

فإن كان معه سائقٌ: فالضمانُ عليهمما.

وإذا جنى العبدُ جنائيةَ خطأً: قيل لمولاه: إما أن تدفعه بها، أو تقدِّيه، فإن دفعه: ملَكَه ولِيُ الجنائية، وإن فدَاه: فدَاه بأرشها.

فإن عاد، فجني: كان حُكْمُ الجنائية الثانية حُكْمَ الأولى.

فإن جنى جنائيتين: قيل للمولى: إما أن تدفعه إلى ولِيُ الجنائيتين يقتسمانه على قدر حقيمهما، وإن تقدِّيه بأرش كل واحدةٍ منهما.

وإن أعتقه المولى، وهو لا يعلم بالجنائية: ضَمِّنَ المولى الأقلَّ من قيمته، ومن أرشهما.

وإن باعه المولى، أو أعتقه بعد العلم بالجنائية: وجَبَ عليه الأرشُ.

وإذا جنى المدبِّر، أو أمُّ الولد جنائيةً: ضَمِّنَ المولى الأقلَّ من قيمته، ومن أرشهما.

فإن جنى جنائيةً أخرى، وقد دفعَ المولى القيمةَ إلى ولِيُ الأولى بقضاءٍ: فلا شيءٌ عليه.

ويَتَبعُ ولِيُ الجنائية الثانية ولِيُ الجنائية الأولى، فيشاركه فيما أخذَ.

وإن كان المولى دفعَ القيمةَ بغير قضاءٍ: فالوليُ بالختار: إن شاء اتَّبعَ المولى، وإن شاء اتَّبعَ ولِيُ الجنائية الأولى.

وإذا مال الحائطُ إلى طريق المسلمين، فطُولُب صاحبُه بنقضه، وأشهدَ عليه، فلم يَنْقُضْه في مدةٍ يَقْدِرُ على نَقْضِه حتَّى سَقَطَ: ضَمِّنَ ما تَلَفَّ به من نفسِه، أو مالِه.

ويستوي أن يطالبه بنقضه مسلمٌ، أو ذمِيٌّ.

وإن مالَ إلى دارِ رجلٍ: فالطالبةُ إلى مالك الدارِ خاصةً.

وإذا اصطدمَ فارسان، فماتا: فعلُّ عاقلةٍ كلُّ واحدٍ منها ديةُ الآخر.

وإذا قُتِلَ رجلٌ عبدًا خطأً: فعليه قيمته، لا يُزدادُ على عشرةِ آلاف درهم.

فإن كانت قيمته عشرةَ آلاف درهم، فأكثر: قُضيَّ عليه عشرةَ آلافٍ إلا عشرةً.

وفي الأمة إذا زادت قيمتها على دية: تجب خمسةُ آلافٍ إلا عشرةً.

وفي يد العبد: نصفُ قيمته، لا يُزدادُ على خمسةَ آلافٍ إلا خمسةً. وكلُّ ما يُقدَّرُ من ديةِ الحرُّ، فهو مقدَّرٌ من قيمةِ العبد.

وإذا ضَرَبَ رجلٌ بطنَ امرأةً، فألقت جنيناً ميتاً: فعليه غُرَّةً، وهي نصفُ عُشرِ الدياتِ.

فإن ألقَته حيَاً، ثم مات: فعليه ديةٌ كاملةٌ.

وإن ألقَته ميتاً، ثم ماتت الأمُّ: فعليه ديةٌ وغُرَّةً.

وإن ماتت الأمُّ، ثم ألقته ميتاً: فعليه ديةُ في الأمِّ، ولا شيءَ في الجنين.

وما يجب في الجنين: موروثٌ عنه.

وفي جنين الأمة إذا كان ذكرًا: نصفُ عُشر قيمته لو كان حيًّا.  
وعُشر قيمته إن كان أنثى.

ولا كفارةٌ في الجنين.

والكافارَةُ في شبه العمد، والخطأ: عِتقُ رقبةٍ مؤمنةٍ.  
فإن لم يجد: فصيامُ شهرين متتابعين.  
ولا يجزئ فيها الإطعام.



## باب القَسَامَة

وإذا وُجد القتيلُ في مَحَلَّةِ، ولا يُعلَمُ مَنْ قَتَلَهُ: استَحْلَفُ خَمْسَوْنَ رجلاً مِنْهُمْ، يَتَخَيَّرُهُمُ الْوَلِيُّ: بِاللَّهِ مَا قَتَلَنَا، وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قاتلاً.

فإذا حلُّوا: قُضِيَ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِالدِّيَةِ.  
 ولا يُسْتَحْلِفُ الْوَلِيُّ، وَلَا يُقْضَى لَهُ بِالْجَنَاحِيَّةِ.  
 وإنْ أَبِي وَاحِدٍ مِنْهُمْ: حُسْنَ حَتَّى يَحْلِفَ.  
 وإنْ لَمْ يَكُمْلُ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ خَمْسِينَ: كُرِّرَتِ الْأَيْمَانُ عَلَيْهِمْ حَتَّى  
 تَكُونَ خَمْسَوْنَ يَمِينًا.

وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقَسَامَةِ صَبِيٌّ، وَلَا مَجْنُونٌ، وَلَا امْرَأٌ، وَلَا عَبْدٌ.  
 وإنْ وُجِدَ مَيْتٌ لَا أَثْرَ بِهِ: فَلَا قَسَامَةَ، وَلَا دِيَةَ.  
 وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الدَّمُ يَسِيلُ مِنْ أَنْفِهِ، أَوْ مِنْ دُبُورِهِ، أَوْ مِنْ فَمِهِ.  
 وإنْ كَانَ الدَّمُ يَخْرُجُ مِنْ عَيْنِهِ، أَوْ مِنْ أَذْنِهِ: فَهُوَ قَتِيلٌ.  
 وإنْ وُجِدَ القتيلُ عَلَى دَابَّةٍ يَسُوقُهَا رَجُلٌ: فَالدِّيَةُ عَلَى عَاقْلَتِهِ، دُونَ  
 أَهْلِ الْمَحَلَّةِ.

وإن وُجد القتيلُ في دارِ إنسانٍ: فالقَسَامَةُ عَلَيْهِ، والدِيَةُ عَلَى عاقلته.

ولا يَدْخُلُ السُّكَّانُ في القَسَامَةِ مع المُلَّاکَ عند أبي حنيفة.  
وهي على أهل الخِطَّةِ، دون المشترِين ولو بقي منهم واحدٌ.  
وإن وُجد القتيلُ في سفيَّةٍ: فالقَسَامَةُ عَلَى مَنْ فِيهَا مِن الرُّكَّابِ،  
والمَلَّاکِينَ.

وإن وُجد القتيلُ في مسجِدِ مَحَلَّةٍ: فالقَسَامَةُ عَلَى أهْلِهَا.  
وإن وُجد في الجامِعِ، أو الشَّارِعِ الأَعْظَمِ: فلا قَسَامَةَ فِيهِ، والدِيَةُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ.

وإن وُجد في بَرِّيَّةٍ لِيس بِقُرْبِهَا عِمَارَةٌ: فهو هَدَرٌ.  
وإن وُجد بين قريَّتَيْنِ: كان عَلَى أَقْرَبِهِمَا.  
وإن وُجد في وَسْطِ الفَرَاتِ يَمُرُّ بِهِ الْمَاءُ: فهو هَدَرٌ.  
فإن كان مَحْتِبَّاً بِالشَّاطِئِ: فهو عَلَى أَقْرَبِ الْقُرَى مِن ذَلِكَ الْمَكَانِ.

وإن ادْعَى الْوَلِيُّ عَلَى وَاحِدٍ مِن أهْلِ الْمَحَلَّةِ بِعِينِهِ: لم تسقط القَسَامَةُ عَنْهُمْ.

وإن ادْعَى عَلَى وَاحِدٍ مِن غَيْرِهِمْ: سقطت عَنْهُمْ.  
وإذا قالَ الْمُسْتَحْلِفُ: قَتَلَهُ فلانُ: اسْتُحْلِفُ: بِاللهِ مَا قَتَلَهُ، وَلَا عَرَفْتُ لَهُ قاتلاً غَيْرَ فلانَ.

وإذا شهد اثنان من أهل المَحَلَّةِ على رجلٍ من غيرهم أنه قَتَله: لم يُقبل شهادتهما.



## كتاب المَعَاقِل

الديَّةُ: في شِبْهِ العَمَدِ، والخَطَا.

وكلُّ دِيَّةٍ وَجِبْتُ بِنَفْسِ الْقَتْلِ: عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَالْعَاقِلَةُ أَهْلُ الْدِيَوَانِ إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْ أَهْلِ الْدِيَوَانِ.

يُؤْخَذُ مِنْ عَطَايَاهُمْ فِي ثَلَاثِ سَنِينِ، فَإِنْ خَرَجَتِ الْعَطَايَا فِي أَكْثَرِ  
مِنْ ثَلَاثِ سَنِينِ، أَوْ أَقْلَّ: أَخْذَتِ مِنْهُمْ.

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْدِيَوَانِ: فَعَاقِلُهُ قِبِيلَتُهُ.

تُقَسَّطُ عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثِ سَنِينِ، لَا يُزَادُ الْوَاحِدُ عَلَى أَرْبَعَةِ دِرَاهِمٍ،  
فِي كُلِّ سَنَةٍ دِرَاهِمٌ وَدِائِقَانٌ، وَيُنَقَصُ مِنْهَا.

فَإِنْ لَمْ تَسْعُ الْقِبِيلَةُ لِذَلِكَ: ضُمَّ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ إِلَيْهِمْ مِنْ  
غَيْرِهِمْ.

وَيَدْخُلُ الْقَاتِلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ، فَيَكُونُ فِيمَا يُؤْدِي مِثْلَ أَحَدِهِمْ.

وَعَاقِلَةُ الْعَبْدِ الْمَعْتَقَ: قِبِيلَةُ مَوْلَاهُ.

وَمَوْلَى الْمَوْلَاهَ: يَعْقِلُ عَنْهُ مَوْلَاهُ، وَقِبِيلَتُهُ.

وَلَا تَتَحَمَّلُ الْعَاقِلَةُ أَقْلَّ مِنْ نَصْفِ عُشْرِ الْدِيَّةِ.

وتتحمّل نصف عُشر الديه، فصاعداً.

وما نَفَصَ من ذلك: فهو في مال الجاني.

ولا تَعْقِلُ العاقلةُ جنائية العمد، والعبد.

ولا تَعْقِلُ الجنائية التي اعترف بها الجاني إلا أن يُصدقُوه.

ولا تعقلُ ما لزم بالصلح.

وإذا جنِيَ الحُرُّ على العبد جنائية خطأ: كانت على عاقلته.

وإذا لم يكن للقاتل عاقلة: فالديهُ في بيت المال.



## كتاب الحدود

الزنا يثبت بالبينة، والإقرار.

فالبينة: أن يشهد أربعة من الشهود على رجل، أو امرأة بالزنا. فيسألهم الإمام عن الزنا: ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زنى؟ وبمن زنى؟ ومتى زنى؟

إذا بيّنا ذلك، وقالوا:رأيناها وطئها في فرجها كالميل في المكحولة، وسأل القاضي عنهم، فعدلوا في السر والعلانية: حكم بشهادتهم.

والإقرار: أن يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا أربع مرات.

في أربعة مجالس من مجالس المقرر.

كلما أقر: رد القاضي.

إذا تم إقراره أربع مرات: سأله القاضي عن الزنا: ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زنى؟ وبمن زنى؟ ومتى زنى؟  
إذا بيّن ذلك: لزمه الحد.

إإن كان الزاني محصناً: رجمه بالحجارة حتى يموت.

يُخْرِجُهُ إِلَى أَرْضِ فَضَاءِ، يَبْتَدِئُ الشَّهُودُ بِرَجْمِهِ، ثُمَّ الْإِمَامُ، ثُمَّ النَّاسُ.

فَإِنْ امْتَنَعَ الشَّهُودُ مِنِ الْابْتِداءِ: سَقَطَ الْحَدُّ.

وَإِنْ كَانَ الزَّانِي مُقْرَأً: ابْتَدَأُ الْإِمَامُ، ثُمَّ النَّاسُ.

وَيُعَسَّلُ، وَيُكَفَّنُ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْصَنًا، وَكَانَ حُرًّا: فَحَدَّهُ مَا تَهُدُّ جَلْدَهُ.

يَأْمُرُ الْإِمَامُ بِضَرْبِهِ بِسَوْطٍ لَا ثُمَرَةَ لَهُ، ضَرْبًا مُتَوَسِّطًا.

تُثْرَعُ عَنْهُ ثِيَابُهُ، وَيُفَرَّقُ الضَّرَبُ عَلَى أَعْضَائِهِ، إِلَّا رَأْسَهُ، وَوَجْهَهُ، وَفِرْجَهُ.

وَإِنْ كَانَ عَبْدًا: جَلَدَهُ خَمْسِينَ كَذَلِكَ.

فَإِنْ رَجَعَ الْمُقْرَأُ عَنْ إِقْرَارِهِ قَبْلَ إِقْدَامِ الْحَدِّ عَلَيْهِ، أَوْ فِي وَسْطِهِ: قُبْلَ رُجُوعِهِ، وَخُلُّيَّ سَبِيلِهِ.

وَيُسْتَحْبِطُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُلْقِنَ الْمُقْرَأَ الرَّجُوعَ، وَيَقُولُ لَهُ: لَعَلَّكَ لَمْسَتَ، أَوْ قَبَّلْتَ.

وَالرَّجُلُ وَالمرْأَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءُ، غَيْرَ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُثْرَعُ عَنْهَا ثِيَابُهَا، إِلَّا الفَرْوُ، وَالحَشْوُ.

وَإِنْ حُمِرَ لَهَا فِي الرَّجْمِ: جَازَ.

وَلَا يَقِيمُ الْمَوْلَى الْحَدَّ عَلَى عَبْدِهِ وَأُمِّهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ.

وإذا رَجَعَ أَحَدُ الشهود بَعْدَ الْحُكْمِ، وَقَبْلَ الرَّجْمِ: ضُرِبُوا الْحَدَّ،  
وَسَقَطَ الرَّجْمُ عَنِ الْمُحْكومِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ الرَّجْمِ: حُدُّ الرَّاجِعُ وَحْدَهُ، وَضَمِّنَ رِيعَ الدِّيَةِ.  
وَإِنْ نَقَصَ عَدْدُ الشَّهُودِ عَنْ أَرْبَعَةِ: حُدُّوا جَمِيعاً.  
وَشَرْطُ الإِحْسَانِ: أَنْ يَكُونَ حُرَّاً، بِالْغَايَا، عَاقِلاً، مُسْلِمًا، قَدْ تَزَوَّجَ  
أَمْرَأَةً نَكَاحاً صَحِيقاً، وَدَخَلَ بَهَا، وَهُمَا عَلَى صَفَةِ الإِحْسَانِ.  
وَلَا يُجْمَعُ فِي الْمُحْسَنِ بَيْنَ الْجَلْدِ وَالرَّجْمِ.

وَلَا يُجْمَعُ فِي الْبِكْرِ بَيْنَ الْجَلْدِ وَالنَّفْيِ، إِلَّا أَنْ يَرَى الْإِمَامُ ذَلِكَ  
مَصْلَحَةً، فَيُغَرِّبَهُ عَلَى قَدْرِ مَا يَرَاهُ.

وَإِذَا زَتَى الْمَرِيضُ، وَحَدَّهُ الرَّجْمُ: رُجِمَ.  
وَإِنْ كَانَ حَدُّهُ الْجَلْدَ: لَمْ يُجْلَدْ حَتَّى يَرَأَ.  
وَإِذَا زَتَتِ الْحَامِلُ: لَمْ تُحَدَّ حَتَّى تَضَعَ حَمْلُهَا: فَإِنْ كَانَ حَدُّهَا  
الْجَلْدَ: فَحَتَّى تَعْلَمَ مِنْ نَفَاسِهَا.  
وَإِنْ كَانَ حَدُّهَا الرَّجْمَ: رُجِمَتْ.

وَإِذَا شَهَدَ الشَّهُودُ بِحدَّ مُتَقَادِمٍ، لَمْ يَقْطَعُوهُمْ عَنِ إِقَامَتِهِ بُعْدَهُمْ عَنِ  
الْإِمَامِ: لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمْ إِلَّا فِي حَدَّ الْقَدْفِ خَاصَّةً.  
وَمَنْ وَطَئَ امْرَأَةً أَجْنِيَّةً فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ: عُزِّرَ.  
وَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ وَطَئَ جَارِيَّةً وَلَدِهِ، وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَإِنْ قَالَ: عَلِمْتُ  
أَنَّهَا عَلَيَّ حَرَامٌ.

إِذَا وَطِئَ جَارِيَةً أَبِيهِ، أَوْ أَمَّهُ، أَوْ زَوْجِهِ، أَوْ وَطِئَ الْعَبْدُ جَارِيَةً  
مُولَاهُ، وَقَالَ: عَلِمْتُ أَنَّهَا عَلَيَّ حَرَامٌ: حُدُّ.  
وَإِنْ قَالَ: ظَنَنتُ أَنَّهَا تَحِلُّ لِي: لَمْ يُحَدَّ.

وَمَنْ وَطِئَ جَارِيَةً أَخِيهِ، أَوْ عَمَّهُ، وَقَالَ: ظَنَنتُ أَنَّهَا حَلَالٌ: حُدُّ.  
وَمَنْ زُفِّتَ إِلَيْهِ غَيْرُ امْرَأِهِ، وَقَالَتِ النِّسَاءُ: إِنَّهَا زَوْجُكَ، فَوُطِئَتْهَا:  
فَلَا حُدُّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ.

وَمَنْ وَجَدَ امْرَأَةً عَلَى فَرَاسِهِ، فَوُطِئَتْهَا: فَعَلَيْهِ الْحُدُّ.

وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَا يَحِلُّ لَهُ نَكَاحُهَا، فَوُطِئَتْهَا: لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحُدُّ.  
وَمَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي الْمَوْضِعِ الْمُكْرَوَهِ، أَوْ عَمِلَ عَمَلًا قَوْمَ لَوْطٍ: فَلَا  
حُدُّ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنْيفَةَ، وَيُعَزَّرُ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَمُحَمَّدٌ: هُوَ كَالْزَنَاءُ، فَيُحَدُّ.

وَمَنْ وَطِئَ بَهِيمَةً: فَلَا حُدُّ عَلَيْهِ.

وَمَنْ زَنَى فِي دَارِ الْحَرْبِ، أَوْ فِي دَارِ الْبَغْيِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا: لَمْ نُقْمِدْ  
عَلَيْهِ الْحُدُّ.

## باب حَدَّ الشُّرْبِ الْمُحَرَّمَ

وَمَنْ شَرَبَ الْخَمْرَ، فَأُخْذَ وَرِيحُهَا مُوْجَدَةً مِنْهُ، فَشَهِدَ الشَّهُودُ  
بِذَلِكَ عَلَيْهِ، أَوْ أَقْرَأَ وَرِيحُهَا مُوْجَدَةً: فَعَلَيْهِ الْحَدُّ.  
وَإِنْ أَقْرَأَ بَعْدَ ذَهَابِ رِيحِهَا: لَمْ يُحَدَّ.

وَمَنْ سَكَرَ مِنَ النَّبِيِّ: حُدُّ.

وَلَا حَدُّ عَلَىٰ مَنْ وُجِدَ مِنْهُ رَائِحَةُ الْخَمْرِ، أَوْ مَنْ تَقَيَّاً هَا.

وَلَا يُحَدُّ السُّكْرَانُ حَتَّىٰ يُعْلَمَ أَنَّهُ سَكَرٌ مِنَ النَّبِيِّ، وَشَرِبَ طَوْعاً.  
وَلَا يُحَدُّ حَتَّىٰ يَزُولَ عَنْهُ السُّكْرُ.

وَحَدُّ الْخَمْرِ، وَالسُّكْرِ فِي الْحَرِّ: ثَمَانُونَ سَوْطًا، يُفَرَّقُ عَلَىٰ بَدْنِهِ،  
كَمَا ذَكَرْنَا فِي الزَّنا.

وَإِنْ كَانَ عَبْدًا: فَحَدُّهُ أَرْبَعُونَ سَوْطًا.

وَمَنْ أَقْرَأَ بِشَرْبِ الْخَمْرِ، أَوْ السُّكْرِ، ثُمَّ رَجَعَ: لَمْ يُحَدَّ.  
وَيَبْثُبُ الشَّرْبُ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ، أَوْ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً.  
وَلَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعِ الرِّجَالِ.

## باب حد القذف

إذا قذفَ رجلاً مُحصناً، أو امرأةً ممحونةً بصرىح الزنا،  
وطالبَ المقدوفُ بالحد: حدَّ الحاكمُ ثمانين سوطاً إن كان حراً.  
يُفرقَ على أعضائه، ولا يُجرَد من ثيابه، غيرَ أنه يُنزعُ عنه  
الحشُوُّ، والفرُوُّ.

وإن كان عبداً: جلَّده أربعين سوطاً.  
والإحسانُ: أن يكون المقدوفُ حراً، عاقلاً، بالغاً، مسلماً،  
عفياً عن فعل الزنا.

ومَنْ نَقَى نسْبَ غَيْرِهِ، فَقَالَ: لَسْتَ لِأَبِيكَ، أَوْ: يَا بْنَ الزَّانِيَةِ، وَأَمِّهِ  
مِيَّةً مُحَصَّنَةً، وَطَالَبَ الابْنَ بِالْحَدِّ: حُدُّ الْقَادْفِ.

وَلَا يَطَالِبُ بِحُدُّ الْقَذْفِ لِلْمَيِّتِ إِلَّا مَنْ يَقُعُ الْقَدْحُ فِي نَسْبِهِ بِقَذْفِهِ.  
وَإِذَا كَانَ الْمُقْذُوفُ مُحَصَّنًا: جَازَ لَابْنِهِ الْكَافِرِ، وَالْعَبْدِ أَنْ يَطَالِبَ  
بِالْحَدِّ.

وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَطَالِبَ مَوْلَاهُ بِقَذْفِ أَمَّهُ الْحَرَةِ.  
وَإِنْ أَفَرَّ بِالْقَذْفِ، ثُمَّ رَجَعَ: لَمْ يُعْبَلْ رَجُوعُهُ.  
وَمَنْ قَالَ لِعَرَبِيًّا: يَا تَبَّطِي: لَمْ يُحَدُّ.

وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ : يَا بْنَ مَاءِ السَّمَاءِ : فَلَيْسَ بِقَاذِفٍ .  
 وَإِذَا نَسَبَهُ إِلَى عَمِّهِ ، أَوْ إِلَى خَالِهِ ، أَوْ زَوْجِ أُمِّهِ : فَلَيْسَ بِقَاذِفٍ .  
 وَمَنْ وَطَئَ وَطَأً حَرَاماً فِي غَيْرِ مَلْكِهِ : لَمْ يُحْدَدْ قَاذِفُهُ .  
 وَالْمَلَاعِنَةُ بِولَدٍ : لَا يُحْدَدْ قَاذِفُهَا .  
 وَإِنْ كَانَتِ الْمَلَاعِنَةُ بِغَيْرِ وَلَدٍ : حُدُّ قَاذِفُهَا .  
 وَمَنْ قَذَفَ أُمَّةً ، أَوْ عَبْدًا ، أَوْ كَافِرًا بِالزِّنَاءِ ، أَوْ قَذَفَ مُسْلِمًا بِغَيْرِ  
 الزِّنَاءِ ، فَقَالَ : يَا فَاسِقٌ ، أَوْ : يَا كَافِرٌ ، أَوْ : يَا خَبِيثٌ : عُزْرٌ .  
 وَإِنْ قَالَ : يَا حَمَارٌ ، أَوْ : يَا خَنْزِيرٍ : لَمْ يُعَزَّرْ .  
 وَالْتَّعْزِيرُ أَكْثَرُهُ : تِسْعَةُ وَثَلَاثُونَ سَوْطًا ، وَأَقْلُهُ : ثَلَاثُ جَلَدَاتٍ .  
 وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : يُبَلِّغُ بِالْتَّعْزِيرِ خَمْسَةً وَسَبْعِينَ سَوْطًا .  
 وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنْ يَضْمُمَ إِلَى الضَّرْبِ فِي التَّعْزِيرِ الْحَسْنَ : فَعَلَّ .  
 وَأَشَدُّ الضَّرْبِ : التَّعْزِيرُ ، ثُمَّ حُدُّ الزِّنَاءِ ، ثُمَّ حُدُّ الشَّرْبِ ، ثُمَّ حُدُّ  
 الْقَذْفِ .  
 وَمَنْ حَدَّ الْإِمَامُ ، أَوْ عَزَّرَهُ ، فَمَا تِبْيَانُهُ فَدْمُهُ هَدَرٌ .  
 وَإِذَا حُدُّ الْمُسْلِمُ فِي الْقَذْفِ : سَقَطَتْ شَهادَتُهُ وَإِنْ تَابَ .  
 وَإِنْ حُدُّ الْكَافِرُ فِي الْقَذْفِ ، ثُمَّ أَسْلَمَ : قُبِّلَتْ شَهادَتُهُ .

## كتاب السرقة

إذا سرق البالغُ، العاقلُ عشرةَ دراهمَ، أو ما قيمتُه عشرةُ دراهمَ،  
مضروبةً أو غيرَ مضروبةٍ، من حِرْزٍ لا شُبُهَةَ فيه: وَجَبَ عَلَيْهِ القَطْعُ.  
والعبدُ، والحرُّ في القطعِ سواءً.

ويجب القطعُ بإقراره مرةً واحدةً، أو بشهادة شاهدينِ.  
وإذا اشترك جماعةٌ في سرقةٍ، فأصاب كلَّ واحدٍ منهم عشرةُ  
دراهم: قُطِعواوا.

وإن أصابه أقلُّ من ذلك: لم يُقطعَ.

ولا يُقطعُ فيما يوجد تافهاً، مباحاً في دار الإسلام، كالخشب،  
والقصبِ، والخشيشِ، والسمكِ، والطيرِ، والصيدِ.

وكذلك لا قطعٌ فيما يُسْرَعُ إليه الفسادُ، كالفواكهِ الرَّطْبَةِ،  
واللحمِ، واللبنِ، والبَطْيخِ.

ولا في الزَّرع الذي لم يُحْصَدَ، والثمر على الشجرِ.

ولا قطعٌ في الأشنة المُطْرِبة، ولا في الطُّبورِ.

ولا في سرقة المصحف وإن كان عليه حِلْيَةً.

وَلَا فِي الصَّلِيبِ الْذَّهَبِ، وَلَا فِي الشَّطْرَنجِ، وَلَا التَّرْدِ.  
 وَلَا قَطْعٌ عَلَى سَارِقِ الصَّبِيِّ الْحَرِّ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ حُلْيٌ.  
 وَلَا قَطْعٌ فِي سَرْقَةِ الْعَبْدِ الْكَبِيرِ.  
 وَيُقْطَعُ فِي سَرْقَةِ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ.  
 وَلَا قَطْعٌ فِي الدَّفَاتِرِ كُلُّهَا، إِلَّا فِي دَفَاتِرِ الْحِسَابِ.  
 وَلَا قَطْعٌ فِي سَرْقَةِ كَلْبٍ، وَلَا فَهْدٍ، وَلَا دُفًّا، وَلَا طَبْلًى، وَلَا  
 مِزْمَارٍ.  
 وَيُقْطَعُ فِي السَّاجِ، وَالقَنَا، وَالآبِنُوسِ، وَالصَّنَدَلِ.  
 وَإِذَا أُتْخِذَ مِنَ الْخَشْبِ أَوْانٌ، أَوْ أَبْوَابٌ: قُطْعَ فِيهَا.  
 وَلَا قَطْعٌ عَلَى خَائِنٍ، وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا تَبَاشِ، وَلَا مُتَهِبٍ، وَلَا  
 مُخْتَلِسٍ.  
 وَلَا يُقْطَعُ السَّارِقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.  
 وَلَا مِنْ مَالِ لِلسَّارِقِ فِيهِ شَرْكَةً.  
 وَمَنْ سَرَقَ مِنْ أَبْوَيْهِ، أَوْ وَلَدَهُ، أَوْ ذِي رَحِمٍ مَحْرُمٍ مِنْهُ: لَمْ  
 يُقْطَعْ.  
 وَكَذَلِكَ إِذَا سَرَقَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْآخَرِ، أَوْ الْعَبْدُ مِنْ سَيِّدِهِ، أَوْ  
 مِنْ امْرَأَةِ سَيِّدِهِ، أَوْ مِنْ زَوْجِ سَيِّدَتِهِ، وَالْمَوْلَى مِنْ مَكَاتِبِهِ، وَالسَّارِقُ  
 مِنْ الْمَغْنَمِ.

والحرز على ضربين: حرز لمعنى فيه، كالبيوت والدور، وحرز بالحافظ.

فمن سرق شيئاً من حرز، أو غير حرز، وصاحبُه عندَه يحفظُه: وجَبَ عليه القطعُ.

ولا قطع على من سرق من حمام، أو من بيت أذن للناس في دخوله.

ومَن سرق من المسجد متابعاً وصاحبُه عندَه: قطع.

ولا قطع على الضيف إذا سرقَ مِنْ أضافه.

وإذا نقَبَ اللصُّ البيتَ، ودخلَ، فأخذَ المالَ، وناولَه آخرَ خارجَ البيت: فلا قطع عليهمما.

وإن ألقاه في الطريق، ثم خرجَ، فأخذَه: قطع.

وكذلك إن حملَه على حمارٍ، فساقَه، فأخرجه.

وإذا دخل الحرز جماعةً، فتولى بعضُهم الأخذَ: قطعوا جميعاً.

ومَن نقَبَ البيتَ، وأدخلَ يده فيه، فأخذَ شيئاً: لم يقطع.

وإن أدخلَ يده في صندوقِ الصيرفيِّ، أو في كُمْ غيره، فأخذَ المالَ: قطع.

وينقطعُ يمينُ السارق من الزيد، وتحمسَ.

فإن سرق ثانياً: قطعت رجلُه اليسرى.

فإن سرق ثالثاً: لم يقطع، وخلد في السجن حتى يتوب.

وإذا كان السارق أشلَّ اليد اليسرى، أو أقطع، أو مقطوع الرُّجْل اليمنى: لم يقطع.

ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المسروق منه، فيطالب بالسرقة.

فإن وهبها من السارق، أو باعها إيه، أو نقصَت قيمتها عن الصاب: لم يقطع.

ومن سرَّق عيناً، فقطع فيها، وردها، ثم عاد فسرقها، وهي بحالها: لم يقطع.

فإن تغيَّرت عن حالها، مثل أن كان غَزْلاً، فسرقه، فقطع فيه، فرده، ثم تُسِّج، فعاد فسرقه: قطع.

وإذا قطع السارق، والعين قائمة في يده: ردها، وإن كانت هالكة: لم يضمن.

وإذا أدعى السارق أن العين المسروقة مِلْكُه: سقط القطع عنه وإن لم يُقْمِ بِيَنَةً.

## باب قُطَّاعِ الْطَّرِيقِ

وإذا خَرَجَ جماعةٌ مُمْتَنِعٌ، أو واحِدٌ يَقْدِرُ عَلَى الامْتِنَاعِ، فَقَصَدُوا قَطْعَ الطَّرِيقِ، فَأَخْذُوا قَبْلَ أَنْ يَأْخُذُوا مَالًا، وَلَا قَتَلُوا نَفْسًا: حَسَبَهُمُ الْإِمَامُ حَتَّى يُحَدِّثُوا تُوبَةً.

وَإِنْ أَخْذُوا مَالًا مُسْلِمًا، أو ذَمِيًّا، وَالْمَأْخُوذُ إِذَا قُسِّمَ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ: أَصَابَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةً دِرَاهِمًا، فَصَاعِدًا، أَوْ مَا قِيمَتُهُ ذَلِكُ: قَطْعُ الْإِمَامِ أَيْدِيهِمْ، وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلَافٍ.

وَإِنْ قَتَلُوا نَفْسًا، وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا: قَتَلَهُمُ الْإِمَامُ حَدًّا.

فَإِنْ عَفَا الْأُولَيَاءُ عَنْهُمْ: لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى عَفْوِهِمْ.

وَإِنْ قَتَلُوا، وَأَخْذُوا الْمَالَ: فَالْإِمَامُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ قَطْعَ أَيْدِيهِمْ، وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خَلَافٍ، وَقَتَلَهُمْ، وَصَلَبَهُمْ.

وَإِنْ شَاءَ قَتَلَهُمْ.

وَإِنْ شَاءَ صَلَبَهُمْ.

يُصْلَبُ حَيًّا، وَيُبَعَّجُ بَطْنَهُ بِرُمْجٍ إِلَى أَنْ يَمُوتَ، وَلَا يُصْلَبُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ صَبِيًّا، أَوْ مَجْنُونًّا، أَوْ ذُو رَحْمٍ مَحْرُمٍ مِنَ الْمَقْطُوعِ

عليهم: سقط الحدُّ عن الباقين، وصار القتلُ إلى الأولياء: إن شاؤوا فقتلوا، وإن شاؤوا عفواً.

وإن باشرَ القتلَ واحدٌ منهم: أُجريَ الحدُّ على جماعتهم.



## كتاب الأشربة

الأشربة المحرمة أربعة:

الخمرُ، وهي: عصيرُ العنب إذا غلى، واشتدَّ، وقدف بالزبد.

والعصير إذا طُبِخَ حتى ذَهَبَ أَقْلُ من ثلثيَه.

ونقيع التمْرِ، والزيسبِ إذا اشتدَّ.

ونبيذ التمِّرِ والزيسبِ إذا طُبِخَ كُلُّ واحدٍ منهما أدنى طبخ: حلالٌ

وإن اشتدَّ، إذا شَرِبَ منه ما يَغْلُبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يُسْكِرُهُ، مِنْ غَيْرِ

لَهُ، وَلَا طَرَبٌ.

وَلَا بَأْسٌ بِالخليطينِ.

ونبيذ العسلِ، والتينِ، والحنطةِ، والشعيرِ، والذرَّةِ: حلالٌ وإن

لَمْ يُطْبُخْ.

وعصيرُ العنب إذا طُبِخَ حتى ذَهَبَ مِنْهُ ثلثاه، وَبَقِيَ ثُلُثُهُ: حلالٌ

وإن اشتدَّ.

وَلَا بَأْسٌ بِالانتبادِ فِي الدُّبَاءِ، وَالحَتَّمِ، وَالْمُزَفَّتِ، وَالنَّقِيرِ.

وإذا تخلَّلتِ الْخَمْرُ: حَلَّتْ، سُوَاءً صَارَتْ خَلَّاً بِنَفْسِهَا، أَوْ بِشَيْءٍ

طُرُحَ فِيهَا.

وَلَا يُكَرِّهُ تَخْلِيلُهَا.

## كتاب الصيد والذبائح

يجوز الاصطياد بالكلب المعلم، والفهد، والبازِي، وسائر  
الجوارح المعلَّمة.

وتعلِيم الكلب: أن يترك الأكل ثلثَ مراتٍ.

وتعلِيم البازِي: أن يرجع إذا دعوته.

فإذا أرسل كلبه المعلم، أو بازِيه، أو صقره على صيدٍ، وذَكَرَ  
اسمَ الله تعالى عليه عند إرساله، فأخذ الصيد، وجَرَحَه، فمات: حلَّ  
أكْلُه.

وإن أكلَ منه الكلب: لم يُؤْكَل.

وإن أكلَ منه البازِي: أكْلَ.

وإن أدرك المرسلُ الصيد حيًّا: وَجَبَ عليه أن يُذَكِّيه، فإن تَرَكَ  
تذكِيَّته حتى مات: لم يُؤْكَل.

وإن خَنَقَه الكلبُ ولم يجرحه: لم يُؤْكَل.

وإن شاركه كلبٌ غير معلمٍ، أو كلبٌ مجوسٍ، أو كلبٌ لم يُذَكَرَ  
اسمُ الله عليه عند إرساله: لم يُؤْكَل.

وإن رمى الرجلُ سهماً إلى صيدٍ، فسمَّى عند الرمي: أكْلَ ما

أصاب إذا جَرَحَه السهمُ، فمات.

وإن أدركه حيًّا: ذَكَاهُ، وإن تَرَكَ تذكِيَتَه حتى مات: لم يُؤْكَلُ.

وإذا وقع السهمُ بالصيد، فتحامل حتى غاب عنه، ولم يزل في طَلَبِيهِ حتى أصابه ميتاً: أُكِلَّ.

وإن كان قَعَدَ عن طلبِهِ، ثم أصابه ميتاً: لم يُؤْكَلُ.

وإذا رمى صيداً، فوقع في الماء، فمات: لم يُؤْكَلُ.

وكذلك إن وَقَعَ عَلَى سطحِ، أو سَقْفِ جبلٍ، ثم ترَدَّى منه إلى الأرض: لم يُؤْكَلُ.

وإن وقع على الأرض ابتداءً: أُكِلَّ.

وما أصاب المعارضُ بعرْضِهِ: لم يُؤْكَلُ، وإن جَرَحَهُ: أُكِلَّ.

ولا يُؤْكَلُ ما أصابته البُنْدُقَةُ إذا مات منها.

وإذا رمى إلى صيدِ، فقطعَ عضواً منه: أُكِلَ الصيدُ، ولا يُؤْكَلُ العضو.

وإن قَطَعَهُ أثلاثاً، والأكثُرُ مما يلي العَجُز: أُكِلَ.

وإن كان الأكثُرُ مما يلي الرأسَ: أُكِلَ الأكثُرُ، ولا يُؤْكَلُ الأقلُ.

ولا يُؤْكَلُ صيدُ المَجُوسِيِّ، والمرتَدُ، والوثنيِّ.

ومن رمى صيداً، فأصابه، ولم يُشْخَنهُ، ولم يُخْرِجْهُ من حَيَّزِ الامتناعِ، فرمَاهُ آخُرُ، فقتله: فهو للثاني، ويُؤْكَلُ.

وإن كان الأول أُخْنَه، فرماه الثاني، فقتله: لم يُؤْكِل.

والثاني ضامنٌ لقيمه للأول غيرَ ما نَقَصَتْهُ جراحتُه.

ويجوز اصطياد ما يُؤْكِل لحْمُه من الحيوان، و ما لا يُؤْكِل.

\* ذبيحةُ المسلم ، والكتابي حلالٌ.

ولا تُؤْكِل ذبيحةُ المَجْوِسِيِّ، والمُرْتَدُ، والوَثَنِيُّ، والمُحْرِمِ.

وإن تَرَكَ الذايْحُ التسميةَ عمدًا: فذبيحتُه ميتةً لا تُؤْكِل.

وإن تركها ناسيًا: أَكِلتْ.

والذبْحُ في الْحَلْقِ، وَاللَّبَّةِ.

والعُروقُ التي تُقطَعُ في الذَّكَّةِ أربعةً: الْحُلْقُومُ، وَالْمَرِيءُ،

وَالوَدَاجَانُ، فإن قطعها: حلَّ الأَكْلُ.

وإن قَطَعَ أَكْثَرَهَا: فكذلك عند أبي حنيفة.

وقالا: لا بُدَّ من قَطْعِ الْحُلْقُومِ، وَالْمَرِيءِ، وَأَحَدِ الْوَدَاجَيْنِ.

ويجوز الذبْحُ باللَّيْطَةِ، وَالْمَرْوَةِ، وبكلِّ شَيْءٍ أَنْهَرَ الدَّمَ، إِلا السُّنَّةُ

القائِمَ، وَالظُّفَرُ القائِمَ.

ويُسْتَحبُ أن يُحِدَّ الذايْحُ شَفَرَتَه.

ومن يَلْعَنَ بالسُّكِينِ التُّخَاعَ، أو قَطْعِ الرَّأْسِ كُلَّهُ: كُرِهَ له ذلك،

وَتُؤْكِل ذبيحتُه.

وإن ذَبَحَ الشاةَ من قفاصها: فإن بقيت حيَّةً حتى قَطْعَ العروقَ: جاز، ويُكَرِه.

وإن ماتت قبل قَطْعِ العروق: لم يُؤْكِل.

وما استأنسَ من الصيد: فذكائه: الذَّبَحُ.

وما توحَّشَ من النَّعَمْ: فذكائه: العَقْرُ، والجَرْحُ.

والمستحبُ في الإبل: النَّحْرُ، فإن ذَبَحَها: جاز، و يُكَرِه.

والمستحبُ في البقر والغنم: الذَّبَحُ، فإن نَحَرَهما: جاز، ويُكَرِه.

ومن نَحَرَ ناقَةً، أو ذَبَحَ بقرَةً، أو شاةً، فوُجِدَ في بطْنِها جنِينًا ميَّتاً:

لم يُؤْكِل، أَشَعَرَ، أو لم يُشَعِّرَ.

\* ولا يجوز أَكْلُ ذي نَابٍ من السَّبَاعِ، ولا كُلُّ ذي مِخْلَبٍ من الطَّيْرِ.

ولا بَأْس بِأَكْلِ غُرَابِ الزَّرْعِ.

ولا يُؤْكِلُ الْأَبْقَعُ الَّذِي يَأْكُلُ الْجِيفَ.

ويُكَرِهُ أَكْلُ الضَّيْعَ، والضَّبَّ، والحَشَراتِ كُلُّهَا.

ولا يجوز أَكْلُ لَحْمِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَالْبَيْنَالِ.

ويُكَرِهُ أَكْلُ لَحْمِ الْفَرَسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

ولا بَأْس بِأَكْلِ الْأَرْنَبِ.

وإِذَا ذَبَحَ مَا لَا يُؤْكِلُ لَحْمُهُ: طَهَرَ لَحْمُهُ، وَجَلَدَهُ إِلَّا الْأَدْمِيَّ،

والخنزير، فإن الذكاة لا تَعْمَلُ فيهما.  
ولا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك.  
ويُنْكِرُهُ أَكْلُ الطافِي منه.  
ولا بأس بأكل الجريث، والمَارِمَاهي.  
ويجوز أَكْلُ العِجَاد، ولا ذَكَاةً له.



## كتاب الأضحية

الأضحيةُ واجبةٌ على كل حُرّ، مسلم، مقيم، موسرٍ، في يوم الأضحى، يذبح عن نفسه، وولده الصغارِ.  
ويذبحُ عن كل واحدٍ منهم شاةً، أو يذبح بدنَةً، أو بقرةً عن سبعةِ.

وليس على الفقيرِ، والمسافرِ أضحيةٌ.

ووقتُ الأضحية يدخلُ بطلوع الفجر من يوم النحر، إلا أنه لا يجوز لأهل الأمصار الذبحُ حتى يصلِي الإمامُ صلاةَ العيد.

فاما أهلُ السوادِ: فيذبحون بعد طلوع الفجر.

وهي جائزةٌ في ثلاثة أيام: يوم النحر، ويومان بعده.

ولا يُسْحَى بالعمياءِ، والعوراءِ، والعرجاءِ التي لا تمشي إلى المنسكِ، ولا العجفاءِ.

ولا تُجْزِي مقطوعةُ الأذنِ، والذئبِ، ولا التي ذهبَ أكثرُ أذنها، فإن بقي الأكثرُ من الأذنِ، والذئبِ: جاز.

ويجوز أن يُسْحَى بالجماءِ، والخصيِّ، والجرباءِ، والثولاءِ.

والأضحيةُ من الإبلِ، والبقرِ، والغنمِ، يجزئ من ذلك كلُّ الشئُ.

فصاعداً، إلا الضأن، فإن الجَذَعَ منه يُجزىٌ.  
 ويأكلُ من لحم الأضحية، ويُطْعِمُ الأغنياءَ، والفقراءَ، ويَدَّخرُ.  
 ويسْتَحِبُ أن لا يُنْقِصَ الصدقةَ من الثالث.  
 ويَتَصَدَّقُ بِجِلْدِهَا، أو يَعْمَلُ منه آلَةٌ تُسْتَعْمَلُ في البيت.  
 والأفضلُ أن يَذْبَحَ أضحيةَ بيده إن كان يُحْسِنُ الذَّبْحَ.  
 وئِكْرُه أن يَذْبَحَها الكَتَابِيُّ.  
 وإذا غَلَطَ رجلان، فذبْحُ كُلٍّ واحِدٍ مِنْهُمَا أضحيةَ الآخر: أجزاءٌ  
 عنهما، ولا ضمانٌ عليهما.



## كتاب الأيمان

الأيمان على ثلاثة أخْرُبِ: يمينٌ عَمُوسٌ، ويدينُ مُنْعَدِّةً، ويدينُ لَغُوًّا.

فاليمينُ العموسُ هي: الْحَلْفُ على أمرٍ ماضٍ يَتَعَمَّدُ الكذبَ فيه.  
فهذه اليمين يأثم بها صاحبها، ولا كفارة فيها إلا الاستغفار.  
واليمينُ المعتقدُ هي: الْحَلْفُ على الأمر المستقبل أن يَفْعَلَهُ، أو  
لا يَفْعَلَهُ، فإذا حَنَثَ في ذلك: لزمه الكفارة.

واليمينُ اللغو: أن يَحْلِفَ على أمرٍ ماضٍ، وهو يَظْنُ أنه كما قال،  
والأمرُ بخلافه، فهذه اليمين نرجو أن لا يؤاخذ الله تعالى بها صاحبها.  
والقاصِدُ في اليمين، والمُكْرَهُ، والناسي سواءً.  
ومَنْ فَعَلَ المَحْلُوفَ عَلَيْهِ قَاصِدًا، أَوْ مُكْرَهًا، أَوْ نَاسِيًّا سَوَاءً.

واليمينُ بالله تعالى، أو باسمِ من أسمائه، كالرحمن، والرحيم،  
أو بصفة من صفات ذاته، كعزَّة الله، وجلاله، وكبرياته، إلا قوله:  
وعِلْمُ الله: فإنه لا يكون يميناً.

وإن حَلَفَ بصفةٍ من صفات الفعل، كغضَبِ الله، وسخطِه: لم  
يكن حالفاً.

ومن حلف بغير الله: لم يكن حالفاً، كالنبي صلى الله عليه وسلم، والقرآن، والكعبة.

والحَلْفُ بِحُرُوفِ الْقَسْمِ.

وحرُوفُ الْقَسْمِ ثَلَاثَةٌ: الْوَاءُ، كَوْلُهُ: وَاللَّهُ، وَالْبَاءُ، كَوْلُهُ: بَاللَّهِ، وَالْتَّاءُ، كَوْلُهُ: تَالَّهُ.

وقد تضمَّنَ الْحُرُوفُ: فَيَكُونُ حَالِفًا، كَوْلُهُ: اللَّهُ لَا أَفْعُلُ كَذَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا قَالَ: وَحْدَ اللَّهُ: فَلِيُسْ بِحَالِفٍ.

وإِذَا قَالَ: أَقْسِمُ، أَوْ: أَقْسِمُ بِاللَّهِ، أَوْ: أَحْلِفُ، أَوْ: أَحْلِفُ بِاللَّهِ، أَوْ: أَشَهِدُ، أَوْ: أَشَهِدُ بِاللَّهِ: فَهُوَ حَالِفٌ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: وَعَاهَدَ اللَّهَ، وَمِثَاقِهِ، وَ: عَلَيَّ تَذْرُّ، أَوْ: تَذْرُ اللَّهُ: فَهُوَ يَمِينٌ.

أَوْ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا، فَهُوَ يَهُودِيٌّ، أَوْ نَصَارَىٰ، أَوْ كَافِرٌ: فَهُوَ يَمِينٌ.  
وَإِنْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَيَّ غَضْبُ اللَّهِ، أَوْ سَخَطُهُ، أَوْ هُوَ زَانٌ، أَوْ شَارِبٌ خَمْرٌ، أَوْ آكِلٌ رِبَا: فَلِيُسْ بِحَالِفٍ.

وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ: عِنْقُ رَقْبَةِ، يُجْزَىٰ فِيهَا مَا يُجْزَىٰ فِي الظَّهَارِ.

وَإِنْ شَاءَ كَسَّاً عَشَرَةَ مَسَاكِينَ، كُلَّاً وَاحِدًا مِنْهُمْ ثُوبًا، فَمَا زَادَ، وَأَدْنَاهُ: مَا تُجْزَىٰ فِيهِ الصَّلَاةِ.

وَإِنْ شَاءَ أَطْعَمَ عَشَرَةَ مَسَاكِينَ، كَالإِطْعَامِ فِي كَفَارَةِ الظَّهَارِ.

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ أَحَدٍ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْثَلَاثَةِ الْمُذَكُورَةِ: صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ.

وإن قدَّم الكفارة على الحِثْ: لم يُجزِه.

ومَن حَلَفَ عَلَى مُعْصِيَةٍ، مِثْلُ: أَن لَا يَصْلِي، أَوْ: لَا يَكُلُّ أَبَاهُ، أَوْ: لِيَقْتلُنَّ فَلَاتَّا: فَيُبَغِي أَن يُحَنِّثَ نَفْسَهُ، وَيُكَفِّرَ عَنْ يَمِينِهِ.

إِذَا حَلَفَ الْكَافِرُ، ثُمَّ حَنَثَ فِي حَالِ الْكُفُرِ، أَوْ بَعْدِ إِسْلَامِهِ: فَلَا حِثْ عَلَيْهِ.

وَمَن حَرَمَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئاً مَا يَمْلِكُهُ: لَمْ يَصِرْ مُحَرَّماً عَلَيْهِ.  
وَعَلَيْهِ إِن اسْتَبَاحَهُ كَفَارَةً يَمِينَ.

فَإِنْ قَالَ: كُلُّ حَلَالٍ عَلَيَّ حَرَامٌ: فَهُوَ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي غَيْرَ ذَلِكَ.

وَمَن نَذَرَ نَذْرًا مُطْلَقاً: فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ.

وَإِنْ عَلِقَ نَذْرُهُ بِشَرْطٍ، فَوُجِدَ الشَّرْطُ: فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِنَفْسِ النَّذْرِ.  
وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَّا: فَعَلَيَّ حَجَّةٌ، أَوْ: صُومُ سَنَةٍ، أَوْ: صَدَقَةٌ مَا يَمْلِكُهُ: أَجْزَأَهُ عَنْ ذَلِكَ كَفَارَةً يَمِينٌ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ.

وَمَن حَلَفَ: لَا يَدْخُلُ بَيْتاً، فَدَخَلَ الْكَعْبَةَ، أَوْ الْمَسْجَدَ، أَوْ الْبَيْعَةَ، أَوْ الْكِنِيسَةَ: لَمْ يَحْنَثْ.

وَمَن حَلَفَ: لَا يَتَكَلَّمُ، فَقَرَا الْقُرْآنَ فِي الصَّلَاةِ: لَمْ يَحْنَثْ.

وَمَن حَلَفَ: لَا يَلْبِسُ ثُوْبًا مَعِيَّنًا، وَهُوَ لَا يَسْعُ، فَنَزَعَهُ فِي الْحَالِ: لَمْ يَحْنَثْ.

وكذلك إذا حلف: لا يركبُ هذه الدابةَ، وهو راكبُها، فنزل في الحال: لم يَحْنِث.

وإن لَبِثَ ساعةً راكباً: حَنِثَ.

ومَنْ حَلَفَ: لا يدخلُ هذه الدارَ، وهو فيها: لم يَحْنِث بالقعود حتى يخرجَ، ثم يدخلَ.

ومَنْ حَلَفَ: لا يدخلُ داراً، فدخل داراً خَرَاباً: لم يَحْنِث.

ومَنْ حَلَفَ: لا يدخلُ هذه الدارَ، فدخلها بعد ما انهدمت، وصارت صحراءً: حَنِثَ.

ولو حَلَفَ: لا يدخلُ هذا البيتَ، فدخله بعد ما انهدم: لم يَحْنِث.

ومَنْ حَلَفَ: لا يكُلُّ زوجةَ فلان، فطلَّقَها فلانُ، ثم كَلَّمَها: حَنِثَ.

وإن حَلَفَ: لا يكُلُّ عبدَ فلان، أو: لا يدخلُ دارَ فلانِ، فباع فلانُ عبده، وداره، ثم كَلَّمَ العبدَ، وَدَخَلَ الدارَ: لم يَحْنِث.

وإن حَلَفَ: لا يكُلُّ صاحبَ هذا الطيلسان، فباعه، ثم كَلَّمه: حَنِثَ.

وكذلك إذا حلف: لا يكُلُّ هذا الشابَ، فكَلَّمه بعد ما صار شيخاً: حَنِثَ.

أو حَلَفَ: لا يأكلُ لحمَ هذا الحَمَلِ، فصار كَبِشاً، فأكله: حَنِثَ.

وإن حَلَفَ: لا يأكلُ من هذه النَّخلةِ: فهو على ثمرها.

وإن حلف: لا يأكلُ من هذا البُسرُ، فصار رُطباً، فأكله: لم يحث.

وإن حلف: لا يأكلُ بُسراً، فأكل رُطباً: لم يحث.  
ومَن حَلَفَ: لا يأكلُ رُطباً، فأكل بُسراً مُذبباً: حث عند أبي حنيفة ومحمد.

وَمَن حَلَفَ: لا يأكلُ لحماً، فأكل السمكَ: لم يحث.  
وَمَن حَلَفَ: لا يشربُ مِن دِجلةَ، فشرب منها بِياءً: لم يحث  
حتى يكُرَّعَ منها كَرْعاً في قول أبي حنيفة.

وَمَن حَلَفَ: لا يشربُ من ماء دجلةَ، فشرب منها بِياءً: حث.  
وَمَن حَلَفَ: لا يأكلُ من هذه الحنطةَ، فأكل من خبزها: لم يحث  
عند أبي حنيفة.

ولو حلف: لا يأكلُ من هذا الدقيقَ، فأكل من خبزه: حث.  
ولو استفهَ كما هو: لم يحث.

وَإِن حَلَفَ: لا يكلِّمُ فلاناً، فكلَّمه وهو بحث يسمعُ، إلا أنه  
نائم: حث.

وَإِن حَلَفَ: لا يكلِّمُ إلا بِأذنه، فأذن له، ولم يعلم بالإذن حتى  
كلَّمه: حث في يمينه.

وَإِذَا اسْتَحْلَفَ الْوَالِي رجلاً لِيُعْلَمَ بِكُلِّ دَاعِيرٍ دَخَلَ الْبَلَدَ: فهذا  
عَلَى حَالٍ وَلَا يَتَّهِي خاصَّةً.

وَمَن حَلَفَ: لا يركبُ دَائِةً فلانِ، فركب دَائِةً عَبْدَه: لم يحث.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ، فَوَقَفَ عَلَى سطحِهَا، أَوْ دَخَلَ دِهْلِيزَهَا: حَنْث.

وَإِنْ وَقَفَ فِي طَاقِ الْبَابِ، بِحِيثِ إِذَا أَغْلَقَ الْبَابَ كَانَ خَارِجًا: لَمْ يَحْنَثْ.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا يَأْكُلُ الشَّوَّاءَ: فَهُوَ عَلَى اللَّحْمِ، دُونَ الْبَازْجَانِ، وَالْجُزَرِ.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا يَأْكُلُ الطَّبِيعَ: فَهُوَ عَلَى مَا يُطَبِّعُ مِنَ اللَّحْمِ.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا يَأْكُلُ الرَّؤُوسَ: فِيمِينُهُ عَلَى مَا يُكُبْسُ فِي التَّنَانِيرِ، وَبَيْاعُ فِي الْمَصْرِ.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا يَأْكُلُ الْخَبْزَ: فِيمِينُهُ عَلَى مَا يَعْتَادُ أَهْلُ الْبَلْدِ أَكْلَهُ خَبْزًا.

فَإِنْ أَكَلَ خَبْزَ الْقَطَائِفِ، أَوْ خَبْزَ الْأَرْزِ بِالْعَرَاقِ: لَمْ يَحْنَثْ.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا يَبْيَعُ، أَوْ لَا يَشْتَرِي، أَوْ لَا يَؤْاجِرُ، فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ: لَمْ يَحْنَثْ.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا يَتَزَوَّجُ، أَوْ: لَا يُطْلُقُ، أَوْ: لَا يُعْتَقُ، فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ: حَنْث.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا يَجْلِسُ عَلَى الْأَرْضِ، فَجَلَسَ عَلَى بَسَاطٍ، أَوْ حَصِيرٍ: لَمْ يَحْنَثْ.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا يَجْلِسُ عَلَى سَرِيرٍ، فَجَلَسَ عَلَى سَرِيرٍ فَوْقَهُ بَسَاطٌ: حَنْث.

وإن جَعَلَ فوْقَهُ سريرًا آخر، فجلس عليه: لم يحنث.

وإن حَلَفَ: لا ينامُ عَلَى فِرَاشٍ، فنامَ عَلَيْهِ وفوقَ قِرَامٍ: حَنَثَ.

وإن جعل فوقه فراشاً آخر: لم يحنث.

وَمَنْ حَلَفَ بِيَمِينٍ، وَقَالَ: إِن شاءَ اللَّهُ مَتَّصِلاً بِيَمِينِهِ: فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ.

وإن حَلَفَ: لِيَأْتِيَهُ إِنْ أَسْتَطَعَ: فَهَذَا عَلَى اسْتِطَاعَةِ الصَّحَّةِ، دُونَ الْقَدْرَةِ.

وإن حَلَفَ: لَا يُكَلِّمُ فَلَانًا حِينًا، أَوْ: زَمَانًا، أَوْ: الْحَيْنَ، أَوْ: الزَّمَانَ: فَهُوَ عَلَى سَتَةِ أَشْهُرٍ.

وَكَذَلِكَ: الدَّهْرُ: عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا أَدْرِي مَا الدَّهْرُ؟ فَإِنْ كَانَ لَهُ نِيَّةٌ: فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى.

وَلَوْ حَلَفَ: لَا يُكَلِّمُهُ أَيَّامًا: فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

وَلَوْ حَلَفَ: لَا يُكَلِّمُهُ الْأَيَّامَ: فَهُوَ عَلَى عَشَرَةِ أَيَّامٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ: عَلَى أَيَّامِ الْأَسْبُوعِ.

وَلَوْ حَلَفَ: لَا يُكَلِّمُهُ الشَّهُورَ: فَهُوَ عَلَى عَشَرَةِ أَشْهُرٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَقَالَا: عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا.

وَإِذَا حَلَفَ: لَا يَفْعُلُ كَذَا: تَرَكَهُ أَبَدًا.

وَإِنْ حَلَفَ: لِيَفْعَلَنَّ كَذَا، فَفَعَلَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً: بَرَّ فِي يَمِينِهِ.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا تَخْرُجُ امْرَأَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِذْنَ لَهَا مَرَّةً، فَخَرَجَتْ،  
ثُمَّ خَرَجَتْ مَرَّةً أُخْرَى بِغَيْرِ إِذْنِهِ: حَنْثٌ.  
وَلَا بدَّ مِنْ إِذْنٍ فِي كُلِّ خَرْجٍ.

وَإِنْ قَالَ: إِلَّا أَنْ آذَنَ لَكَ، فَإِذْنَ لَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ خَرَجَتْ  
بَعْدَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ: لَمْ يَحْنَثْ.

وَإِذَا حَلَفَ: لَا يَتَغَدَّى: فَالْغَدَاءُ: الْأَكْلُ مِنْ طَلَوْعِ الْفَجْرِ إِلَى  
الظَّهَرِ.

وَالْعَشَاءُ: مِنْ صَلَاتِ الظَّهَرِ إِلَى نَصْفِ اللَّيلِ.  
وَالسُّحُورُ: مِنْ نَصْفِ اللَّيلِ إِلَى طَلَوْعِ الْفَجْرِ.  
وَإِنْ حَافَّ: لِيَقْضِيهِ دَيْنَهُ إِلَى قَرِيبٍ: فَهُوَ مَا دُونَ الشَّهْرِ.  
وَإِنْ قَالَ: إِلَى بَعِيدٍ: فَهُوَ أَكْثَرُ مِنَ الشَّهْرِ.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ، فَخَرَجَ مِنْهَا بِنَفْسِهِ، وَتَرَكَ فِيهَا  
أَهْلَهُ وَمَتَاعَهُ: حَنْثٌ.

وَمَنْ حَلَفَ: لِيَصْعُدَ السَّمَاءَ، أَوْ: لِيَقْلِبَ هَذَا الْحَجَرَ ذَهَبًا:  
أَنْعَدَتْ يَمِينَهُ، وَحَنْثٌ عَقِيبَهَا.

وَمَنْ حَلَفَ: لِيَقْضِيَنَّ فَلَانًا دَيْنَهُ الْيَوْمَ، فَقَضَاهُ، ثُمَّ وَجَدَ فَلَانُ  
بَعْضَهُ زُيُوفًا، أَوْ نَبَهَرَجَةً، أَوْ مَسْتَحَقَّةً: لَمْ يَحْنَثْ.  
وَإِنْ وَجَدَهَا رَصَاصًا، أَوْ سُثُوقَةً: حَنْثٌ.

وَمَنْ حَلَفَ: لَا يَقْبِضُ دَيْنَهُ دَرْهَمًا دونَ درْهَمٍ، فَقَبَضَ بَعْضَهُ: لَمْ  
يَحْنَثْ حَتَّى يَقْبَضَ جَمِيعَهُ مُتَفَرِّقًا.

وإن قبضَ دينه في وزنتَين، لم يتشاغل بينهما إلا بعمل الوزن: لم يحثُ، وليس ذلك بتفريق.

ومن حلف: ليأتينَ البصرةَ، فلم يأنها حتى مات: حَنَث في يمينه في آخر جزءٍ من أجزاء حياته.



## كتاب الدّاعي والبيّنات

المدّعى: مَنْ لَا يُجْبِرُ عَلَى الْخُصُومَةِ إِذَا تَرَكَهَا.

والمدّعى عليه: مَنْ يُجْبِرُ عَلَى الْخُصُومَةِ.

وَلَا تُقْبِلُ الدّاعي حتَّى يَذَكُرْ شَيْئاً مَعْلُوماً فِي جَنْسِهِ، وَقَدْرِهِ.

فَإِنْ كَانَ عَيْنَا فِي يَدِ المدّعى عَلَيْهِ: كُلُّفَ إِحْضَارَهَا؛ لِيُشَيرَ إِلَيْهَا

بِالدّاعيِ.

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاضِرَةً: ذَكَرَ قِيمَتَهَا.

وَإِنْ ادَّعَى عَقَاراً: حَدَّدَهُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ فِي يَدِ المدّعى عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ  
يُطَالِبُ بِهِ.

وَإِنْ كَانَ حَقَّاً فِي الذَّمَّةِ: ذَكَرَ أَنَّهُ يُطَالِبُ بِهِ.

فَإِذَا صَحَّتِ الدّاعي، سَأَلَ القاضي المدّعى عَلَيْهِ عَنْهَا، فَإِنْ  
اعْتَرَفَ: قَضَى عَلَيْهِ بِهَا.

وَإِنْ أَنْكَرَ: سَأَلَ المدّعى الْبَيْنَةَ، فَإِنْ أَحْضَرَهَا: قَضَى بِهَا.

وَإِنْ عَجزَ عَنْ ذَلِكَ، وَطَلَبَ يَمِينَ خَصِّمِهِ: اسْتَحْلَفَهُ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قَالَ المدّعى: لِي بَيْنَهُ حَاضِرَةُ، وَطَلَبَ الْيَمِينَ: لَمْ يُسْتَحْلِفْ  
عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

ولا تُرْدُ اليمینُ علی المدّعی.

ولا تُقبل بیتہ صاحب الید فی الملک المطلق.

وإذا نکلَ المدّعی علیه عن اليمین: قُضِیَ علیه بالنکول، ولزمه ما أدعیَ علیه.

وينبغی للقاضی أن يقول له: إني أعرِض علیك اليمینَ ثلاثةً، فإن حلفتَ، وإنما قُضيَتُ علیك بما أدعیَ.

فإذا كرَرَ العَرْضَ ثلاَثَ مَرَّاتٍ: قُضىَ علیه بالنکول.

وإن كانت الدّاعوی نکاحاً: لم يُستحلفِ المنکرُ عند أبي حنيفة.

ولا يُستحلفُ في النکاحِ، والرَّجْعَةِ، والقِيءِ في الإيلاءِ، والرُّقُّ، والاستيلادِ، والشَّبَّ، والولاءِ، والحدودِ.

وقالا: يُستحلفُ في ذلك كله، إلا في الحدودِ.

وإذا ادعى اثنان عيناً في يدِ ثالثٍ، كلُّ واحدٍ منهما يَزْعُمُ أنها له، وأقاما البیتة: قُضىَ بها بينهما.

وإن ادعى كلُّ واحدٍ منهما نکاحَ امرأةً، وأقاما البیتة: لم يُقضَ بواحدةٍ من البیتتينِ، ورُجعَ إلى تصدیق المرأة لأخذهما.

وإن ادعى اثنان علىِ رجلٍ، كلُّ واحدٍ منهما أنه اشتريَ منه هذا العبدَ، وأقاما البیتة: فكلُّ واحدٍ منهما بالخيار: إن شاءَ أخذَ نصفَ العبدَ بنصفِ الثمنِ، وإن شاءَ تَرَكَ.

فإن قضى به القاضي بينهما، وقال أحدهما: لا أختار: لم يكن للآخر أن يأخذ جميعه.

وإن ذكر كل واحدٍ منهمما تاريخاً: فهو للأول منهما.

وإن لم يذكرا تاريخاً، ومع أحدهما قبض: فهو أولى به.

وإن أدعى أحدهما شراءً، والآخر هبةً وقبضًا، وأقاما البيٰنة، ولا تاريخ معهما: فالشراءُ أولى.

وإن أدعى أحدهما الشراءً، وادعى امرأةً أنه تزوجها عليه: فهما سواءً.

وإن أدعى أحدهما رهناً وقبضًا، والآخر هبةً وقبضًا: فالرهنُ أولى.

وإن أقام الخارجان البيٰنة على الملك والتاريخ: فصاحبُ التاريخ الأبعدُ أولى.

وإن أدعيا الشراءَ من واحدٍ، وأقاما البيٰنة على التاريختين: فال الأولُ أولى.

وإن أقام كلُّ واحدٍ منهما بيٰنةً على الشراء من آخر، وذكرا تاريخاً: فهما سواءً.

وإن أقام الخارجُ البيٰنة على ملكٍ مؤرخٍ، وأقام صاحبُ اليد البيٰنة على ملكٍ أقدمَ تاريخاً: كان أولى.

وإن أقام الخارجُ، وصاحبُ اليد كلُّ واحدٍ منها بِيَنَةً بالشَّاهِدِ:  
فصاحبُ اليد أولُى.

وكذلك التَّسْجُحُ في الثِّيَابِ التي لا تُسْجُحُ إِلا مَرَّةً واحِدةً، وكلُّ  
سَبِبٍ في الْمُلْكِ لَا يَتَكَرَّرُ.

وإن أقام الخارجُ البَيِّنَةَ عَلَى الْمُلْكِ، وصاحبُ اليد بِيَنَةً عَلَى  
الشَّراءِ مِنْهُ: كَانَ أَوْلُى.

وإن أقام كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا البَيِّنَةَ عَلَى الشَّراءِ مِنَ الْآخِرِ، وَلَا تَارِيخَ  
معهُمَا: تَهَأَرَتِ الْبَيِّنَاتُ.

وإن أقام أحدُ المَدَعَيْنِ شاهِدَيْنِ، وَالآخِرُ أَرْبَعَةً: فَهُمَا سَوَاءٌ.  
وَمَنْ ادَّعَى قَصَاصًا عَلَى غَيْرِهِ، فَجَحَدَهُ: اسْتُحْلِفُ بِاللهِ.

فَإِنْ نَكَلَ عَنِ اليمِينِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ: لِزَمَهُ الْقَصَاصُ.  
وَإِنْ نَكَلَ فِي النَّفْسِ: حُسِّنَ حَتَّى يُقْرَأَ، أَوْ يَحْلِفُ.  
وَقَالَ: يَلْزَمُهُ الْأَرْشُ فِيهِمَا.

وَإِذَا قَالَ المَدَعَى: لِي بِيَنَةٌ حاضِرَةٌ، قِيلَ لِخَصْمِهِ: أَعْطِهِ كَفِيلًا  
بِنَفْسِكِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ فَعَلَ، وَالا: أَمْرٌ بِمَلَازِمِهِ، إِلا أَنْ يَكُونَ غَرِيبًا  
عَلَى الطَّرِيقِ: فِي لَازْمِهِ مَقْدَارَ مَجْلِسِ القَاضِيِّ.

وَإِذَا قَالَ المَدَعَى عَلَيْهِ: هَذَا الشَّيْءُ أَوْ دَعَنِيهِ فَلَانُ الغَائِبُ، أَوْ:  
رَهْنَهُ عَنِي، أَوْ: غَصَبْتُهُ مِنْهُ، وَأَقامَ بِيَنَةً عَلَى ذَلِكِ: فَلَا خَصْوَمَةَ بَيْنِهِ  
وَبَيْنِ المَدَعَى.

وإن قال: ابْتَعْتُه من الغائب: فهو خصم.

وإن قال المدعى: سُرِقَ مِنِي، وأقام البِيَّنَةَ، وقال صاحبُ اليدِ:  
أو دَعَنِيهِ فلانٌ، وأقام البِيَّنَةَ: لم تندفعُ الخصومة.

وإذا قال المدعى: ابْتَعْتُه من فلانٍ، وقال صاحبُ اليدِ: أودَعَنِيهِ  
فلانٌ ذلك: سَقَطَتِ الخصومةُ بغير بِيَّنَةٍ.

واليمينُ بالله تعالى دون غيره.

وَتُؤَكَّدُ بذِكرِ أوصافِهِ تَعَالَى الْمُرْهِبَةِ، كَفَولَهُ: قَلْ: وَاللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ  
إِلَّا هُوَ عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، الَّذِي يَعْلَمُ مِنَ السُّرُّ مَا يَعْلَمُ مِنَ  
الْعَلَانِيَةِ.

وَلَا يُسْتَحْلِفُ بِالظَّلَاقِ، وَلَا بِالْعَتَاقِ.

وَيُسْتَحْلِفُ الْيَهُودِيُّ: بِاللهِ الَّذِي أَنْزَلَ التُّورَةَ عَلَى مُوسَى.

وَالنَّصَارَانيُّ: بِاللهِ الَّذِي أَنْزَلَ الإنجِيلَ عَلَى عِيسَى.

وَالْمَجْوُسِيُّ: بِاللهِ الَّذِي خَلَقَ النَّارَ.

وَلَا يُحَلِّفُونَ فِي بَيْوَتِ عِبَادَاتِهِمْ.

وَلَا يَجُبُ تَغْلِيظُ اليمينِ عَلَى الْمُسْلِمِ بِزَمَانٍ، وَلَا بِمَكَانٍ.

وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ ابْتَاعَ مِنْ هَذَا عَبْدَهُ بِالْفَ، فَجَحَّدَهُ: اسْتَحْلِفَ: بِاللهِ  
مَا يَبْنِكُمَا بِعُ قَائِمٌ فِيهِ، وَلَا يُسْتَحْلِفُ بِاللهِ: مَا بِعْتُ.

وَيُسْتَحْلِفُ فِي الْغَصْبِ: بِاللهِ مَا يَسْتَحْقُ عَلَيْكُ رَدَّهُ، وَلَا يُحَلِّفُ:  
بِاللهِ مَا غَصَبَتْ.

وفي النكاح: بالله ما بينكم نكاح قائم في الحال، ولا يُحلف: بالله ما تزوجُها.

وفي دعوى الطلاق: بالله ما هي بائنة منك الساعة بما ذكرت، ولا يُسْتَحْلِفُ: بالله ما طلقُتها.

وإذا كانت دار في يد رجل، ادعاهما اثنان: أحدهما جميها، والآخر نصفها، وأقاما البيينة: فلصاحب الجميع: ثلاثة أرباعها، ولصاحب النصف: ربعها عند أبي حنيفة، وقالا: هي بينهما أثلاثاً.

ولو كانت في أيديهما: سلمت لصاحب الجميع: نصفها؛ على وجه القضاء، ونصفها؛ لا على وجه القضاء.

وإذا تنازعوا في دابة، وأقام كل واحد منهما بينة أنها تُنجزت عنده، وذكرا تاريخاً، وسِنَ الدابة يوافق أحد التاريختين: فهو أولى، وإن أشكل ذلك: كانت بينهما.

وإذا تنازعوا دابة: أحدهما راكبها، والآخر متعلق بلجامها: فالراكب أولى.

وكذلك إذا تنازعوا بعيراً، وعليه حِمْل لأحد هما: فصاحب الحِمْل أولى.

وإذا تنازعوا قميصاً: أحدهما لابسه، والآخر متعلق بكُمه: فاللابس أولى.

وإذا اختلف المتباعان في البيع، فادعى المشتري ثمناً، وادعى البائع أكثر منه، أو اعترف البائع بقدرٍ من المبيع، وادعى المشتري أكثر منه، وأقام أحدهما البينةَ: قضيَ له بها.

وإن أقام كلُّ واحدٍ منهم البينةَ: كانت البينةُ المثبتةُ للزيادةِ أولىٌ.  
فإن لم تكن لكلٍّ واحدٍ منهم بينةٌ: قيل للمشتري: إما أنْ ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع، وإلا: فسخنا البيعَ.

وقيل للبائع: إما أنْ تسلّم ما ادعاه المشتري من البيع، وإلا:  
فسخنا البيعَ.

فإن لم يترافقا: استحلفُ الحاكمُ كلُّ واحدٍ منهم على دعوى الآخر.

يبتدىء بيمين المشتري، فإذا حلَّفا: فسخ القاضي البيعَ بينهما،  
وإن نكلَّ أحدهما عن اليمين: لزمه دعوى الآخر.

وإن اختلفا في الأجل، أو في شرط الخيار، أو في استيفاء بعض  
الثمن: فلا تحالفَ بينهما.

والقولُ قولُ من ينكرُ الخيارَ، والأجلُ، مع يمينه.

وإن هلكَ المبيعُ، ثم اختلفا: لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وجعلَ القولُ قولَ المشتري.

وقال محمد: يتحالfan، ويُفسخُ البيعُ على قيمةِ الهالك.

وإن هَلَكَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ، ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي الثَّمْنِ: لَمْ يَتَحَالَّفَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَايْعُ أَنْ يَتَرَكَ حِصْنَةً لِلْهَالِكَ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ: يَتَحَالَّفَانِ، وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ فِي الْحَيِّ، وَقِيمَةُ الْهَالِكَ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ.

وإذا اختلف الزوجان في المهر، فادعى الزوج أنه تزوجها بألف، وقالت: تزوجني بـألفين: فأيهما أقام البينة: قيلت بيته.

وإن أقاما البينة: فالبينة بيضة المرأة.

وإن لم تكن لهما بيضة: تحالفوا عند أبي حنيفة، ولم يفسخ النكاح، ولكن يحكم بمهر المثل.

فإن كان مثل ما اعترف به الزوج، أو أقل: قضى بما قال الزوج.

وإن كان مثل ما أدعته المرأة، أو أكثر: قضى بما أدعوت المرأة.

وإن كان مهر المثل أكثر مما اعترف به الزوج، وأقل مما أدعته المرأة: قضى لها بمهر المثل.

وإذا اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه: تحالفوا، وترادداً.

وإن اختلفا بعد الاستيفاء: لم يتحالفا، وكان القول قول المستأجر.

وإن اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه: تحالفوا، وفسخ العقد فيما بقي، وكان القول في الماضي قول المستأجر.

وإذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة: لم يتحالفا عند أبي حنيفة، وقالا: يتحالفان، وتفسخ الكتابة.

وإذا اختلف الزوجان في متعة البيت: فما يصلح للرجال: فهو للرجل، وما يصلح للنساء: فهو للمرأة، وما يصلح لهما: فهو للرجل.  
فإن مات أحدهما، واحتلّ ورثته مع الآخر: فما يصلح للرجال والنساء: فهو للباقي منهما.

وقال أبو يوسف: يُدفع إلى المرأة ما يجهّز به مثلها، والباقي للزوج.

وإذا باع الرجل جارية، فجاءت بولد، فادعاه البائع: فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم البيع: فهو ابن البائع، وأمه أم ولد له، فيفسخ البيع فيه، ويرد الثمن.

وإن ادعاه المشتري مع دعوى البائع، أو بعدها: فدعوى البائع أولى.

وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر: لم تقبل دعوى البائع فيه، إلا أن يصدقه المشتري.

وإن مات الولد، فادعاه البائع، وقد جاءت به لأقل من ستة أشهر: لم يثبت الاستيلاد في الأم.

وإن ماتت الأم، فادعاه البائع، وقد جاءت به لأقل من ستة أشهر: يثبت النسب منه في الولد، وأخذَه البائع، ويرد الثمن كله في قول أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: يَرُدُّ حِصَةَ الْوَلَدِ، وَلَا يَرُدُّ حِصَةَ الْأُمِّ.  
وَمَنْ أَدْعَى نَسْبَ أَحَدٍ التَّوْءَمَيْنِ: ثَبَّتَ نَسْبَهُمَا مِنْهُ.



## كتاب الشهادات

الشهادةُ فرضٌ يلزمُ الشهودَ أداؤها، ولا يسعهم كتمانُها إذا طالبُهم المدعى.

والشهادةُ في الحدود يُخيّر فيها الشاهدُ بين السّتر والإظهار، والسّترُ أفضلُ، إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة، فيقولُ أخذَ، ولا يقولُ سرقةً.

والشهادةُ على مراتبٍ، منها: الشهادةُ في الزنا، يُعتبر فيها أربعةٌ من الرجال، ولا تُقبل فيها شهادةُ النساء.

ومنها: الشهادةُ بحقيقةِ الحدود والقصاص، تُقبل فيها شهادةُ رجلين، ولا تُقبل فيها شهادةُ النساء.

وما سوى ذلك من الحقوق: تُقبل فيها شهادةُ رجلين، أو رجل وامرأتين، سواءً كان الحقُّ مالاً، أو غيرَ مال، مثلُ النكاح، والطلاق، والوكالة، والوصية.

وتنطبقُ في الولادة، والبكارة، والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادةُ امرأةٍ واحدة.

ولابدَّ في ذلك كله من العدالة، ولفظِ الشهادة.

فإن لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة، وقال: أعلم، أو: أتيقن: لم تُقبل شهادته.

وقال أبو حنيفة: يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم، إلا في الحدود والقصاص، فإنه يسأل عن الشهود.  
وإن طعن الخصم فيهم: سأله عنهم.

وقال أبو يوسف ومحمد: لابد أن يسأل عنهم في السر،  
والعلانية.

وما يتحمله الشاهد على ضريبين: أحدهما: ما يثبت حكمه بنفسه، مثل البيع، والإقرار، والغصب، والقتل، وحكم الحاكم.  
إذا سمع ذلك الشاهد، أو رأه: وسِعَه أن يشهد به وإن لم يُشهد عليه.

ويقول: أشهد أنه باع، ولا يقول: أشهدتك.

ومنه: ما لا يثبت حكمه بنفسه، مثل الشهادة على الشهادة، فإذا سمع شاهداً يشهد بشيء: لم يجز أن يشهد على شهادته، إلا أن يُشهدَه.

وكذلك لو سمعه يُشهد الشاهد على شهادته: لم يسع السامع أن يشهد.

ولا يحل للشاهد إذا رأى خطه أن يشهد، إلا أن يذكر الشهادة.  
ولا تُقبل شهادة الأعمى، ولا المملوك، ولا المحدود في قذفٍ

وإن تاب.

ولا شهادةُ الوالد لولده، وولدِ ولده، ولا شهادةُ الولد لأبويه،  
وأجداده.

ولا تُقبلُ شهادةُ أحدِ الزوجين للآخر.

ولا شهادةُ المولى لعبدِه، ولا لمكانتِه.

ولا شهادةُ الشريك لشريكه فيما هو من شركَتَهما.  
وتُقبلُ شهادةُ الرَّجُل لأخيه، وعَمِّه.

ولا تُقبلُ شهادةُ مُخْتَثٍ، ولا نائحةً، ولا مغنيةً، ولا مُدْمِنٍ  
الشرب على اللهو، ولا من يلعب بالطيور، ولا من يُعْنِي للناس.

ولا من يأتي بباباً من الكبائر التي يتعلّق بها الحدُّ.

ولا من يدخلُ الحَمَامَ بغير إزار، ولا من يأكلُ الربا، ولا المُقامِر  
بالرُّزْد، والشَّطْرُنج.

ولا من يفعلُ الأفعالَ المستخفَّةَ، كالبول على الطريق، والأكل  
على الطريق.

ولا تُقبلُ شهادةُ مَن يُظْهِرُ سبَّ السلف.

وتُقبلُ شهادةُ أهلِ الأهواءِ، إلا الخطأَية.

وتُقبلُ شهادةُ أهل الذمةِ بعضِهم على بعضٍ وإن اختلفت مِللُّهُمْ.

ولا تُقبلُ شهادةُ الحربيِّ على الذمَّيِّ.

وإن كانت الحسناتُ أغلبَ من السيئاتِ، والرجلُ ممَّن يجتنبُ الكبائرَ: قُيلَتْ شهادته وإنْ ألمَ بمعصيةٍ.

وتفُعل شهادةُ الألفِ، والخاصيُّ، وولدِ الزنا.  
وشهادةُ الخُشُنِ جائزةٌ.

وإذا وافقت الشهادةُ الدعوى: قُيلَتْ، وإن خالفتها: لم تُقبلَ.  
ويُعتبر اتفاقُ الشاهدين في اللفظِ، والمعنىُ عند أبي حنيفة، فإنَّ  
شهَدَ أحدُهما بألفٍ، والآخرُ بألفين: لم تُقبل الشهادةُ عند أبي حنيفة.  
وعندَهُما تُقبل على ألفٍ.

وإن شهدَ أحدُهما بألفٍ، والآخرُ بألفٍ وخمسَمائة، والمدعى  
يدعى ألفاً وخمسمائة: قُيلَتْ شهادتهما بألفٍ.

وإذا شَهَدا بألفٍ، وقال أحدُهما: قضاه منها خمسَمائة: قُيلَتْ  
شهادته بألفٍ، ولم يُسمع قوله: إنه قضاه، إلا أن يشهد معه آخرٌ.  
وبينجي للشاهد إذا علِمَ ذلك أن لا يشهد بألفٍ حتى يُقرَ المدعى  
أنه قَبضَ خمسَمائةً.

وإذا شهد شاهدان أن زيداً قُتلَ يوم النحر بمكة، وشهد آخران أنه  
قُتل يوم النحر بالكوفة، واجتمعوا عند الحاكم: لم يقبل الشهادتين.

فإن سَبَقت إحداهما الأخرى، وقضى القاضي بها، ثم حضرَتِ  
الآخرى: لم تُقبلَ.

ولا يُسمعُ القاضي الشهادةَ على جَرْحٍ، ولا يَحْكُمُ بذلك.

ولا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه، إلا النسب، والموت، والنكاح، والدخول، وولاية القاضي، فإنه يسعه أن يشهد بهذه الأشياء إذا أخبره بها من يثق به.

والشهادة على الشهادة جائز في كل حقيقة لا يسقط بالشبهة.  
ولا تقبل في الحدود والقصاص.

وتجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين.  
ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد.

وصفة الإشهاد: أن يقول شاهدُ الأصل لشاهد الفرع: أشهدُ على شهادتي، أني أشهدُ أن فلان ابن فلان أقرَّ عندي بكتذا، وأشهدَني على نفسي.

وإن لم يقل: أشهدَني على نفسي: جاز.

ويقول شاهدُ الفرع عند الأداء: أشهدُ أن فلاناً أشهدَني على شهادته، أنه يشهد أن فلاناً أقرَّ عنده بكتذا، وقال لي: إشهدُ على شهادتي بذلك.

ولا تقبل شهادة شهودِ الفرع إلا أن يموت شهودُ الأصل، أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام، فصاعداً، أو يمرضوا مرضًا لا يستطيعون معه حضور مجلس المحاكم.

فإن عدَّ شهودَ الأصل شهودَ الفرع: جاز.

وإن سكتوا عن تعديلهم: جاز، وينظرُ القاضي في حالهم.

وإن أنكر شهودُ الأصل الشهادةَ: لم تُقبل شهادةُ شهودِ الفرعِ.  
 وقال أبو حنيفة في شاهد الزُّور: أشهَرَه في السوقِ، ولا أعزَّره.  
 وقال أبو يوسف ومحمد: نوجِعُه ضرباً، ونَحْسِبُه.



## كتاب الرجوع عن الشهادة

إذا رَجَعَ الشهودُ عن شهادتهم قَبْلَ الحِكْمَةِ بِهَا: سَقَطَتْ.  
 وإن حُكْمَ بِشَهادَتِهِمْ، ثُمَّ رَجَعُوا: لَمْ يُفْسَدْ حُكْمُهُ، وَوَجَبَ  
 عَلَيْهِمْ ضَمَانٌ مَا أَنْتَفَوْهُ بِشَهادَتِهِمْ.  
 ولا يَصْحُ الرَّجُوعُ إِلَّا بِحُضُورِ الْحَاكِمِ.

وإذا شهد شاهدان بِمَالٍ، فَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِهِ، ثُمَّ رَجَعَا: ضَمَنَا  
 الْمَالَ لِلْمُشَهُودِ عَلَيْهِ.  
 وإن رَجَعَ أَحَدُهُمَا: ضَمِّنَ النَّصْفَ.  
 وإن شَهِدَ بِالْمَالِ ثَلَاثَةً، فَرَجَعَ أَحَدُهُمْ: فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، فَإِنْ  
 رَجَعَ آخَرُ: ضَمِّنَ الرَّاجِعَانِ نَصْفَ الْمَالِ.

وإن شهدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَرَجَعَتْ امْرَأَةٌ: ضَمِّنَتْ رُبْعَ الْحَقِّ، وَإِنْ  
 رَجَعَتْ: ضَمِّنَتَا نَصْفَ الْحَقِّ.  
 وإن شَهِدَ رَجُلٌ، وَعَشْرُ نِسَوةً، ثُمَّ رَجَعَ ثَمَانِيْنِ مِنْهُنَّ: فَلَا ضَمَانٌ  
 عَلَيْهِنَّ.  
 فإن رجعت أخرى: كان على النسوة ربع الحق.  
 فإن رَجَعَ الرَّجُلُ، وَالنِّسَاءُ: فَعَلَى الرَّجُلِ سُدُسُ الْحَقِّ، وَعَلَى  
 النِّسَاءِ خَمْسَةُ أَسْدَاسِ الْحَقِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

وقال أبو يوسف ومحمد: على الرجل النصف، وعلى النسوة النصف.

وإن شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهرٍ مثلها، ثم رجعا: فلا ضمان عليهما.

وكذلك إن شهدا على رجل يتزوج امرأة بمقدار مهرٍ مثلها.

فإن شهدا بأكثر من مهر المثل، ثم رجعا: ضمنا الزيادة.

وإن شهدا ببيع بمثل القيمة، أو أكثر، ثم رجعا: لم يضمنا، وإن كان بأقل من القيمة: ضمنا النقصان.

وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول، ثم رجعا: ضمنا نصف المهر.

وإن كان بعد الدخول: لم يضمنا.

وإن شهدا أنه أعتق عبدَه، ثم رجعا: ضمنا قيمته.

وإن شهدا بقصاص، ثم رجعا بعد القتل: ضمنا الديَّة، ولا يقتصرُ منها.

وإذا رجع شهودُ الفرع: ضمنوا.

وإن رجع شهودُ الأصل، وقالوا: لم تُشْهِدْ شهودُ الفرع على شهادتنا: فلا ضمان عليهما.

وإن قالوا: أشهدناهم، وغَلَطْنَا: ضمنوا.

وإن قال شهودُ الفرع: كذبَ شهودُ الأصل، أو: غَلَطْوا في شهادتهم: لم يُلْتَفِتْ إلى ذلك.

وإذا شهد أربعة بالزنا، وشاهدان بالإحسان، فرجع شهودُ  
الإحسان: لم يَضْمِنَا.

وإذا رجع المزكُون عن التزكية: ضَمَنَا.

وإذا شَهِدَ شاهدان باليدين، وشاهدان بوجود الشرط، ثم رَجَعوا:  
فالضمانُ على شهود اليمين خاصةً.



## كتاب أدب القاضي

لا تصح ولاية القاضي حتى تجتمع في المولى شرائط الشهادة،  
ويكون من أهل الاجتهاد.

ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يتقن بنفسه أنه يؤدي فرضه.  
ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه، أو لا يأمن على نفسه  
الحيف فيه.

ولا ينبغي أن يطلب الولاية، ولا يسألها.  
ومن قلل القضاء: يسلم إليه ديوان القاضي الذي قبله.  
وينظر في حال المحبوسين، فمن اعترف بحقه: أزمه إيه، ومن  
أنكر: لم يقبل قول المعزول عليه إلا ببينة.  
فإن لم تقم ببينة؛ لم يعجل بتخليته حتى ينادي عليه، ويستظهر في  
أمره.

وينظر في الودائع، وارتفاع الوقوف، فيعمل على ما تقوم به  
البينة، أو يعترض به من هو في يده.

ولا يقبل قول المعزول، إلا أن يعترض الذي هو في يده أن  
المعزول سلمها إليه: فيقبل قوله فيها.

ويجلس للحكم جلوساً ظاهراً في المسجد.

وَلَا يَقْبِلُ هَدِيَّةً إِلَّا مِنْ ذِي رَحْمَةٍ مَحْرُمٌ مِنْهُ، أَوْ مَمَّنْ جَرَتْ عَادِثَةٌ  
قَبْلَ الْقَضَاءِ بِمَهَادِهِ.

وَلَا يَحْضُرُ دُعَوةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً.

وَيَشَهُدُ الْجَنَازَةَ، وَيَعُودُ الْمَرِيضَ.

وَلَا يُضَيِّفُ أَحَدَ الْخَصْمَيْنَ دُونَ خَصْمَهُ.

إِذَا حَضَرَا: سَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الْجَلْوسِ، وَالْإِقْبَالِ، وَلَا يُسَارِّ  
أَحَدَهُمَا، وَلَا يُشَيرُ إِلَيْهِ، وَلَا يُلْقِنُهُ حُجَّةً.

إِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ عِنْهُ، وَطَلَبَ صَاحِبُ الْحَقِّ حَبْسَ غَرِيمِهِ: لَمْ  
يَعْجَلْ بِحَبْسِهِ، وَأَمْرَهُ بَدْفُعِ مَا عَلَيْهِ.

فَإِنْ امْتَنَعَ: حَبَسَهُ فِي كُلِّ دِينِ لَزْمِهِ بَدْلًا عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ،  
كُثْمَنَ الْمَبْيَعِ، وَبَدْلَ الْقَرْضِ، أَوْ التَّزْمَهُ بِعَقْدِ، كَالْمَهْرِ، وَالْكَفَالَةِ.

وَلَا يَحْبِسُهُ فِيمَا سَوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ، إِلَّا أَنْ يُثْبِتَ غَرِيمُهُ  
أَنْ لَهُ مَالًا، فَيَحْبِسُهُ شَهْرَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةَ، ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَظْهُرْ لَهُ  
مَالٌ: خَلَّى سَبِيلَهُ.

وَلَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَرْمَائِهِ.

وَيَحْبِسُ الرَّجُلَ فِي نَفْقَةِ زَوْجِهِ.

وَلَا يَحْبِسُ وَالَّذِي دَيْنٌ وَلَدَهُ، إِلَّا إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ.

وَيَجُوزُ قَضَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، إِلَّا فِي الْحَدُودِ وَالْقَصَاصِ.

وَيُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحَقُوقِ إِذَا شُهِدَ بِهِ عِنْهُ.

فإن شهدوا على خصم: حكم بالشهادة، وكتب بحكمه.  
 وإن شهدوا بغير حضرة خصم: لم يحكم، وكتب بالشهادة  
 ليحكم بها المكتوب إليه.

ولا يقبل الكتاب إلا بشهادة رجلين، أو رجل وامرأتين.  
 ويجب أن يقرأ الكتاب عليهم؛ ليعرفوا ما فيه.  
 ثم يختتمه بحضورتهم، ويسلمه إليهم.

إذا وصل إلى القاضي: لم يقبله إلا بحضور الخصم.  
 فإذا سلمه الشهود إليه: نظر إلى ختمه، فإن شهدوا: أنه كتاب  
 فلان القاضي، سلمه إليها في مجلس حكمه، وقرأه علينا، وختمه:  
 فضة القاضي، وقرأه ونشره على الخصم، وألزمته ما فيه.

ولا يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود والقصاص.  
 وليس للقاضي أن يستخلف على القضاء، إلا أن يفرض ذلك  
 إليه.

إذا رفع إلى القاضي حكم حاكم: أمضاه، إلا أن يخالف الكتاب  
 أو السنّة أو الإجماع، أو يكون قوله لا دليل عليه.

ولا يقضى القاضي على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه.  
 وإذا حكم رجالان رجلاً ليحكم بينهما، ورضيا بحكمه: جاز إذا  
 كان بصفة الحاكم.

ولا يجوز تحكيم الكافر، والعبد، والذمي، والمحدود في  
 القذف، والفاشق، والصبي.

ولكلّ واحدٍ من المحكّمَيْنَ أن يرجع ما لم يَحُكُّمْ عليهمَا، فإذا  
حَكَمَ عليهمَا: لزمهما.

وإذا رُفِعَ حُكْمُه إلى القاضي، فوافق مذهبَه: أمضاه، وإن خالفَه:  
أبطله.

ولا يجوز التحكيمُ في الحدود والقصاص.  
وإن حَكَمَا في دِمْ خطأً، فقضى الحَكَمُ بالديمة على العاقلة: لم  
يَنْقُذْ حُكْمُه.

ويجوز أن يسمع البينة، ويقضي بالنكول.  
وَحُكْمُ الحاكم لأبويه، وولديه، وزوجته: باطل.



## كتاب القسمة

ينبغي للإمام أن ينصب قاسِماً يرْزُقُه من بيت المال ليَقْسِمَ بين الناس بغير أجرة.

فإن لم يفعل: نَصَبَ قاسِماً يَقْسِمُ بالأجرة.  
ويجب أن يكون عَدْلًا، مأموناً، عالماً بالقسمة.  
ولا يُجِيرُ القاضي الناسَ على قاسم واحد.  
ولا يَتَرَكُ الْقُسَامَ يَشْتَرِكُونَ.

وأجرة القسمة على عدد الرؤوس عند أبي حنيفة، وقالا: على قدر الأنسباء.

وإذا حَضَرَ الشركاءُ عند القاضي، وفي أيديهم دارٌ، أو ضَيْعَةٌ  
ادْعَوا أنهم ورثوها عن فلانٍ: لم يَقْسِمُها القاضي عند أبي حنيفة حتى  
يُقيموا البَيِّنَةَ على موته، وعدد ورثته.

وقالا: يَقْسِمُها باعترافهم، ويذكر في كتاب القسمة أنه قَسَمَها  
قولهم.

وإذا كان المَالُ المشترَكُ مما سُوى العقار، وادْعَوا أنه ميراثٌ:  
قَسَمَه في قولهم جميـعاً.

وإن ادْعَوا في العقار أنهم اشتروه: قَسَمَه بينهم.

وإن أدعوا الملكَ، ولم يذكروا كيف انتقل: قَسْمَةَ بينهم.  
 وإذا كان كُلُّ واحدٍ من الشركاء يتتفعُ بنصيبيه: قَسْمَ بطلب أحدهم.  
 وإن كان أحدُهم يتتفعُ، والآخرُ يستَضِرُ؛ لقلة نصيبيه، فإن طَلَبَ  
 صاحبُ الكثير: قَسْمَ، وإن طَلَبَ صاحبُ القليل: لم يَقْسِمْ.  
 وإن كان كُلُّ واحدٍ منهم يَسْتَضِرُ: لم يقسمها إلا بتراضيهمَا.  
 ويَقْسِمُ العروضَ إذا كانت من صِنْفٍ واحدٍ، ولا يَقْسِمُ الجنسَيْنَ  
 بعضَهما في بعضِ.  
 وقال أبو حنيفة: لا يَقْسِمُ الرقيقَ، ولا الجواهرَ؛ لتفاوتِها، وقال  
 أبو يوسف ومحمد: يَقْسِمُ الرقيقَ.  
 ولا يَقْسِمُ حَمَاماً، ولا بَثَراً، ولا رَحَى، إلا أن يترافقُ الشركاءُ.  
 وإذا حضر وارثان، وأقاما البَيْنَةَ على الوفاة، وعدد الورثة،  
 والدارُ في أيديهم، ومعهم وارثٌ غائبٌ: قَسْمَها القاضي بطلب  
 الحاضرين، وينصبُ للغائب وكيلًا يَقْبِضُ نصيبيه.  
 وإن كانوا مُشَتَّرين: لم يَقْسِمْ مع غيبة أحدهم.  
 وإن كان العقارُ في يد الوارث الغائب: لم يَقْسِمْ.  
 وإن حَضَرَ وارثٌ واحدٌ: لم يَقْسِمْ.  
 وإذا كانت دورٌ مشتركةٌ في مصرٍ واحدٍ: قُسِمتَ كُلُّ دارٍ على  
 حدتها في قول أبي حنيفة، وقالا: إن كان الأصلحُ لهم قسمةَ بعضها  
 في بعض: قَسْمَها.

وإن كانت دارٌ وضيَّعةُ، أو دارٌ وحانوتٌ: قُسِّمَ كُلُّ واحدٍ على حِدَتِه.

ويَبْغِي للقاسم أن يُصُورَ ما يَقْسِمُه، ويُعْدِلَه، ويَذْرَعَه، ويُقْوِمَ البناءُ، ويَنْهِي كلَّ نصيبٍ عن الباقي بطريقه وشِرْيْه، حتى لا يكون نصيب بعضهم بنصيب الآخر تَعَلُّقٌ.

ثم يُلْقِبَ نصيبياً: بالأول، والذِي يليه: بالثاني، والثالث، وعلى هذا، ثم يكتب أسماء المتقاسِمين، ويجعلها قُرْعاً، ثم يُخْرِجَ القرْعاً، فمن خرج اسمُه أولاً: فله السهمُ الأول، ومن خَرَج ثانياً: فله السهم الثاني.

ولا يُدخلُ في القسمة الدرَّاهم، والدُّنَانِير إِلا بِتراضيهِم.

فإن قَسَمَ بَيْنَهُمْ، وَلأحدهُم مَسِيلٌ في مِلْكِ الآخِرِ، أو طَرِيقٌ لِمُشَتَّرِطٍ في القسمة: فإن أمكن صَرْفُ الطَّرِيقِ، والمَسِيلِ عنه: فليس له أن يَسْتُطِرقَ، وَيُسَيِّلَ في نصيب الآخر.

وإن لم يُمْكِن: فَسَخَ القسمة.

وإذا كان سُقْلٌ لا عُلُوًّ له، وعُلُوًّ لا سُقْلَ له، وسُقْلٌ له عُلُوًّ: قُوُمٌ كُلُّ واحدٍ على حِدَتِه، وَقُسِّمَ بالقيمة، ولا مُعْتَبَرَ بغير ذلك.

وإذا اختلف المتقاسِمون، فشهد القاسمان: قُبِلت شهادُهُمَا.

فإن ادَعَى أحَدُهُمَا الغَلَطَ، وزَعَمَ أنَّ مَا أَصَابَهُ شَيْئاً في يد صاحبهِ، وقد أَشَهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بالاستيفاءِ: لم يُصَدِّقَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِيَتِينَةٍ.

إِذَا قَالَ: اسْتُوْفِيتُ حَقِّيْ، ثُمَّ قَالَ: أَخْدَثُ بَعْضَهُ: فَالْقَوْلُ قَوْلُ  
خَصْمِهِ، مَعَ يَمِينِهِ.

إِنْ قَالَ: أَصَابَنِي إِلَى مَوْضِعِ كَذَا، فَلَمْ تَسْلِمْهُ إِلَيْيَّ، وَلَمْ يُشْهِدْ  
عَلَى نَفْسِهِ بِالْاسْتِيْفَاءِ، وَكَذَّبَهُ شَرِيكُهُ: تَحَالَّفَا، وَفُسْخَتِ الْقَسْمَةِ.

إِذَا اسْتُحِقَّ بَعْضُ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا بِعِينِهِ: لَمْ تُفْسَخْ الْقَسْمَةُ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدَ، وَرَجَعَ بِحَصَّةِ ذَلِكَ مِنْ نَصِيبِ شَرِيكِهِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: تُفْسَخُ الْقَسْمَةِ.



## كتاب الإكراه

الإكراه يثبت حكمه إذا حصل من يقدر على إيقاع ما توعّد به، سلطاناً كان أو غيره، أو لصاً.

وإذا أكره الرجل على بيع ماله، أو على شراء سلعة، أو على أن يُقرّ لرجل بألف، أو يؤجر داره، وأكره على ذلك بالقتل، أو بالضرب الشديد، أو بالحبس المديد، فباع، أو اشتري: فهو بال الخيار: إن شاء أمضى البيع، وإن شاء فسخه، ورجح بالمبيع.

وإن كان قبض الثمن طوعاً: فقد أجاز البيع.

وإن كان قبضه مكرهاً: فليس بإجازة، وعليه ردُّه إن كان قائماً في يده.

وإن هلك المبيع في يد المشتري، وهو غير مكره: ضمِّنَ قيمته. وللمكره أن يضمِّن المكره إن شاء.

ومن أكره على أن يأكل الميّة، أو يشرب الخمر، وأكره على ذلك بحبس، أو قيد، أو ضرب: لم يحل له، إلا أن يكره بما يخاف منه على نفسه، أو على عضو من أعضائه، فإذا خاف ذلك: وسعه أن يُقدم على ما أكره عليه.

ولا يَسْعُهُ أَنْ يَصْبِرَ عَلَىٰ مَا تُوعَدُ بِهِ، فَإِنْ صَبَرَ حَتَّىٰ أَوْقَعُوا بِهِ،  
وَلَمْ يَأْكُلْ: فَهُوَ آثِمٌ.

وَإِنْ أَكْرِهَ عَلَىٰ الْكُفْرِ بِاللَّهِ، أَوْ سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
بِقَيْدٍ، أَوْ حَبْسٍ، أَوْ ضَرْبٍ: لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِكْرَاهًا حَتَّىٰ يُكَرِّهَ بِأَمْرٍ  
يَخَافُ مِنْهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، أَوْ عَلَىٰ عَضُوٍّ مِّنْ أَعْصَمَاهُ.

فَإِذَا خَافَ ذَلِكَ: وَسِعَهُ أَنْ يُظْهِرَ مَا أَمْرَوْهُ بِهِ، وَيُورِيَ، فَإِذَا أَظْهَرَ  
ذَلِكَ، وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌ بِالإِيمَانِ: فَلَا إِثْمٌ عَلَيْهِ.

وَإِنْ صَبَرَ حَتَّىٰ قُتِلَ، وَلَمْ يُظْهِرِ الْكُفْرَ: كَانَ مَأْجُورًا.

وَإِنْ أَكْرِهَ عَلَىٰ إِتَالِفِ مَالٍ مُسْلِمٍ بِأَمْرٍ يَخَافُ مِنْهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، أَوْ  
عَلَىٰ عَضُوٍّ مِّنْ أَعْصَمَاهُ: وَسِعَهُ أَنْ يَفْعُلَ ذَلِكَ.

وَلِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَضْمَنِ الْمُكَرِّهَ.

وَإِنْ أَكْرِهَ بِقْتَلِي عَلَىٰ قَتْلِ غَيْرِهِ: لَمْ يَسْعُهُ أَنْ يُقْدِمَ عَلَيْهِ، وَيَصْبِرُ  
حَتَّىٰ يُقْتَلَ.

فَإِنْ قَتَلَهُ: كَانَ آثِمًا.

وَالْقَصَاصُ عَلَىٰ الَّذِي أَكْرَهَهُ إِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَدْمًا.

وَإِنْ أَكْرِهَ عَلَىٰ طَلاقِ امْرَأَتِهِ، أَوْ عِتْقِ عَبْدِهِ، فَفَعَلَ: وَقَعَ مَا أَكْرَهَ  
عَلَيْهِ.

وَيَرْجُعُ عَلَىٰ الَّذِي أَكْرَهَهُ بِقِيمَةِ الْعَبْدِ، وَبِنَصْفِ مَهْرِ الْمَرْأَةِ إِنْ  
كَانَ قَبْلُ الدُّخُولِ.

وإن أكْرَهَ عَلَى الزِّنَاءِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحُدُّوكَعْنَدَ آبَيِ حَنِيفَةَ، إِلَّا أَنْ يُكَرِّهَهُ السُّلْطَانُ.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يلزم مه الحد.

وإذا أكره على الرّدّة: لم تَبْنِ امرأة منه.



## كتاب السير

الجهادُ فرضٌ علىِ الكفايةِ، إذا قام به فريقٌ من الناس: سَقطَ عنِ الباقيِ.

وإن لم يَقْمِ به أحدٌ: أثِمَ جمِيعَ الناس بتركِه.  
وقتالُ الْكُفَّارِ واجبٌ وإن لم يَبْدُؤُونَا.

ولَا يَجُبُ الْجَهَادُ عَلَىِ صَبِيٍّ، ولَا عَبْدٍ، ولَا امْرَأَةٍ، ولَا أَعْمَى،  
ولَا مُقْعَدٍ، ولَا أَقْطَعَ.

فإن هَاجَمَ الْعَدُوُّ عَلَىِ بَلْدِي: وَجَبَ عَلَىِ جمِيعِ الْمُسْلِمِينَ الدَّفْعُ.  
تَخْرُجُ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا، وَالْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ.

وإذا دخلَ الْمُسْلِمُونَ دَارَ الْحَرْبِ، فَحاصِرُوا مَدِينَةً، أَوْ حِصْنًا:  
دَعَوْهُمْ إِلَىِ الإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوهُمْ: كَفُوا عَنْ قَاتِلِهِمْ.

وإن امْتَنَعُوا: دَعَوْهُمْ إِلَىِ أَدَاءِ الْجُزْيَةِ، فَإِنْ بَذَلُوهَا: فَلَهُمْ مَا  
لِلْمُسْلِمِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَاتِلَ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دُعْوَةُ الإِسْلَامِ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ  
يَدْعُوهُمْ إِلَىِ الإِسْلَامِ.

وَيُسْتَحِبُّ أَنْ يَدْعُوهُمْ مَنْ بَلَغْتُهُ دُعْوَةُ الإِسْلَامِ، وَلَا يَجُبُ ذَلِكَ.

وإن أبوا: استعنوا بالله عليهم، وحاربوهم، وتصبوا عليهم المجانق، وحرقوهم، وأرسلوا عليهم الماء، وقطعوا شجرهم، وأفسدوا زروعهم.

ولا بأس برميهم وإن كان فيهم مسلمٌ أسيرٌ، أو تاجرٌ.  
وإن ترموا بصيانت المسلمين، أو بالأسارى: لم يكفوا عن رميهم، ويقصدون بالرمي الكفارَ.

ولا بأس بإخراج النساء، والمصاحفِ مع المسلمين إذا كان عسُكراً عظيماً يؤمن عليه.

ويذكره إخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها.  
ولا تقاتل المرأة إلا بإذن زوجها، ولا العبد إلا بإذن سيده، إلا أن يهجم العدوُّ.

وبينجي للمسلمين أن لا يغدرُوا، ولا يغلوُوا، ولا يمثلوا.  
ولا يقتلوا امرأةً، ولاشيخاً فانياً، ولا صبياً، ولا أعمىً، ولا مُقدعاً، إلا أن يكون أحد هؤلاء ممَّن له رأيٌ في الحرب، أو تكون المرأة ملِكَةً أو ساحرةً، ولا يقتلوها مجنوناً.

\* وإذا رأى الإمامُ أن يصلح أهلَ الحرب، أو فريقاً منهم، وكان في ذلك مصلحةً للمسلمين: فلا بأس به.

فإن صالحهم مدةً، ثم رأى أن تُقضى الصلح أنسفُ للمسلمين: نبذ إليهم، وقاتلهم.

وإن بدؤوا بخيانةٍ: قاتلهم، ولم يَنْبِذْ إليهم إذا كان ذلك باتفاقهم.  
وإذا خرج عبادُهُم إلى عسكر المسلمين: فهم أحرارٌ.

ولا بأس أن يَعْلِفَ العسكرُ في دار الحرب، ويأكلوا ما وجدوه من الطعام، ويستعملوا الحَطَبَ، ويَدِهُنوا بالدهن، ويقاتِلوا بما يَجِدُونه من السلاح، كل ذلك بغير قسمة.

ولا يجوز أن يبيعوا من ذلك شيئاً، ولا يتمولوه.

ومَنْ أسلم منهم: أحرَرَ بإسلامه نفسه، وأولاده الصغار، وكل مالٍ هو في يده، أو وديعةٍ في يد مسلمٍ، أو ذمَّيٍ.  
فإن ظهرَنا على الدار: فعقاوه فيءٌ، وزوجته فيءٌ، وحملها فيءٌ،  
وأولاده الكبارُ فيءٌ.

ولا ينبغي أن يُباع السلاحُ من أهل الحرب، ولا يُجهَّزُ إليهم.  
ولا يُقادُون بالأسرى عند أبي حنيفة، وقالا: يُقادُ بهم أسارى المسلمين.

ولا يجوز المنْ عَلَيْهِم.

وإذا فتح الإمامُ بلدةً عَنْهَا: فهو بال الخيار: إن شاء قسَمه بين الغانمين، وإن شاء أفرَ أهله عليه، ووضَع عليهم الخراجَ.

وهو في الأسري بالختار: إن شاء قتَلَهم، وإن شاء استرَقَهم، وإن شاء تركَهم أحراراً ذمَّةً للمسلمين.

ولا يجوز أن يردهم إلى دار الحرب.

وإذا أراد العود إلى دار الإسلام ومعه مواش، فلم يقدر على نقلها إلى دار الإسلام: ذبحها، وحرقها، ولا يعقرها، ولا يتركها.

ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى يُخرجها إلى دار الإسلام والردة، والمقاتل في العسكر: سواء.

وإذا لحقهم المدد في دار الحرب قبل أن يخرجوا الغنيمة إلى دار الإسلام: شاركوه فيها.

ولا حق لأهل سوق العسكر في الغنيمة، إلا أن يقاتلوا.

\* وإذا أمنَ رجُل حُرّ، أو امرأة حرةً كافراً، أو جماعةً، أو أهل حصنٍ، أو مدينةً: صحَّ أمانُهم، ولم يجز لأحدٍ من المسلمين فتلهم، إلا أن تكون في ذلك مفسدةً، فنبذ الإمام إليهم.

ولا يجوز أمانُ ذميٍّ، ولا أسيرٍ، ولا تاجرٍ يدخل عليهم.

ولا يجوز أمانُ العبد عند أبي حنيفة، إلا أن يأذن له مولاه في القتال.

وقال أبو يوسف ومحمد: يصحُّ أمانه.

وإذا غالب الترك على الروم، فسببوهم، وأخذوا أموالهم: ملوكوها. فإن غالبنا على الترك والروم، فسيئناهم، وأخذنا أموالهم: حل لنا ما نجدُه من ذلك.

وإذا غلبوا على أموالنا، فأحرزوها بدارهم: ملوكوها.

فإن ظهرَ عليها المسلمين، فوجدوها قبل القسمة: فهي لهم بغير شيءٍ.

وإن وجدوها بعد القسمة: أخذوها بالقيمة إن أحْبُوا.

وإن دخل إلى دار الحرب تاجرٌ، فاشترى ذلك، وأخرجه إلى دار الإسلام: فمالكُه الأولُ بال الخيار: إن شاء أخذَه بالثمن الذي اشتراه به التاجر، وإن شاء ترَكه.

ولا يَمْلِكُ علينا أهلُ الحرب بالعَلَيَّةِ مُدَبِّرِينَا، وأمَهَاتِ أُولادِنَا، ومكَاتِبِنَا، وأحرارَنَا.

وَتَمْلِكُ عليهم جميعَ ذلك.

وإذا أبْقَ عبداً لِمُسْلِمٍ، فدخل إليهم فأخذوه: لم يملكونه عند أبي حنيفة.

وإن نَدَّ بغيرِ إِلَيْهِمْ، فأخذوه: ملَكُوه.

\* وإذا لم يكن للإمام حَمُولةً يَحْمِلُ عليها الغنائم: قَسَمَها بين الغانمين قِسْمَةً إِيداع؛ ليحملوها إلى دار الإسلام، ثم يَرْجِعُها منهم، فيَقْسِمُها.

ولا يجوز بيعُ الغنائم قبل القسمة.

وَمَنْ ماتَ منَ الغانمين في دارِ الحرب: فلا حقٌّ له في الغنيمة.

وَمَنْ ماتَ منهم بعد إخراجها إلى دارِ الإسلام: فصَيْبُه لورثته.

ولا بأس بأن يُنْفَلِّ الإمامُ في حال القتال، ويُحرَضَ بالنَّفَلِ على القتال، فيقولُ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًاً: فَلَهُ سَلَبُهُ، أو يَقُولُ لَسَرِيَّةٍ: قد جعلت لكم الريعَ بعد الخُمُسِ.

ولا يُنْفَلِّ بعد إِحْرَازِ الغَنِيمَةِ إِلَّا مِنَ الْخُمُسِ.

إِذَا لَمْ يَجْعَلِ السَّلَبَ لِلْقَاتِلِ: فَهُوَ مِنْ جَمْلَةِ الْغَنِيمَةِ، وَالْقَاتِلُ وَغَيْرُهُ فِيهِ سَوَاءٌ.

وَالسَّلَبُ: مَا عَلَى الْمَقْتُولِ مِنْ ثِيَابِهِ، وَسَلَاحِهِ، وَمَرْكَبِهِ.

إِذَا خَرَجَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ: لَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْلَفُوا مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَلَا يَأْكُلُوا مِنْهَا.

وَمَنْ فَضَلَّ مَعَهُ عَلَفًّا، أَوْ طَعَامًّا: رَدَهُ إِلَى الْغَنِيمَةِ.

\* وَيَقْسِمُ الْإِمامُ الْغَنِيمَةَ، فَيُخْرِجُ خُمُسَهَا، وَيَقْسِمُ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ: لِلْفَارَسِ سَهْمَانَ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: لِلْفَارَسِ ثَلَاثَةُ أَسْهَمٍ.

وَلَا يُسْهِمُ إِلَّا لِفَرْسٍ وَاحِدٍ.

وَالْبَرَادِينُ، وَالْعِتَاقُ سَوَاءٌ.

وَلَا يُسْهِمُ لِرَاحْلَةٍ، وَلَا بَغْلِي.

وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَارِسًا، فَنَفَقَ فَرْسُهُ: اسْتَحْقَ سَهْمَ فَارِسٍ.

وَمَنْ دَخَلَ رَاجِلًا، فَاشْتَرَى فَرِسًا: اسْتَحْقَ سَهْمَ رَاجِلٍ.

وَلَا يُسْهِمُ لِمَمْلُوكٍ، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا ذُمَّيْ، وَلَا صَبِّيْ، وَلَكِنْ  
يَرْضَخُ لَهُمْ عَلَى حِسْبٍ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ.

وَأَمَّا الْخُمُسُ، فَيُقْسَمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْهَمٍ: سَهْمٌ لِلِّيَتَامَىِ، وَسَهْمٌ  
لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٌ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ.

وَيَدْخُلُ فِقَرَاءُ ذُوي الْقَرْبَىِ فِيهِمْ، وَيُقْدَمُونَ، وَلَا يُدْفَعُ إِلَى  
أَغْنِيَائِهِمْ شَيْءٌ.

وَأَمَّا ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْخُمُسِ؛ فَإِنَّمَا هُوَ لِافْتَاحِ الْكَلَامِ، تَبَرُّكًا  
بِاسْمِهِ تَعَالَى.

وَسَهْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَقَطَ بِمُوْتِهِ، كَمَا سَقَطَ الصَّفَّيِّ  
وَسَهْمُ ذُوي الْقَرْبَىِ كَانُوا يَسْتَحْقُونَهُ فِي زَمْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ بِالْتُّصْرِّةِ، وَبَعْدَهُ بِالْفَقْرِ.

وَإِذَا دَخَلَ الْوَاحِدُ، أَوِ الْإِثْنَانِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ مُغَيْرِيْنِ بَغْيَرِ إِذْنِ  
الْإِمَامِ، فَأَخْذُوا شَيْئًا: لَمْ يُخْمَسْ.

وَإِنْ دَخَلَ جَمَاعَةً لَهُمْ مَتَّعَةً، فَأَخْذُوا شَيْئًا: خُمُسٌ وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ  
لَهُمُ الْإِمَامُ.

وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَ الْحَرْبِ تَاجِرًا: فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَ  
لِشَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلَا مِنْ دَمَائِهِمْ.

وَإِنْ غَدَرَ بِهِمْ، وَأَخْدَى شَيْئًا، وَخَرَجَ بِهِ: مَلَكَهُ مِلْكًا مَحْظُورًا،  
وَيُؤْمَرُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ.

وإذا دخل الحربي إلينا مستأمنا: لم يُمكّن أن يُقيّم في دارنا سنة،  
ويقول له الإمام: إن أقمت تمام السنة: وَضَعْتُ عَلَيْكَ الْجُزِيَّةَ.  
فإن أقام: أخذت منه الجزية، وصار ذمياً، ولم يُترك أن يرجع إلى  
دار الحرب.

وإن عاد إلى دار الحرب، وتركت وديعة عند مسلم، أو ذمي، أو  
ديننا في ذمتهما: فقد صار دمه مباحاً بالعود، وما في دار الإسلام من  
ماله على خطر.

فإن أسر، أو قُتل: سقطت ديونه، وصارت الوديعة فيها.  
وما أوجف عليه المسلمون من أموال أهل الحرب بغير قتال:  
يُصرَفُ في مصالح المسلمين، كما يُصرَفُ الخراج.

\* وأرضُ العرب كلُّها أرضُ عُشر، وهي ما بين العذيب إلى  
أقصى حَجَرٍ باليمن بمهرة، إلى حد الشام.  
والسواد: أرضُ خرَاج، وهي ما بين العذيب، إلى عَقَبةِ حُلوان،  
ومن العلث، إلى عَبَادان.

وأرضُ السواد مملوكة لأهلها: يجوز بيعهم لها، وتصريفُهم فيها.  
وكُلُّ أرضٍ أسلم أهلُها عليها، أو فُتحت عنوة، وُقسِمت بين  
الغانمين: فهي أرضُ عُشر.  
وكُلُّ أرضٍ فُتحت عنوة، وأقرَّ أهلُها عليها: فهي أرضُ خرَاج.

وَمَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا: فَهِيَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ مُعْتَدِرًا بِحَيْزِهَا، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ حَيْزِ أَرْضِ الْخَرَاجِ: فَهِيَ خَرَاجِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ حَيْزِ أَرْضِ الْعَشَرِ: فَهِيَ عُشْرِيَّةٌ.

وَالْبَصَرَةُ عِنْدَهُ عُشْرِيَّةٌ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: إِنَّ أَحْيَاهَا بَيْثِرٌ حَفَرَهَا، أَوْ عَيْنٌ اسْتَخْرَجَهَا، أَوْ مَاءٌ دِجْلَةٌ، أَوْ الفُرَاتُ، أَوْ الْأَنْهَارُ الْعِظَامُ الَّتِي لَا يَمْلِكُهَا أَحَدٌ: فَهِيَ عُشْرِيَّةٌ.

وَإِنْ أَحْيَاهَا بِمَاءِ الْأَنْهَارِ الَّتِي احْتَفَرَهَا الْأَعْاجِمُ، مَثُلُّ نَهْرِ الْمَلِكِ، وَنَهْرِ يَزْدَجَرِدٍ: فَهِيَ خَرَاجِيَّةٌ.

\* وَالْخَرَاجُ الَّذِي وَضَعَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَهْلِ السَّوَادِ مِنْ كُلِّ جَرِيبٍ يَلْغُهُ الْمَاءُ: قَفِيزٌ هَاشْمِيٌّ، وَهُوَ الصَّاعُ، وَدَرَهُمٌ.

وَمِنْ جَرِيبِ الرَّطْبَةِ: خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ.

وَمِنْ جَرِيبِ الْكَرْمِ الْمَتَّصِلِ، وَالنَّخْلِ الْمَتَّصِلِ: عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ. وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَصْنافِ: يَوْضَعُ عَلَيْهَا بِحَسْبِ الطَّاقَةِ، فَإِنْ لَمْ تُطِقْ مَا وُضِعَ عَلَيْهَا: نَقَصُهُمُ الْإِمَامُ.

وَإِنْ غَلَبَ الْمَاءُ عَلَى أَرْضِ الْخَرَاجِ، أَوْ انْقَطَعَ عَنْهَا، أَوْ اصْطَلَمَ الرَّعَآفَةُ: فَلَا خَرَاجٌ عَلَيْهِمْ.

وَإِنْ عَطَلَهَا صَاحِبُهَا: فَعَلَيْهِ الْخَرَاجُ.

وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْخَرَاجِ: أَخْذَ مِنْهُ الْخَرَاجَ عَلَى حَالِهِ.  
وَيُجَوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُسْلِمُ أَرْضَ الْخَرَاجَ مِنَ الذَّمِيِّ، وَيَؤْخُذُ مِنْهُ  
الْخَرَاجَ.

وَلَا عُشْرَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ.

\* وَالْجِزِيَّةُ عَلَى ضَرَبَيْنِ: جُزِيَّةٌ تُوضَعُ بِالتَّرَاضِيِّ وَالصَّلْحِ، فَتُقْدَرُ  
بِحَسَبِ مَا يَقْعُدُ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقِ.  
وَجُزِيَّةٌ يَبْتَدِئُ بِالْإِمَامِ وَضَعْهَا إِذَا غَلَبَ الْإِمَامُ عَلَى الْكُفَّارِ، وَأَفْرَاهُمْ  
عَلَى أَمْلَاكِهِمْ.

فَيَصْبُعُ عَلَى الْغَنِيِّ الظَّاهِرِ الْغَنِيِّ: فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعِينَ  
دَرْهَمًا، يَأْخُذُ مِنْهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ.  
وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ الْحَالِ: أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ دَرْهَمًا، فِي كُلِّ شَهْرٍ  
دَرَاهِمَيْنِ.

وَعَلَى الْفَقِيرِ الْمُعْتَمِلِ: اثْنَيْ عَشَرَ دَرْهَمًا، فِي كُلِّ شَهْرٍ دَرْهَمًا.  
وَتُوضَعُ الْجِزِيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، وَالْمَجْوُسِيِّ، وَعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ  
الْعِجْمِ.

وَلَا تُوضَعُ عَلَى عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ، وَلَا الْمُرْتَدِّينِ.  
وَلَا جُزِيَّةَ عَلَى امْرَأَةٍ، وَلَا صَبِيٍّ، وَلَا زَمِنِيِّ، وَلَا أَعْمَىً، وَلَا فَقِيرِ  
غَيْرِ مُعْتَمِلٍ، وَلَا عَلَى الرَّهَبَانِ الَّذِينَ لَا يَخَالِطُونَ النَّاسَ.  
وَمَنْ أَسْلَمَ وَعَلَيْهِ جُزِيَّةً: سَقَطَتْ عَنْهُ.

وإن اجتمع عليه حولان: تداخلت الجزية.

\* ولا يجوز إحداث بيعة، ولا كنيسة في دار الإسلام.

وإذا انهدمت الكنائس، والبيع القديمة: أعادوها.

ويؤخذ أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في زيهم، ومرايهم، وسرور جهم، وقلانسهم.

ولا يركبون الخيل، ولا يحملون السلاح.

ومن امتنع من أداء الجزية، أو قتل مسلماً، أو سب النبي صلى الله عليه وسلم، أو زنى بمسلمة: لم ينقض عهده.

ولا يتقضى العهد إلا بأن يلحق بدار الحرب، أو يغلبوا على موضع، فيحاربونا.

وإذا ارتدَّ المسلم عن الإسلام: عرضَ عليه الإسلام، فإن كانت له شبهة: كُثِفت له، ويُحبس ثلاثة أيام، فإن أسلم، وإنما قُتل. فإن قتله قاتل قبل عرض الإسلام عليه: كره له ذلك، ولا شيء على القاتل.

وأما المرأة إذا ارتدت: فلا تُقتل، ولكن تُحبس حتى تُسلِّم.

ويزول ملكُ المرتد عن أمواله بردته زوالاً مراعي، فإن أسلم: عادت على حالها.

وإن مات، أو قُتل على رِدَّته: انتقل ما كان اكتسبه في حال إسلامه إلى ورثته المسلمين، وكان ما اكتسبه في حال رِدَّته: فَيُثْأَب.

وإن لَحِقَ بدار الحرب مرتدًا، وحَكَمَ الحاكمُ بِلَحَاقِهِ: عَتَّقَ مُدْبِرَوهُ، وأمْهَاتُ أولادِهِ، وحَلَّتُ الديونُ التِي عَلَيْهِ، ونُقِلَّ مَا اكتَسَبَهُ فِي حالِ الإِسْلَامِ إِلَى ورَثَتِهِ الْمُسْلِمِينَ.

وَنَفَضَى الديونُ التِي لَزِمَتْهُ فِي حالِ الإِسْلَامِ: مَا اكتَسَبَهُ فِي حالِ الإِسْلَامِ.

وَمَا لَزَمَهُ مِنَ الديونِ فِي حالِ رِدَّتِهِ: مَا اكتَسَبَهُ فِي حالِ رِدَّتِهِ.  
وَمَا باعَهُ، أَوْ اشترَاهُ، أَوْ تَصْرَفَ فِيهِ مِنْ أَمْوَالِهِ فِي حالِ رِدَّتِهِ:  
مُوقَوفٌ.

إِنْ أَسْلَمَ: صَحَّتْ عَقُودُهُ، وَإِنْ مَاتَ، أَوْ قُتِلَ، أَوْ لَحِقَ بدارِ  
الحربِ: بَطَّلَتْ.

وَإِنْ عَادَ الْمُرْتَدُ بَعْدَ الْحُكْمِ بِلَحَاقِهِ إِلَى دارِ الإِسْلَامِ مُسْلِمًا: فَمَا  
وَجَدَهُ فِي يَدِ ورَثَتِهِ مِنْ مَالِهِ بَعْيَنِهِ: أَخْذَهُ.

وَالْمُرْتَدُ إِذَا تَصْرَفَ فِي مَالِهِ فِي حالِ رِدَّتِهِ: جَازَ تَصْرُفُهَا.  
وَنَصَارَى بْنِي تَعْلَبَ يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ضِعْفُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ  
الْمُسْلِمِينَ مِنَ الزَّكَاةِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ نِسَائِهِمْ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ صَبَّائِهِمْ.

وَمَا جَبَاهُ الْإِمَامُ مِنَ الْخَرَاجِ، وَمِنْ أَمْوَالِ بْنِي تَغْلِبَ، وَمَا أَهَدَهُ  
أَهْلُ الْحَرْبِ إِلَى الْإِمَامِ، وَالْجُزِيَّةُ: يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.  
فَسُدَّدَ مِنْهُ الشُّغُورُ، وَتُبْنَى الْقَنَاطِرُ وَالْجَسُورُ.

ويُعطى قضاة المسلمين، وعُمَالُهُمْ، وعلماؤهم منه ما يكفيهم،  
وتُدفع منه أرزاقُ المقاتلة، وذراريُّهم.



## كتاب الْبُغَاة

وإذا تغلّبَ قومٌ من المسلمين على بلد، وخرجوا عن طاعة الإمام: دعاهم إلى العود إلى الجماعة، وكشفَ عن شبهتهم.  
ولا يبدؤهم بقتالٍ حتى يبدؤوه، فإن بدؤوا: قاتلهم حتى يُفرق جمعهم.

فإن كانت لهم فتنة: أجهزَ على جريحهم، واتبع مولىهم.  
 وإن لم يكن لهم فتنة: لم يجهزَ على جريحهم، ولم يتبع مولىهم.  
ولا تسبّي لهم ذريةً، ولا يعذّبُ لهم مالً.  
ولا بأس أن يقاتلوا بسلاحيهم إن احتاج المسلمين إليه.  
ويحبسُ الإمامُ أموالهم، ولا يردها عليهم، ولا يقسمها حتى يتوبوا، فيردها عليهم.

وما جاءه أهلُ البغي من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج،  
والعشر: لم يأخذه الإمامُ ثانيةً.

فإن كانوا صرفوه في حّقه: أجزاءً من أخذ منه.  
وإن لم يكونوا صرفوه في حّقه: أفتَ أهلَه فيما بينهم وبين الله تعالى أن يعيدوا ذلك ثانيةً.

## كتاب الحظر والإباحة

لَا يَحِلُّ لِلرِّجَالِ لِبْسُ الْحَرِيرِ، وَيَحِلُّ لِلنِّسَاءِ.

وَلَا بَأْسَ بِتَوْسِيْدِهِ عِنْدَ أُبِي حَنِيفَةِ، وَقَالَا: يَكْرَهُ تَوْسِيْدُهُ.

وَلَا بَأْسَ بِلِبْسِ الدِّيَاجِ فِي الْحَرَبِ عِنْدَهُمَا، وَيَكْرَهُ عِنْدَ أُبِي حَنِيفَةِ.

وَلَا بَأْسَ بِلِبْسِ الْمُلْحَمِ إِذَا كَانَ سَدَاهُ إِبْرِيزِمَّاً، وَلُحْمَتُهُ قُطْنَاً، أَوْ خَزَّاً.

وَلَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ التَّحْلِيُّ بِالْذَّهَبِ، وَالْفَضَّةِ، إِلَّا الْخَاتَمُ، وَالْمِنْطَقَةُ، وَحَلِيلَةُ السِّيفِ مِنَ الْفَضَّةِ.

وَيَجُوزُ لِلنِّسَاءِ التَّحْلِيُّ بِالْذَّهَبِ، وَالْفَضَّةِ.

وَيَكْرَهُ أَنْ يُلْبِسَ الصَّبِيُّ الْذَّهَبَ، وَالْحَرِيرَ.

وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ، وَالشَّرْبُ، وَالادْهَانُ، وَالتَّطْبِيبُ فِي آنِيَةِ الْذَّهَبِ وَالْفَضَّةِ، لِلرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ.

وَلَا بَأْسَ بِاستِعْمَالِ آنِيَةِ الزِّجاجِ، وَالبَّلُورِ، وَالْعَقِيقِ.

وَيَجُوزُ الشَّرْبُ فِي الإِنَاءِ المُفَضَّضِ عِنْدَ أُبِي حَنِيفَةِ، وَالرَّكُوبُ عَلَى السَّرْجِ المُفَضَّضِ، وَالجلُوسُ عَلَى السَّرِيرِ المُفَضَّضِ.

وَيَكْرَهُ التَّعْشِيرُ فِي الْمَصْحَفِ، وَالنَّقْطُ.

ولا بأس بتحلية المصحف، و نقش المسجد وزخرفته بماء الذهب.

ويكره استخدام الخصيّان.

ولا بأس بخِصاء البهائم، وإنزاء الحمير على الخيل.  
ويجوز أن يُقبل في الهدية والإذن قول الصبي، والعبد.  
ويُقبل في المعاملات قول الفاسق.  
ولا يُقبل في أخبار الديانات إلا قول العدل.

ولا يجوز للرجل أن ينظر من الأجنبية إلا إلى وجهها وكفيها، فإن كان لا يأمن الشهوة: لم ينظر إلى وجهها إلا لحاجة.

ويجوز للقاضي إذا أراد أن يحكم عليها، وللشاهد إذا أراد الشهادة عليها: النظر إلى وجهها وإن خاف أن يشتهي.  
ويجوز للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها.

وينظر الرجل من الرجل إلى جميع بدنها، إلا ما بين سُرتَه إلى ركبته.

ويجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر الرجل إليه منه.  
وتنظر المرأة من المرأة إلى ما يجوز للرجل أن ينظر إليه من الرجل.

وينظر الرجل من أمهاته التي تحل له، وزوجته إلى فرجها.

وينظرُ الرجلُ من ذوات مهارمه إلى الوجه والرأس ، والصدر ، والساقين ، والغضدين ، ولا ينظرُ إلى ظهرها ، وبطنهما.

ولا بأس أن يمسَّ ما جاز أن ينظر إليه منها.

وينظرُ الرجلُ من مملوكةٍ غيره إلى ما يجوز أن ينظر إليه من ذوات مهارمه.

ولا بأس بأن يمسَّ ذلك إذا أراد الشراء وإن خاف أن يشتته.

والخصيُّ في النظر إلى الأجنبية كالفحل.

ولا يجوز للمملوك أن ينظر من سيدته إلا إلى ما يجوز للأجنبية النظرُ إليه منها.

ويُعزلُ عن أمته بغير إذنها ، ولا يُعزلُ عن زوجته إلا بإذنها.

ويكره الاحتكارُ في أقوات الآدميين والبهائم إذا كان ذلك في بلدٍ يضرُّ الاحتكارَ بأهله.

ومن احتكر غلةً ضيّعته ، أو ما جلبَه من بلدٍ آخر : فليس بمحتكر.

ولا ينبغي للسلطان أن يسرّ على الناس.

ويُكره بيع السلاح في أيام الفتنة.

ولا بأس ببيع العصير ممَّن يُعلم منه أنه يتَّخذُ خمراً.

## كتاب الوصايا

الوصيةُ غيرُ واجبةٍ، وهي مستحبَّةٌ.

ولا تجوز الوصيةُ لوارثٍ إلا أن يُجيزَها الورثةُ.

ولا تجوز الوصيةُ بما زاد على الثلث، ولا لقاتلٍ.

ويجوز أن يوصيَ المسلمُ للكافرِ، والكافرُ للمسلمِ.

وقبولُ الوصية بعد الموتِ.

فإنْ قبِلَها الموصىٌ له في حال الحياة، أو ردَّها: فذلك باطلٌ.

ويستحبُ أن يوصيَ الإنسانُ بدون الثلثِ.

وإنْ أوصى الرجلُ إلى رجلٍ، فقبلَ الوصيٌ في وجه الموصيِ،  
وردَّها في غير وجهه: فليس بردٌ، وإن ردَّها في وجهه: فهو ردٌ.

والموصى به يُملأ بالقبول إلا في مسألةٍ واحدةٍ، وهي: أن  
يموتَ الموصيُ، ثم يموتَ الموصىٌ له قبل القبولِ، فيدخلُ الموصىٌ  
به في ملْك ورثته.

ومنْ أوصى إلى عبدٍ، أو كافرٍ، أو فاسقٍ: أخرجهم القاضي من  
الوصيةِ، ونَصَبَ غيرَهم.

ومنْ أوصى إلى عبدٍ نفسهِ، وفي الورثةِ كبارٌ: لم تصحَّ الوصية.

وَمَنْ أَوْصَى إِلَى مَنْ يَعْجِزُ عَنِ الْقِيَامِ بِالْوَصِيَّةِ: ضَمَّ إِلَيْهِ الْقَاضِي  
غَيْرَهُ.

وَمَنْ أَوْصَى إِلَى اثْنَيْنِ: لَمْ يَجُزْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ عِنْدَ أَبِيهِ  
حَنِيفَةِ وَمُحَمَّدٍ دُونَ صَاحِبِهِ، إِلَّا فِي شَرَاءِ كَفْنِ الْمَيْتِ، وَتَجْهِيزِهِ،  
وَطَعَامِ الصَّفَارِ، وَكِسْوَتِهِمْ، وَرَدَّ وَدِيَعَةِ بَعِينَهُمَا، وَقَضَاءِ دَيْنِ عَلَيْهِ،  
وَتَنْفِيذِ وَصِيَّةِ بَعِينَهُمَا، وَعِتْقٍ عَبْدٍ بَعِينِهِ، وَالخُصُومَةِ فِي حُقُوقِ الْمَيْتِ.

وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِثُلَاثَ مَالَهُ، وَلِآخَرَ بِثُلَاثَ مَالَهُ، وَلَمْ تُجِزِ  
الْوَرَثَةُ: فَالثُلَاثُ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ.

إِنْ أَوْصَى لِأَحَدِهِمَا بِالثُلَاثِ، وَلِآخَرَ بِالسَّدِسِ: فَالثُلَاثُ بَيْنَهُمَا  
أَثْلَاثًا.

إِنْ أَوْصَى لِأَحَدِهِمَا بِجَمِيعِ مَالِهِ، وَلِآخَرَ بِثُلَاثَ مَالَهُ، وَلَمْ تُجِزِ  
الْوَرَثَةُ: فَالثُلَاثُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَسْهَمٍ عِنْدَ أَبِيهِ يُوسُفِ وَمُحَمَّدٍ، وَقَالَ  
أَبُو حَنِيفَةَ: الثُلَاثُ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ.

وَلَا يَضْرِبُ أَبُو حَنِيفَةَ لِلْمَوْصِيَّ لِهِ بِمَا زَادَ عَلَىِ الثُلَاثِ، إِلَّا فِي  
الْمُحَايَاةِ، وَالسَّعَايَا، وَالدِرَاهِمِ الْمَرْسَلَةِ.

وَمَنْ أَوْصَى وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ: لَمْ تُجِزِ الْوَصِيَّةُ إِلَّا أَنْ يُبَرِّئَ  
الْغَرَمَاءُ مِنَ الدَّيْنِ.

وَمَنْ أَوْصَى بِنَصِيبِ ابْنِهِ: فَالْوَصِيَّةُ باطِلَةٌ.

إِنْ أَوْصَى بِمُثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ: جَازَتْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ ابْنَانِ:  
فَلَلْمَوْصِيَّ لِهِ الثُلَاثِ.

ومن أعتق عبداً في مرضه، أو باع وحابي، أو وهبَ: فذلك كله جائزٌ، وهو معتبرٌ من الثالث، ويُضرب به مع أصحاب الوصايا.

فإن حابي، ثم أعتقَ: فالمحاباةُ أولى عند أبي حنيفة.

وإن أعتقَ، ثم حابي: فهما سواءٌ.

وقالا: العتقُ أولى في المُسالِتينِ.

ومن أوصى بسهمٍ من ماله: فله أحسنُ سهام الورثة، إلا أن يُقصَ من السادس: فَيُتَمَّمَ له السادسُ.

وإن أوصى بجزءٍ من ماله: قيل للورثة: أعطوه ما شئتمُ.

ومن أوصى بوصايا من حقوق الله تعالى: قدّمت الفرائض منها: قدّمها الموصي أو آخرَها، مثلُ الحجَّ، والزكوة، والكفارة.

وما ليس بواجبٍ: قدّم منه ما قدّمه الموصي.

ومن أوصى بحجَّة الإسلام: أحججوا عنه رجالاً من بلده، يَحجُّ عنه راكباً.

فإن لم تبلغ الوصيةُ النفقَةَ: أحججوا عنه من حيث تبلغ.

ومن خَرَجَ من بلده حاجاً، فمات في الطريق، وأوصى أن يُحجَّ عنه: حُجَّ عنده من بلده عند أبي حنيفة.

ولا تصحُّ وصيةُ الصبيِّ، والمكاتبِ وإن تركَ وفاءً.

ويجوز للموصي الرجوعُ عن الوصية.

إذا صرَّح بالرجوع، أو فعلَ ما يدلُّ على الرجوع: كان رجوعاً.

وَمَنْ جَحَدَ الْوَصِيَّةَ: لَمْ يَكُنْ رَجُواً.

وَمَنْ أَوْصَى لِجِيرَانِهِ: فَهُمُ الْمَلَاصِقُونَ عِنْدَ أَبِيهِ حَنِيفَةَ.

وَمَنْ أَوْصَى لِأَصْهَارِهِ: فَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ ذِي رَحْمٍ مَحْرُمٍ مِنْ امْرَأَتِهِ.

وَمَنْ أَوْصَى لِأَخْتَانِهِ: فَالْخَتْنُ: زَوْجُ كُلِّ ذَاتِ رَحِيمٍ مَحْرُمٍ مِنْهُ.

وَمَنْ أَوْصَى لِأَقْرَبَائِهِ: فَالْوَصِيَّةُ لِلأَقْرَبِ، فَالْأَقْرَبُ مِنْ كُلِّ ذِي رَحِيمٍ مَحْرُمٍ مِنْهُ.

وَلَا يَدْخُلُ فِيهِمُ الْوَالَّدَانِ، وَالْوَلَدَ، وَتَكُونُ لِلثَّالِثِينَ، فَصَاعِدًا.

وَإِذَا أَوْصَى بِذَلِكَ وَلِهِ عَمَّاً، وَخَالَانِ: فَالْوَصِيَّةُ لِعَمِّهِ عِنْدَ أَبِيهِ حَنِيفَةَ.

وَإِنْ كَانَ لَهُ عَمٌّ، وَخَالَانِ: فَلِلْعَمِّ: النَّصْفُ، وَلِلْخَالَيْنِ: النَّصْفُ.

وَقَالَا: الْوَصِيَّةُ لِكُلِّ مَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ أَقْصَى أَبِيهِ فِي الْإِسْلَامِ.

وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِثُلَاثَ دِرَاهِمَهُ، أَوْ ثُلَاثَ غَنِمَّهُ، فَهَلَكَ ثُلَاثَ ذَلِكَ، وَبَقِيَّ ثُلُثُهُ، وَهُوَ يَخْرُجُ مِنْ ثُلَاثَ مَا بَقِيَّ مِنْ مَالِهِ: فَلَهُ جَمِيعُ مَا بَقِيَ.

وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِثُلَاثَ ثِيَابَهُ، فَهَلَكَ ثُلَاثَهَا، وَبَقِيَّ ثُلُثُهَا، وَهُوَ يَخْرُجُ مِنْ ثُلَاثَ مَا بَقِيَّ مِنْ مَالِهِ: لَمْ يَسْتَحِقَ إِلَّا ثُلَاثَ مَا بَقِيَ مِنَ الثِيَابِ.

وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِأَلْفِ دِرَاهِمٍ، وَلِهِ مَالٌ عَيْنٌ، وَدَيْنٌ، فَإِنْ خَرَجَتِ الْأَلْفُ مِنْ ثُلَاثِ الْعَيْنِ: دُفِعَتِ إِلَيْهِ الْمَوْصَى لِهِ.

وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ: دُفِعَ إِلَيْهِ ثُلَاثُ الْعَيْنِ، وَكُلُّمَا خَرَجَ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ: أَخْدَثَ ثُلَثَهُ، حَتَّى يَسْتَوِيَ الْأَلْفُ.

وتجوز الوصية للحمل، وبالحمل إذا وضع لأقل من ستة أشهر من يوم الوصية.

ومَنْ أوصَى لرَجُلٍ بِجَارِيَّةٍ إِلَّا حَمَلَهَا: صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ.

وَمَنْ أوصَى لرَجُلٍ بِجَارِيَّةٍ، فَوُلِدَتْ وَلَدًا بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِيِّ قَبْلَ أَنْ يَقْبُلَ الْمَوْصَى لَهُ، ثُمَّ قَبْلَهُ، وَهُمَا يَخْرُجَانِ مِنَ الْثَّلَاثَةِ: فَهُمَا لِلْمَوْصِيِّ لَهُ.

وَإِنْ لَمْ يَخْرُجَا مِنَ الْثَّلَاثَةِ: ضَرَبَ بِالْثَّلَاثَةِ، فَأَخَذَ مَا يَخْصُّهُ مِنْهُمَا جَمِيعًا فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفِ وَمُحَمَّدٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنَ الْأُمِّ، إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ: أَخَذَهُ مِنَ الْوَلَدِ.

وتَجْزُو الْوَصِيَّةُ بِخَدْمَةِ عَبْدِهِ، وَسُكُنُّهُ دَارَهُ سِنِينَ مَعْلُومَةً، وَتَجْزُو بِذَلِكَ أَبْدًا.

إِنْ خَرَجَتْ رَقْبَةُ الْعَبْدِ مِنَ الْثَّلَاثَةِ: سُلِّمَ إِلَيْهِ لِيَخْدُمَهُ.

وَإِنْ كَانَ لَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ: خَدَمَ الْوَرَثَةَ يَوْمَيْنِ، وَالْمَوْصَى لَهُ يَوْمًا.

إِنْ ماتَ الْمَوْصَى لَهُ: عَادَ إِلَى الْوَرَثَةِ.

إِنْ ماتَ الْمَوْصَى لَهُ فِي حَيَاةِ الْمَوْصِيِّ: بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ.

وَإِذَا أَوْصَى لَوْلَدٍ فَلَانِ: فَالْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمْ: الْذَّكْرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءُ.

وَمَنْ أَوْصَى لَوَرَثَةَ فَلَانِ: فَالْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمْ: لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ.

وَمَنْ أَوْصَى لِزِيدٍ وَعَمْرُو بِثُلَاثٍ مَالٍ، فَإِذَا عَمِرُوا مِيتٌ: فَالثُلَاثُ كُلُّهُ لِزِيدٍ.

إِنْ قَالَ: ثُلَاثٌ مَالٍ بَيْنَ زِيدٍ وَعَمْرُو، وَزِيدٌ مِيتٌ: كَانَ لِعَمْرُو نَصْفُ الثُلَاثِ.

وَمَنْ أَوْصَى بِثُلَاثٍ مَالٍ، وَلَا مَالَ لَهُ، ثُمَّ اكْتَسَبَ مَالًا: اسْتَحْقَقَ الْمَوْصَى لَهُ ثُلَاثٌ مَا يَمْلِكُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ.



## كتاب الفرائض

المُجْمَعُ عَلَى تورثهم من الذكور عشرةٌ:  
 الابنُ، وابنُ الابنِ وإن سَقَلَ، والأبُ، والجدُّ أبُ الأبِ وإن  
 علا، والأخُ، وابنُ الأخِ، والعُمُّ، وابنُ العُمِّ، والزوجُ، ومولى  
 النِّعْمةِ.

ومن الإناث سَبْعٌ:  
 البنتُ، وبنتُ الابنِ، والأمُّ، والجدَّةُ، والأختُ، والزوجةُ،  
 ومولاًة النِّعْمةِ.

ومن لا يَرِثُ بحالٍ أربعةٌ:  
 المملوكُ، والقاتلُ من المقتولِ، والمرتدُ، وأهلُ المِلَّتَيْنِ.

والفروضُ المحدودة في كتاب الله تعالى ستةٌ:  
 النصفُ، والربعُ، والثمنُ، والثلاثُ، والثلثُ، والسدسِ.

فالنصفُ فرضٌ خمسةٌ:  
 للبنتِ.

وبنتِ الابنِ إذا لم تكن بنتُ الصلبِ.  
 والأختِ من الأبِ والأمِ.

والأخت من الأب إذا لم تكن أخت لأب وأم.

وللزوج إذا لم يكن للميت ولد، ولا ولد ابن.

**والرابع فرض:** للزوج مع الولد، أو ولد ابن، وللزوجات إذا لم يكن للميت ولد، ولا ولد ابن.

**والثمن فرض:** للزوجات مع الولد، أو ولد ابن.

**والثثان:** لكل اثنين، فصاعداً ممن فرضه النصف، إلا الزوج.

**والثالث:** للأم إذا لم يكن للميت ولد، ولا ولد ابن، ولا اثنان، فصاعداً من الإخوة، والأخوات.

**ويفرض لها في مسائلتين، وهما:** زوج وأبوان، وامرأة وأبوان: ثلث ما يبقى بعد فرض الزوج والزوجة، والباقي للأب.

**وهو لكل اثنين، فصاعداً من ولد الأم: ذكورهم، وإناثهم فيه سواء.**

**والسدس فرض سبعة:**

لكل واحد من الأبوين مع وجود الولد، أو ولد ابن.

وهو للأم مع الإخوة والأخوات من أي جهة كانوا.

وهو للجدات.

وللجد مع الولد.

ولبنات البن مع البن.

وللأخواتِ لأبٍ مع الأخت لأبٍ وأمٍ.  
وللواحد من ولد الأم.



## باب السقوط

وتَسْقُطُ الْجَدَاتُ بِالْأُمِّ، وَالْجَدُّ وَالإخْوَةُ وَالأخْوَاتُ بِالْأَبِ.

ويَسْقُطُ وَلَدُ الْأُمِّ بِأَرْبَعَةِ:

بِالْوَلَدِ، وَوَلَدِ الْابْنِ، وَالْأَبِ، وَالْجَدِّ.

وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْبَنَاتُ التَّلَاثَيْنِ: سَقَطَتْ بَنَاتُ الْابْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
مَعْهُنَّ أَوْ بِإِزَائِهِنَّ، أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ ابْنُ ابْنِ، فَيُعَصِّبُهُنَّ.

وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْأَخْوَاتُ لَأَبٍ وَأُمٍّ التَّلَاثَيْنِ: سَقَطَتِ الْأَخْوَاتُ  
لَأَبٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْهُنَّ أَخٌ لَهُنَّ، فَيُعَصِّبُهُنَّ.



## باب أقربُ العَصَبَاتِ

وأقربُ العَصَبَاتِ: البنونُ، ثم بنوهم.

ثم الأبُ، ثم الجدُ.

ثم بنو الأبِ، وهم الإخوةُ.

ثم بنو الجدِ، وهم الأعمامُ.

ثم بنو أبِّ الجدِ.

وإذا استوى بنو أبِّ في درجةٍ: فأولاً لهم مَن كان لأبٍ وأمٍ.

والابنُ، وابنُ الابنِ، والإخوةُ يُقاسِمونْ أخواتهم، للذكر مثلُ حظّ الأنثيينِ.

ومن عداهم من العصبات ينفردُ بالميراث ذكورُهم دون إناثهم.

وإذا لم تكن عصبةٌ من النسب: فالعصبةُ: المولى المعتقُ، ثم أقربُ عصبةِ المولى.



## باب الحَجْب

وَتُحْجَبُ الْأُمُّ مِنَ الْثَلَاثَ إِلَى السَّدِسِ بِالْوَلَدِ، أَوْ أَخْوَيْنِ.  
 وَالْفَاضِلُ عَنْ فَرْضِ الْبَنَاتِ لِبْنَى الْابْنِ، وَأَخْوَاتِهِمْ: لِلذَّكْرِ مُثْلُ  
 حَظِّ الْأَثْنَيْنِ.  
 وَالْفَاضِلُ عَنْ فَرْضِ الْأَخْتَيْنِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ: لِلإخْوَةِ وَالأخْوَاتِ  
 مِنَ الْأَبِ: لِلذَّكْرِ مُثْلُ حَظِّ الْأَثْنَيْنِ.  
 وَإِذَا تَرَكَ بَنَتًا، وَبَنَاتِ ابْنِ، وَبْنَى ابْنَ: فَلِلْبَنَتِ النَّصْفُ، وَالْبَاقِي  
 لِبْنَى الْابْنِ، وَأَخْوَاتِهِمْ: لِلذَّكْرِ مُثْلُ حَظِّ الْأَثْنَيْنِ.  
 وَكَذَلِكَ الْفَاضِلُ عَنْ فَرْضِ الْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ: لِبْنَى الْأَبِ،  
 وَبَنَاتِ الْأَبِ: لِلذَّكْرِ مُثْلُ حَظِّ الْأَثْنَيْنِ.  
 وَمَنْ تَرَكَ ابْنَى عَمًّا، أَحَدُهُمَا أُخْ لِأُمِّ: فَلِلأَخِ مِنَ الْأُمِّ السَّدِسُ،  
 وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا.  
 وَالْمُشَرِّكَةُ: أَنْ تَرَكَ الْمَرْأَةُ زَوْجًا، وَأُمًّا أَوْ جَدًّا، وَأَخْتَيْنِ مِنَ أُمِّ،  
 وَأَخَادِلِ أَبِّ وَأُمِّ: فَلِلزَّوْجِ: النَّصْفُ، وَلِلأَمِّ: السَّدِسُ، وَلِلْوُلْدِ الْأُمِّ:  
 الْثَلَاثُ.  
 وَلَا شَيْءَ لِلأَخِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ.

## باب الرَّدَّ

والفاضلُ عن فرض ذوي السهام - إذا لم يكن عصبةً - : مردودٌ عليهم بقدر سهامهم، إلا على الزوجين.  
 ولا يرثُ القاتلُ من المقتول.  
 والكفرُ كله ملة واحدة، يتوارثُ به أهله.  
 ولا يرثُ المسلمُ من الكافر، ولا الكافرُ من المسلم.  
 ومالُ المرتدِ: لورثته من المسلمين، وما اكتسبه في حال ردهِ:  
 في٤.

وإذا غرقَ جماعةً، أو سقطَ عليهم حائطٌ، فلم يعلمُ من مات منهم أو لا: فمالُ كلٍ واحدٍ منهم للأحياء من ورثته.  
 وإذا اجتمع في المجوسي قرابتان، لو تفرقتا في شخصين، ورثا أحدهما مع الآخر: ورثَ بهما.  
 ولا يرث المجوسي بالأنكحة الفاسدة التي يستحلونها في دينهم.  
 وعصبةٌ ولدٌ الزنا، وولدٌ الملاعنة: مولىٌ أمّهما.  
 ومن مات، وتركَ حملًا: وقفَ ماله حتى تضعَ امرأته في قول أبي حنيفة.

والجَدُّ أَوْلَىٰ بِالْمِيراثِ مِنِ الْإِخْرَوَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: يَقَاسِمُهُمْ، إِلَّا أَنْ تَنْقُصَهُ الْمَقَاسِمُ مِنِ الْثَّلَاثَ.

وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْجَدَاتُ: فَالسَّدْسُ لِأَقْرَبِهِنَّ.

وَيَحْجُبُ الْجَدُّ أَمَّهُ.

وَلَا تَرِثُ أُمٌّ أَبَّ الْأُمِّ بِسَهْمٍ.

وَكُلُّ جَدَّةٍ تَحْجُبُ أَمَّهَا.



## باب ذوي الأرحام

وإذا لم يكن للميت عصبة، ولا ذو سهم: ورثه ذوي أرحامه.  
وهم عشرة: ولدُ البنت، وولدُ الأخ، وبناتُ الأخ، وبينتُ  
العم، والخال، والخالة، وأبو الأم، والعُم من الأم، والعمة، وولدُ  
الأخ من الأم، ومن أدى بهم.

فأولادهم: من كان من ولد الميت.

ثم الجد أبو الأم.

ثم ولدُ الأبوين، أو أحدهما، وهم بناتُ الإخوة، وولدُ  
الأخوات.

ثم ولدُ أبيي أبيوه، أو أحدهما، وهم الأخوال، والخالات،  
والعمات.

وإذا استوى ولدُ أبٍ في درجة: فأولادهم من أدى بوارثِه،  
وأقربُهم أُولئِي من أبعدهم، وأبو الأم أُولئِي من ولد الأخ والأخت.  
والمعتقُ أحقُ بالفضل عن سهم ذوي السهام إذا لم تكن عصبةً  
سواء.

ومولى الموالاة يرثُ.

وإذا ترك المعتقُ أباً مولاه، وابنَ مولاه: فماله للابن.  
وقال أبو يوسف: للأب السادس، والباقي للابن.  
فإن ترك جدًّا مولاه، وأخًا مولاه: فالمال للجد في قول أبي حنيفة، وقالا: هو بينهما.  
ولا يباع الولاء، ولا يُوهَبُ.



## حساب الفرائض

إذا كان في المسألة نصفٌ ونصفٌ، أو نصفٌ وما بقي: فأصلُها من اثنين.

وإن كان ثلثٌ وما بقي، أو ثلثان وما بقي: فأصلُها من ثلاثة.

وإن كان ربعٌ وما بقي، أو ربعٌ ونصفٌ: فأصلُها من أربعة.

وإن كان ثمنٌ وما بقي: أو ثمنٌ ونصفٌ وما بقي: فأصلُها من ثمانية.

وإذا كان سدسٌ وما بقي، أو نصفٌ وثلثٌ، أو سدسٌ: فأصلُها من ستة، وتعُول إلى سبعة، وثمانية، وتسعة، وعشرة.

وإن كان مع الربع ثلثٌ، أو سدسٌ: فأصلُها من اثنى عشر، وتعُول إلى ثلاثة عشر، وخمسة عشر، وبسبعين عشر.

وإذا كان مع الثمن ثلثان، أو سدسٌ: فأصلُها من أربعة وعشرين، وتعُول إلى سبعة وعشرين.

فإن انقسمت المسألة على الورثة: فقد صحت المسألة.

وإن لم تنقسم سهامُ فريقٍ عليهم: فاضرب عددَهم في أصل المسألة، وعوِّلها إن كانت عائلة، فما خرج: فمنه تصح المسألة.

كامرأة، وأخوين: للمرأة: الربع، سهم، وللأخوين: ما بقي، وهو ثلاثة أسمهم، لا تنقسم عليهما، فاضرب اثنين في أصل المسألة: يكون ثمانية، ومنها تصح.

وإن وافق سهامُهُمْ عدَّهُم: فاضربْ وفقَ عددهُم في أصل المسألة.

كامرأة، وستة إخوة: للمرأة: الربع، سهم، وللإخوة: ثلاثة أسمهم لا تنقسم على عددهم، لكن بينهما موافقة بالثالث، فاضربْ وفقَ عددهم - وهو اثنان - في أصل المسألة: يكون ثمانية، ومنها تصح المسألة.

وإن لم تنقسم سهامُ فريقين، أو أكثر: فاضربْ أحدَ الفريقين في الآخر، ثم ما اجتمع: في الفريق الثالث، ثم ما اجتمع: في أصل المسألة:

فإن تساوتِ الأعدادُ: أجزاً أحدهما عن الآخر، كامرأتين، وأخوين، فاضربِ الاثنين في أصل المسألة.

فإن كان أحدُ العدددين جزءاً من الآخر: أغنى الأكثرُ عن الأول، كأربع نسوة، وأخوين، إذا ضربتِ الأربعـةـ: أجزاك عن الأخـوـينـ.

وإن وافق أحدُ العدددين الآخرـ: ضربـتـ وفقـ أحدـهماـ في جميعـ الآخرـ، ثم ما اجتمع في أصل المسألةـ.

كأربع نسوة، وأخت، وستة أعمام: فالستة توافق الأربعة بالنصف، فاضرب نصف أحد هما في جميع الآخر، ثم ما اجتمع في أصل المسألة: يكون ثمانية وأربعين، ومنها تصح.

إذا صحت المسألة: فاضرب سهام كل وارث في التركة ، ثم اقسم ما اجتمع على ما صحت منه الفريضة، يخرج حق ذلك الوارث.

وإذا لم تُنقسم التركة حتى مات أحد الورثة: فإن كان ما يصيّب من الميت الأول ينقسم على عدد ورثته: فقد صحت المسألتان مما صحت منه الأولى.

وإن لم ينقسم: صحت فريضة الميت الثاني بالطريقة التي ذكرناها، ثم ضربت إحدى المسألتين في الأخرى إن لم يكن بين سهام الميت الثاني وما صحت منه فريضته موافقة.

فإن كان بينهما موافقة: فاضرب وفق المسألة الثانية في الأولى، مما اجتمع: صحت منه المسألتان.

وكل من كان له شيء من المسألة الأولى: مضروب في وفق المسألة الثانية.

ومن كان له شيء من المسألة الثانية: مضروب في وفق تركة الميت الثاني.

إِذَا صَحَّتْ مُسَأْلَةُ الْمَنَاسِخَةِ، وَأَرْدَتْ مَعْرِفَةً مَا يُصِيبُ كُلَّ وَاحِدٍ  
مِّنْ حَبَّاتِ الدِّرْهَمِ: قَسَمْتَ مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمُسَأْلَةُ عَلَىٰ ثَمَانِيَّةِ  
وَأَرْبَعينَ، فَمَا خَرَجَ: أَخْدَتْ لَهُ مِنْ سَهَامِ كُلِّ وَارِثٍ حَبَّةً.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

تمٌ مختصر القدوري  
بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنَهُ وَتَوْفِيقِهِ

وَقَدْ حَقَّقَهُ وَاعْتَنَىٰ بِهِ  
أ.د/ سائد بن محمد يحيى بكمداش  
عضو هيئة التدريس في قسم الدراسات الإسلامية  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة في المدينة المنورة





## فهرس الموضوعات

٥ .....	مقدمة المحقق .....
٩ .....	كتاب الطهارة .....
١٥ .....	باب التيمُّن .....
١٨ .....	باب المسح على الخُفَيْن .....
٢٠ .....	باب الحِيْض .....
٢٣ .....	باب الأنجاس .....
٢٥ .....	كتاب الصلاة .....
٢٧ .....	باب الأذان .....
٢٩ .....	باب شروط الصلاة التي تتقدّمها .....
٣١ .....	باب صفة الصلاة .....
٣٩ .....	باب قضاء الفوائت .....
٤٠ .....	باب الأوقات التي تُكره فيها الصلاة .....
٤١ .....	باب النوافل .....
٤٣ .....	باب سجود السهو .....
٤٥ .....	باب صلاة المريض .....

باب سجود التلاوة.....	٤٧
باب صلاة المسافر.....	٤٩
باب صلاة الجمعة .....	٥١
باب صلاة العِيدَيْن .....	٥٤
باب صلاة الكسوف.....	٥٦
باب صلاة الاستسقاء .....	٥٧
باب قيام شهر رمضان.....	٥٨
باب صلاة الخوف .....	٥٩
باب صلاة الجنائز.....	٦٠
باب الشهيد.....	٦٤
باب الصلاة في الكعبة و حولها.....	٦٥
كتاب الزكاة.....	٦٦
باب زكاة الإبل.....	٦٧
باب زكاة البقر.....	٦٩
باب زكاة الغنم .....	٧١
باب زكاة الخيل .....	٧٢
باب زكاة الفضة .....	٧٤
باب زكاة الذهب .....	٧٥
باب زكاة العُروض .....	٧٦

باب زكاة الزروع والثمار.....	٧٧
باب مَن يجوز دفعُ الزكاة إلَيْهِ .....	٧٩
باب صدقة الفطر.....	٨٢
كتاب الصوم.....	٨٤
باب الاعتكاف.....	٨٩
كتاب الحج.....	٩٠
باب القرآن.....	٩٨
باب التمتع.....	١٠٠
باب جنایات المُحرّم.....	١٠٢
باب الإحصار.....	١٠٨
باب الفوَات.....	١١٠
باب الهَذْي.....	١١١
كتاب البيوع.....	١١٤
باب خيار الشرط.....	١١٧
باب خيار الرؤية.....	١١٩
باب خيار العَيْب.....	١٢١
باب البيع الفاسد.....	١٢٣
باب الإقالة.....	١٢٦
باب المرأبحة والتَّوْلِية.....	١٢٧

١٢٩ .....	باب الربا
١٣١ .....	باب السَّلَم
١٣٣ .....	كتاب الصرف
١٣٦ .....	كتاب الرهْن
١٤١ .....	كتاب الحَجْر
١٤٦ .....	كتاب الإقرار
١٥٢ .....	كتاب الإجارة
١٦٠ .....	كتاب الشُّفَعَة
١٦٧ .....	كتاب الشركَة
١٧١ .....	كتاب المضاربة
١٧٥ .....	كتاب الوِكَالَة
١٨١ .....	كتاب الكفالة
١٨٥ .....	كتاب الحوالة
١٨٦ .....	كتاب الصُّلْح
١٩٠ .....	كتاب الهبة
١٩٤ .....	كتاب الوقف
١٩٧ .....	كتاب العَصْب
٢٠٠ .....	كتاب الوديعة
٢٠٢ .....	كتاب العارِيَة

---

٢٠٤ .....	<b>كتاب اللَّقِيط</b>
٢٠٥ .....	<b>كتاب اللُّقْطَة</b>
٢٠٧ .....	<b>كتاب الْخُشْنَى</b>
٢٠٩ .....	<b>كتاب المفقود</b>
٢١٠ .....	<b>كتاب الإباق</b>
٢١١ .....	<b>كتاب إحياء الموَات</b>
٢١٣ .....	<b>كتاب المأذون</b>
٢١٥ .....	<b>كتاب المزارعة</b>
٢١٧ .....	<b>كتاب المساقاة</b>
٢١٨ .....	<b>كتاب النِّكَاح</b>
٢٣٠ .....	<b>كتاب الرُّضَاع</b>
٢٣٣ .....	<b>كتاب الطلاق</b>
٢٤١ .....	<b>كتاب الرَّجْعَة</b>
٢٤٤ .....	<b>كتاب الإيلاء</b>
٢٤٦ .....	<b>كتاب الْخُلُع</b>
٢٤٨ .....	<b>كتاب الظَّهَار</b>
٢٥٢ .....	<b>كتاب الْعَيْان</b>
٢٥٥ .....	<b>كتاب العِدَّة</b>
٢٦٠ .....	<b>كتاب النِّفَقات</b>

كتاب الحَضَانَة.....	٢٦٤
كتاب العَتَاق.....	٢٦٧
باب التدبير.....	٢٧١
باب الاستيلاد.....	٢٧٢
كتاب المكَاتِب.....	٢٧٤
كتاب الولَاء.....	٢٧٨
كتاب الجنایات.....	٢٨١
كتاب الدَّيَّات.....	٢٨٦
باب القَسَامَة.....	٢٩٤
كتاب المَعَاقِل.....	٢٩٧
كتاب الحَدُود.....	٢٩٩
باب حَدَّ الشُّرُب المُحرَم.....	٣٠٣
باب حَدَّ الْقَذْف.....	٣٠٤
كتاب السُّرْقَة.....	٣٠٦
باب قُطَاع الْطَّرِيق.....	٣١٠
كتاب الأَشْرِبة.....	٣١٢
كتاب الصَّيد وَالذَّبَائِح.....	٣١٣
كتاب الأَضْحِيَة.....	٣١٨
كتاب الأَيَّمَان.....	٣٢٠

كتاب الدَّعْوَى والبيَّنات	٣٢٩
كتاب الشهادات	٣٣٩
كتاب الرجوع عن الشهادة	٣٤٥
كتاب أدب القاضي	٣٤٨
كتاب القسمة	٣٥٢
كتاب الإكراه	٣٥٦
كتاب السِّير	٣٥٩
كتاب الْبُغَاة	٣٧٢
كتاب الحَظْر والإباحة	٣٧٣
كتاب الوصايا	٣٧٦
كتاب الفرائض	٣٨٢
باب أقربُ العَصَبَات	٣٨٦
باب الحَجْب	٣٨٧
باب الرَّدُّ	٣٨٨
باب ذوي الأرحام	٣٩٠
حساب الفرائض	٣٩٢
فهرس الموضوعات	٣٩٧

## بفضل الله وتوفيقه

### صَدَرَ للْمُحَقِّق

١ - فضل ماء زمزم، وذكر تاريخه وأسمائه وخصائصه وبركاته ونية شربه وأحكامه، والاستثناء به، وجملة من الأشعار في مدحه، (٢٨٠) صفحة، ط/١٠، ١٤٢٩ هـ.

٢ - ومعه جزءٌ لطيفٌ فيه: الجواب عن حال الحديث المشهور: «ماء زمزم لما شُرب له»، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق، (٢٧) صفحة.

٣ - فضل الحجَّر الأسود، ومقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وذكرُ تاريخهما، وأحكامهما الفقهية، وما يتعلّق بهما، (٢٠٠) صفحة، ط/٦، ١٤٢٩ هـ.

٤ - مُنْيَة الصيادين في تعلُّم الاصطياد وأحكامه، للإمام المحدث الفقيه الحنفي محمد ابن الإمام المحدث الفقيه الأصولي عبد الطيف ابن فريشة، الشهير بابن مَلَك. (ت بعد ٨٥٤ هـ)، تحقيق، (١٨٤) صفحة، ط/١٤٢٠ هـ.

٥ - فتاوى الخواص في حلّ ما صيده بالرّصاص، لمفتى دمشق العالمة الشيخ محمود بن محمد الحمزاوي (ت ١٣٠٥ هـ)، تحقيق، (٣٢) صفحة، ط/١، (طبع مع منية الصيادين).

٦ - الإمام الفقيه المحدث الشيخ محمد عابد السندي الأنصاري رئيس علماء المدينة المنورة في عصره (ت ١٢٥٧ هـ)، ترجمة حافلة لحياته العلمية والعملية، ودراسة فقهية موسعة لكتابه الفقهي الموسوعي: طوال الأنوار شرح الدر المختار (عشرة آلاف ورقة مخطوطة)، مع مقارنته بالشروح الأخرى للدر المختار، مع ذكر خمس وعشرين شرحاً للدر، وعَقِد دراسة فقهية موضوعية لها، (٥٦٠) صفحة، ط/١٤٢٣ هـ).

٧ - أبو عبد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)، ترجمة موسعة لحياة هذا الإمام المجتهد العلمية والعملية، مطبوعة في سلسلة أعلام المسلمين ، برقم ٣٥، (وهي مقدمة رساله الماجستير عن فقهه هذا الإمام في كتابه: غريب الحديث مقارناً بالمذاهب الأربع)، قدّمت في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، (٢٤٤) صفحة، ط/١٤١١ هـ).

٨ - دفع الأوهام عن مسألة القراءة خلف الإمام، للعلامة الشيخ عبد الغفار عيون السود الحمصي (ت ١٣٤٩ هـ)، تحقيق، (١٢٥ ص)، ط/٢(١٤٢٣ هـ).

٩ - حكم طاعة الوالدين في الطلاق، بحث فقهي مقارن مدلل موسع، في مسألة اجتماعية شائكة، (٨٠) صفحة، ط/٢(١٤٢٥ هـ).

١٠ - حكم أخذ الوالد مالاً ولده، بحث فقهي مقارن مدلل موسع، في مسألة حرجة تتصل بفقه بِرِّ الوالدين غاب حكمها عن كثirين، (١١٠) صفحة، ط/١٤٢١ هـ).

١١ - تربية البنات، للأستاذ علي فكري (ت ١٣٧٢ هـ) تقديم وتهذيب: أ.د/ سائد بكمداش، كتاب توجيهي للصغار، بأسلوب ممتع، وقصص شائقة، وأشعار مستعدبة، مع مقدمة في فضل الإحسان إلى البنات، (١٦٠) صفحة، ط/٤ (١٤١٦ - ١٤٢٢ هـ).

١٢ - حِجْرُ الْكَعْبَةِ الْمُشَرَّفَةِ (حِجْرُ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ):  
تاریخه - فضائله - أحكامه، (١٥٠) صفحة، ط/١٤٢٩هـ).

١٣ - صَدْحُ الْحَمَامَةَ فِي شُرُوطِ الْإِمَامَةِ (إِمَامَةُ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ)،  
للعلامة الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي (ت ١١٤٣هـ)، رسالةٌ فريدة  
جَمِيعَ فِيهَا عَشْرِينَ (٢٠) شَرْطٌ كَمَالٌ، و(٣٢) شَرْطٌ صَحَّةٌ، مَعَ مُقْدِمَةٍ عَنْ  
صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَشُرُوطِهَا وَفَضْلِهَا، تَحْقِيقٌ، (١٢٥ص)، ط/١٤٢٩هـ).

١٤ - النِّئَمُ السَّوَابِعُ فِي إِحْرَامِ الْمَدْنِيِّ مِنْ رَابِعٍ، لِلْعَالَمِ الشَّيْخِ عبدِ الْغَنِيِّ  
بْنِ إِسْمَاعِيلِ النَّابْلَسِيِّ (ت ١١٤٣هـ). رسالَةٌ نَادِرَةٌ تَبَيَّنُ جَوازَ إِحْرَامِ الْمَدْنِيِّ وَمَنْ  
فِي حَكْمِهِ مِنْ ذِي الْحِلْيَةِ، أَوْ مِنْ رَابِعِ (الْجَحْفَةِ)، تَحْقِيقٌ، (٨٠) صَفَحةٌ،  
ط/١٤٢٩هـ).

١٥ - حِكْمَ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ أَمَامَ الْإِمَامِ، بَحْثٌ فَقِهِيٌّ مَقَارِنٌ مَدَلِّلٌ مُوْسَعٌ،  
يَبَيِّنُ جَوازَ ذَلِكَ عِنْدَ فَقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ، وَفَرِيقِ آخَرِ مِنَ الْفَقَهَاءِ، مَعَ بَيَانِ آرَاءِ بَقِيَّةِ  
الْفَقَهَاءِ، (٦٥) صَفَحةٌ، ط/١، (طَبِيعٌ مَعْ صَدْحِ الْحَمَامَةِ).

١٦ - وَقْتُ الْوَقْوفِ بِعِرْفَاتٍ، بَحْثٌ فَقِهِيٌّ مَقَارِنٌ مَدَلِّلٌ مُوْسَعٌ، يَبَيِّنُ زَمْنَ  
بَدْءِ الْوَقْوفِ، وَنِهايَتِهِ، وَحِكْمَ الْاِنْتِرَافِ مِنْ عِرْفَاتٍ قَبْلَ الْغَرُوبِ، (٥١)  
صَفَحةٌ، ط/١، (طَبِيعٌ مَعْ النِّئَمِ السَّوَابِعِ).

١٧ - حِكْمَ أَخْذِ الشِّعْرِ أَوِ الظَّفَرِ فِي عَشَرِ ذِي الْحِجَّةِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَعَّحَّ،  
بَحْثٌ فَقِهِيٌّ مَقَارِنٌ مَدَلِّلٌ مُوْسَعٌ، يَبَحُثُ فِي مَسَأَلَةِ يَتَكَرَّرُ الْكَلَامُ عَنْهَا بِدُخُولِ  
عَشَرِ ذِي الْحِجَّةِ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ، (٧٣) صَفَحةٌ، ط/١٤٢٥هـ).

١٨ - شَرْحٌ مُختَصَرٌ لِلْإِمَامِ الطَّحاوِيِّ (ت ٣٢١هـ) فِي الْفَقَهِ الْحَنْفِيِّ، لِلْإِمامِ  
أَبِي بَكْرِ الْجَحْصَاصِ (ت ٣٧٠هـ)، تَحْقِيقُ أ.د. سَائِدِ بَكْدَاشِ، وَثَلَاثَةُ إِخْرَوْهُ  
آخَرُونَ، وَأَصْلُهُ رِسَالَةٌ فِي الدَّكْتُورَاهُ مِنْ جَامِعَةِ أَمِ القَرَىِ، بِمَرَاجِعَتِي لَهُ كَامِلًا

وتنسيقه، وتصحيحه، وإعداده للطبع، (٨ مجلدات)، ط/٢ (١٤٣١هـ).

١٩ - مختصر القدوري، في الفقه الحنفي، للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري، (ت ٤٢٨هـ)، حُقِّق بالاعتماد على (١٢) نسخة خطية نادرة، مطبوعٌ في مجلدٍ مُشرِّق، في (٤٠٠) صفحة، وفي كل صفحة (٣٠) مسألة تقريباً، فيكون عدد مسائله (١٢٠٠)، (مع اللباب).

٢٠ - اللباب في شرح الكتاب، شرح لمختصر القدوري في الفقه الحنفي، للعلامة الشيخ عبد الغني العتّيمي الميداني، (ت ١٢٩٨هـ)، حُقِّق على عدة نسخ خطية نادرة، مع دراسةٍ فريدةٍ عن اللباب ومختصر القدوري، في (٥٦٠) صفحة، (٦ مجلدات)، ط/١ (١٤٣١هـ).

٢١ - إسعاف المربيدين لإقامة فرائض الدين، للعلامة الشيخ عبد الغني العتّيمي الميداني، (ت ١٢٩٨هـ)، رسالةٌ لطيفةٌ في أحكام العبادات في الفقه الحنفي، مع نبذةٍ لطيفةٍ في أركان الإيمان، وتزكية النفوس، تم تحقيقه على عدة نسخ خطية، في (٨٠) صفحة، ط/١ (١٤٣٣هـ).

٢٢ - كنز الدقائق، في فقه المذهب الحنفي، للإمام أبي البركات التَّسْفِي عبد الله بن أحمد (ت ٧٦١هـ)، من أهم المتون المعتمدة، حُقِّق بالاعتماد على ست نسخ خطية نادرة، مطبوعٌ في مجلدٍ مُشرِّق، في (٧٥٠) صفحة، وعدد مسائله أربعون ألف (٤٠٠٠) مسألة، ولا يذكر فيه مؤلفه إلا قول إمام المذهب أبي حنيفة، ط/١ (١٤٣٢هـ).

٢٣ - دراسةٌ عن تكوين المذهب الحنفي، من ناحية هل هو مجموع أقوال الإمام أبي حنيفة صاحب المذهب فقط، أم مع أقوال أصحابه؟ بحثٌ في ١٠٠ صفحة، فيه جمعٌ لأراء علماء الحنفية في المسألة، مع بيانٍ واقعيٍ لذلك من خلال منهج عديٍ من أمهات كتب المذهب ومُؤلِّفه، وفيه إثباتٌ لرتبة الاجتهاد

المطلق لصاحبِ الإمام أبي يوسف ومحمد، قيد الطباعة.

٢٤ - المختار للفتوى في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه، للإمام عبد الله بن محمود المؤصلبي، (ت ٦٨٣ هـ)، أحد أهم المتون المعتمدة، تم تحقيقه بالاعتماد على ١٧ نسخة خطية، في مجلدٍ مُشرِّق، في (٥٦٠) صفحة، ولا يذكر فيه مؤلفه إلا قول الإمام، مع دراسة عنه، وعن منهجه، وبيان شروحه البالغة (١٧) شرحاً، ط / ١٤٣٣ هـ.

٢٥ - نور الإيضاح ونجاة الأرواح، للإمام الشُّرَبَلَاني حسن بن عمار، ت ١٠٦٩ هـ، مختصرٌ مهمٌّ معتمدٌ مشهورٌ عند متأخرِي الحنفية، يضمُّ الأحكام الفقهية المتعلقة بالعبادات فقط، دون بقية الأبواب، تم تحقيقه على ١٣ نسخة خطية، في مجلدٍ مُشرِّق، يقع في (٤١٦) صفحة، ط / ١٤٣٣ هـ.

٢٦ - زاد الفقير، مختصرٌ نادرٌ لطيفٌ خاصٌّ بأحكام الصلاة فقط على مذهب السادة الحنفية، فيه مسائلٌ كثيرةٌ مهمةٌ يعزُّ الوقوفُ عليها في غيره، للإمام الكمال ابن الهمام محمد بن عبد الواحد السُّبُواسي، (٧٩٠ - ٨٦١ هـ)، صاحبُ «فتح القدير» شرح الهدایة، تم تحقيقه على عشر نسخ خطية، مع ترجمةٍ موسعةً لابن الهمام، وفيها بيان بلوغه رتبة الاجتهاد، وذكر ما وقفتُ عليه من ترجيحاته الفقهية، والمسائل التي خالف فيها رأيَ الحنفية، وكذلك ذكر اختياراته في الأصول وقواعد الاستنباط التي خالف فيها أصولَ الحنفية، وقد جاء مطبوعاً في مجلدٍ مُشرِّق، يقع في (٢٠٨) صفحة، ط / ١٤٣٤ هـ.

